أكاديميـة العلـوم السـوفيتية
معهد الإسـتشـراق
تأليف: جولوفكايا. ايلينا. ك

التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية

1962 ـ 1985 م

نقله الى اللغة العربية :
محمد علي عبد الله البحر

اعداد وتوثيق
مركز الدراسات والبحوث اليمني
صنعاء

التطور السياسي
للجمهورية العربية اليمنية

الطبعة الاولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م

اعداد وتوثيق
مركز الدراسات والبحوث اليمني
صنعاء

إلى القارىء اليمني

مرت قرابة سبع سنوات من الزمن على تأليف هذا الكتاب وحوالي أربع سنوات على نشره. وقد حدثت تغيرات ضخمة في بلدكم وبلدي وفي جميع العالم.

أعطت الامكانية بالنظر إلى أحداث كثيرة إلى حد ما. لا تقتصر على الزمن المتأخر فقط، بل والزمن الماضي، بالاقتراب بالنقد لبعض التقيمات التي اعتملت في هذا الكتاب.

يعتبر هذا المؤلف حصيلة مرحلة محددة من الزمن. رسمنا فيه لوحة عنها. وما أفكر فيه الآن هو أن شرح الكتاب قد كان باستفاضة.ويكفي أن يكون قد قال فيه المؤلف الوداع للكتابة.

سيكون مريحاً لي إذا تعرف القارىء اليمني على هذا الكتاب وأخذ انطباعاً مفيداً وقيماً وممتعاً.

أتمنى لكل قارىء للكتاب سعادة كبيرة ونجاح في الحياة. كما آود أن أشير إلى أن قوة البلد واستقلالها وازدهارها يعتمد بالكثير على كيف يحافظ الشعب برفق على تاريخه وثقافته ودينه وتقاليده وعاداته التي اشترك في صنع حكمتها أكثر من جيل.

يلينا جولوبوفسكايا

١٩٩٣/٣/١٠

مقدمة

تساهم الدول حديثة الاستقلال، والتي نشأت نتيجةً لنهوض حركة التحرر الوطني بدور كبير في نمو العملية الثورية العالمية.. وكما تنبأ ف. ايلتش لينين بأنه «وخلال يقظة الشرق، شهدت الثورة المعاصرة عصر مساهمة كل شعوب الشرق في حل مصير العالم كله، ان شعوب الشرق لم تعد مادة للثراء» (٢/ص ٣٢٨). ولكن لم تتحول هذه البلدان من أداة وموضوع لسياسة الامبريالية إلى عنصر في التاريخ العالمي، إلا بعد عبورها طريقاً معقداً وأحياناً متعرجاً من النمو السياسي وإدراك الذات. وفي أحد مراحل هذا النمو بدأت تتشكل الأيديولجية القومية.

وفي اليمن الشمالية كانت هذه العملية قد أخذت مسارها منذ أيامنا المعاصرة. وفي حين تجنب اليمن الشمالي الاستغلال الكولونيالي الامبريالي، غير أنه تجرع التخلف والجمود حفاظاً على استغلاله.، استخدم الحكام الشيوقراطيون ـ الأئمة سلطتهم المطلقة لعزل البلاد عن العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى بقاء البنى والهياكل المتخلفة سليمة. وحتى مطلع الستينات كانت السمات والمميزات القروسطية هي السائدة والمتغلبة في البنيتين التحتية والفوقية لليمن الشمالي، وإلى جانب سيادة وسيلة الانتاج الاقطاعية في البلاد، كانت بقايا العلاقات المشاعية ـ القبلية واسعة الانتشار.

وحملت حركة التحرر ـ الوطنية في الشرق العربي معها بذور الأفكار الديمقراطية والمعادية للامبريالية والاقطاع إلى اليمن الشمالي، وظهرت في

البلاد منظمات ومجموعات المعارضة، التي وقفت ضد الإمامة والتخلف. واحتل الضباط الشباب الصفوف الأولى لمناهضي نظام الأئمة القروسطي.

في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تم القضاء على النظام الملكي وتسلم الجيش السلطة في البلاد، وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية «ج.ع.ي».

اتسمت الثورة المعادية للملكية بطبيعتها الفوقية. ونتيجة لانتصار الثورة تم القضاء على نظام الأئمة إلا أن القوى الاقطاعية ـ القبلية احتفظت بسيطرتها على مستوى المناطق. لقد أعطت الأحداث السبتمبرية دفعة لتنامي النزعات التقدمية في أوساط المجتمع في اليمن الشمالي. وإحدى هذه النزعات كانت وثيقة الصلة بقضية إنشاء الدولة المركزية القوية تحت لواء الوحدة الوطنية.

وفي هذا الكتاب تجري دراسة عمليات سير التطور السياسي ـ الاجتماعي في الجمهورية العربية اليمنية ابتداءً من ثورة ١٩٦٢م وحتى منتصف الثمانينات. وفي هذا الكتاب جرت محاولة تتبع افتراق القوى الاجتماعية إبان الحرب الأهلية ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠م وارتقاء المجموعات الحاكمة في السنوات التالية للحرب، واستعراض وتكوين نظام الحكم السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ومدى تأثير الهياكل التقليدية، والتيارات السياسية المعاصرة عليه، كما يتضمن الكتاب تحليلاً لتاريخ الحركة من أجل التوحيد والتراص الوطني، كما يسلط الكتاب الأضواء على نشاط أوائل الأحزاب والمنظمات السياسية.

ويعتمد هذا الكتاب على مادة متنوعة، باللغة العربية واللغة الروسية واللغات الغربية ووثائق طبعت وصدرت عن السلطة الرسمية، ومقتطفات ومجموعات خطب وأحاديث صحفية لشخصيات سياسية بارزة وبرامج، وبيانا ونداءات ـ الأحزاب والمنظمات السياسية وغالبية هذه المواد أخرجت بطابع علمي للمرة الأولى.

ينبغي أن يكون واضحاً بأنه وخلال دراسة وتحليل تلك المصادر ظهرت صعوبات هائلة لأنه ابتداء من السبعينات فقط بدأت تتكون في اليمن مؤسسات وهيئات الدولة الحديثة والهياكل والتكوينات السياسية وتتطلب اللغة السياسية

لوثائق اليمن الشمالية عادة عملية «فك رموزها» شريطة مراعاة التفسير المحلي للكثير من المفاهيم السياسية التي تبدو عمومية. وجاء تفرد هذه اللغة وتنوعها نتيجة وبشكل رئيسي لحرص وطموح الشخصيات الوطنية في اليمن الشمالية لربط منجزات الفكر السياسي العالمي بمفهوم «اليمنية» الذي أخذ ينتشر باتساع خلال العشر السنوات الأخيرة. إن هذا المفهوم الواسع يستند أساساً على الاعتراف «بخصائص» الحياة السياسية والروحية والثقافية والاقتصادية لليمن. وهذا التعريف أو المفهوم مرتبط وبالدرجة الأولى بتأكيد ضرورة الحفاظ على القيم والتقاليد الإسلامية وما قبل الإسلامية في حياة المجتمع اليمني السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولقد استفاد المؤلف كثيراً واستخدم في مؤلفه هذا ملاحظاته الشخصية ومشاهداته المستمرة من لقاءاته ومحادثاته مع العلماء اليمنيين والشخصيات السياسية والاجتماعية وممثلي الصحف وذلك أبان رحلاته ومهماته العلمية التي قام بها في كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الثمانينات.

وبهذه المناسبة يعبر المؤلف عن صادق تقديره وامتنانه لزملائه اليمنيين ـ الدكتور عبد العزيز المقالح (صنعاء) الدكتور محمد علي الشهاري (عدن) الشيخ أحمد علي المطري (صنعاء) النقيب صادق أمين أبو رأس (صنعاء) محمد أنعم غالب (صنعاء) الدكتور أبو بكر السقاف (صنعاء) الدكتور فائد محمد طربوش (ج.ع.ي) محمد علي البحر (صنعاء) عمر الجاوي (عدن) علي محمد عبده (صنعاء) وكثيرين غيرهم للمشاورات والمحادثات التي أجريت معهم ولما قدموه من مساعدة في ميدان اطلاعه على مادة ومراجع القضايا التي تناولها في عمله هذا.

الفصل الأول

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وبداية الحرب الأهلية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ م)

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وانتقال السلطة إلى العناصر العسكرية ذوي النزعة الراديكالية

منذ إعلان اليمن الشمالي استقلاله عام ١٩١٨م وحتى بداية الستينات عبرت الإمامة اليمنية ـ كنظام سياسي اجتماعي ـ اقتصادي وديني ـ حقوقي متفرد ـ عن طريق تنموي محدد. في السنوات الأولى للاستقلال تمتع الإمام الزيدي الذي أصبح الرئيس الروحي والدنيوي، تمتع بهيبة محدودة في أوساط الفئات الاجتماعية الواسعة في اليمن ـ قبائل المناطق الزيدية[(١)]، التجار، قطاع كبير من التجار الفلاحين الشوافع. ويمكن تقرير واقع خلاصته هو أن الإمامة في هذه المرحلة لعبت دوراً إيجابياً في تثبيت نظام الدولة اليمنية.

وعند منتصف الثلاثينات أصبح واضحاً وجلياً التأثير الرجعي لنظام الإمامة على مختلفة مجالات الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للبلاد ـ وانحسار هيمنة ونفوذ الإمام. وساعد على ذلك وعلى وجه الخصوص سياسة العزلة التي أنتهجها، والأوساط المحيطة به، والتي تحولت تدريجياً من وسيلة

---

(١) يوجد في اليمن المعاصر ممثلوا كلا المذهبين. الشيعي ـ الزيدية والإسماعيلي، والسنّة ـ الشافعية. ويقطن الزيود أساساً في المنطقة الجبلية الشمالية والوسطى، ويقطن الشوافع ـ المنطقة الجبلية الجنوبية، تهامة (المنطقة الساحلية) والمشرق (المنطقة الجبلية في شرق البلاد). أما الإسماعيليون فيقطنون في المناطق الزيدية والشافعية. وإبان تشكل الدولة الواحدة خضع الشوافع لسلطة الإمام الزيدي.

حقيقية لدعم استقلال وسيادة اليمن في العشرينات إلى كابحة في طريق تطوره ونموه. ووجدت مظاهر الجمود والتخلف انعكاساً لها على مستوى العلاقات الاجتماعية وكانت بذلك هي القيد الذي أعاق التقدم الاقتصادي للمجتمع اليمني.

وفي هذه المرحلة كان من الملاحظ تشابك مختلف نظم الاستغلال لما قبل الرأسمالية في اقتصاد البلاد: الإقطاع وما قبل الإقطاع. وفي مناطق المشرق الداخلية، فضلاً عن السكان الذين اشتغلوا بتربية المواشي، ساد في هذه المناطق النظام الأبوي. وفي الجبال المنطقة الزراعية القديمة كان قد سيطر منذ أمد بعيد، نمط الإنتاج الاقطاعي، في حين كان النمط السلعي في بداية نموه. وفي تهامة حيثما كانت سائدة منذ قديم الزمان تجارة الاستيراد والتصدير تكون الرأسمال التجاري وظهرت البرجوازية التجارية المحلية.

ولم يكن يوجد في البلاد مصانع حديثة، وبالتدريج انقرضت فروع الإنتاج الحرفي التقليدي وفي الزراعة لوحظ الانحسار كما انخفضت التجارة الخارجية.

وساعد على توطيد سيطرة العلاقات الاقطاعية في البلاد دعم السلطة للسلم الاجتماعي التقليدي للمجتمع اليمني الموروث من القرون الوسطى. واحتل أعلى مكان في درجات هذا السلم الاجتماعي، أعلى عناصر وجهاء وأعيان الزيدية ـ «السادة» ومن صفوفهم انتخب حكام البلاد، كما احتلوا أيضاً أعلى المناصب في الجهاز الإداري للدولة، والتصق «القضاة» بالسادة، حيث شغلوا الدرجة الاجتماعية التالية لهم، والقضاة في غالبيتهم هم علماء الدين ـ «العلماء».

وشغل المكان التالي دنواً مشائخ القبائل وأفراد القبائل («قبيلي»). وعلى مستوى القبيلة تمتع مشائخ القبائل والزعامة العشائرية ـ القبلية بحقوق وامتيازات خاصة مشكلة بذلك فئة «العقال» و «الأعيان».

وينتمي إلى المجموعة الاجتماعية التقليدية التالية، سكان المدن (عرب)

والذين يعملون في الأساس في التجارة والحرف. ويشغل أدنى درجة في السلم الاجتماعي العبيد، والأشخاص الذين يمتهنون الحرف والمهن المحقرة، ويشكل الأخدام الفئة الأكثر انتشاراً منهم، (حول وضع الأخدام بالتفصيل انظر (٣٠)). ومع مرور الزمن اكتسبت سلطة الإمام أكثر فأكثر الصفة الاستبدادية المطلقة.

وتحت رعايته جرت عملية تكون القمة الاقطاعية الحاكمة، التي ضمت في صفوفها شخصيات من السادة وكبار التجار. وأدى توطيد وتعميق أوضاعها الاقتصادية والسياسية إلى اتساع الاستقطاب في المجتمع وتوتر التناقضات بين الطغمة وأوسع فئات السكان في البلاد.

وفي منتصف الثلاثينات عبرت عن سخطها أزاء سياسة الإمام الداخلية، العناصر الاقطاعية المزاحة عن أكثر مصادر الثراء الرابحة، بما فيهم الاقطاعيين الشوافع الذين كانوا آنذاك عرضة للتمييز القائم على تربة دينية. ومثلت المعارضة طبقة التجار اليمنية، ليس فقط الشريحة الصغيرة والمتوسطة منها، بل والطبقة الكبيرة التي أزيحت من النشاط في ميدان التجارة الخارجية المربحة. وأثارت السياسة المركزية لحكومة الإمام التي حاول الإمام من خلالها وبدعم جهاز الموظفين مراقبة الوضع على مستوى المحلات، أثارت تلك السياسة معارضة مشائخ القبائل.

لقد لعب العامل القبلي في حياة المجتمع اليمني دوراً هاماً جداً وفريداً. إن وجود العدد الهائل من القبائل في اليمن (تشكل القبائل ما يقرب من ٨٥٪ من إجمالي سكان البلاد) يمثل إحدى المميزات الخاصة للحياة الاجتماعية ـ السياسية لهذه الدولة.

كل قبيلة تملك مساحة معينة محددة (وهذه المساحة عادةً لا تتطابق مع التقسيم الإداري للبلاد) بمراعيها وآبارها الخاصة. وللقبيلة قوانينها القبلية الخاصة («عرف») وعاداتها وتقاليدها. وعلى رأس كل قبيلة شيخ. ويعتبر أفراد القبيلة أنفسهم أقرباء منحدرين من نبع واحد. وهكذا تعتبر القبيلة نفسها كما لو أنها دولة مصغرة في نطاق الدولة. وتمتلك الكثير من القبائل وعلى الأخص

القبائل الشمالية منها نظامها الاتحادي (الكونفدرالي) حيثما يرأس كل اتحاد شيخ رئيسي («شيخ مشايخ»). وتعتبر حاشد وبكيل ومذحج من أكبر اتحادات القبائل. وتنقسم القبائل إلى زيدية وشافعية.

وباعتبارها ـ أي القبائل ـ حصناً ودرعاً لنزعات الحفاظ على القديم، والانفصالية فقد وقفت القبائل ضد السياسة المركزية للإمام، وبغيرة حافظت على عاداتها وتقاليدها (بالتفصيل حول هذا الموضوع انظر («٣٣»).

في نهاية الأربعينيات وبعد تسلمه السلطة نفَّذَ الإمام أحمد بعض الإصلاحات في الحياة الداخلية السياسية للبلاد، دون أن يمس أسس النظام الاقطاعي الاستبدادي. وجرى تنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية وأيضاً بعض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي النصف الثاني للخمسينات أخذ النظام الحاكم يسير في طريق إضعاف سياسة العزلة، إذ اتخذت عدد من الخطوات الرامية إلى توسيع العلاقات والصلات الاقتصادية الخارجية لليمن، الأمر الذي ساعد على إنعاش الحياة الاقتصادية والسياسية على الأخص في المدن، ونمو تعداد السكان في المدن، وتوسيع نطاق المشاريع الخاصة. وأخذ عدد اليمنيين الذين قطعوا صلاتهم بالزراعة يتزايد، وأقبل الناس على المدن وتعودوا على المهن والحرف المدنية.

وهذه التغيرات ساعدت على نمو الإدراك والوعي الذاتي للشرائح المتوسطة من سكان المدن، فشكلت الجزء الأكثر وعياً وثقافةً من السكان، وبالتالي أصبحت هذه الشرائح هي القوى السياسية الأكثر ديناميكية في المجتمع، ويدخل في إطار هذه القوى، البرجوازية الصغيرة المدنية، وصغار ومتوسطيي التجار والبعض من كبار التجار وأيضاً المثقفين العسكريين والمدنيين.

ومن ممثليهم تكونت فئة المثقفين الجدد والذين، وبعكس المثقفين التقليديين، وقفوا إلى جانب التحولات الراديكالية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية. وساعد على تكون آرائها ووجهات نظرها ليس فقط الحقائق

والعوامل الداخلية ولكن أيضاً حركة التحرر الوطنية للشرق العربي والتي تشابك في إطارها الاتجاه المعادي للامبريالية بالاتجاه المعادي للاقطاع والديمقراطية. وفي النصف الثاني للخمسينات تغلغلت في جنوب شبه الجزيرة العربية أفكار «الاشتراكية العربية» و «الوحدة العربية» و «البعث الوطني» بداية في مستعمرة عدن الانجليزية وفيما بعد في المملكة اليمنية، وحمل مشعل هذه الأفكار، المثقفون اليمنيون الجدد والبرجوازية التجارية الناشئة والذين شكلوا ما أصبح يسمى بالمعارضة الجديدة.

وفي نهاية الخمسينات ظهرت في اليمن الشمالي أولى المجموعات والحلقات السياسية السرية والتي تعتبر فروعاً للمنظمات العدنية. وهكذا ظهرت في تعز في عام ١٩٥٨م الحلقة الأولى للاتجاه الماركسي ـ فرع المجموعة العدنية التي أسسها عبد الله عبد الرزاق باذيب عام ١٩٥٣م والتي شكلت في الفترة اللاحقة حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي في اليمن الجنوبي (١٨٢/ ص ١٦١ ـ ١٦٥/١٤٠) الذي وقف إلى جانب قيام اليمن الديمقراطي الموحد. وخلال عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩م أصدرت هذه المجموعة في تعز صحيفة «الطليعة».

وفي ١٩٥٩م تكون في كل من اليمن الشمالي وعدن، فرعان لحركة القوميين العرب، والتي كان مركزها الرئيسي في بيروت.

وتمتعت حركة القوميين العرب بشبكة واسعة من الفروع الكثيرة في البلدان العربية وتمتعت بشعبية واسعة وعلى الأخص في اليمن الشمالي. وانحدر غالبية أنصار حركة القوميين العرب من المناطق الجنوبية الشافعية ـ ممثلي مختلف شرائح البرجوازية الصغيرة، وبالدرجة الأولى صغار التجار وأيضاً العمال العاملون في شق طريق صنعاء ـ تعز (١٨٢ ص ١٦٤).

وفي نهاية الخمسينات ظهر في المملكة اليمنية فرع حزب البعث العربي الاشتراكي ومركزه القيادي في سوريا، وكانت القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب في اليمن شرائح البرجوازية الصغيرة وعلى الأخص الزيدية.

وشكل أنصار الرئيس عبد الناصر وإلى حد ما قطاعاً كبيراً من رجال المعارضة الجديدة وتنتمي إلى هؤلاء مجموعة من المثقفين ـ أنصار عبد الرحمن البيضاني، ودعت هذه المجموعة إلى القضاء على النظام الإمامي وقيام الجمهورية في اليمن وارتبط بأنصار الرئيس ناصر مجموعة البرجوازية التجارية ذات النزعة الوطنية، والتي ينحدر أفرادها في الأساس من التجار ـ الشوافع المتكتلين حول عبد الغني مطهر، وأيضاً بعض ضباط الجيش والشرطة.

وهكذا ساعد ظهور قوى اجتماعية جديدة وتيارات سياسية في الحياة اليمنية، حتى وإن كانت قليلة العدد، غير أنها كانت في تلك الفترة واسعة الانتشار في البلدان العربية الأخرى، ساعد ذلك على تكوُّن حركة معارضة جديدة كيفياً في المملكة اليمنية.

وفي النصف الثاني من الخمسينات توتر الوضع السياسي بشكل حاد: بدأت اضطرابات القبائل والفلاحين وسكان المدن والجيش. وكمحاولة من ولي العهد الأمير محمد البدر للحد من المشاعر المعادية للحكومة وفي ظل غياب الإمام أحمد عن البلاد، أعلن البدر عن برنامج إصلاح إداري وتشريعي وقانوني، فوعد برفع مرتبات الجيش وقطع دابر الفساد ودفعَ لمشايخ القبائل المتذمرة مساعدات مالية كبيرة [٢٠١ ص ١٠٥، ٢١٦ ص ٢٤٤]. ولكن الإمام أحمد وبعد عودته، حال دون تنفيذ الإصلاحات المزمعة. ونتيجة لذلك وفي عام ١٩٦٠م خُرِقت من جديد حالة الأمن والاستقرار التي كانت قد استعيدت بجهود كبيرة [٦٤ ص ٣١٠، ١٥٠ ص ١٠٧ ـ ١٠٨].

وسعى الإمام إلى تحويل، اهتمام الأوساط الاجتماعية إلى موضوع مستقبل ولاية العهد: إلى جانب ابنه البدر ادعى أخوه الحسن أحقيته بوراثة العرش أيضاً.

وكان معروفاً عن البدر مشايعته ومناصرته للرئيس عبد الناصر، وتحت تأثير صفاته الشخصية المتمثلة بالضعف والتردد اكتسب اتجاهه ونزعته السياسية بمميزات «الليبرالية غير الواضحة وغير المحددة» (٢٠١/ص ١١٤) أما الحسن

فقد تبنى نمط الحكم في العربية السعودية حيث نظر إليه كمثال يحتذى به بالنسبة لليمن.

وأيّد البدر الكثير من رجال حركة المعارضة التقليدية وممثلي المثقفين بما في ذلك المثقفين العسكريين، كما أيد البدر البرجوازية التجارية، الصغيرة منها والمتوسطة. ووقف إلى جانب الحسن «أنصار التقاليد» الجامدون المرتبطة مصالحهم بنظام الإمامة: أعضاء الأسر الزيدية المؤثرة، العلماء، المشايخ، وأيضاً ممثلو الرأسمال التجاري. كما أيد الحسن أيضاً ملك العربية السعودية الذي وقف إلى جانب الاعتراف بنظام الحكم الوراثي، وأيدت الحسن أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا (٦٦ ص ١٣٢).

وكان الإمام نفسه يرى بأن مهمته الرئيسية تكمن في الحفاظ على أسس ومقومات النظام الاقطاعي ـ الثيوقراطي. وفضل ابنه على أخيه في تنافسهما على العرش، ولم يكن ذلك قائماً على حسابات سياسية بقدر ما كان منطلقاً من مشاعر الحنان والعطف الأبوي.

وفي مطلع ١٩٦١م تكونت معارضة الأسرة الحاكمة من غالبية مشايخ القبائل الزيدية الشمالية، الذين اتهموا الإمام بالتفريط بالمبادىء التقليدية الراسخة والتي بموجبها ينتخب الإمام كرئيس للزيدية من قبل الجماعة، ولا تنتقل الإمامة بالإرث، وتطور السخط المنصب على أسرة حميد الدين إلى سخط على السادة.

وفي أكتوبر ١٩٦١م عمّد الإمام أحمد ابنه البدر كولياً للعهد (٧٣/ص ٥٦). ولتثبيت وترسيخ مواقعه أعلن الإمام في يناير ١٩٦٢م عن إعادة تنظيم الحكومة: احتفظ البدر لنفسه بمنصبي نائب رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة اليمنية، ومنح منصب وزير الدفاع (٢٣٨، ١٩٦٢/١/٢٢ م/ ٢٤٢، ١٩٦٢/١/٢٥).

ولكي يجتذب البدر إلى صفه القمة الاقطاعية القبلية، وقبل كل شيء عناصرها المعارضة لوالده، قام في ربيع وصيف ١٩٦٢م بجولات ورحلات في

أوساط القبائل وتحدث مع مشايخها وأعيانها ووعد بتقديم العون والمساعدة في حل المشاكل الاقتصادية ودعا بإلحاح إلى توحيدهم.

ومع ذلك استمر السخط العام في البلاد بالتصاعد ففي يونيو ١٩٦٢م شهدت اليمن أول إضراب في تاريخها، والذي كان موجهاً ضد البعثة الأمريكية لهيئة التنمية الدولية، المنفذة لشق طريق المخاء ـ تعز ـ صنعاء. وسبق هذا الإضراب تكوين لجنة للعمال، والتي أصبحت فيما بعد نواه الحركة النقابية في البلاد. وفي أغسطس من العام نفسه حدثت التمردات والاضطرابات في أوساط طلاب مدارس صنعاء وتعز، وطالب الطلاب بتحديث البرامج التعليمية (٢٤٥، ١٩٧٣/١٢/٢٧/ ٢٧٣، ١٩٦٢/٩/٤). أخمدت هذه التمردات والاضطرابات بقوة حيث رمي بالكثير من المشتركين فيها إلى السجون وحُكِمَ على منظميها بالإعدام.

وفي ١٩ سبتمبر توفي الإمام أحمد في تعز. وفي اليوم التالي وتنفيذاً لإرادة الحاكم المتوفى، أنتخب مجلس علماء العاصمة محمد البدر ملكاً لليمن وإماماً للزيدية ومنحه لقب «المنصور بالله».

وفي خطاب العرش الذي ألقي في ٢٠ سبتمبر، أعلن الإمام الجديد، السادس والستين من حيث ترتيب وتسلسل الأئمة، أعلن عن مشروع إعادة تنظيم الجهاز الإداري، للدولة على أسس مبادىء نظام الحكم الملكي البرلماني. وكان يجب أن يقوم بدور البرلمان «مجلس الشورى» والذي كان من المفروض أن ينتخب نصف أعضائه والنصف الآخر يعينهم الإمام.

وفي خطابة أيضاً وعد الإمام بإجراء الإصلاح الإداري، وتأسيس المجالس البلدية ودفع وتشجيع التنمية الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات الضريبية. وفي ميدان العلاقات مع الدول الأخرى، وعد الإمام البدر بالتزام سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وتعميق وترسيخ الوحدة العربية.

وفي الأيام الأولى لحكمه وقّع البدر على عدة مراسيم يقضي الأول منها بالعفو العام عن المعتقلين السياسيين، ويقضي الثاني بالغاء نظام الرهائن، وينص

الثالث على إبطال فعالية نظام البقايا المفروضة لخزينة الدولة وينص الرابع على رفع مرتبات الضباط والجنود. (انظر بالتفصيل ٣٥ ص ١٧٠ ـ ١٧١).

ويدل خطاب العرش والخطوات الأولى للبدر على أن الإمام الجديد وبعد دراسة للوضع السياسي الداخلي الصعب حاول توسيع القاعدة الاجتماعية لسلطته. وفي الوقت نفسه وجه رسائل إلى ملك العربية السعودية والأردن عبَّر فيها عن رغبته في تعميق وتوثيق الصلات والروابط مع المملكتين الصديقتين و «الاستفادة من دعمهما الأبوي والأخوي الكريم» (٢٥٨، ١٩٦٢/٩/٢٨ م). كما سارع البدر أيضاً إلى إرسال برقية إلى عمه الحسن في نيويورك يقترح.فيها عليه التعاون معاً، كما أعلن في خطبة الجمعة التي ألقاها في الجامع الكبير بصنعاء، بأنه سيواصل سياسة والده (٣٧، ص ١٥).

إن عدم ثبات واضطراب سياسة البدر قد خلق موقفاً سلبياً في أوساط المعارضة سواء المعارضة اليسارية أو اليمينية. ومن جانبهم نشط أنصار الحسن الرافضين لليبرالية الإمام الجديد وسياسته الخارجية المحايدة وعبر عن مصالح هذا الاتجاه الذي توحدت في صفوفه المجموعات الأكثر محافظة «اتحاد القوى الشعبية اليمنية» ـ المنظمة السياسية للسادة والبرجوازية التجارية الكبيرة، والوثيقة الصلة بالأوساط الاحتكارية الأجنبية. ومن جهة أخرى كثفت نشاطها «منظمة الضباط الأحرار» الداعية إلى القضاء على النظام الملكي، حيث باشر الضباط الأحرار برئاسة علي عبد المغني الاعداد والتحضير للانقلاب.

دبر أنصار الأمير الحسن محاولة إزاحة قادة «الضباط الأحرار» وتجريد المنظمة من سلاحها كونها تعتبر بالنسبة لهم الخطر الأساسي في الصراع من أجل السلطة. وتلبية لمطالبة أنصار الحسن، أصدر الإمام البدء في الاجتماع الأول لمجلس الوزراء المنعقد في مساء ٢٦ سبتمبر، أمره باعتقال الضباط المتهمين بالانتماء إلى عضوية هذه المنظمة. وما إن سمع قادة المنظمة بهذا الخبر حتى اتخذوا قراراً بسرعة البدء بالانتفاضة والذي كان مخططاً لها في موعد متأخر.

وفي هذه الليلة تشكل مجلس قيادة الثورة من ثلاثة ضباط عبد اللطيف ضيف الله وعبد الله جزيلان وعلي عبد المغني (١٦٩/ ص ٢٦)، الذين أصدروا أمرهم إلى قوات الدروع الموالية لهم وطلاب المعاهد والمدارس العسكرية وما يسمى «فوج البدر» بمحاصرة قصر الإمام ـ دار البشائر، والاستيلاء على محطة الاذاعة والتلفون والبرق.

وفي الصباح استسلم أفراد حامية القصر، غير أن البدر تمكن من الاختفاء. وفي صباح ٢٧ سبتمبر أعلن قادة الثوار عبر راديو صنعاء عن القضاء على الملكية وقيام الجمهورية في البلاد ودعوا الشعب إلى دعم وتأييد الثورة. وأذيع أيضاً بأن البدر لقي حتفه تحت انقاض القصر. واعترف بالنظام الجديد شيخ حاشد ـ عبد الله بن حسين الأحمر، الذي أصبح خصماً عنيداً لأسرة حميد الدين بعد إعدام الإمام لأبيه وأخيه، في خريف ١٩٦١ م. وأيد الثورة أيضاً السكان الشوافع في الجنوب.

إن نجاح الانقلاب العسكري، والدعم والتأييد الجماهيري الواسع الذي لقيه ونتائجه التاريخية العميقة ـ كل ذلك يحتم النظر إلى أحداث ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وتقييمها كثورة معادية للنظام الملكي في اليمن.

ولخصت قيادة الثورة خطتها في الوثائق الصادرة عن مجلس قيادة الثورة في ٢٧ سبتمبر والتي أطلق عليها «الأهداف والمبادىء الستة للثورة» «بيان ثورة ٢٦ سبتمبر» وتتلخص الأهداف والمبادىء الستة للثورة والتي شكلت أسس ومنطلقات النشاطات والممارسات العملية اللاحقة للقيادة الجمهورية بالآتي: ـ

١ ـ التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإلغاء وإزالة الفوارق والإمتيازات بين الطبقات.

٢ ـ بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.

٣ ـ رفع مستوى الشعب إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

٤ ـ إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمداً أنظمته من روح الإسلام الحنيف .

٥ - العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
٦ - احترام مواثيق الأمم المتحدةالمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، العمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم (١٦٩ ص ٢٥).

وعن الهدف الرئيسي للثورة جاء في البيان - «القضاء على النظام الملكي الاستبدادي المطلق والنفوذ الأجنبي في البلاد» (في المملكة اليمنية، وعدن والمحميات العدنية) «إقامة نظام جمهوري إسلامي عادل يرتكز على مبادىء العدالة الاجتماعية (٦٦ أ ص ٨٥ - ٨٦/ ١٦٩، ص ٢٣ - ٢٤).

وفي ميدان السياسة، الداخلية فقد نص البيان على «استعادة الشريعة الإسلامية الحقة التي أماتها النظام الملكي المباد»، إزالة الخلافات القبلية والدينية والعقائدية «إقامة التنظيم الشعبي القادر على تنفيذ البناء الثوري للجمهورية وترسيخ دعائم الدولة الجديدة بمساعدة الجهاز الثوري» وتركز الاهتمام الخاص لمسألة «إعادة تنظيم الجيش على أسس حديثة من أجل الدفاع عن الثورة والحرية» وجرى النص على حرمة وصيانة «الرأسمال الوطني» غير أنه أشار إلى «وجوب عدم تحوله إلى رأسمال احتكاري مستقل يعيق نشاط الدولة في الميدان الاقتصادي» ورسم البيان تنفيذ عدة خطوات وإجراءات ترمي إلى النهوض بالمستوى الثقافي للشعب «والقضاء على تخلف القرون الوسطى والجمود» وكذلك تنفيذ عدد من الإصلاحات والتحولات الاجتماعية «على أسس المبادىء الإسلامية والخصائص الوطنية» ودعا البيان المغتربين اليمنيين إلى العودة إلى الوطن واستخدام معارفهم واستغلال رؤوس أموالهم فيه.

وتضمن البيان فصلاً خاصاً مكرساً لمبدأ القومية العربية، وفيه جرى التأكيد على صحة وصواب الوحدة العربية والإشارة إلى السعي والحرص على «تنفيذها في البلدان العربية على الأسس الديمقراطية الشعبية».

وأعلنت قيادة الجمهورية العربية اليمنية عن استعدادها للتعاون في إطار

جامعة الدول العربية مع كل البلدان العربية بدون استثناء وإقامة العلاقات الاقتصادية معها.

وفيما يتعلق بسياستها الخارجية، أعلنت الحكومة الجمهورية عن تقيدها والتزامها «بسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي» وستناضل ضد الامبريالية ومختلف أشكال التدخل الخارجي «التقيد بميثاق منظمة الأمم المتحدة ودعم النضال من أجل السلام» وجاء في البيان بأن حكومة الجمهورية العربية اليمنية ستعمل من أجل «إقامة علاقة ودية مع جميع الدول التي تحترم سيادة وحرية بلادها» وعلى أتم الاستعداد لإبرام اتفاقيات وعقود قروض ومساعدات «إذا لم تتضمن تلك الاتفاقيات أية شروط تمس استقلال الجمهورية» (٦٦، ص ٨٦).

إن طبع ونشر البيان الوثيقة البرنامجية الأولى للجمهورية العربية اليمنية يشكل أهمية خاصة، إذ تنعكس فيه خاصية الثورة المتميزة بطابعها المعادي للملكية والموجهة إلى إعادة بناء المجتمع على أسس التحولات البرجوازية ـ الديمقراطية مع الأخذ بعين الاعتبار للخصائص المحلية.

ولم يسبق أن صاغ المثقفون العسكريون ذوو النزعة الوطنية من منظمة «الضباط الأحرار» الذين استلموا السلطة أثر الانقلاب الثوري، لم يسبق أن صاغوا أهدافهم السياسية. أما الآن وفي اللحظة الحاسمة لاستلام السلطة اضطروا إلى اللجوء إلى برنامج شريكهم السياسي ـ عبد الرحمن البيضاني الذي تتطابق الاتجاهات السياسية ـ الاجتماعية للبيان مع برنامجه. وأكثر من هذا، وجدت كل مقولات وطروحات البيضاني انعكاساً لها، ليس فقط في البيان بل وفي مراسم وبيانات الحكومة الجمهورية الصادرة في الشهر الأول للثورة (١١، ص. ١٢٩ ـ ١٣١).

وفي نفس الوقت حاولت القيادة الثورية ترسيخ نفوذها في المجتمع اليمني ليس فقط سياسياً بل واقتصادياً، أما فيما يتعلق بقضية نمو الرأسمال الخاص، فقد اتخذت القيادة خطوات أكثر تقدماً من برنامج البيضاني، فإذا كان برنامج البيضاني يرى بأن الرأسمال الخاص يمكن أن ينمو ويتطور بدون

رقابة، فأن واضعي البرنامج حصروه وحددوا نطاق نشاطه بدقة. وهذا يدل على محاولة سعي القيادة في تلك المرحلة تحقيق التحولات والإنجازات كما سبق وإن صرحت بذك «بالطريقة الديمقراطية» بمعنى آخر لصالح أوسع فئات سكان البلاد. ولكن وفي واقع الحال خدم نشاطهم، وقبل كل شيء، مصالح فئات البرجوازية الصغيرة باعتبارهم المعبرين عنها.

لم يضع البيان في مهامه حل قضية سكان الريف في البلاد، والذين لعبوا دوراً ثانوياً في الأحداث الثورية. ومع ذلك ينبغي القول بأن الحكومة اتخذت - خطوات محددة في هذا الاتجاه: ثم سن وإصدار عدداً من القرارات تقضي بمصادرة أراضي وممتلكات أفراد الأسرة المالكة وبعض كبار الإقطاعيين - أنصار النظام الملكي ٢٣٠، ١٩٦٢/١٠/٤ م). وضبط وتنظيم طرق جباية الضرائب المباشرة، وإلغاء نظام البقايا على الفلاحين وإبطال كل ديون الفلاحين للحكومة السابقة.

إن كل التصرفات والفعاليات الجمهورية ذات العلاقة بسكان الريف، كانت موجهة لتحسين أوضاع صغار ومتوسطي ملاك الأراضي - ولم تمس مطلقاً أوضاع الفلاحين المعدمين ولم تنتقص ولا بأي شكل من الأشكال من حقوق الملاك الإقطاعيين.

وهكذا نجد بأن التدابير والإجراءات الاجتماعية - الاقتصادية المحددة في البيان وفي مراسيم الحكومة في الشهر الأول للثورة لم تضع من أهدافها مسألة القضاء على أسس النظام الإقطاعي، بل أتاحت إمكانيات أوسع مما كان عليه في الماضي لنمو وتطور الرأسمال الخاص.

وأعلن البيان عن برنامج تحولات أجتماعية - اقتصادية كان له صدى سياسي كبير في البلاد وجرى الإعلان عن إقرار وإقامة «العدل الاجتماعي».

---

(٢) شهدت الفترة بعد الانقلاب الفاشل في عام ١٩٥٥ م، ميلاد (حركة الضباط الأحرار) وشكلياً تكونت الحركة في صنعاء وفي ظروف سرية وذلك في عام ١٩٦١ م. ودخل في عضويتها ضباط الجيش والأمن وأيضاً طلاب المدارس الحربية.

وكان هذا يعني في تلك المرحلة موضوع البحث، القضاء على الامتيازات الأساسية التي تمتع بها أفراد الطغمة الحاكمة من السادة، وهو الأمر الذي يعتبر الخطوة الأولى في طريق تحطيم هذا النظام القروسطي الذي احتفظ به في مرحلة الأئمة.

وأعلن البيان أيضاً عن إزالة الفوارق العقائدية والقبلية. إن منح الشوافع حقوق مساوية للحقوق الممنوحة للزيود، فتح إمكانيات أوسع للمساهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة.

ولجذب القبائل وفئات السكان الأخرى إلى صفها، أعار البيان والمراسيم الأولى للحكومة الجمهورية اهتماماً كبيراً للمسائل الدينية، حيث تم فيها التأكيد على رغبة وسعي القيادة الجديدة إلى التقيُّد الصارم أكثر مما كان عليه الحال إبان حكم الإمامة بقواعد الإسلام عقيدة وشريعة، ونُظِرَ إلى الإسلام كحقيقة وعقيدة توحِّد تحت ظلها المجتمع اليمني.

كما صدرت بيانات ومراسيم خاصة للحكومة حول إلغاء العبودية ونظام الرهائن.

وعند توصيف الاتجاه الاجتماعي للوثائق والبيانات الأولى للقيادة الثورية، ينبغي الإشارة إلى غموض وإبهام الأهداف الاجتماعية لتلك البيانات والوثائق. وهذه الميزة كانت ناتجة عن جملة أسباب ـ غياب الحياة السياسية التقليدية العريقة في اليمن، تعدد الينابيع الاجتماعية وتفاوتها لدى الأشخاص الذين أخذوا السلطة، وسعيهم للاستحواذ على دعم أوسع فئات السكان وأكثرها تأثيراً وفعالية. ومن هنا تكرار دعوة الشعب إلى الوحدة التامة والمتكاملة، وتضمين البيان لمفهوم غير واضح ومحدد مثل «التنظيم الشعبي العام».

وقوبل برنامج التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية السياسية الصادر عن الحكومة بحرارة في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة، إذ فهمته كعلامة أخيرة لسقوط النظام السابق وتثبيت مساواة الجميع أمام القانون وبداية النهوض الاقتصادي للبلاد (١٨٢، ص ١٩٢).

ومنذ الأيام الأولى واجهت قيادة الثورة مسألة تكوين الأجهزة الجديدة للسلطة. وفي ٢٧ سبتمبر أعلنت قيادة الجيش بأنه من الآن وحتى إجراء الانتخابات العامة ستكون كامل السلطة في البلاد بيدها. وفي نفس اليوم باشرت قيادة الجيش تشكيل الأجهزة العليا للسلطة: مجلس قيادة الثورة، المجلس الرئاسي، ومجلس الوزراء.

وبالنسبة لمجلس قيادة الثورة الذي سبق وشكل في ٢٦ سبتمبر، وسعت عضويته في ٢٧ سبتمبر إلى ٩ أعضاء. ودخل في عضوية المجلس العقيد عبد الله السلال والعقيد حمود الجائفي، والنقيب عبد اللطيف ضيف الله والنقيب عبد الله جزيلان والملازم أول علي عبد المغني، سعد الأشول، أحمد الرحومي، صالح الرحبي ومحمد مفرح (٦٦، ص ٨٨، ١٦٩، ص ٢٤٢، ٢/١٠/١٩٦٢، ٢٧٢، ١٩٦٣، العدد ١ ـ ٢ ص ١٥٠)[٣]. وينحدر أربعة من الأعضاء من أسر فلاحية وعضو من أسرة برجوازية تجارية، وعضو آخر يعتبر ممثلاً لأنصاف بروليتاريا المدن وينحدر عضوان من الأسر الهاشمية الزيدية. وينتمي ستة ضباط من أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى الزيدية علماً بأن أربعة منهم كانوا على صلة وثيقة بالقبائل (بكيل والحداء وغيرهما). كما ينحدر عضوان آخران من الجنوب ـ من منطقتي خبان والحجرية الشافعيتين ومن حيث التعليم، حصل أربعة من الأعضاء على تعليمهم في الخارج في حين تلقى ثلاثة من الأعضاء تعليمهم في المدارس والكليات العسكرية في كل من تعز وصنعاء.

ورأس المجلس الرئاسي الشيخ محمد علي عثمان، ودخل في عضوية هذا المجلس أربعة أعضاء مدنيون ورأس الحكومة العقيد عبد الله السلال، الذي كان يتمتع بشعبية في اليمن.

وضمت الحكومة التي ترأسها السلال عشرين عضواً عسكريين ومدنيين

(٣) إن أسماء وعدد أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مختلف في المصادر. أما المعلومات الواردة أدناه عن أوضاعهم الاجتماعية ومنابعه فقد استسقاها المؤلف من جلساته ومحادثاته مع ممثلي الأوساط الاجتماعية اليمنية.

(٦٦ ص ٩١ ـ ٩٢، ٢٧٢، ١٩٦٣ العدد ١ ـ ٢ ص ١٥٠). ٢٤٢، ٢/١٠/ ١٩٦٢ م).

وفضلاً عن عضويتهم في الحكومة، كان كل من السلال والجائفي وعبد اللطيف ضيف الله أعضاء في ذات الوقت في مجلس قيادة الثورة. وفي لحظة قيام الثورة شغل كل من أحمد حسين المروني وحسن العمري ومحمد الأهنومي والذين حصلوا على تعليمهم العسكري في الخارج، وظيفة في القطاع المدني. وينحدر اثنان من الوزراء من أسر تجارية شافعية من منطقة الحجرية. ومثل ثمانية من أعضاء الحكومة الأسر الإقطاعية منهم ـ القاضي محمد محمود الزبيري، الشيخ يحيى منصور، القاضي عبد الرحمٰن الأرياني، القاضي عبد السّلام صبرة والشيخ أمين عبد الواسع نعمان. وجميعهم كانوا في الثلاثينات والأربعينات في صفوف المعارضة لأسرة حميد الدين الحاكمة، وكانوا من الأعضاء النشطين والفاعلين في منظمة «الأحرار اليمنيين»[٤] وفيما بعد «الاتحاد اليمني» الذي نشط في الأربعينيات في عدن وفيما بعد انتقل إلى القاهرة.

وكانت شخصيات المعارضة تلك معروفة جيداً في اليمن وعلى الأخص القاضي محمد محمود الزبيري الذي حظي باحترام كشاعر وداعية.

ومن حيث الجوانب الدينية، فقد قسمت المقاعد في حكومة الثورة بالتساوي بين الزيود والشوافع.

وهكذا ومن حيث العلاقات والواقع الاجتماعي، فإن الغالبية العظمى للأشخاص الذين دخلوا في عضوية الأجهزة العليا للسلطة الجمهورية مثلت الفئات المدنية المتوسطة المعبرة عن مصالح البرجوازية الصغيرة والمتوسطة. وبهذا الصدد كتب الصحفي الإنجليزي المعروف جارولد (كيم) فيلبي: «إن

(٤) «الأحرار اليمنيين» ـ حركة الليبراليين الدستوريين ـ تكونت في مطلع الثلاثينات. ومع مطلع الأربعينات انتقل نشاط المنظمة إلى الخارج. وفي البداية وقف الأحرار اليمنيين إلى جانب قيام مملكة دستورية وفيما بعد وعند منتصف الخمسينات عبّر الأحرار عن آرائهم الداعية إلى قيام الجمهورية في البلاد (حول هذا الموضع انظر بالتفصيل (٣٥ ص ١٠٣ ـ ١١١).

الثورة اليمنية وكما أصبح الآن واضحاً وجلياً نفذتها الطبقة الوسطى التي حصل الكثير من ممثليها على تعليمهم خارج اليمن، وكانت لهم علاقات مع العالم الخارجي» (٢٧٧، ٣/١٠/١٩٦٢ م.). ولعب المثقفون العسكريون ذو النزعة الوطنية الدور الطليعي في أوساطهم ـ وشغل الضباط ذو الرتب الصغيرة والمتوسطة غالبية المقاعد القيادية في الأجهزة الجديدة للسلطة.

وشهدت عملية بناء نظام الدولة مرحلتها التأسيسية والتي لم يكن إبانها لدى الشخصيات التي تسلمت السلطة أية خبرة سابقة في هذا المجال. وخلال نمو المسيرة الثورية تكون وبالتدريج جهاز سلطة الدولة. ويمكن وصف الأجهزة المشكلة في ٢٧ سبتمبر بمنظومة القيادة الجماعية حيث لعب فيها مجلس قيادة الثورة مهام القيادة العليا للدولة. ولكن الدور الضخم والمفرط الذي لعبه السلال في هذا المجلس يجيز لنا الحديث عن ظهور نزعة واتجاه إلى استبدال القيادة الجماعية بقيادة فردية في مرحلة مبكرة من نشاط مجلس قيادة الثورة.

إن تمركز الصلاحيات الكبيرة بين يدي شخص واحد بمفرده لم يكن مرتبطاً بضرورة ضمان فاعلية قيادة الجمهورية الفتية فقط، بل كان مرتبطاً بتقاليد الإدارة الفردية. ولم تكن البنية الهيكلية التنفيذية ـ مجلس الوزراء وجهازها ـ قد اكتملا بشكل نهائي. وفيما يتعلق بالمجلس الرئاسي فإن عدم وضوح مهام وصلاحيات هذا الجهاز بدقة واختفائه السريع من الحياة السياسية أظهر عجز مثل هذه المؤسسة في الواقع العملي.

لقد حصل ممثلو الفئة المتوسطة للطبقة الإقطاعية ـ القضاة والعلماء ـ على نفوذ واسع بما فيه الكفاية ضمن الأجهزة العليا لسلطة الدولة (عدا مجلس قيادة الثورة). ولم تمثل في هذه الأجهزة العشائر ومشايخ القبائل وأعيانها ووجهائها.

وكان للاتحاد الذي تكون في الأيام الأولى للثورة بين مجموعة الضباط ذوي النزعة الراديكالية، والذين قاموا بتفجير الثورة من جهة وبين الفئات الإصلاحية المحافظة للطبقة الإقطاعية الممثلة بالمثقفين الإقطاعيين الذين عبروا

عن مصالحها ـ من جهة أخرى ـ كان لهذا الاتحاد أسبابه ومبرراته السياسية الكامنة في عدم وجود قاعدة اجتماعية في البلاد للقيادة العسكرية وتخوفها من عودة النظام الملكي، ولذلك كانت هذه القيادة مضطرة إلى جذب الشخصيات المعروفة والمتمتعة بالهيبة والنفوذ في البلاد من الإقطاعيين والمعارضين سابقاً للإمام، للمشاركة في إدارة البلاد. ولكن كان واضحاً ومنذ البداية افتقاد تعاون هذه القوى إلى القاعدة والجذور الاجتماعية واتسامه بالطابع التكتيكي ونتيجة لذلك فقد كان من المحتم ظهور الاختلاف ضمن هذه القوى الحاكمة في المستقبل.

وكان لنجاح الثورة وقيام الجمهورية العربية اليمنية، أول جمهورية في شبه الجزيرة العربية صدى هائل في العالم أجمع. ونظرت الأوساط التقدمية في مختلف البلدان وقبل كل شيء في بلدان المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، إلى الثورة اليمنية كجزء لا يتجزأ من المسيرة التحررية ـ الوطنية العالمية، التي تفتح الطريق واسعاً للنمو الوطني والتقدم الاجتماعي.

وفي الأول من أكتوبر ١٩٦٢م إعترفت حكومة الاتحاد السوفيتي بحكومة الجمهورية العربية اليمنية (٢٢١، ١٩٦٢/١٠/٢ م). وعليه يكون الاتحاد السوفيتي الدولة العظمى الأولى التي تعترف بالجمهورية الفتية. وفي الأسبوع الأول للثورة اعترفت الدول الاشتراكية الأخرى بالجمهورية العربية اليمنية.

واعترف بالنظام الجمهوري في اليمن في الأيام الأولى لقيامه كل من مصر، لبنان، سوريا، العراق، السودان، الجزائر وتونس. (٢٠٧، ١٠/١٢/ ١٩٦٢). وقدمت القوى التقدمية العدنية دعماً هائلاً للثورة اليمنية.

وكان للجمهورية الفتية نفوذها الثوري الهائل على امتداد شبه الجزيرة العربية، وبذلك أصبحت مركز جذب وإشعاع لكل القوى التقدمية في المنطقة. ووجدت الشخصيات النشيطة في الحركة المعادية للاستعمار في الجنوب اليمني وممثلو الأوساط المناهضة للأنظمة الملكية في بلدان شبه الجزيرة العربية،

ومنعوا حق اللجوء السياسي في الجمهورية العربية اليمنية (٢٤٤، ١٩٦٣/٢/١٨ م).

أما الأوساط الرجعية والامبريالية، وقبل كل شيء الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا فقد تلقت أخبار الثورة اليمنية بيقظة وعداء. إذ رأت هذه الأوساط في الجمهورية الفتية تهديداً لمصالحها النفطية ومواقعها الاستراتيجية في هذا الجزء من العالم. وبهذا الصدد كتبت الصحيفة الإنجليزية «أيسيرفر» (شكلت الثورة اليمنية مشكلة معقدة بالنسبة للسياسة الأمريكية والبريطانية الشرق أوسطية) ـ (٢٨٠، ١٩٦٢/١٠/٢ م) أما الصحيفة الفرنسية «لاكروا» فقد أشارت إلى ما يلي:

«إن القضاء على الملكية في اليمن خلق القلق الانزعاج على امتداد شبه الجزيرة العربية وقبل كل شيء في المحميات البريطانية وفي العربية السعودية» (٢٥٩، ١٩٦٢/١٠/١٠ م).

وأدت الأفكار التحررية للثورة اليمنية إلى المقاومة العنيفة من قبل أنظمة الحكم الملكية في البلدان العربية وبالدرجة الأولى في المملكة الهاشمية الأردنية والمملكة العربية السعودية. وأخذت الغالبية العظمى للأسرة السعودية الحاكمة وعلى رأسها الأمير خالد تقدم الدعم والمساعدة للأسرة الملكية اليمنية البائدة مبررين ذلك وكما جاء في «أيسيرفر» بأنه: (إذا ما صمدت الجمهورية العربية اليمتية وازدهرت فالخطر لا محالة مخيم على المملكة العربية السعودية)، (٢١٦، ص ١٩٦٤/٤/٥/٢٨٠/٥١ م). أما المجلة الإنجليزية الأسبوعية «نيوستبسمن» فقد كتبت بهذا الصدد: (بنجاح قيام الجمهورية العربية اليمنية وجدت الأنظمة الملكية المطلقة في شبه الجزيرة العربية ـ من عدن وحتى الحدود الأردنية ـ وجدت هذه الأنظمة بأن الثورة على أبوابها (٢٧٦، ١٩٦٢/١٢/٧ م).

ومنذ الأسبوع الأول لقيام الجمهورية ظهرت دلائل لوجود تكتل للقوى ـ الرجعية الإقطاعية في جنوب شبه الجزيرة العربية. وهكذا وفي نهاية سبتمبر

١٩٦٢م وبعد إعلان الأخبار الخاصة بمقتل البدر والتي لم تتأكد فيما بعد، أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية دعمهما لادعاءات ذي ـ الصلاحية الأمير الحسن بعرش اليمن. وفي ٣٠ سبتمبر وصل إلى جدة من نيويورك الأمير الحسن. وتوجه كملك «قانوني» لليمن بطلب إلى حكومة المملكة العربية السعودية يرجوها فيه تقديم الدعم المالي والعسكري له. وفي رده أكد «الأمير فيصل له استعداد حكومة المملكة العربية السعودية لتقديم الدعم الكامل من أجل استعادة الملكية في اليمن» (٢٧٣، ٢/١٠/ ١٩٦٢ م).

وعن النشاط الفعال للملكيين ودعم الأوساط الحاكمة في العربية السعودية والأردن لهم، يحدثنا الكاتب اليمني عبد الله عبد الاله في كتابه «نكسة الثورة في اليمن» وبهذا الصدد كتب المؤلف بأنه وفي نهاية الأسبوع الأول من قيام الثورة اخترق الحسن مع أنصاره وبدعم من الضباط السعوديين والأردنيين الحدود ـ السعودية ـ اليمنية، وبدأ تحركه في اتجاه مدينة صعدة (٦٠ ص ٥٩). وهذا الخبر أكدته من جانبها وكالات الأنباء والصحف العالمية حيث تناقلت خبر هبوط طائرة عسكرية تابعة للقوات الجوية السعودية في مطار أسوان (مصر) بشكل مفاجيء وعلى متنها ذخائر وأسلحة وذهب مخصصة لمشايخ القبائل اليمنية. وفسّر قادة الطائرة عمليتهم تلك بعدم رغبتهم بمساعدة أعداء الثورة. وفيما بعد اتضح بأن تلك الأسلحة والذخائر كانت مقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى حكومة المملكة العربية السعودية في نطاق برنامج التعاون العسكري بين البلدين.

وراهنت القوى الملكية في اليمن وكل شبه الجزيرة العربية على القبائل الشمالية، الغربية والشمالية: وكون هذه القبائل زيدية فأنها وطبقاً للتقاليد اعترفت بالإمام قائداً روحياً لها وفي السنوات المنصرمة وإبان مراحل الصدام السياسي الحاد، قدمت تلك القبائل أكثر من مرة دعمها للأسرة الحاكمة، بل وساعدتها على استعادة ـ العرش. وكتبت صحيفة «الواشنطن بوست» يبدو بأن القبائل الزيدية لم تعترف بعد بالنظام الجديد، وإذا ما تمكن الحسن من إقامة

العلاقات والروابط مع القبائل الشمالية والغربية الزيدية، فمن المتوقع انهيار سلطة الجمهورية العربية اليمنية. إذا أكدت القبائل وعبر كل الانقلابات السابقة على قدرتها بأن تلعب الدور الحاسم (٢٨٩، ١٩٦٢/٩/٣٠. م).

وجاء في «التايمز» تسعى العربية السعودية لدفع القبائل الشمالية ضد حكومة الجمهورية الجديدة، فإذا كانت تلك الأخبار والمعلومات صحيحة فلا بد أن تعلن القبائل عما قريب عن تمردها» (٢٨٧، ١٠/٢/ ١٩٦٢ م).

وبدعم من الإنجليز تكونت بؤرة أخرى جديدة لقوى الثورة المضادة ـ على أراضي اتحاد الجنوب العربي ـ وكانت بيحان مركز هذا التكتل. وهنا وبتمويل من حكام اتحاد الجنوب العربي والإدارة البريطانية في عدن والمحميات العدنية، تشكلت الفرق العسكرية من القبائل-المحلية ومن الملكيين الفارين من اليمن، وفي الوقت نفسه وضعت القطع العسكرية لعدن والمحميات العدنية في حالة التأهب الحربي ومن وقت لآخر جرت على الحدود بين اليمن وبيحان مصادمات عسكرية بين فرق قوى الثورة المضادة لاتحاد الجنوب العربي ووحدات في جيش الجمهورية العربية اليمنية.

وهكذا ترى بأنه ومنذ الأيام الأولى لقيامها وجدت الجمهورية الفتية نفسها أمام تهديد حقيقي وخطر جاد بعودة النظام الملكي.

وهكذا وعلى الفور اتخذت حكومة الجمهورية اليمنية جملة من الإجراءات الهامة في صراعها مع قوى الثورة المضادة (١٩٦، ص ٩٤/٢٨٧، ١٩٦٢/١٠/٢ م). أعلنت حالة الطوارىء في البلاد، واتخذت قيادة الجيش

---

(٥) في الواحد والعشرين من إبريل تمّ التوقيع في مدينة جدة على اتفاقية بين البلدان الثلاثة، استهدفت تلك الاتفاقية حماية تلك البلدان والدفاع عنها ضد المخططات العدائية للإمبريالية. ولكن نتيجة للإختلافات في الاتجاهات الداخلية والخارجية لتلك البلدان، نشأ في عام ١٩٦٢م وضع فريد من نوعه ـ حيث استندت مصر إلى اتفاقية جدة وقدمت الدعم العسكري للحكومة الجمهورية اليمنية، في حين استندت العربية السعودية إلى نفس الاتفاقية وقدمت الدعم العسكري لقوى الثورة المضادة الملكية.

اليمني قراراً يقضي بتشكيل الحرس الوطني، وإعادة تشكيل الجيش السابق ووضعه تحت قيادة موحدة، ورفعت مرتبات الجنود والضباط، وضاعفت التعينات اليومية ووجهت الحكومة نداءها إلى الشباب تدعوهم فيه للنهوض دفاعاً عن الجمهورية (٢٤٢، ٩/١٠/١٩٦٢ م).

ولإيقاف النشاط التخريبي لسفارة المملكة العربية السعودية في الجمهورية العربية اليمنية اتخذ قرار يقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كما أعلن عن إغلاق البنك السعودي في اليمن (٢٤٤، ٦/١٠/١٩٦٢ م، ٢٦٥، ٤/١٠/١٩٦٢ م، ٢٧٢، ١٩٦٢م العدد ١٠ ص ١٥١).

وفي الساعات الأولى من نجاح الثورة في صنعاء بعثت قيادة الجمهورية العربية اليمنية برقية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تبلغه فيها عن سقوط «نظام الإمام الرجعي المغضوب عليه» وإعلان قيام الجمهورية الديمقراطية الساعية إلى بناء «منظومة حديثة ومعاصرة» والراغبة بالمساهمة في «بناء أمة عربية موحدة» (١٥٧، ص ١٤١، ٦٧ ص ٢٤٣).

وفي البرقية الجوابية للرئيس عبد الناصر الموجهة باسم السلال والمبعوثة في ٣٠ سبتمبر (في اليوم الذي تلى الاعتراف الرسمي بالجمهورية العربية اليمنية) جاء ما يلي:

(إن شعب مصر يتابع وباهتمام فائق تطور الأحداث العظيمة في اليمن، ورغبة الشعب والجيش في بناء حياة جديدة على الأرض اليمنية تليق بالكرامة الإنسانية والشرف» (٦٧، ص ٢٤٣، ١٥٧ ص ١٤١، ٢٧٨، ٢٨/١٠/١٩٦٢ م، ٢٨٥، ٣٠/١٠/١٩٦٢ م).

وفي رسالتها الموجهة إلى الرئيس عبد الناصر أكدت حكومة الجمهورية العربية اليمنية على تمسكها بنصوص اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة عام ١٩٥٦م بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن والعربية السعودية وفي رده وانطلاقاً من مبادىء النضال المشترك للعرب ضد الإمبريالية والرجعية العربية وطبقاً لمهام الثورة الوطنية التحررية في العالم العربي عبَّر الرئيس عبد الناصر عن

عزمه على دعم الثورة في اليمن وتقديم مختلف أنواع الدعم لها. وفي وقت متأخر وبالتحديد في خطابه في الثاني من مايو ١٩٦٦م تحدث على وجه الخصوص قائلاً: (إننا نعتبر الثورة اليمنية ثورتنا بل ثورة كل العرب وإلا لما بعثنا بأبنائنا إلى هناك للقتال والاستشهاد مسطرين بذلك صفحات بطولية في التاريخ). (مقتطفات من ١٤٩، ص ٦٢).

وفي تلك الأوضاع السائدة وابتداء من ٢٩ سبتمبر وصلت إلى الجمهورية العربية اليمنية طلائع القوات المصرية المستعدة في أي لحظة وجنباً إلى جنب مع فرق الجيش اليمني على مقاومة القوات الملكية. وفي مطلع أكتوبر بلغ عدد القوات المصرية المتمركزة في ضواحي مدن صنعاء وتعز والحديدة، نحو ثلاث آلاف جندي - (١٨٢، ص ٢٢١). وعلى وجه الخصوص لعبت القوات الجوية المصرية والتي نزلت في اليمن دوراً مهماً في مساعدة الجمهورية الفتية ووفقاً لتصريح الشخصية السياسية اليمنية الدكتور محمد سعيد العطار أعاقت تلك القوات تدخل العربية السعودية، وأوقفت هجوم القبائل التي ظلت موالية للملكية على العاصمة صنعاء (٢٠٨، ص ٢٧٧).

ولقيت خطوات حكومة الجمهورية التي اتخذتها في الأسبوع الأول للثورة، الدعم والتأييد من قبل فئات السكان الواسعة وقبل كل شيء الفئات الاجتماعية صاحبة الثورة ومنفذتها. ولكن ونظراً للظروف اليمنية السائدة حينذاك كانت إمكانيات تلك القوى محدودة بشكل واضح نظراً لقلة عددها وضعفها. وهكذا ونظراً للحالة السياسية الصعبة وتعقيداتها في البلاد، اضطر قادة الثورة إلى تسوية علاقاتهم مع القبائل، وقبل كل شيء مع القبائل الزيدية، التي تضم في صفوفها قطاعاً كبيراً مع السكان اليمنيين. وجرت الاتصالات مع تلك القبائل من خلال مشايخ القبائل ووجهائها وأعيانها الذين يتمتعون بنفوذ هائل في صفوف أفرادها.

إن العلاقات الإيجابية للقبائل اليمنية بالثورة وعلى الأخص القبائل الشافعية منها، كانت وبلا شك إحدى العوامل التي لا يستهان بها في تثبيت

وترسيخ الثورة. ولكن وكما هو الحال منذ القدم، سادت العلاقات بين السلطة المركزية والقبائل تماماً كما هو الحال بين القبائل نفسها، جملة من التناقضات. إن قيام الجمهورية وبدء نشاط قوي الثورة المضادة عمّق أكثر فأكثر تلك التناقضات: فانقسمت القبائل إلى مؤيدة للجمهورية وموالية للملكية.

إن مسألة علاقة السلطة المركزية بالقبائل شغلت أحد البنود الأولى في جدول أعمال القيادة ومنذ اللحظات الأولى لإعلان الجمهورية. وكما كان متوقعاً ظهر على الفور بين قادة الجمهورية العربية اليمنية حول هذه المسألة خلافات جادة ـ سياسية اجتماعية دينية.

ومن أهم المقولات في هذا الصدد، ما جاء على لسان الدكتور محمد سعيد العطار، أحد ممثلي المثقفين التكنقرات اليمنيين، ووزير الاقتصاد فيما بعد، وذلك في حديثه مع الصحفيين الفرنسيين والذين وصلوا إلى اليمن في الأيام الأولى للثورة وطبقاً لما جاء على لسان العطار: يسود رأيان، أو وجهتا نظر فيما يتعلق بدور القبائل في الثورة، وعلى ذلك العلاقة التي يجب أن تكون لأعضاء حكومة الجمهورية بالقبائل. الرأي الأول وجهة النظر الأولى ـ تمثل رأي المتشائمين إذ يرى أصحاب هذا الرأي بأن القبائل ونتيجة لظروف التخلف الاقتصادي ـ والاجتماعي والسياسي والثقافي لا تفهم ولا تدرك (معنى المؤسسات السياسية ـ وأكثر من هذا الدولة والقانون والطاعة) ومن هنا يجب على الدولة أن تلتزم في علاقاتها مع القبائل بنفس السياسة التي انتهجها الإمام معهم أي بمعنى آخر وضع القبائل تحت السيطرة التامة باستخدام مختلف وسائل الضغط. أما وجهة النظر الثانية أي وجهة نظر «المتفائلين» والذين وكما جاء على لسان محمد سعيد العطار يؤكدون بأن (اليمن عموماً يتمنى التغيير. وتسعى القبائل إلى الانتقام وكما ترغب القبائل بإقامة الصلات مع الجمهورية، وستخضع للحكومة الجديدة إذا ما كانت علاقة الحكومة بها عادلة» ـ (١٦٩، ص ٥٦).

وتضمن علم تدوين التاريخ رأياً حول إمكانية استخدام الجمهوريين

لأنواع استراتيجية أخرى عند حل مسألة القبائل. وعلى سبيل المثال يؤكد ألفريد هاليداي في مقالة له بعنوان «الثورة المضادة في اليمن» بأنه في عام ١٩٦٢م كان على الثورة أن تختار أحد الطريقين: الطريق الأول وفحواه «القضاء على سلطة التجار والإقطاع ومشايخ القبائل وعلى هذا تنشأ العقبات والصعوبات أمام تغلغل النفوذ الإمبريالي في اليمن» أما الطريق الثاني ففحواه «إتاحة الإمكانيات لنمو وتطور الرأسمالية في البلاد واستبدال الإمامة بإدارة مشايخ القبائل والتجار» (١٩٨، ص ١١). ولكن نلاحظ هنا بأن وضع المسألة بذلك الأسلوب حول اختيار الطرق ليست مقبولة أو مناسبة لليمن في الفترة موضوع البحث، لأن المؤلف وقبل كل شيء آخر، لم يكن موفقاً في تقييم دور المشايخ تقييماً سليماً لأن المشايخ وكما هو معروف وعند قيام الثورة عام ١٩٦٢م تمتعوا في أوساط القبائل الزيدية بثقتها المطلقة، وكان نفوذهم غير محدود في أوساط أفراد القبائل. ولهذا فإن نهج أو طريق القضاء على سلطة القمة القبلية العشائرية لم يراعِ الظروف الموضوعية للواقع اليمني(٦).

وكما سلفت الإشارة لم يدخل مشايخ القبائل ولا أي فرد من أعيانها في أي من أجهزة السلطة الجمهورية، نظراً لأن صغار الضباط خافوا لأن يؤدي ذلك إلى سخط المواطنين الذين لا يزالون يتذكرون جيداً نهب القبائل لمدينة صنعاء وغيرها من مدن البلاد إبان انقلاب ١٩٤٨ وانقلاب ١٩٥٥ م. فضلاً عن ذلك كان من بين الأشخاص الذين شغلوا مواقع قيادية في الأجهزة الجديدة للسلطة، في الأيام الأولى للثورة، مجموعة من الضباط اتسمت ليس فقط بآرائها ووجهات نظرها المعادية للملكية، بل والأكثر من ذلك المعادية للإقطاع. وكانت هذه المجموعة تطمح في إعادة البناء الراديكالي للمجتمع عن طريق تحقيق المنجزات الديمقراطية، كما كانت هذه المجموعة تميل إلى مراعاة الحد الأدنى لمصالح القمة العشائرية ـ القبلية.

---

(٦) وفي ذات الوقت اتضح بأن وضع القضية بذلك الشكل كان صائباً بالنسبة للجنوب اليمني عند انتزاع الاستقلال أي عند عام ١٩٦٧م إذ اعترت البنية الاجتماعية التقليدية تغيرات هائلة نتيجة لتأثير ونفوذ سيطرة المستعمرين الإنجليز الطويلة.

وفيما يتعلق بموقف القبائل، فإنه خلال الحرب الأهلية، وكان من الصعب دقة تحديد القبائل التي وقفت إلى جانب الجمهورية وتلك التي وقفت إلى جانب الملكية البائدة ولم يكن الاتجاه السياسي للكثير من القبائل واضحاً، إذ عادة ما كانت تنتقل من معسكر إلى آخر.

وتميز ميزان القوى في الأسبوع الأول لإعلان الجمهورية بإعلان الكثير من القبائل الشافعية وقطاع كبير من الزيدية عن دعمها للنظام الجديد. ووقفت قبيلة حاشد ـ أقوى قبيلة زيدية ـ برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر إلى جانب الثورة. وحقيقة ينبغي القول بأنه لم تقف كل قبيلة حاشد خلف شيخها ـ إذ بقي جزء منها موالياً للملكية. وجدت نفس الشيء في القبيلة الزيدية الأخرى ـ بكيل.

وأعلن شيخ قبيلة الزرانيق، أقوى القبائل الشافعية والذي هب غير مرة ضد سلطة الإمام، أعلن عن تأييده للجمهورية. واعترف بالثورة شيخ قبيلة مراد علي ناصر طريق.

وفي اليوم الأول للثورة وعبر إذاعة صنعاء أعلنت قيادة الجيش بأن «كل مشايخ القبائل أيدوا حركتنا، ووعدوا بالسير جنباً إلى جنب مع الجيش على طريق الحرية والشرف» (٢٦٥، ١٩٦٢/٩/٢٨ م). وهذا الإعلان يدل على مدى تقدير قادة الجمهورية للأهمية الكبيرة لدور القبائل في الثورة. أدرك قادة الجمهورية بأن بقاء وسيادة الجمهورية يعتمدان إلى حد كبير على علاقة القبائل بها، وقبل كل شيء، القبائل الزيدية والتي تعتبر وطبقاً لما جاء على لسان جـ. فليبي «أحد العوامل الرئيسية لسير المعارك بين الملكيين والجمهوريين» وفي نفس الوقت أشار فليبي إلى أن اتجاهات القبائل في ظل تلك الأوضاع ـ السائدة لم تتحدد فقط بنوعية علاقاتها بالحكومة، بل وبالتنافس والعداء بين القبائل نفسها: إذ يكفي أن تقف قبيلة ما إلى جانب الإمام لتقف القبيلة المنافسة لها في صف الجمهورية (٢٧٧، ١٩٦٢/١٠/٣ م).

وحصل المشايخ الذين اعترفوا بالجمهورية، حصلوا من حكومة صنعاء

على المال والأسلحة للدفاع عن حدود قبائلهم. وفضلاً عن ذلك وإضافة إلى الاجراءات والخطوات التي اتخذتها حكومة الجمهورية أعلنت أيضاً في الثلاثين من سبتمبر عن قيام المجلس الأعلى للدفاع الوطني (٢٤٤، ١٩٦٢/١٠/٦ م).، ٢٨٧، ١٩٦٢/١٠/٢ م). ودخل في هذا الجهاز مائة وثمانون شيخاً وأنيطت بهم مهمة الدفاع وبواسطة الفرق القبلية المسلحة، عن أراضي ومناطق القبائل ضد اختراقات الملكيين.

وحصل كل شيخ عضو في مجلس الدفاع على لقب وزير الدولة والمخصص المالي لهذه الدرجة. وأنيط بهؤلاء المشايخ حق تمثيل السلطة وتنفيذها بين قبائلهم باسم أعلى جهاز للجمهورية ـ مجلس قيادة الثورة.

وهكذا مثل تشكيل المجلس الأعلى للدفاع الوطني الخطوة الرسمية الأولى في ميدان إقامة وتثبيت اتصالات حكومة الجمهورية مع القبائل وقبل كل شيء مع وجهاء وأعيان القبائل الممثلين بالمشايخ. إن حقيقة تشكيل مجلس الدفاع بحد ذاته كان يعني شكلاً من أشكال المساومة: نظراً لعدم منح المشايخ مناصب في الأجهزة العليا لسلطة الدولة وعملت الحكومة في نفس الوقت على جذبهم إلى الصف الجمهوري بدفعها لهم مبالغ مالية هائلة ومدهم بالأسلحة، وأكثر من هذا اعترفت قيادة الجمهورية بسلطات المشايخ في المحلات كممثلين للحكومة المركزية.

لقد بقي جزء كبير من مشايخ القبائل الزيدية موالياً للملكية وتمثل هؤلاء بمشايخ القبائل القاطنة في مناطق البلاد الأكثر تخلفاً في الميدان السياسي والثقافي ـ في المناطق الشمالية والشرقية والتي تشكل الغالبية العظمى من سكانها قبائل البدو الرحل وشبه الرحل. وطبقاً لما جاء على لسان محمد سعيد العطار «تقطن في منطقة مأرب قبائل بدوية فقيرة جداً مستعدة لعمل أي شيء من أجل حفنة قليلة من المال» (١٩٦، ص ٧٢). ومن القبائل التي أيدت الملكيين، تلك القبائل القاطنة في المناطق الحدودية مع العربية السعودية. لقد اعتبرت هذه المنطقة وعلى الدوام حصناً للزيدية. هنا وفي هذه المناطق وبعد ثورة ٢٦ سبتمبر بدأت تتمركز القوى الموالية للملكية.

وبالتدريج ونتيجة للأموال المقدمة من قبل الأوساط الحاكمة السعودية تزايد عدد القبائل المؤيدة للملكيين ومع ذلك تعتبر قيادة الجمهورية هي المسؤولة عن ذلك لأنها لم تحسن التقدير في إدارة الخلافات القبلية ولم تكن على علم دقيق وجيد فيما يدور في داخل القمة الإقطاعية وكذلك الحال بالنسبة للعادات والتقاليد القبلية وعادة ما دفعت القبائل بممارساتها إلى التحول إلى جانب الملكيين (٦٠، ص ٥٩ ـ ٧٩).

وفي الأسبوع الأول للثورة، شغل بعض مشايخ القبائل الزيدية، موقف المترقب المتردد، دون أي تفضيل سواء للجمهوريين أو للمناوئين لهم. وتفسير ذلك يكمن في أن الخلافات المتكررة والمستديمة بينهم وبين حكومة الإمام السابقة لا تزال حية في ذاكرتهم ولهذا لم يكن لدى الكثير من المشايخ أي رغبة في ـ استعادة الإمامة وفي نفس الوقت اتسمت علاقتهم بالجمهورية بالريبة والشك والأكثر من ذلك سعى الجميع إلى الاستقلال السياسي.

وبعثت قيادة الجمهورية إلى تلك القبائل التي لا تزال على الحياد بشخصيات تؤمن إيماناً مطلقاً بالثورة، ليشرحوا للمشايخ وأفراد القبائل مدى الخدمات والامتيازات التي سيمنحهم إياها النظام الجديد.

وسعى ممثلوا الأوساط الملكية، عبر مبعوثي الحسن وأنصار النظام السابق مستغلين مشاعر الزيود، إلى تأمين دعم مشايخ القبائل الزيدية لهم، مذكيين فيهم روح العداء ضد السلطات الجمهورية ومدوهم بالأسلحة والذهب والذخائر.

ومنذ الأيام الأولى للثورة ظهرت على صفحات المجلات والصحف العالمية، أنباء وأخبار متناقضة ـ حيث أعلن عن شيخ ما، كنصير للجمهورية، ونصير للملكية في وقت وحد. وكما أصبح معلوماً فيما بعد استغل الكثير من المشايخ ظروف الحرب الأهلية بهدف الإثراء، معلنين ولاءهم تارة للجمهورية وتارة للملكية ولكي يحصلوا على المكافأة المالية والأسلحة من كلا الجانبين. ومن بين أولئك المشايخ وجد من غيّر «ميوله وتعاطفه» غير مرة في اليوم الواحد (١٩٦ ـ ص ٩٥ ـ ١١٥).

وهكذا فإن صراع الجمهوريين والملكيين الذي اشتد اصراره من أجل جذب القبائل كل إلى جانبه والتي واستناداً إلى دعمها اعتمد إلى حد كبير مصير الثورة وأصبح موقف القبائل إحدى العلامات المميزة للحرب الأهلية. وبقدر ما تمركزت قوى الثورة المضادة في المناطق الشمالية والشمالية ـ الشرقية، والشرقية لليمن، بقدر ما أصبح الوضع في البلاد متوتراً أكثر فأكثر، وفي منتصف اكتوبر بدأت في تلك المناطق العمليات الحربية المفتوحة.

تحديد القوى السياسية ـــ الاجتماعية في الحركة الجمهورية

[اكتوبر ١٩٦٢ ـــ أغسطس ١٩٦٣ م]

وخلال خريف ١٩٦٢م استمر تمركز قوى الثورة المضادة في شمال وشرق اليمن. وبدأ أنصار الإمامة من المناطق الجنوبية والمناطق الوسطي للبلاد، وكذلك العناصر الملكية التي كانت لحظة قيام الثورة متواجدة خارج الجمهورية العربية اليمنية، تتوافد إلى مقر القيادة العامة للإمام الجديد: الحسن، الواقعة على الحدود اليمينة ـ السعودية.

وفي هذا الوقت تمكنت الفرق الملكية المتمركزة في شرق البلاد منطقة بيحان، وتحت قيادة ابن الحسن عبد الله والمدعومة بالمبالغ المالية الهائلة والكميات الضخمة من الأسلحة من قبل انجلترا والعربية السعودية تمكنت من احتلال مارب وحريب.

وفي منتصف اكتوبر أصبح واضحاً بأن البدر لم يُقْتَلْ إبان قصف القصر ليلة السادس والعشرين من سبتمبر، بل تمكن من الهرب تحت حماية قادة القبائل الشمالية.

ووفقاً لمعلومات الصحف شكل البدر في ١٧ اكتوبر حكومة برئاسة عمة الحسن وتوجه بنداء إلى جميع قبائل البلاد يدعوها فيه إلى الوقوف دفاعاً عن «الملك الشرعي القانوني». وكان لهذا النداء المدعوم سعودياً وبريطانياً بالمال والسلاح، صداه في أوساط القبائل.

وفي تلك اللحظات بدأ النضال المسلح لقوى الثورة المضادة ضد الجمهورية العربية اليمنية. وبالتدريج انقسمت البلاد إلى معسكرين ـ أنصار الجمهورية وأنصار الملكية.

واشتد الانقسام على مستوى القبائل، إذ وقف قسم من مشايخ القبائل مثل خولان، همدان، بني حشيش أرحب، بني مطر، بني الحارث، نهم، ضد الجمهورية واستلموا بالمقابل المال والسلاح من الملكيين، وساعدت فرقهم على احتلال حرض وصعدة، كما حاصرت القبائل ذي النزعة الملكية مدينة حجة.

لقد أجبرت أخطار قوى الثورة المضادة الحكومة الجمهورية والتي لم تكن تملك في تلك المرحلة جيش قوي مجهز بأحدث الأسلحة، على التوجه إلى القبائل ودعوتها للوقوف مع القوات المسلحة للثورة دفاعاً عن الجمهورية. وفي نفس الوقت واصلت قيادة ـ الجمهورية العربية اليمنية تشكيل فرق الحرس الوطني ووحدات الجيش من بين شباب المدن وطلاب المدارس وفلاحي القرى القريبة من العاصمة.

ولكن لم تكن قوات الجمهوريين كبيرة، فتوجهت الحكومة إلى قيادة الجمهورية العربية المتحدة، ترجوها زيادة القوات المصرية في اليمن. وبالفعل فما إن حلَّ نهاية اكتوبر حتى كان عدد القوات اليمنية ـ المصرية المسلحة قد ارتفع غير أن هذا لم يؤدي إلى أي تغيير ملموس في سير العمليات الحربية.

وبذلت قيادة الجمهورية العربية اليمنية جهدها لاستقرار الوضع السياسي في البلاد، وواصلت تعميق وتثبيت علاقاتها بممثلي الطبقة الاقطاعية، واجتذابهم أكثر فأكثر للمساهمة في إدارة الدولة. وكما اتضح حلال الشهر الأول من الثورة، بقيت مواقع العناصر الاقطاعية في اليمن راسخة للغاية، وتمكنوا من التأثير وبشكل ملموس على سير التطورات السياسية.

وفي الواحد والثلاثين من اكتوبر ١٩٦٢م أصدرت الحكومة الجمهورية إعلان دستوري نُظر إليه كدستور مؤقت للجمهورية. وأصبحت هذه الوثيقة

الثانية المدون فيها منجزات الثورة الرئيسية والمرسوم فيها الأوضاع الأساسية لدستور المستقبل (٤٧ ص ٣٩١ - ٣٩٤).

وجاء في الإعلان بأن مجلس قيادة الثورة وخلال الخمس سنوات مدة المرحلة الانتقالية ستتقيد بالنصوص الواردة في هذا الإعلان. وأكدت الوثيقة على أهداف الثورة المعادية للملكية، ورسمت أيضاً برنامج المنجزات الديمقراطية العامة في البلاد، وأعادت الوثيقة سرد مبادىء وأهداف الثورة الواردة في البيان سابقاً.

وتضمن الإعلان تحديداً أدق مما جاء في البيان لقضايا الحقوق الديمقراطية والحريات ـ ضمان حرمة الشخص وحرية القول وحرمة الملكية والسكن ـ وهذا يدل على رغبة السلطات الجمهورية لتعميق مواقع البرجوازية الناشئة والفئات المدنية المتوسطة، القوى المحركة الأساسية للثورة اليمنية.

أصبح الإعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م الوثيقة الرسمية الأولى للحكومة الجمهورية والتي تتحدث عن «الشعب» كمصدر السلطات في البلاد. وعلى الرغم من أن الإعلان نص على أن الديانة الرسمية الإسلام، والشريعة مصدر أساسي للتشريع، غير أن الإعلان تضمن في الوقت نفسه محاولة لتشكيل المحاكم المدنية بالطرق القانونية وبهذا حمل الإعلان ضربة محدودة للفئة المتوسطة من الطبقة الاقطاعية ـ العلماء والقضاة الواقعة بأيديهم كل أجهزة القضاء.

وتضمن الإعلان وللمرة الأولى وعلى المستوى التشريعي الهيكلية البنيوية لدولة الجمهورية. ونظراً لأن بيان ٢٧ سبتمبر لم يتضمن تحديداً دقيقاً لمفهوم أجهزة سلطة الدولة إذ تحدث فقط عن الجهاز الثوري للدولة يمكن اعتبار الإعلان أول من حل هذه القضية. وأعلن مجلس قيادة الثورة، جهاز السلطة العليا، وهوالذي يتولى تشكيل الحكومة.

وشَرَّع وقنن الإعلان تشكيل المجلس الأعلى للدفاع الوطني المكون من مشايخ القبائل، وضمن منحهم لقب وزير ودرجته المالية. وبهذا يكون الإعلان

قد قنن حق المشايخ في المساهمة في نشاط وفعالية الجهاز الذي كان مساوياً لأعلى جهاز لسلطة الدولة. وهكذا وضعت اللبنة الأولى لاتحاد الفئات المدنية المتوسطة مع القمة الاقطاعية ـ العشائرية ـ القبلية. وهذه العملية ينبغي عدم تقييمها إلاَّ على أنها تنازل دوري من قبل القوى الديمقراطية لممثلي الأوساط الرجعية للمجتمع اليمني.

وبتقنين الإعلان الدستوري لمؤسسة الرئاسة أدخل في واقع الإدارة الحكومية للجمهورية العربية اليمنية مبدأ مزاوجة القيادة الجماعية للدولة (مجلس قيادة الثورة) بمبدأ القيادة الفردية: ونظراً للحالة السياسية الناشئة في البلاد منح السلال صلاحيات واسعة:

رئيساً لمجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية. وبهذا كان يجب أن تحتفظ العناصر الديمقراطية للبرجوازية الصغيرة بالمفاتيح الأساسية لإدارة الدولة. ومنذ اللحظة الأولى تميز تنظيم جهاز الدولة للجمهورية العربية اليمنية بالدور الكبير للرئيس ضمن جهاز الدولة.

وفي نفس الوقت وتزامناً مع إصدار ونشر الإعلان الدستوري جرت عملية إعادة تنظيم الأجهزة العليا للسلطة (٣١ اكتوبر ١٩٦٢ م). أعيد تشكيل مجلس قيادة الثورة بشكل جذري: وسعت عضوية المجلس إلى ثمانية عشر شخصاً، ولأول مرة دخل في عضوية المجلس إلى جانب الضباط شخصيات مدنية. وهذا يدل على أن الضباط، الذين كانت في أيديهم السلطة كاملة لمدة شهر كامل، رفضوا الدكتاتورية العسكرية وتقاسموا السلطة مع المدنيين. ومن حيث العلاقات الاجتماعية تميز مجلس قيادة الثورة عن المجلس المشكل ففي ٢٧ سبتمبر بأن صارت غالبية أعضائه تنتمي إلى الطبقة الاقطاعية.

وعلى الرغم من أن رؤوس العشائر الاقطاعية الكبيرة وكما أشار العطار، لم يكن بإمكانهم قبول الثورة بدون تحفظات، إلا أن أبناء هؤلاء الاقطاعيين الذين حصلوا على تعليمهم في الخارج، شاهدوا وأدركوا الظلم الطاغي في

البلاد إبان نظام الحكم الإمامي «وكانوا مستعدين لدفع أي ثمن في سبيل التخلص من الأسرة الحاكمة» (مقتطف من «١٩٦ ص ٥٦»).

ودخل في عضوية مجلس قيادة الثورة أيضاً ممثلو البرجوازية التجارية الكبيرة والمتوسطة التي ومن حيث أوضاعها الاقتصادية كانت متداخلة مع قمة الفئات المدنية المتوسطة.

ولكن لم تكن تتمتع إبان الادارة الملكية بالامتيازات السياسية الممنوحة في تلك الفترة للطغمة الزيدية السائدة. وكان البعض منهم ضمن قادة حركة المعارضة للأئمة.

ومن حيث العلاقات الدينية، وكما كان الحال في المجلس السابق، شغل كل من الزيود والشوافع مقاعد متساوية تقريباً في مجلس قيادة الثورة.

وعلى هذا الأساس فالتركيب الاجتماعي لمجلس قيادة الثورة المشكل في ٣١ اكتوبر تغير بشكل ملموس وجوهري. ارتفع عدد الأشخاص المعبرين عن مصالح الطبقة البرجوازية التجارية الكبيرة والطبقة الإقطاعية. وفي نفس الوقت فقدت العناصر التقدمية الأعضاء في مجلس قيادة الثورة ذي النفوذ المسيطر والراجح على سياسة الجمهورية في الشهر الأول للثورة، تأثيرها الديناميكي في هذا الجهاز الأعلى لسلطة الدولة.

وحدثت التغيرات أيضاً في بنية مجلس الوزراء فارتفع عدد المناصب الوزارية. وكما كان الحال في الماضي خضعت السلطة التنفيذية بالكامل لمراقبة مجلس قيادة الثورة وكما كان الحال في التشكيل الحكومي الأول، كان كل الثلاثة والعشرين شخصاً الأعضاء في الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء، من السكان المدنيين وينتمون في معظمهم إلى الفئات المدنية المتوسطة. وفي ذات الوقت مثلوا مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية والتجمعات الدينية التقليدية (٣٤، ص ١٢٢ - ١٢٣).

ومن حيث الجوانب المذهبية قسمت المناصب الوزارية بالتساوي بين الزيود والشوافع.

إن مضمون الإعلان الدستوري والتشكيل الجديد للأجهزة العليا للسلطة، يدلان ليس فقط على تنامي ممثلي المثقفين الاقطاعيين في عضوية مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ولكن أيضاً اتساع وتزايد النفوذ السياسي لممثلي وجهاء وأعيلن الإقطاع القبلي(٧).

وهكذا تمثلت الميزة الرئيسية لتطور المسيرة الثورية خلال الشهر الأول التالي ـ للانقلاب في تكوّن تحالف البرجوازية الناشئة مع الطبقة الاقطاعية، علماً بأن هذا التحالف لم يشمل فقط الفئات الاصلاحية المعتدلة، والذي عبر عن مصالحها المثقفين الاقطاعيين بل وشمل أيضاً القسم المحافظ لهذه الطبقة ـ المشايخ ووجهاء وأعيان القبائل والعشائر. وبدون شك تميز هذا الاتحاد بالطابع التكتيكي المؤقت، ولم يكن هذا غائباً عن أذهان المشاركين فيه والذين كانت مصالحهم الجذرية غير متطابقة.

ولذلك فقد كان الاختلاف والانقسام النهائي في هذا التحالف أمران من المحتم وقوعهما، وكما كتب بهذا الصدد المؤرخ اليمني المعروف محمد علي الشهاري في كتابه «طريق الثورة اليمنية» قيم الكثير من اليمنيين عدم مشاركة ممثلي الطبقة الاقطاعية في ثورة ٢٦ سبتمبر كنتيجة لتنافر الأشكال التقليدية للنشاط السياسي «ومطالب الحداثة». وفي نفس الوقت واصل عدد كبير من قادتهم اعتبار أنفسهم القادة المعترف بهم لحركة ـ المعارضة على الرغم من عدم امتلاكهم لخطة عمل واضحة وبرنامج سياسي محدد، في حين قاد الضباط الصغار غير المعروفين لأحد، قادوا الجيش وفجروا الثورة. وهكذا ترأس الدولة أشخاص ليس لهم في عيون الاقطاع أي «وضع اجتماعي» وحازوا على اعتراف الجميع وأصبحوا في مصاف القادة الثوريين للقرن العشرين الأمر الذي

---

(٧) ويؤكد هذا ما جاء على وجه الخصوص في كتاب «اليمن خلال ربع قرن» والمطبوع عام ١٩٨٧م والمتضمن كشف للمجلس الرئاسي، الذي ارتبط تشكيله كما يبدو بتعيين السلال رئيساً للجمهورية. فمن ٣٢ شخصاً اعتبر ثلاثة عشر عضواً ممثلين عن مشايخ القبائل (٦٦ ص ٩٦).

خلق لدى «المحاربين القدامى» لحركة المعارضة شعور الكراهية نحو هؤلاء الشباب لتخطيهم إياهم واحتلالهم مواقعهم في سدة الحكم. (١٥٤، ص ١٠٢).

ونظرت العديد من الوثائق الموضوعة من قبل الشخصيات الاجتماعية ذي الحس الاقطاعي، إلى الشخصيات الداخلة في المجموعات التقليدية الاجتماعية، القضاة والعلماء والمشايخ وأعيان القبائل والعشائر، نظرت إليهم كممثلين لأوسع فئات المجتمع اليمني.

وطبقاً لوجهة النظر السالفة، فان أولئك الأشخاص لوحدهم قادرون على تحديد مستقبل ـ البلاد. أما فيما يتعلق بالضباط فإنهم ومن وجهة نظر أصحاب الوثائق المشار إليهما سالفاً، «لا يعدون عن كونهم أداة طيّعة في أيدي أصحاب السياسة الناس المشهورين في البلاد» (١٥٤، ص ١٠٤).

وفرّق بين شخصيات الاتجاه البرجوازي الصغير والاتجاه الاقطاعي موقفهم من مسألة طبيعة وشكل سلطة الدولة وكما كتب الشهاري «لم يكن في مخطط المعارضة الاقطاعية، النهوض الثوري وإعلان الجمهورية على أنقاض الإمامة» (١٥٤ ص ١٠٣).

وأصبحت قضية سلطة الدولة هي حجر الزاوية. التي دار حولها صراع ممثلي كلا الاتجاهين الاجتماعيين في الحركة الوطنية.

وتدل مراسيم وبيانات الحكومة المقررة في الشهر الأول للثورة على التدرج في تعميق وترسيخ مواقع التجمعات الاقطاعية ومجموعات البرجوازية التجارية الكبيرة. وهكذا شكل الإعلان الدستوري وإلى حد ما خطوة إلى الوراء مقارنة بالبيان، وعلى سبيل المثال كيفية وضع الإعلان للمهام الاقتصادية المواجهة للثورة من مسألة الحد من نطاق الرأسمال الخاص والذي أدرج في البيان للمرة الأولى، لم يلغ في الإعلان ولم يرد في الوثائق الرسمية التالية للحكومة الجمهورية. ولكي لا يسترعي هذا انتباه الأوساط التقدمية اليمنية، لم تنعكس خطط التنمية الاقتصادية عموماً في الإعلان الدستوري لعام ١٩٦٢ م.

إن أحداث الشهر الأول من حياة الجمهورية تدل على ضعف الفئات التقدمية المناهضة للاقطاع في المجتمع اليمني، فقلة عدد الضباط التقدميين وعدم قدرتهم على صياغة ووضع برنامج سياسي واضح ودقيق والاختلاف السائد في وسطهم والأهم من هذا كله، عدم تمتعهم بقاعدة اجتماعية واسعة بما فيه الكفاية ـ كل هذا سبب عدم قدرتهم على تنفيذ نهج سياسي مستقل خاص بهم.

إن قيام التحالف بين القيادة الثورية وممثلي الاقطاع والبرجوازية التجارية الكبيرة، كان في حقيقة الأمر تنازل من قبل القوى الديمقراطية لهذه الطبقات.

وهكذ وجدت الفئات المدنية المتوسطة ـ القسم الأكثر راديكالية ضمن تكتل الاتجاه البرجوازي ـ الديمقراطي ـ الذين أقنعتهم التجربة بعدم قدرتهم على تطبيق البرنامج الوارد في بيان ٢٧ سبتمبر بقواهم الذاتية، وجدت تلك الفئات نفسها مضطرة إلى الاتفاق مع ممثلي القمة القبلية الاقطاعية والبرجوازية التجارية الكبيرة، المعبرين عن مصالح الاتجاهات الاصلاحية ـ المعتدلة المحافظة. وهذا الاتفاق وجد انعكاساً له ليس فقط في الإعلان الدستوري، بل وفي النشاط العملي اللاحق للحكومة الجمهورية، الذي انتشر في داخلها صراع حاد بين الراديكاليين والمحافظين.

إن إقرار الإعلان الدستوري، وإعادة تنظيم الأجهزة العليا للسلطة وتطبيق بيانات وقرارات الحكومة في واقع الحياة، كان لا بد وأن يؤثر بالملموس على سير العمليات الحربية.

وعند منتصف نوفمبر احتلت الفرق الملكية مدينة مأرب وحريب وأيضاً منطقة جبل حراز وحاصرت خمر وتمكنت من النفاذ إلى هضبة صنعاء.

إن قيام الثورة في اليمن واستدعاء القوات المصرية للدفاع عن الجمهورية، كل ذلك خلق نقطة تناقض دولي معقد، إذ خافت الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها في هذا الإقليم الغني بالنفط من العالم العربي، أما الأوساط الحاكمة في العربية السعودية الذين فضلوا رؤية اليمن كما

كان في السابق متخلفاً سياسياً واقتصادياً لم يكونوا ليقبلوا احتمال أن يصبح اليمن قوياً. لقد رأوا في وجود القوات المصرية في اليمن وتصريحات الشخصيات السياسية المصرية واليمنية عن نواياها لتشجيع انتشار الأفكار الثورية في كل شبه الجزيرة العربية، خطر يهدد كيانهم.

وكتب الصحفي الفرنسي المشهور ب. روندي عن المناخ المتوتر المحيط بالقضية اليمنية ما يلي: «تتميز الأزمة اليمنية بميزة عجيبة ومدهشة تتمثل بتخطيها محيطها الخاص... فلم تعد الأزمة داخلية بقدر ما أصبحت أزمة عربية في اليمن أصبح اليمن مسرح لصراع فريد «للتقدم» ضد «الرجعية» . وفقاً لمصطلحات الاشتراكية العربية» (٢٨٢، ١٩٦٣، العدد الثاني ص ٢٨٣ ـ ٢٩٥).

وتطلب التدفق الدائم للقوات المصرية إلى الجمهورية العربية اليمينة، إبرام اتفاق بين البلدين، لتبرير الوجود المصري في اليمن. وفي ١٠ نوفمبر ١٩٦٢م أبرمت اتفاقية الاتحاد والتعاون المتبادل بين الجمهورية العربية اليمينة وجمهورية مصر العربية وبموجب هذا الاتفاق اعتبر كل من الطرفين أي هجوم على الطرف الآخر بمثابة هجوم عليه والتزم في مثل هذه الحالة تقديم كل ما يمكن من العون والمساعدة (٢٧٢، ١٩٦٣م العدد ١ ـ ٢، ص ١٣٢ و١٥١).

أبرمت هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات مع جواز التمديد وأعطت هذه الاتفاقية الصيغة الشرعية لتواجد القوات المصرية في الجمهورية العربية اليمنية ومشاركتها في الدفاع عن الجمهورية وطبقاً لهذه الاتفاقية تم تشكيل القيادة العسكرية الموحدة برئاسة الرئيس السلال وعين أنور السادات ممثلاً للرئيس المصري في اليمن.

ورداً على هذه الاتفاقية أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية في الثالث عشر من نوفمبر بياناً، دعت فيه إلى سحب كل القوات الأجنبية من اليمن وتحت إشراف منظمة دولية محايدة (٢٩٠، ١٩٦٢/١١/٣، ٢١٩، ص ٢٠٠). والحث على اتخاذ اجراءات أخرى لضمان عدم التدخل من الخارج

في الشؤون الداخلية لهذه البلاد وكانت الزعامة السعودية تثق بأنه وبدون دعم الجيش المصري لا يمكن للجمهوريين ـ اليمنيين مقاومة القوات الملكية.

وكلف الدعم العسكري المصري للجمهورية اليمنية مبالغ طائلة، ووفقاً لحسابات مختلفة بلغ هذا الدعم ما بين ٣٥٠ ألف و٥٠٠ ألف وإلى مليون دولار يومياً (٢١٩، ص ١٩٨). ومن الطبيعي أن يشكل هذا المبلغ عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المصري النامي. ولذلك وفي نوفمبر صرحت الحكومة المصرية عن موافقتها على بحث ظروف وشروط وقف الصدام في اليمن.

ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت واثقة بأن التفوق العددي للقوات الملكية مقارنة بالقوات الجمهورية لا يمكن أن يؤدي إلى كسر وهزيمة الجمهورية، كما أن الأحداث في هذا الجزء من العالم العربي تتطور بشكل غير مرغوب فيه بالنسبة لها، فقد حاولت تسوية صراع اليمن عن طريق المفاوضات المباشرة مع حكومة السعودية ورئيسا الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية، وكان هدف الولايات المتحدة من وراء ذلك يتمثل في الآتي: تقديم العون والمساعدة للملكيين، إيقاف هجوم الجمهوريين، والأمر الرئيسي ـ التوصل إلى سحب القوات المصرية من شبه الجزيرة العربية. وكما كتب. م. فينير فإنه وبعد محادثات سرية طويلة وافقت الولايات المتحدة الاميريكية على الاعتراف ـ بالجمهورية العربية اليمينة بمقابل سحب القوات المصرية من اليمن وعلى شرط وقف مساعدات الملكيين المقدمة من العربية السعودية. (٢١٩، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤).

ومن جانبها أكدت الجمهورية العربية اليمنية في بيانها الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٦٢م على تمسكها بالمبادىء والأهداف الأساسية للثورة وتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية المبرمة مع الحكومات السابقة، وكذا التزامها بميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (٢٧٢، ١٩٦٣م العدد رقم ١ ـ ٢ ص ١٥١).

وفي نفس اليوم نشرت الجمهورية العربية المتحدة النص الكامل للبيان

اليمني، وأعلنت عن نواياها للبدء بفك الاشتباك بين القوات وسحب قواتها من اليمن إذا أوقفت العربية السعودية دعمها للملكيين.

وهكذا توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وإلى حد ما تنفيذ المهام التي حددتها لدبلوماسيتها: حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على موافقة حكومة الجمهورية المتحدة المبدأية على سحب قواتها من شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من اعترآف الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بالجمهورية العربية اليمنية في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ م. إلا أن هذا الاعتراف لم يمنعها من استمرار شحن صفقات الأسلحة إلى العربية السعودية لتسليمه إلى فرق الإمام البائد (٢٧٣، ١٩٦٣/٧/٢٠ م).

ومع نهاية ديسمبر ١٩٦٢م ترسخ نفوذ الجمهورية العربية اليمنية دولياً، إذ اعترفت بالجمهورية الفتية ما يزيد عن خمسين دولة وأصبحت عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وازداد الوضع السياسي الداخلي في اليمن تعقيداً. ولتقوية وترسيخ النظام الجمهوري تم تنفيذ جملة من التدابير والخطوات: تواصلت عملية تركيز السلطة في أيدي الرئيس السلال: شكلت عدد من التشكيلات العسكرية الجديدة للجيش اليمني وفرق الحرس الوطني طعّمت بالقوات المصرية، الأمر الذي مكّن من إيقاف تقدم القوات الملكية نحو العاصمة. وفي فبراير ـ مارس ١٩٦٣م ونتيجة لما أصبح يسمى بهجوم رمضان، تمكن الجمهوريون من إيقاع هزيمة كبيرة في صفوف الملكيين واستعادوا سيطرتهم على مدينتي مأرب وحريب.

وفي مايو توقفت العمليات الحربية بدون أي تفوق لأي من الجانبين. وعلى الرغم من التحسن الكبير في مواقع الجمهوريين غير أن ذلك لم يتحول إلى نجاح حاسم. وتواصلت الصدامات الحدودية وعلى الأخص في شرق البلاد، والاشتباكات مع الملكيين في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، حيث انتقل مشايخ بعض القبائل من وقت لآخر إلى جانب الإمام البائد،

خالقين بذلك أوضاعاً متفاقمة.

وكان الماسكين بزمام السلطة، ممثلو الضباط والمثقفين الـ نيين والتجار، المعبرين عن مصالح الفئات المتوسطة ذي النزعة الراديكالية، الوامهين إلى جانب تنفيذ منجزات اجتماعية ـ اقتصادية في نظرياتها الإيدلوجية، كانوا هم المخلصين «للاشتراكية العربية» وللرئيس ناصر ولذلك فليس من الغريب بأنهم وعند حلهم للقضايا ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونظراً لعدم وجود خبرة كافية لديهم، فقد ركنوا كلية على الخبراء العسكريين والمدنيين المصريين المتواجدين في الجمهورية العربية اليمنية وبالتدريج اكتسب دور هؤلاء المستشارين والخبراء الصفة الحاسمة ولم يقتصر مسرح ـ عملياتهم ونشاطهم على مسرح المؤسسات اليمنية ـ المصرية، بل امتد إلى الوزارات والمدارس، والمشاريع.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المستوى المتدني للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي للبلاد كسبب في محدودية القاعدة الاجتماعية للجمهوريين اليمنيين، فإن تدخل المصريين في الشؤون الداخلية للبلاد، وسعيهم لاخضاع مختلف جوانب الحياة لنفوذهم قد ساعد على النمو السريع للمعارضة.

وفي البداية ظهر عدم الرضاء والسخط في أوساط وجهاء وأعيان الاقطاع والقبائل: تعود المشايخ على مدى الحقبات التاريخية للبلاد على حل مختلف المسائل والقضايا المتعلقة بشؤون قبائلهم بشكل مستقل ناهيك عن كون المناطق الزيدية لم تخضع للسيطرة الأجنبية والآن وبقدر ما تشتد الحرب الأهلية وتسوء الأوضاع الاقتصادية يتزايد التدخل المصري أكثر فأكثر في الشؤون الداخلية اليمنية وتصرفاتهم العسكرية ضد القبائل، الأمر الذي استدعى نمو احتجاج زعماء العشائر والقبائل.

وتركز سخط القبائل في هذه المرحلة على شخص البيضاني، الذي عين في الواحد والثلاثين من اكتوبر ١٩٦٢م نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للخارجية، لقد اعتبروه المنفذ للسياسة المصرية في اليمن ونصيراً مسرفاً

للاتجاه الراديكالي.

وكانت الانتفاضات الموجهة ضد الدولة الوليدة لأسباب اقتصادية ـ اجتماعية وسياسية عميقة.

أولاً: كان الإقطاع والبرجوازية التجارية غير راضين بالمناصب الثانوية الممنوحة لأنصارهم في التشكيل الأول والثاني للحكومة (ناهيك عن مجلس قيادة الثورة الذين لم يشتركوا في عضويته).

ثانياً: لم يرضيهم محاولة الضباط الوطنيين، تطبيق بعض التدابير الاقتصادية ـ الاجتماعية الخجولة والتي تبدو من النظرة الأولى كما لو أنها تمس بهذا القدر أو ذاك ـ الأسس الاقطاعية وشبه الاقطاعية.

وفي أوساط الجمهوريين لوحظ بشكل بين عملية التكون التدريجية لمجموعتين ـ اقتصادية ـ سياسية: تكتل الشخصيات المدنية والعسكرية ذات النزعة الثورية، الذين وقفوا إلى جانب تنفيذ المنجزات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية الراديكالية، وتشكلت المجموع الثانية من تكتل القوى الاقطاعية، الذي دخل فيه الاقطاع القبلي الاروستقراطي، المثقفين الاقطاعيين والرأسمال التجاري الكبير.

وإلى حد ما كان من مصلحة القيادة العسكرية المصرية في الجمهورية العربية اليمنية والخبراء والمستشارين المصريين، بدء مرحلة الاعتراف في القوى الجمهورية، نظراً لأن هذه الحالة منحتهم إمكانية عرقلة الخطوات والتدابير في الحياة الواقعية، والتي كان يمكن لها التخفيق من اعتماد اليمن على مصر. ومن هذه التدابير ينبغي أن نشير إلى عملية بناء قوات مسلحة وطنية قوية.

وكانت هذه المهمة بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية مهمة ملحة وحيوية، وتحدثت عنها غير مرة الشخصيات السياسية اليمنية منذ الأيام الأولى للثورة وطوال السنوات ـ اللاحقة. إن ضعف الجيش اليمني لم يجعل الجمهورية العربية اليمنية عرضة لضربات قوى الثورة المضادة الداخلية،

وعدوان القوى المعادية من الخارج فحسب، بل وخلق الظروف والإمكانيات للجمهورية العربية المتحدة للاحتفاظ ببعثتها العسكرية في البلاد والتي بدون شك قدمت المساعدات الضخمة في عملية الحفاظ على منجزات الثورة في الجمهورية العربية اليمنية، غير أنها في ذات الوقت حلت محل الجيش - الوطني وأمنت الظروف لبقاء الوجود المصري في هذا الجزء من العالم العربي.

وللتخفيف إلى حد ما من حالة السخط السائد في البلاد، أجرت القيادة الجمهورية في منتصف فبراير ١٩٦٣م تغيير في مجلس الوزراء (٢٤٤، ٢٠/٢/١٩٦٣ م). الذي دخلت فيه الغالبية العظمى من ممثلي الاقطاع والبرجوازية التجارية الكبيرة. إن إقالة البيضاني في نهاية فبراير ١٩٦٣م وإزاحته من البلاد وسحب الجنسية اليمنية منه كل ذلك يدل على انتصار اليمن الجمهوري والذي تمكن فيما بعد من الضغط على رئيس الجمهورية والمحيطين به.

ومع ذلك تواصل سخط العناصر المحافظة إزاء الوجود المصري المتصاعد.

وقيمت تلك العناصر الوجود المصري في الجمهورية العربية اليمنية كتدخل في الشؤون الداخلية لليمن معتمدين في ذلك على نفوذ وهيبة القاضي محمد محمود الزبيري كشخصية عنيدة في الحركة المعارضة للإمام في الماضي وعضو في الحكومية الجمهورية، وفي كتابه الواسع الانتشار «ثورة الشعر» والذي كتبه في مايو ١٩٦٢م، أكد الزبيري على أنه «يجب أن لا يتدخل أي شخص في الشؤون الداخلية لليمن، ويجب أن لا يقوم أياً كان بتفجير الثورة نيابة عن اليمنيين، وإلا فإن العار سيحل على رأس الشعب اليمني.» (١٤٩، ص ٦١). ورفع هذا الشعار من قبل اليمن الجمهوري كأساس لتوحيد كل الشخصيات المتنفذة في البلاد. وفي الحقيقة كان هدفهم اختطاف السلطة من أيدي العناصر الراديكالية في القيادة الجمهورية المدعومة من قبل المصريين في اليمن.

وتحت تأثير دعاية الملكيين في أوساط القبائل، انتشرت فكرة مفادها

بأن الوجود المصري في اليمن، ونظرا لكون المصريين من السنة، فإنهم يستهدفون تدعيم نفوذ القطاع الشافعي من السكان اليمنيين وإلحاق الضرر بالز.

وطالبت المعارضة المناهضة للراديكاليين بإلغاء الإعلان الدستوري، وأصرت على وضع دستور مؤقت يستعيد مبدأ القيادة الجماعية المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية والحد من صلاحيات الرئيس كحاكم مطلق.

وكانت مسألة شكل القيادة - جماعية أم فردية - واحدة من القضايا الحيوية الهامة بالنسبة لليمن في القرن العشرين، إذ إنه وفي مطلع الثلاثينات أدان ممثلو الطبقة الاقطاعية وعلى الأخص منهم مشايخ القبائل القوية، أدانوا في ذلك الوقت سلطة الإمام نظراً لطبيعتها الاستبدادية الاتوقراطية المطلقة. وطالبت حركة المعارضة في الثلاثينات والأربعينيات في وثيقتها البرنامجية - الميثاق الوطني المقدس، طالبت بقيام مملكة دستورية. وفي نطاق مقترحهم كان الواجب الحد من سلطات الإمام عن طريق جهاز استشاري - مجلس الشورى - والذي كان وفقاً لاقتراحهم يجب أن يؤدي في نفس الوقت وظائف وصلاحيات المجلس التشريعي. وتعليلاً لمشروعهم أكد واضعو البرنامج على تطابق شكل السلطة الوارد في مقترحهم مع مبادىء الشريعة الإسلامية.

وفي آخر عام ١٩٦٢م ومطلع ١٩٦٣م طالب المعارضون للسلال بتأسيس جهاز جماعي كامل الصلاحيات وقادر على اتخاذ القرارات في مختلف القضايا المهمة للدولة وذلك بعد إجرائه للمداولات والمناقشات الجماعية بشأنها. وحفاظاً على وحدة القوى الجمهورية في ظروف الحرب الأهلية، اضطرت قيادة الجمهورية العربية اليمنية برئاسة السلال إلى إلغاء الإعلان الدستوري. وفي ١٣ إبريل ١٩٦٣م أعلن الدستور المؤقت الذي نص على منظومة جديدة لهيكلية أجهزة الدولة (١١٠، ١٠٧، ١٩٦٣ العدد ١ - ص ٢ - ٥).

وأعلن مجلس الرئاسة الجهاز الأعلى لسلطة الدولة بديلاً عن «مجلس قيادة الثورة» ودخل ضمن صلاحياته وضع السياسة الداخلية والخارجية للبلاد

وأعيد تشكيل وتسمية مجلس الوزراء بالمجلس التنفيذي وعلى الرغم من أن الدستور نص على أن مجلس الرئاسة هو الرئاسة الجماعية للدولة، غير أنه في واقع الحال استمرت كامل السلطة في يدي رئيس الجمهورية: حيث أعلن رئيساً لمجلس الرئاسة ورئيساً للدولة وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

وطبقاً للدستور المؤقت تم في ٢٤ - ٢٥ إبريل ١٩٦٣م تشكيل الأجهزة العليا لسلطة الدولة. ومن حيث العلاقات الاجتماعية تميز المجلس الرئاسي جذرياً عن التشكيل الثاني لمجلس قيادة الثورة، والذي وعلى الرغم من عدم التجانس الاجتماعي للضباط إلا أن العنصر الغالب فيه كان من نصيب المعبرين عن مصالح البرجوازية الصغيرة وكانت الغالبية العظمى في المجلس الرئاسي تنحدر من الطبقة الاقطاعية هذا إذا لم يؤخذ في الحسبان دخول اثني عشر شيخاً في المجلس، يمثلون أقوى القبائل وأشدها فاعلية ونفوذاً. وفي المجلس التنفيذي الذي انخفض عدد أعضائه إلى حد كبير مقارنة بمجلس الوزراء قُسّمَت المناصب الوزارية بالتساوي بين ممثلي المثقفين العسكريين والمدنيين - المعبرين عن مصالح الشرائح الأدنى والمتوسطة من جهة والأوساط الاقطاعية والبرجوازية التجارية الكبيرة - من جهة أخرى.

وفي ٢٦ إبريل ١٩٦٣م صدر مرسوم رئاسي قضى بتشكيل مجالس للمشايخ في كل قبيلة. ودخل في مهام كل مجلس دراسة متطلبات القبيلة، ونقل تلك المتطلبات والمقترحات إلى مجلس مشايخ المحافظة والذي سيتولى بدوره نقل تلك المقترحات على بساط البحث في المجلس الأعلى لمشايخ القبائل.

ومنحت مجالس المشايخ حق تحديد مقدار الضرائب «الزكاة» الواجب جبايتها من منطقة القبيلة المعنية، وحق الرقابة على عملية جبايتها وتوريدها إلى خزانة الدولة. ومُنح المشايخ مقابل ذلك الحق في التصرف بما يساوي ١٠٪ من الزكاة ومنحت مجالس المشايخ حق النظر والبت في الخلافات والمنازعات القبلية الداخلية وكذلك الخلافات والمنازعات بين قبيلة وأخرى.

وبمقابل تعاونهم دفعت الحكومة لكل شيخ عضو في مجلس مشايخ المحافظة ثمانمائة وخمسين ريالاً في الشهر.

وفي ٢٨ إبريل ووفقاً لمرسوم الرئيس تم تشكيل اللجنة المركزية لشؤون المشايخ من ستة عشر شيخاً. وفضلاً عن ذلك منح مشايخ القبائل نصف مقاعد اللجان العاملة تحت إشراف المجلس الرئاسي ـ لجنة الدفاع الوطني، اللجنة العسكرية، لجنة الشؤون السياسية الخارجية، لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لجنة شؤون القبائل، لجنة التربية والتعليم، لجنة العدل ولجنة الأوقاف (١٠٧، ١٩٦٣ العدد الأول ص ٨ ـ ١٢، العدد ٣ ص ٢٥).

وهكذا فإن إقرار الدستور المؤقت وعضوية أجهزة السلطة المشكلة على أساس ذلك الدستور يدل على التزايد اللاحق لفاعلية ونفوذ ممثلي الطبقة الاقطاعية، وقبل كل شيء زعماء القبائل. ومن هنا حصل مشايخ القبائل على إمكانية التأثير على اتخاذ القرارات في القضايا السياسية الداخلية والخارجية للبلاد. وللمرة الأولى دخل المشايخ في عضوية الجهاز الأعلى لسلطة الدولة ـ المجلس الرئاسي (نلاحظ بأن المشايخ وفي مرحلة حكم الأئمة لم يكن مسموح لهم الدخول في الأجهزة المركزية للسلطة).

وهكذا حاول قادة الجمهورية أن يكون ثمن التنازلات الهامة والمتوالية هو دعم وتأييد المشايخ في الصراع مع الملكيين.

وبمنح المشايخ حقوق جديدة أكثر فأكثر، وضعت السلطة الجمهورية نفسها تحت نفوذهم وسيطرتهم. وبامتلاكهم كامل السلطة في الأرياف والمخلات، وتصرفهم ـ بتشكيلات قبلية حربية كثيرة لما فيه الكفاية ومزودة في نفس الوقت بأحدث الأسلحة، أصبح بإمكان المشايخ توجيه الضغط على السلطة المركزية ليس فقط من خلال التكتلات القبلية، لكن أيضاً أصبح بإمكانهم التأثير مباشرة على تحديد وصياغة النهج السياسي للبلاد.

وعلى الرغم م تعزيز وتقوية مواقع ممثلي الطبقة الاقطاعية في أجهزة الدولة، غير أنهم واصلوا التعبير عن سخطهم وعدم رضاهم.

وكان مبرر سخطهم وعدم رضائهم تعاظم صلاحيات وحقوق الرئيس المنصوص عليها في الدستور المؤقت، وهذا الفصل من الدستور تعرض للنقد الشديد أكثر من أي فصل آخر في الدستور. وفضلاً عن ذلك لم تعد القوى الإصلاحية والمعتدلة راغبة بتقاسم السلطة مع الضباط من ذوي النزعة الراديكالية، المحيطين بالرئيس السلال والمدعومين من قبل المستشارين المصريين، الذين تزايد تدخلهم في الشؤون الداخلية للبلاد بشكل مضطرد.

وأكثر من هذا أيقظهم أكثر النشاط المكثف للمنظمات السياسية التقدمية الأحزاب والمجموعات، التي سبق وأن تشكلت في نهاية الخمسينات وأيضاً بدء تشكيل أولى المنظمات النقابية في تعز.

ومن جانبه حاول رئيس الجمهورية ومناصريه، إيجاد الإمكانيات والظروف للتخفيف من دور القوى المحافظة في الحياة السياسية للبلاد إلى أدنى حد ممكن. وانطلاقاً من ذلك الهدف واستناداً إلى المادة الثالثة والثلاثين من الدستور المؤقت، وقع الرئيس السلال في الثامن والعشرين من مايو ١٩٦٣م على قانون منحه حق إعلان حالة الطوارىء في البلاد: وبموجب هذا القانون كان من حق لرئيس الحد من حرية الاجتماعات والتنقلات، ومراقبة وسائل الدعاية والإعلام الجماهيرية، ومراقبة نشاط الشركات، والنقابات والمؤسسات (١٠٧، ١٩٦٣ العدد الخامس ص ٤٠ ـ ٤٢). وخضعت القوات المسلحة لأوامر الرئيس لوحده فقط.

وحرّمَ نشاط جميع الأحزاب السياسية. وخضعت الخروقات للمحاكمة «في محاكم أمن الدولة» برئاسة ضباط من الجيش وحُرِمَ أعضاء مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي من جزء كبير من صلاحياتهم الممنوحة بموجب الدستور المؤقت.

وبعد مرور ثلاثة أيام من نشر القانون، أعلنت حالة الطوارىء في البلاد وخلق هذا الإجراء من قبل الرئيس سخط واضح للكثير من فئات وشرائح سكان اليمن، وأدى إلى المزيد من توتر الحالة السياسية في البلاد، وخشية من وقوع

انقلاب حكومي أقدمت قيادة الجمهورية العربية اليمنية على نفي رموز المعارضة الفاعلين من العاصمة إلى مناطق محددة من اليمن و (بعلم المستشارين المصريين) إلى «المنفى الفخري» في القاهرة (٦٠ ص ١٠٢ ـ ١٠٦).

أدى تصرف الرئيس إلى تعميق الانقسام في صفوف الزعامة الحاكمة وتعزيز تماسك وتكتل قوى المعارضة.

وعملت الشخصيات القيادية في الحكومة من عناصر المثقفين الاقطاعيين، والذين بقوا في العاصمة على توسيع الصلات مع مشايخ القبائل، وتقدموا معاً باقتراح عقد مؤتمر مشايخ القبائل، لبحث ودراسة الوضع السائد وتسوية الخلافات بين القبائل نفسها وبين القبائل والحكومة. وكانا الداعيان إلى عقد مثل هذا المؤتمر هما عبد الرحمن الأرياني ومحمد محمود الزبيري.

وفي الحادي عشر من أغسطس انعقد في صنعاء المؤتمر الأول بمشاركة مئة شيخ مؤيد للجمهورية، وتضمن جدول الأعمال نقطة واحدة فقط ـ الخلافات مع الحكومة، وانتقد المتحدثون سياسة قيادة الجمهورية لمنحها حقوق وصلاحيات واسعة للضباط والمستشارين المصريين، الأمر الذي جعلهم ينتقصون من السيادة الوطنية للبلاد، ودعا البعض من المتحدثين إلى الجلاء الفوري للقوات المصرية من اليمن. ولم يتخذ المؤتمر قرارات مقبولة بالنسبة لكل المشاركين فيه، وأوصى المؤتمر بعقد المؤتمر الثاني في عمران، المدينة التي تتمركز فيها حامية صغيرة من القوات المصرية والواقعة في منطقة القبائل الزيدية، الأمر الذي يضمن توفير حالة أمنية لنجاح أعمال المؤتمر.

وفي السابع عشر من أغسطس بدأت أعمال المؤتمر الثاني لمشايخ القبائل.

وأقر المؤتمر توجيه نداء إلى مشايخ القبائل سواء الواقفين إلى جانب الجمهورية أو الواقفين إلى جانب الملكية كما وجه نداء إلى رجال الدين يدعوهم فيه إلى المشاركة في أعمال المؤتمر اليمني العام في عمران للمساهمة في حل القضايا السياسية الداخلية للمؤتمر.

وبدأ المؤتمر أعماله في الأول من سبتمبر ١٩٦٣م وشارك فيه نحو خمسمائة شخص، من بينهم مشايخ القبائل المناصرة للجمهورية والمناصرة للملكية أيضاً، وأعضاء الحكومة ورجال دين وممثلي المنظمات الوطنية ووفد النقابات العدنية (١٢٧، ١٦٩، ص ١٣٣).

ومن حيث الاتجاهات السياسية يمكن افتراضاً تقسيم المشاركين في المؤتمر إلى خمس مجموعات: مجموعة إعادة تنظيم أجهزة السلطة الجمهورية برئاسة محمد محمود الزبيري، والمجموعة السائرة في ركب الامبريالية والولايات المتحدة الأمريكية والتي أطلق عليها فيما بعد «القوة الثالثة»، وممثلو الأوساط الدينية والذي كان لرموز المنظمة العربية «الإخوان المسلمين» النفوذ الفعال فيها، ومجموعة البرجوازية الصغيرة والتي رأت في الوجود المصري خدمة للمصالح الوطنية للشعب اليمني، وممثلو النقابات في عدن وحزب الشعب الاشتراكي.

قاد التركيب الخليط لعضوية المؤتمر إلى تناقض القرارات الصادرة عنه، وعلى العموم ترصد في القرارات نزعتان، تعكسان موقف الكتلتين الأساسيتين في المعسكر الجمهوري ـ التقدمية والمحافظة واللاتي ساد بينهما تناقض سياسي حاد.

وبالرغم من مشاركة المشايخ الموالين للملكية غير أن المؤتمر أعرب عن الحفاظ على الجمهورية وعبر عن استعداده للدفاع عنها وكان هذا بمثابة انتصار كبير للقوى الجمهورية. ووجه المؤتمر نداء إلى أنصار الملكية يدعوهم فيه إلى وقف المقاومة وتأييد الجمهورية والمشاركة في بنائها وضمن لهم الأمن والسلام وحرمة أموالهم.

وتضمن قرار المؤتمر الإشارة إلى أن القوات المصرية المتواجدة في اليمن تستهدف الدفاع عن المكتسبات الثورية للشعب اليمني وأدان المؤتمر الأعمال التخريبية للامبريالية والرجعية الغربية اللذان يقدمان الدعم للإمامة البائدة. ورفع المشاركون في المؤتمر نداء إلى الأمم المتحدة وكل دول

وشعوب العالم، يطالبوهم فيه بالوقوف ضد دسائس ومكائد الامبريالية والرجعية في اليمن وعبر المؤتمر عن دعمه وتأييده لنضال الجنوب اليمني ضد المستعمرين الإنجليز.

وفي نفس الوقت تناول المؤتمر بالنقد جملة من تدابير واجراءات الحكومة.

وكان موضوع النقد ذلك القسم من الدستور الذي يتحدث عن منح الرئيس صلاحيات واسعة، كما أعرب المؤتمر أيضاً عن ضرورة إعداد الدستور الدائم. كما قرر المؤتمر بأنه وعلى الرغم من السلبيات والنواقص التي تضمنها الدستور، إلا أنه يعتبره خطوة إلى الأمام في تطور الشعب اليمني.

إن تحليل قرارات مؤتمر عمران تدل على سعي زعماء العشائر والقبائل والمعارضة التقليدية إلى إخضاع أجهزة السلطة العليا في البلاد لنفوذهم. واقترح المؤتمر إعادة تشكيل المجلس التنفيذي ومجلس الوزراء وتغيير المجلس الأعلى للمشايخ إلى مجلس استشاري وباستخدامهم لهذا المجلس الأخير، كانوا عازمين على إزاحة المناوئين لهم من مناصبهم بما فيه ـ السلال وأنصاره. وأكد المؤتمر بشكل خاص على ضرورة قيام مجلس الشورى، والذي يجب أن يكون من مهامه وضع النهج السياسي للبلاد والرقابة الكاملة على نشاط أجهزة ومؤسسات الدولة. وكان يجب أن يتشكل هذا الجهاز من أعضاء المجلس الأعلى للمشايخ، الذي قيم «كتمثيل واسع للشعب» (في الواقع القبائل) ومن أعضاء اللجنة المركزية المشكلة من قبل المؤتمر، والذي كان غالبية أعضائها من المشايخ والعلماء وغيرهم من «أصحاب الحل والعقد» الذين أوصى بهم المشايخ أيضاً. وبهذه العضوية كان يجب على مجلس الشورى القيام بمهامه، حتى إجراء الانتخابات العامة للبلاد، بعدها يصبح جهازاً دائماً (١٢٧).

وركز مشايخ القبائل وأعيانها كل جهودهم على أن تكون عضوية مجلس الشورى مستقبلاً من ممثليهم، وبهذا الشكل تتحقق أمنيتهم على مستوى الواقع بالاستيلاء على السلطة في البلاد.

وينبغي الإشارة إلى أن المشايخ وقفوا ضد تشكيل مجلس الشورى بطريقة التعيين(وهي الممارسة السائدة عند تشكيل أجهزة السلطة في الجمهورية). ولكن بإجراء الانتخابات العامة، وفي الحقيقة لأول مرة ترفع المطالبة بإجراء الانتخابات: وقبل هذا لم تجري الانتخابات في اليمن على الإطلاق. وكان تحليل المشايخ والمعارضة التقليدية صائباً للوضع السياسي في البلاد، لأنهم سيحققون نجاحاً كبيراً في الانتخابات نظراً لنفوذهم الواسع، ودعم غالبية سكان الجمهورية وبالدرجة الأولى في المناطق الريفية لهم.

ومنذ الوهلة الأولى كان من الواجب أن تكون المطالبة بالانتخاب وعدم التعيين إلى المناصب في الأجهزة العليا للدولة، دليلاً على الاختصار الكبير للديمقراطية في المجتمع اليمني، وفي نفس الوقت كان يجب تقييم المطالبين بالانتخاب كحاملي مشعل الأفكار والنزعات التقدمية. ولكن وفي ظروف اليمن الخاصة في تلك المرحلة، فتلك المطالبة ليست إلا حيلة فريدة من حيل الاقطاعية الساعية إلى ترسيخ مواقعها في الحياة الاجتماعية ـ السياسية للبلاد وعلى حساب ممثلي الجناح التقدمي.

وطالبت قرارات مؤتمر عمران بالحد من صلاحيات القادة العسكريين في الألوية والمحافظات التي تقع ضمن مسرح العمليات العسكرية وإلغاء مثل هذه القيادة في المناطق التي لا تجري فيها العمليات القتالية «نلاحظ هنا بأنه كان على القادة العسكريين المعينين من قبل السلطة المركزية الحد من سلطة المشايخ في القرى والمحلات».

وبحث المؤتمر مسألة إلغاء المحاكم العسكرية وإقامة المحاكم الشرعية.

ونصت قرارات المؤتمر على تشكيل «جيش شعبي» أي وحدات عسكرية قبلية، قوامه نحو ٣٨ ألف شخص. وهذا الجيش وطبقاً لأفكار أصحاب القرار يجب أن يكون تحت قيادة «القيادة الشعبية» أي مشايخ القبائل. وشكل المؤتمر لجنة عسكرية من تسعة مشايخ، مسؤولين عن تنفيذ العمليات العسكرية في البلاد، واستهدفت هذه التدابير والخطوات ترسيخ مواقع زعماء

القبائل من جهة ومن جهة أخرى كانت موجهة ضد الوجود المصري في اليمن، وتسعى لاستبدال القوة العسكرية المصرية بالفرق القبلية.

وهكذا يتضح بأن مؤتمر عمران استهدف ترسيخ وتقوية سلطة ونفوذ ممثلي الطبقة الاقطاعية في البلاد، الرامين إلى تغيير الرئيس السلال وأنصاره المعتمدين على المصريين.

لقد كرس مؤتمر عمران الانقسام النهائي في أوساط الجمهوريين إلى اتجاهين متصارعين: أنصار مؤتمر عمران وأنصار السلال ومنذ ذلك الوقت وكما كتب محمد إبراهيم الخليفة «بدأ الصراع في أوساط الجمهوريين: بين الجناح اليميني والجناح اليساري» «(١٥٦، ١٩٨٣ العدد ٣٥ ص ١٥٨)». وهكذا حكم النشاط اللاحق للحكومة الجمهورية الصراع بين هذين الاتجاهين من أجل السلطة وتنفيذ برامجهما ومطالبهما.

تعاظم قوة اليمين الجمهوري

(١٩٦٣ ــ ١٩٦٧ م)

أحدثت قرارات مؤتمر عمران صدى واسعاً في مختلف مناطق البلاد. استقبلت القوى التقدمية في الحكومة العربية اليمنية باستياء مقررات مؤتمر عمران، التي كانت موجهة إلى تعزيز مواقع الزعامة الاقطاعية القبلية. وقيّمت القيادة المصرية في اليمن قرارات مؤتمر عمران، كقرارات معادية للمصريين ومن هنا عملت على إعاقة تطبيقها في الواقع وعلى وجه الخصوص اهتمت القيادة المصرية أكثر بالقرار الخاص بتشكيل «الجيش الشعبي» نظراً لأن تعزيز الفرق القبلية كان يعني الانتقال إلى مسألة إجلاء القوات المصرية من الجمهورية العربية اليمنية.

وبغياب الرئيس السلال، وافق أعضاء المجلس الرئاسي والمجلس التنفيذي، وبضغط غالبية أعضاء المجلسين من العناصر المعتدلة والمحافظة، على قرارت مؤتمر عمران وانتقلوا وباشروا تطبيقها في الحياة العملية. وفي

سبتمبر صدر بيان جاء فيه بأن اللجنة العسكرية المشكلة من قبل المؤتمر بدأت بتشكيل وحدات «الجيش الشعبي». ومن هذا المنطلق توجه إلى القبائل أعضاء مجلس الرئاسة، محمد محمود الزبيري، عبد السلام صبره والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وبعد اسبوع انتشرت الأخبار عن تشكيل أولى فرق الجيش الشعبي، وهكذا تمكنت القوى الرجعية التقليدية بعد بسط نفوذها في الدولة، من تأكيد رقابتها الفعلية على الوضع العسكري في البلاد.

ويدفعنا هذا الوضع إلى القول بأن مؤتمر عمران عزز مواقع الطبقة الاقطاعية المعارضة للسلال وأنصاره، وشكلت مقدمة هامة لنمو نفوذ الاقطاع والمثقفين الاقطاعيين في الحياة السياسية لليمن. وعكس هذا النمو خصائص ومميزات البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني، والذي كان للعامل القبلي فيه ليس فقط الدور الأول بل والدور الحاسم. وفي ظروف حياة الجمهورية استمر أفراد القبائل يرون في المشايخ «حماتهم» بل والمسؤولون عن مصير البلاد تماماً كما هم مسؤولون أيضاً عن مصيرهم الخاص. ونظراً لأن ممثلي الزعامة القبلية ـ العشائرية، كانوا في ذت الوقت قادة المؤتمر الوطني العام الأول، الذي عكس أمنيات وآمال غالبية الشعب اليمني في تحقيق السلام وتعزيز السيادة الوطنية، فقد باشروا بتنفيذ خططهم ومن الطبيعي أن يحوزوا على الدعم الشعبي الواسع.

ووجدت القوى المعارضة للسلال دعماً لها في عدد من المجموعات والكتل السياسية العاملة بشكل سري في البلاد، وعلى الأخص بعد سريان مفعول حالة الطوارىء في ـ مايو ١٩٦٣ م، وتحريم نشاطها رسمياً. ويدخل في عداد هذه الكتل المنظمات الوطنية اليسارية ـ الاتحاد الشعبي الديمقراطي، البعثيين اليمنيين، أو اليمنية منها «الإخوان المسلمين» واتحاد القوى الشعبية اليمنية[٨]. (حول هذا الموضوع انظر بالتفصيل «٤٩، ص ٦٨ ـ ٧٢). ووقف غالبية

(٨) اتحاد القوى الشعبية اليمنية ـ منظمة سياسية للسادة الزيود وأنصارهم، تكونت هذه المنظمة قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م بفترة قصيرة وقفت إلى جانب الحفاظ على الإمامة برئاسة الأمير الحسن، وفيما بعد أطلق على هذه المنظمة ـ «القوى الثالثة».

أعضاء المنظمات المشار إليها سلفاً، موقفاً انتقادياً إزاء النهج السياسي للسلال منذ الأشهر الأولى لقيام الثورة نظراً لأن السلال كان واقعاً تحت النفوذ الفعال للمصريين.

ورأت المنظمات ذات الاتجاه الماركسي والواقعة تحت ضغط التعسف والاضطهاد، أن الجوانب السلبية في نظام السلال تكمن في تعزيزه لصلاته وارتباطاته بالفئات الاقطاعية القبلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة دورها في المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية وبالنتيجة كان السلال مضطراً وتحت ضغط تلك الفئات إلى الابتعاد عن النهج الأول المرسوم من قبل الضباط الثوريين. وكانت هذه المنظمات ترى بأنه يجب على الضباط الراديكاليين وبمشاركة المصريين المتواجدين في اليمن الدفاع عن الثورة ليس من أعدائها فحسب، بل وتقديم الدعم والمساعدة في قيام وتأسيس المنظمات الجماهيرية السياسية والاجتماعية القادرة على تعزيز دعائم الجمهورية وتعميق الثورة. ووقفت تلك المنظمات إلى جانب تحقيق المنجزات الاقتصادية ـ الاجتماعية الجذرية لصالح أوسع فئات الشعب اليمني. وبهذه المناسبة يستحق الاهتمام عمل عبد الله باذيب الصادر في الذكرى السنوية الأولى للثورة تحت عنوان «وبالتحديد تكمن هنا قضية اليمن» وفيه يدعو المؤلف إلى تلاحم القوى الوطنية وقيام جبهة وطنية واحدة في البلاد. (٦١).

وكان موقف البعثيين اليمنيين سلبياً جداً إزاء حكومة السلال. وسيراً خلف الاتجاه العام للقيادة العامة للبعث، عبَّر البعثيون عن عدم موافقتهم المبدئية حول بعض القضايا الهامة مثل الاستراتيجية العامة للثورة اليمنية، الاتجاهات الأساسية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للجمهورية العربية اليمنية، الموقف من قضية الوحدة العربية. ولموقفهم الحازم ضد الرئيس السلال شخصياً وضد الوجود المصري في البلاد وانتشار النفوذ المصري في هذا الجزء من العالم العربي، صار البعثيون يدعمون العناصر الإصلاحية المعتدلة في الجمهورية العربية اليمنية.

ووقف ضد نهج الحكومة الجمهورية واتجاهها التابع للمصريين كل من «الإخوان المسلمين» و«اتحاد القوى الشعبية اليمنية».

وخلافاً لكل المنظمات السياسية المشار إليها سلفاً، وقف أعضاء حركة القوميين العرب، فرع اليمن والناصريين في الصف المؤيد للسلال، وكانوا من أنشط المتعاونين مع الخبراء والمستشارين المصريين. وعلى هذا الأساس أتيحت لهم والمنظمات الاجتماعية الخاضعة لنفوذهم (النقابات، اتحاد الطلاب، وبعض ـ النوادي الرياضية) الإمكانية لممارسة النشاط السياسي العلني.

وهكذا نجد بأن حركة معارضة الرئيس السلال وجهاز المستشارين والخبراء المصريين، كانت ومن حيث العلاقات الاجتماعية السياسية والدينية متنوعة، إذ ضمنت في إطارها ممثلي مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ـ من أفراد القبائل وحتى زعماء الزيدية.

وكان طريقها السياسي واسع جداً، إذ دخلت في حركة المعارضة المنظمات والأحزاب اليمنية واليسارية على السواء. ومن حيث الانتماء الديني، كانت الغالبية العظمى لمناهضي نظام السلال من الزيود، ومثلت حركة المعارضة قوة مهيبة، وبقدر ما كان الوضع السياسي في البلاد يزداد تعقيداً بقدر ما يتضاعف عدد المنتمين إلى صفوف حركة المعارضة.

ومن أجل الاحتفاظ بمواقعها في اليمن لجأت الشخصيات القيادية المصرية في الجمهورية العربية اليمنية إلى مختلف الوسائل والتدابير ـ الرشوة بالمال، الضغوط، ونفي أعضاء مؤتمر عمران وأنصاره من البلاد. وعملوا على عدم تطبيق مقررات مؤتمر عمران. وأدت الإجراءات والممارسات الإرهابية التي لجأ إليها المصريون إلى المزيد من توتر الوضع في اليمن: وخلقت ممارسات المصريين مزيداً من السخط في أوساط اليمنيين الذين نظروا إلى الوجود المصري كاحتلال لبلادهم.

ونتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وبدء المجاعة والأزمة المالية تطور عدم الرضاء والسخط من تدخل المصريين في الشؤون الداخلية للبلاد إلى

سخط على حكومة الجمهورية العربية اليمنية. وباستمرار ترددت الآراء والأفكار عن ضرورة إعادة بناء جهاز الدولة وإيجاد حكومة قادرة على التغيير. ونضج الانقسام في معسكر الجمهوريين، ونظراً لاستياء المشايخ من موقف الحكومة الرافض للاعتراف بمقررات مؤتمر عمران، ضعف اهتمام المشايخ بحراسة مناطقهم القبلية، الأمر الذي مكن الملكيين من شن الهجوم على صنعاء، وتمكنوا من استعادة سيطرتهم على المناطق التي سبق الاستيلاء عليها من قبل الجمهوريين خريف ١٩٦٣ م. ونقل البدر مقر قيادته عبر الحدود السعودية إلى الأراضي اليمنية. (٢٧٣، ١٩٦٣/٧/٢٠).

وعند خريف ١٩٦٣ تدهور الوضع السياسي الداخلي والعسكري في الجمهورية العربية اليمنية بشكل ملموس.

وفي نوفمبر ١٩٦٣م توجه من اليمن إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر والرئيس السلال المتواجد في القاهرة للعلاج وفد برئاسة نائب الرئيس ورئيس المجلس التنفيذي عبد الرحمن الأرياني. وكان في نية الوفد أن يشرح للرئيس عبد الناصر الوضع السائد في اليمن ويطالبه بإعادة النظر بتشكيل الحكومة. واقترح عبد الناصر على الوفد تشكيل «قيادة سياسية جديدة، أي حكومة جديدة، ومجلس رئاسي جديد وتنظيم شعبي، ومنح المصريين التصرف في القضايا العسكرية» (٦٠ ص ١٢٥). ومن المعلوم بأنه كان من المفروض أن تشكل أجهزة السلطة العليا المشار إليها سلفاً من أنصار السلال.

لم تلق الخطة المعدة في القاهرة التأييد والموافقة في الجمهورية العربية اليمنية نظراً لأنها تقضي باحتفاظ السلال وأنصاره بالسلطة. كما رفض أيضاً اقتراح الجمهورية العربية المتحدة القاضي بجعل كل القضايا العسكرية من اختصاص القيادة المصرية. وهكذا فشلت محاولة الرئيس عبد الناصر الرامية إلى الحفاظ على الوحدة في صفوف الجمهوريين.

وفي منتصف ديسمبر ١٩٦٣م قدم أعضاء المجلس الرئاسي، والمجلس التنفيذي والمجلس الأعلى للمشايخ استقالاتهم، وتوجهوا برسالة مفتوحة إلى

الشعب اليمني، فضحوا فيها عجز المجلس الرئاسي، وعدم قدرته على تنفيذ قراراته وأشارت الرسالة إلى أن البلاد «تعاني من جديد العسف والظلم الذي طالما شكى الشعب منه في سنوات الحكم الإمامي ومن جديد عادت الرشوة واختلاس أموال الدولة ونظام الرهائن والواجبات العشائرية والضرائب غير العادلة ومختلف أنواع التعسف والظلم والاضطهاد». (١٣١).

ولقد كانت القضية الأساسية المثارة في الرسالة والتي بسببها قدم أعضار المجلس الرئاسي استقالتهم هي منح رئيس مجلس الرئاسة صلاحيات أكثر مما يجب، الأمر الذي يعتبر وفقاً لرأي أصحاب الرسالة، استهانة واستخفاف «بالحقوق المقدسة للشعب» إن مضمون الرسالة وروحها يتركان انطباعاً يوحي بأن واضعيها يمثلون القوى السياسية التي ائتمنها الشعب والتي يضع فيها آماله، وهذه القوى بالتحديد هي المعبرة عن مصالحه ومن هنا ينبغي أن تكون السلطة في أيديهم.

وفي نهاية ديسمبر، وصل القاهرة وفد نيابي برئاسة عضو المجلس الرئاسي عبد السلام صبرة، لإجراء الحوار مع الرئيس السلال. وكلف الوفد بإبلاغ السلال مطالب المعارضة بشأن سرعة اتخاذ التدابير الرامية إلى إنشاء المكتب السياسي ـ الجهاز الأعلى للسلطة ـ برئاسة حمود الجائفي، المناهض للوجود المصري في الجمهورية العربية اليمنية. واقترح على أن يضم المكتب السياسي في عضويته ستة أشخاص من بين المعارضة الإصلاحية المعتدلة، المعبرة عن مصالح الطبقة الاقطاعية، وجرت المطالبة أيضاً بعودة كل السياسيين اليمنيين المنفيين إلى الجمهورية العربية اليمنية.

واضطر السلال إلى قبول هذه الشروط وسارع بالعودة إلى اليمن، حيث وصلها في مطلع يناير ١٩٦٤ بمرافقة رئيس مجلس الأمة أنور السادات ونائب رئيس الجمهورية «العربية» المتحدة المشير عبد الحكيم عامر. (٢٣٠، ٥/١/ ١٩٦٤).

وفي السادس من يناير ١٩٦٤ وبعد عدة لقاءات ومشاورات مع الفعاليات

السياسية اليمنية وقع الرئيس السلال على إعلان دستوري بشأن إعادة تنظيم السلطات. وبموجب هذا الإعلان عين رئيس الجمهورية رئيساً للحكومة كما رأس المكتب السياسي ومجلس الدفاع الوطني، وأصبح المكتب السياسي بمثابة الجهاز التشريعي الأعلى (بدلاً عن المجلس الرئاسي)، والمجلس التنفيذي الجهاز الأعلى السلطة التنفيذية، أما مجلس الأمن الوطني فيقع على عاتقه إدارة جميع قضايا الحرب وصيانة الأمن.

وحدد قسم خاص وظائف وصلاحيات كل جهاز في السلطة على حدة.

واحتفظ الرئيس بحق إعلان حالة الطوارىء والحالة الاستثنائية، وتعيين نائب رئيس المكتب السياسي، ورئيس المجلس التنفيذي، وأعضائه ونوابهم، ولم يطرأ أي تغيير في توزيع المهام بين أجهزة السلطة التي أعيد تنظيمها، غير أنه حصل تغيير ملحوظ في البنية الاجتماعية لعضوية بعض الأجهزة، وقبل كل شيء في مجلس الأمن القومي: فبدلاً من مشايخ القبائل، دخل في عضوية المجلس ممثلو القيادة العسكرية فقط ـ وزير الدفاع والداخلية في الجمهورية العربية اليمنية، ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة اليمنية وكذلك القائد العام للبعثة المصرية العسكرية في اليمن ونائبه.

ودخل في عضوية المكتب السياسي المشكل في ٦ يناير ومن تسعة أعضاء، إلى جانب الرئيس السلال واللواء العمري شخصيات مدنية، من ممثلي مصالح الاقطاع ـ والبرجوازية الكبيرة: عبد الرحمن الارياني، محمد محمود الزبيري، محمد علي عثمان، أحمد محمد نعمان، عبد القوي حاميم، عبد السلام صبرة، ومحمد مطهر (٦٦ أ ص ١٠٣).

(ونلاحظ هنا وجود معارضين ومؤيدين للوجود المصري في اليمن).

---

(٩) كانت نقابة عمال تعز قد نشطت في الجمهورية العربية اليمنية منذ خريف عام ١٩٦٣م وضمت في صفوفها عمال من مختلف الاختصاصات والفروع. ويعتبر الأول من مايو ١٩٦٣ ـ تاريخ ميلادها، والاعتراف الرسمي بها ـ منتصف يوليو من نفس العام. وبانقضاء عدة شهور ظهرت النقابات في المدن الأخرى من الجمهورية.

وفي التاسع من فبراير ١٩٦٤م أعلن تشكيل المجلس التنفيذي، ورأسه اللواء حسن العمري، الذي دخل غير مرة في عضوية الحكومات السابقة والمجلس الرئاسي. وفي نفس الوقت كان عضو المكتب السياسي، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية. وقسمت المناصب في الحكومة الجديدة (وكان عددها تسع عشرة وزارة) بالتساوي كما كان الحال في الحكومات السابقة بين الشخصيات المدنية والعسكرية وكانت الهيمنة لأنصار الرئيس السلال، حيث شغلوا أهم المناصب الوزارية. وإلى جانب ذلك مثلت عناصر البرجوازية التجارية ذات النزعة الوطنية، والمثقفون الإقطاعيون وغيرهم من أنصار المعارضة (١٠٧، العدد ١، ١٩٦٤/١/٩، ١٣٨ ص ١).

وهكذا قسمت السلطة المدنية في الجمهورية العربية اليمنية بين ممثلي فئات وشرائح البرجوازية الصغيرة من جهة والإقطاع والبرجوازية التجارية الكبيرة ـ من جهة أخرى. أما في الجيش، والذي كان على رأسه رئيس الجمهورية والقيادة المصرية بقي الضباط المنحدرون من البرجوازية الصغيرة هم القوة الأكثر نفوذاً وتأثيراً فيه.

وعلى الرغم من الضعف الذي اعترى مواقع الزعامة القبلية الإقطاعية نتيجة لإزاحتها من المشاركة في مجلس الأمن الوطني. إلا أن العناصر البرجوازية الصغيرة اضطرت إلى أن تتقاسم معها السلطة، بالرغم من الدعم المصري النشيط لها.

وخلقت قرارات ومراسم الرئيس موجة جديدة من السخط في أوساط الطبقة الإقطاعية، وهكذا،لم يتم القضاء على الأزمة السياسية في معسكر الجمهوريين أو التخفيف منها فحسب، بل نمت وتزايدت، إذ استفحلت الخلافات أكثر فأكثر بين المجموعتين، وتزايد عدد المعارضين لشخص الرئيس: إذ انضم إلى الأوساط الإقطاعية القبلية وعلى أرضية النزاعات المناهضة للمصريين قسم من الضباط ذوي المنشأ البرجوازي الصغير ـ والمثقفون. وكان الرئيس السلال وأنصاره مضطرين إلى الارتباط أكثر فأكثر بالقيادة المصرية في الجمهورية العربية اليمنية.

ونظراً لعدم تمكن مشايخ القبائل من استعادة نفوذهم السياسي والعسكري فقد خفضوا من مشاركتهم في العمليات الحربية ضد الملكيين، الأمر الذي أثّر مباشرة على الوضع الحربي - وتزايدت صفقات الأسلحة المهربة إلى داخل الجمهورية العربية اليمنية عبر إمارة بيحان للقبائل الساخطة، التي سبق لها وأن تمردت ضد السلطة المركزية عند نهاية يناير ١٩٦٤ م، وعلى الرغم من المقاومة الجمهورية فقد قطع الملكيون في نهاية يناير ١٩٦٤م طرق صنعاء الجديدة - تعز، بل اقتربت فرق القبائل من أسوار صنعاء.

ولخوف الرئيس جمال عبد الناصر من سقوط هيبته ونفوذه، بدأ بإرسال تشكيلات جديدة من القوات المصرية إلى الجمهورية العربية اليمنية، والتي قامت بشن عمليات عسكرية واسعة ضد القبائل الزيدية المتمردة، غير أن الملكيين استخدموا وبذكاء هذه العمليات للتأثير على الروح الوطنية لليمنيين بدعوتهم إلى صد المحتلين المصريين، فانتقلت قبائل كانت في الماضي مؤيدة للجمهوريين إلى جانب الملكيين، ونتيجة لذلك تقلصت أكثر فأكثر المناطق التي كانت خاضعة للجمهوريين، وبدأ الملكيون هجمتهم الجديدة.

وكان الرئيسان عبد الناصر والسلال مضطرين إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى تدعيم وتعزيز سلطة الجمهوريين على المستوى العربي وفي مؤتمر رؤساء الدول العربية المنعقد في القاهرة في منتصف يناير ١٩٦٤م والذي حضره لأول مرة زعيم الجمهورية العربية اليمنية (١٦٦ ص ١٩) تمكن وبدعم من قبل عبد الناصر من الحصول على اعتراف الأردن بالجمهورية العربية اليمنية، وإقامة الاتصال مع ملك العربية السعودية، وهذه الخطوات ساعدت على تصاعد نفوذ كلا الرئيسين (بما في ذلك في أوساط المعارضين) فسهلت لاحقاً البحث عن طرق لتسوية القضية اليمنية.

وفي مارس ١٩٦٤م زار وفد الجمهورية العربية اليمنية برئاسة الرئيس السلال - الاتحاد السوفيتي، واستؤنف العمل باتفاقية الصداقة كما تم التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين الجانبين (٢٢٢، ١٩٦٤/٣/٢٢ م)

وفي ظروف الحرب الأهلية المتواصلة كان لهذه الاتفاقيات معنى كبير في استقرار الوضع الاقتصادي للجمهورية العربية اليمنية.

وعلى الرغم من تحسن وضع الجمهورية العربية اليمنية على المستوى الدولي، إلا أن الوضع السياسي الداخلي استمر متوتراً إلى أقصى حد ولم تتمكن الحملات التأديبية للقوات الحكومية والقوات المصرية ضد القبائل المتمردة أكثر من أن توقف ولفترة قصيرة الأخطار المحدقة بالعاصمة.

وفي فبراير ١٩٦٤م وضعت الحركة المعارضة للسلال والوجود المصري في اليمن وثيقة[١٠] عبرت باسم مشايخ القبائل والشباب والعلماء والضباط والجنود وقوى الامن عن مطالبتها بالإلغاء الفوري وغير المشروط لنظام الإدارة الفردية واستبداله «بإدارة الشعب». وجاء في الوثيقة بأنه قد «حل الوقت الذي لا يمكن فيه لأي شخص في الوطن سواء كان فلاحاً أم جندياً، أن يقدم على أي خطوة ومهما كانت لدعم السلطة السائدة، ما لم يتم القضاء على سلطة الحاكم الفرد، وإقامة «حكم الشعب» وطالبت المعارضة بإلحاح بتشكيل مجلس الشورى خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، والذي يتحمل مسؤولية الموافقة على الدستور الجديد وانتخاب الأجهزة العليا للسلطة وطالبت المعارضة أيضاً باحترام الدستور النافذ والقوانين، وطالبت المعارضة أيضاً بعودة الشخصيات اليمنية الموجودة في القاهرة وتحت الإقامة الجبرية إلى اليمن، وفي الحقيقة لم تطالب الوثيقة بالقطيعة الحاسمة مع المصريين، بل أشارت إلى أنه «يجب أن تكون سياسة المجلس الجمهوري متوافقة مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة في القضايا العربية والدولية» (٨٠).

(١٠) قدمت هذه الوثيقة للمؤلف من محافظ صنعاء الشيخ أحمد على المطري (رحمة الله تغشاه) خضعت هذه الوثيقة وللمرة الأولى للدراسة والتحليل العلمي. الأصل عبارة عن مخطوط بدون تسمية أو عنوان وليس فيه إشارة إلى مكان وضع هذه الوثيقة. والوثيقة مؤرخة في فبراير ١٩٦٤ م. وعليها توقيعات عد كبير من الأشخاص، ويمكن أن نطلق على هذه الوثيقة «بيان قبيلة بني مطر».

وفي إبريل ١٩٦٤م توتر الوضع بشدة في البلاد، إذ ضغط مشايخ القبائل الزيدية وبدعم من بعض أعضاء الحكومة على تنفيذ المطالب والشروط التي تقدموا بها مهددين بأنه وفي حالة رفض مطالبهم سيعودون إلى قبائلهم وسيبدأون بشن الحملات العسكرية ضد السلطات المركزية.

ولحل الأزمة وصل في نهاية إبريل ١٩٦٤م إلى الجمهورية العربية اليمنية الرئيس عبد الناصر، ترافقه الشخصيات اليمنية السياسية المقيمة في القاهرة ـ أحمد محمد نعمان وحمود الجائفي وعبد اللطيف ضيف الله وغيرهم. واستهدفت زيارة عبد الناصر تحقيق هدفين أساسيين: الأول التحقيق في حالة السخط في صفوف الضباط والجنود المصريين، إذ كان الكثير منهم قد طالبوا بالعودة إلى وطنهم. أما الهدف الثاني فيتمثل في حل قضايا وخلافات الجمهورية الداخلية في الجمهورية العربية اليمنية.

إن اللقاءات العديدة والجلسات التي أجراها عبد الناصر مع ممثلي السلطات الجمهورية ومشايخ القبائل والعلماء وكذلك خطبه وكلماته التي ألقاها في الوحدات العسكرية المصرية وفي المهرجانات وأحاديثه مع أوسع أوساط المجتمع اليمني، كل ذلك خفَّف إلى حد ما من التوتر السياسي في اليمن، وتحت ضغط المعارضة والمشاركة المباشرة لعبد الناصر تم إعداد الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية، والذي نصّ على وجه الخصوص، على إعادة تنظيم الأجهزة العليا لسلطة الدولة.

وفي السابع والعشرين من إبريل ١٩٦٤م نشر الدستور الدائم، وكانت الكثير من مواده ونصوصه مقتبسة من دستور الجمهورية العربية المتحدة (الصادر في ٢٣ مارس ١٩٦٤).

وتمت الموافقة الأولية على الدستور الجديد في اللقاء الذي ضم ممثلي مختلف الأوساط السياسية اليمنية والمنعقد في مدينة صنعاء وبمشاركة الرئيس السلال وعبد الناصر وأيضاً عبد الحكم عامر وأنور السادات وأعضاء المكتب السياسي، ومشايخ القبائل وكبار ضباط الجيش اليمني (٦٦ أ ص ٢٠).

ألغى الدستور في الواقع القرارات الرئاسية الصادرة في ٦ يناير ١٩٦٤ م، وكان هذا يعني الإضعاف اللاحق لمواقع الجمهوريين الراديكاليين.

نص الدستور على أن مجلس الشورى هو السلطة التشريعية العليا في البلاد (١٠٨) الذي طالب بقيامه أعيان الإقطاع القبلي في فترة ما قبل الثورة. وللحقيقة كانت صلاحيات مجلس الشورى محدودة ومحصورة مقارنةً مع المجلس الرئاسي والمكتب السياسي: من حق مجلس الشورى مراقبة نشاط أجهزة السلطة التنفيذية واقتراح مشاريع القوانين وموازنة الدولة، وكان من حق مجلس الشورى توجيه توصياته إلى الحكومة في مختلف القضايا العامة غير أنه ليس من حقه ولا بمقدوره التدخل في أعمال السلطات القضائية والتنفيذية.

وهكذا تحققت شكلياً مطالبة الإقطاع بقيام مجلس الشورى، نظراً لأن صلاحيات المجلس كانت محدودة ومحصورة، فكان يخضع للرقابة الدائمة لرئيس الجمهورية، إذ كان من حق رئيس الجمهورية تعيين رئيس المجلس ونائبه. ولم يحدد الدستور أيضاً عدد أعضاء المجلس ولا تركيبه، جاعلاً هذه القضايا من صلاحيات الرئيس.

لقد احتفظ دستور ١٩٦٤م بصلاحيات واسعة للرئيس: يرأس الحكومة، التي تعتبر وفقاً للدستور الجهاز الأعلى للسلطة التنفيذية، من حقه تعيين نواب الرئيس (وتحديد عددهم) وتعيين رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، ومن صلاحيات الرئيس أيضاً تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وإصدار القرارات التي لها قوة القانون واقتراح مشروعات القوانين.

وكان الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع الوطني. ومنح الدستور حق إنشاء وتشكيل القوات المسلحة للحكومة وحدها، وبهذا ألغى الدستور أحد مقررات عمران القاضية بتشكيل «الجيش الشعبي».

وأقر الدستور الحريات البرجوازية في الجمهورية العربية اليمنية ـ حرية الكلمة، والمراسلات والنشر، علماً بأن الدستور فسر تلك الحريات بشكل واسع. (وبقطع النظر عن كون تلك الحريات وهمية في ظروف اليمن إلا أن

حقيقة نشرها، كان إيجابياً ويشجع على تربية قطاع تقدمي في المجتمع اليمني بالوعي القانوني). وثبت الدستور حرمة الملكية الخاصة التي يجب أن تكون محمية من قبل الدولة وحرم الدستور إبعاد أي مواطن يمني إلى خارج اليمن لأسباب سياسية. وفي ذات الوقت أجاز عودة الشخصيات السياسية من المعارضين للسلال، الذين كانوا في ذلك الوقت خارج اليمن.

ويدل على تنازلات السلال للأوساط الإقطاعية ـ القبلية والرأسمال التجاري الكبير، قرارات الرئيس الصادرة في ٣ مايو ١٩٦٤م بتعيين شخصيات في مناصب حكومية هامة، من بينهم عدد لا يستهان به من المعارضين لسياسة السلال والوجود المصري في اليمن ولأول مرة في فترة الحكم الجمهوري تضم الحكومة في عضويتها أقوى القبائل ـ وهذه الحقيقة في ظروف اليمن ذات معنى عظيم: إذا كان التصور في الماضي عن نفوذهم الخاص لا يتعدى نطاق قبيلة واحدة أو عدة قبائل، فإن سلطتهم حالياً وفي كل الأحوال أصبحت على نطاق الدولة بشكل عام. وهكذا عين شيخ حاشد عبد الله بن حسين الأحمر وزيراً للداخلية والشيخ سنان أبو لحوم وزيراً للزراعة والشيخ الكباب وزيراً لشؤون الجنوب اليمني والشيخ أحمد العواضي وزيراً لشؤون القبائل، ومن بين خمسة وعشرين حقيبة وزارية شغل الضباط ثمان وزارات (١٠٧، العدد ٤، ١٩٦٤/٥/٩ م).

رأس مجلس الشورى أحمد محمد نعمان، وكان كل من الشيخ محمد علي عثمان وصالح الرويشان نائبين له وشغل الشيخ نعمان بن قايد بن راجح منصب الأمين العام للمجلس. وكان الجميع ممثلين للمعارضة، وبذلوا وسعهم وجهدهم لإجلاء المصريين وأدت زيارة عبد الناصر إلى اليمن وإعادة تنظيم أجهزة السلطة العليا في الجمهورية العربية اليمنية، بعض التوازن في معسكر الجمهوريين، غير أنه لم يتم التغلب نهائياً على الأزمة السياسية.

وأدى الهجوم الذي شنته القوات الحكومية في آخر إبريل ١٩٦٤م إلى تحرير ضواحي صنعاء والمنطقة بكاملها من الملكيين. وكان هذا الهجوم واحداً من العمليات الحربية الكبيرة للجمهوريين إبان الحرب الأهلية غير أن النجاح

الذي كان معقوداً على هذا الهجوم لم يتحقق، ولم يتم القضاء نهائياً على قوى الثورة المضادة. (٢٧٨ ٢٨/٨/١٩٦٤ م). وكما في السابق أحتفظ الملكيون بسيطرتهم على المنطقة الواقعة شرق صعدة وأيضاً منطقة الجوف. وأخضع أنصار الملكيين لأشرافهم المنطقة الجبلية لأرحب، والحيمة وخولان والتي كانت محاطة من جهة الوادي من قبل القوات المصرية. ونظراً لمعرفة القبائل الجيدة بالجبال حققوا نجاحاً كبيراً في حماية الطرق الاستراتيجية الهامة والمشارف المؤدية إلى المناطق الآهلة بالسكان، فقد كانت القوى الجمهورية مضطرة لدفع أغلى ثمن في سبيل أي محاولة للهجوم.

وأخذا بعين الاعتبار الوضع العسكري السائد عند ذلك الوقت ـ طبيعة الحرب الطويلة وإدارتها بطريقة العصابات من قبل القبائل المدعومة من الملكيين ـ وإدراكها للطبيعة المؤقتة لاستقرار الوضع السياسي في وسط الجمهوريين، اتخذت قيادة ـ الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة إجراءات أخرى جديدة في اتجاه التقارب والتلاحم، ففي ١٣ يوليو ١٩٦٤م تم التوقيع على إتفاقية: إنشاء مجلس التنسيق الشبيه بالمجلس الذي سبق إنشائه في مايو من نفس العام في كل من الجمهورية العربية المتحدة والعراق. ونصت الإتفاقية المصرية ـ اليمنية على إنشاء ونشاط عدد من اللجان المشتركة المتخصصة بشبكة واسعة من القضايا السياسية والحربية، الاقتصادية الثقافية والقضايا المتعلقة بالاعلام والمنظمات الشعبية. وكان على حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن تساهم بما مقداره ٩٠٪ وحكومة الجمهورية العربية اليمنية ١٠٪ (١٣٠، ١٩٦٤م ص ١٢ ـ ١٨).

ولكن وفي ظل وضع الجمهورية العربية اليمنية، التي تشكل القبائل بشكل رئيسي الغالبية العظمى لسكانها، فإن دعم الجمهورية والوقوف ضد الوجود المصري، وإعادة تنظيم الأجهزة العليا للسلطة، كل تلك الإجراءات لم تكن كافية ولعدم فقدانه الأمل بحل القضية اليمنية بالطرق السلمية، قرر الرئيس عبد الناصر بعد موافقة السلال إجراء مفاوضات مباشرة مع قيادة العربية السعودية.

وفي مطلع سبتمبر ١٩٦٤م وإبان مؤتمر قمة رؤساء وملوك الدول العربية المنعقد في الإسكندرية، تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس عبد الناصر وولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير فيصل، يرمي إلى تسوية النزاع اليمني سلمياً. وكخطوة أولى على هذا الطريق تم الاتفاق على عقد مؤتمر وطني يمني عام يحضره ممثلو مختلف الاتجاهات ـ السياسية ولم يستثن أعضاء المؤتمر، لإجراء مفاوضات مباشرة بين الملكيين والجمهوريين وظهر رأي يدعو إلى إنشاء حكومة ائتلاف شريطة عدم اشتراك أي فرد من الأسرة البائدة فيها (١٥٩، ص ٢٥ ـ ٣٠) ٢١٩ ص ٢١٤).

استدعى الاتفاق المصري ـ السعودي بشأن إقامة السلام في اليمن، عدم الرضاء في أوساط مجموعتي الجمهوريين. رفض الجمهوريون الاعتراف بالملكيين كطرف كامل الحقوق في النزاع القائم مستندين في ذلك إلى اعتراف الغالبية العظمى من سكان اليمن بالجمهورية وكذلك اعتراف كثير من الدول الأجنبية بها. ولذلك رفض الجمهوريون في البداية اللقاء مع الملكيين، غير أنهم وفيما بعد، ومراعاة للوضع السياسي المعقد في البلاد قبلوا السير في هذا الطريق.

وجرت أعمال هذا المؤتمر الوطني في الفترة من ٢٩ أكتوبر حتى ٢١ نوفمبر ١٩٦٤م في أركويت (السودان). ورأس وفد الجمهوريين قادة الاتجاه الإصلاحي ـ المعتدل ـ محمد محمود الزبيري، أحمد محمد نعمان، محمد علي عثمان، وعن جانب الملكيين شارك في الوفد وزراء «حكومة» البدر. وشارك في المؤتمر ممثلون عن الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وتمّ التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف العمليات الحربية ابتداء من ليلة السابع إلى صباح الثامن من نوفمبر ١٩٦٤م واتفاق آخر يقضي بدعوة مؤتمر سلام يمني عام ينعقد في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٤م في مدينة حرض يحضره مئة وتسعة وستون ممثلاً عن القبائل، والزعماء الدينيين والأوساط

المدنية والعسكرية وأيضاً المشاركين في مؤتمر أركويت (١٩٤ و ١٩٦٦ العدد الثاني ص ٩). وكان من المفترض أن يضع هذا المؤتمر نهاية للحرب الأهلية ويضع مبادىء لهيكلية الدولة مستقبلاً في اليمن.

وفسّر كل من الجمهوريين والملكيين اتفاقية أركويت بشكل مختلف، الأمر الذي كان من الطبيعي أن يعيق التقيد والالتزام بها. ورأي الجمهوريون وعلى الأخص الراديكاليين منهم بأن المؤتمر المزمع لا يملك الحق في مناقشة شكل الدولة في اليمن: نظراً لأن الجمهورية أصبحت حقيقة ثابتة وراسخة، ويمكن للمؤتمر فقط، وبحسب وجهة نظرهم تأكيد إنتصار النظام الجمهوري. ولذلك أتهم السلال الوفد الجمهوري الذي وقع على إتفاقية أركويت بتقديم تنازل كبير للملكيين. ورفض الملكيون الاعتراف بالجمهورية ورأوا بأن مسألة شكل الدولة يجب أن يتم البت فيه عن طريق الاستفتاء الشعبي العام. وهذه الاختلافات حالت دون توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر السّلام.

وسعى رجال ما قبل الثورة أو كما يسمونهم في اليمن رجال «المعارضة التقليدية» بدعم نشيط من قبل الزعامة الإقطاعية القبلية إلى تحقيق السّلام المدني، غير أن جهودهم لتحقيق ذلك كانت منحصرة على استخدام الوسائل اليمنية الداخلية. وعبر عن آراء ووجهات نظر هذه المجموعة من الجمهوريين محمد محمود الزبيري. فقام بإدارة الحوارات والمفاوضات مع مشايخ القبائل سواء الجمهورية أو الملكية، بل وذهب بعيداً إلى حد إقامة الصلات المباشرة مع قادة الملكيين، محاولاً استبيان إمكانية وضع شروط ملائمة للجميع.

وواصل تيار الاصلاحيين المعتدلين مطالبتهم بإعادة تنظيم الأجهزة العليا للسلطة مطالبين في ذات الوقت بتوسيع صلاحيات الأجهزة الجماعية ـ مجلس الشورى والحكومة ـ وتقليص سلطة الرئيس.

وكان رفض الرئيس السلال تلبية سبعة مطالب تقدمت بها المعارضة خريف ١٩٦٤م مبرزاً لاستئناف الصدام. وتتلخص هذه المطالب بأحداث تغييرات في مواد الدستور الدائم تنص على توسيع صلاحيات مجلس الشورى،

وانتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجلس الرئاسي، وتشكيل منظمة اجتماعية وطنية عامة، وإنشاء مجلس للدفاع الوطني بعضويته الاجتماعية السابقة أي بمعنى آخر من مشايخ القبائل وإقامة المحكمة الشرعية العليا (١٤٥ ص ٣٤).

وأدّى عدم تلبية الرئيس لتلك المطالب إلى أن يقدم قادة المعارضة التقليدية المشهورين/ الزبيري والنعمان والأرياني استقالتهم من الحكومة والمجلس الاستشاري وذلك في الثاني من ديسمبر ١٩٦٤ م. وأوضحوا أسباب استقالتهم في الرسالة المفتوحة الموجهة إلى رئيس الجمهورية الذي كان متواجداً آنذاك في القاهرة (٧٢) وعبرت المعارضة عن سخطها لعدم تطبيق قرارات مؤتمر عمران، وبقائها حبراً على ورق/ ورفض السلال لخطة التسوية السلمية المقرة من قبل مؤتمر عمران، وأتهمت المعارضة السلال بخرق القوانين النافذة الأمر الذي ساعد على انتقال قسم من القبائل إلى جانب الملكيين.

وشغلت العلاقات المصرية ـ اليمنية حيزاً لا بأس به في الرسالة وجاء في الرسالة بأن الحرب الطويلة والأخطاء المرتكبة وسوء استعمال السلطة كل ذلك أدّى إلى تغيير علاقات السكان اليمنيين ونظرتهم إلى المصريين ليس فقط في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية بل وفي جنوب وغرب البلاد. إن عدم الرضاء والسخط نحو القيادة اليمنية أصبح ينتشر وعلى مستوى المصريين المتواجدين في البلاد، الذين فقدوا هيبتهم الأولى.

وسردت الرسالة الأسباب التي خلقت حالة عدم الاستقرار في البلاد: غياب الفهم الفكري والنفسي المتبادل بين الشخصيات القيادية للجمهورية العربية اليمنية، وفقدان الثقة فيما بينهم، وعدم قدرتهم على التوصل إلى وجهة نظر موحدة حول القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والعلاقات الاجتماعية والقضايا الحربية «وغياب التنظيم الوطني العام» وغير ذلك (٧٢).

وأرفق بالرسالة مشروع دستور مؤقت، والذي جاءت معظم نصوصه ومواده تكرار لقرارات مؤتمر عمران. وتحدث هذا الدستور على وجه الخصوص

عن ضرورة القيادة الجماعية. موفقاً لما جاء في مشروع الدستور، فإن السلطة التشريعية في البلاد يجب أن تكون ممثلة بمجلس الشورى شريطة منحه صلاحيات كثيرة مقارنة بالمجلس الحالي. أما بالنسبة لسلطات وصلاحيات الرئيس فيجب الحد منها إلى أقصى حد ممكن. ومن جديد طرحت مسألة تشكيل مجلس الدفاع الوطني، والذي يفترض أن يضم في عضويته أعضاء مجلس الرئاسة والقائد العام للقوات المسلحة اليمنية، شريطة أن لا يضم في عضويته ممثلين عن القيادة المصرية (الذين دخلوا في عضوية مجلس الدفاع الوطني من يناير ١٩٦٣). كما تكررت المطالبة أيضاً بقيام المحاكم التشريعية بدلاً عن المحاكم العسكرية السائدة.

وسيراً وراء قادة المعارضة التقليدية قدم كل أعضاء الحكومة تقريباً استقالتهم، الأمر الذي أجبر السلال على العودة إلى اليمن فوراً. وأعلن السلال حالة الطوارىء في البلاد وفي ٦ يناير ١٩٦٥م أعلن عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة الفريق حسن العمري. وإلى جانب العسكريين المعبرين كما سلف عن مصالح فئات وشرائح البرجوازية الصغيرة، شغل المقاعد في الحكومة ممثلي المثقفين الاقطاعيين ـ القضاة والعلماء وأيضاً مشايخ القبائل (٢٤١، ٧/١/ ١٩٦٥م العدد ٢ ص ٢١٤). وتزايد عدد الأخيرين، علماً بأنهم شغلوا أكثر المناصب أهمية.

وهكذا كانت حكومة العمري تماماً كما كانت حكوماته السابقة عبارة عن كتلة القوى السياسية ـ الاجتماعية المنتمية إلى البرجوازية الصغيرة ذي النزعة الراديكالية، وإلى المجموعة التي تتوحد في إطارها العناصر الاقطاعية المحافظة والإصلاحية المعتدلة.

وفي هذه الفترة حظي النشاط السياسي للزبيري بالدعم والتأييد من قبل «الإخوان المسلمين» والشخصيات المتمحورة حول اتحاد القوى الشعبية اليمنية.

وكأعداء ومناهضين في الماضي والمستقبل للنظام الجمهوري تكتل هؤلاء مع

القادة الإصلاحيين المعتدلين، وأعلنوا عن أنفسهم «كقوة ثالثة» كما لو أنها تقف ضد الجمهوريين والملكيين. وفي الواقع العملي تمكنت هذه القوى وبذكاء من استخدام القوى الإصلاحية المعتدلة وعلى رأسها الزبيري، كغطاء لمحاولاتها الرامية إلى القضاء على الجمهورية في اليمن.

وفي مطلع ١٩٦٥م توحد ممثلي «القوى الثالثة» مع أنصار الزبيري على خطوط سياسية عامة، فضلاً عن ذلك أصبح الكثير من رجال القوى الثالثة من أنشط عناصر «حزب الله» الذي شكله محمد محمود الزبيري، والذي وقف إلى جانب قيام «جمهورية إسلامية» بإدارة شوروية ورفض هذا الحزب الملكية والديكتاتورية العسكرية (١٧٠، ص ٤). ونستبق الأحداث، فنشير إلى أنه وعند منتصف ١٩٦٥ تكوّن في الجمهورية العربية اليمنية تكتل سياسي ينادي بفكرة «(الدولة الإسلامية)».

وعند مطلع ١٩٦٥ ضم معسكر القوى المعارضة للسلال، قادة المعارضة التقليدية بعض مشايخ القبائل و «القوى الثالثة» و «الإخوان المسلمين» وتعاونت معهم عدد من العناصر الوطنية وسعياً منهم إلى تعزيز قواهم، عمل أنصار هذا المعسكر على استمالة المشايخ وأعيان القبائل على توجيه الدعوة لانعقاد مؤتمر وطني عام جديد.

وكان الزبيري يرى بأن انعقاد مثل هذا المؤتمر يمكن له أن يضع حداً للحرب ويثبت السلام في اليمن، لذلك أخذ الزبيري على عاتقه مهمة الداعي والمنظم لهذا المؤتمر، وأمن لنفسه دعم وتأييد غالبية مشايخ القبائل الشمالية - سواء الجمهورية منها أو الموالية للملكية.

ولكن الزبيري وخلال رحلاته بين القبائل وفي الأول من إبريل عام ١٩٦٥ قتل في منطقة برط في ظل ظروف غامضة. لقد هزت عملية اغتيال الزبيري، الشخصية السياسية والشاعر الوطني المعروف، هزت البلاد بأكملها، وزادت من حدة توتر الوضع السياسي في البلاد.

والتخفيف من حدة التوتر السياسي في البلاد، أصدر الرئيس السلال في

العشرين من إبريل جملة من القرارات، نصت على تشكيل مجلس الرئاسة، والذي كان من واجبه تنسيق نشاط المجلس والحكومة وكذلك صياغة سياسة جديدة ترمي إلى تحقيق السلام والوحدة الوطنية. وقبل السلال استقالة العمري وعين حكومة جديدة برئاسة ممثل المعارضة المشهور أحمد محمد نعمان وعين اللواء حمود الجائفي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية (٢٧٢، ١٩٦٥ العدد الثالث ص ٣٥٣، ٦٦ أ ص ١١١).

وشغل غالبية المقاعد في مجلس الرئاسة وفي الحكومة ممثلي الطبقة الإقطاعية والبرجوازية التجارية، في حين حصل الضباط على أقل المقاعد. وكانت الغلبة في كلا الجهازين للعناصر غير المثقفة مع سياسة الرئيس السلال ومع الوجود المصري في اليمن.

وفي الواحد والعشرين من إبريل ١٩٦٥م تقدم رئيس مجلس الوزراء أحمد محمد نعمان ببرنامج سياسي جديد. وجاء على لسان أحمد محمد نعمان بأن المصالحة بين الأطراف المتحاربة (الجمهوريين والملكيين وتحقيق السلام في البلاد واحدة من المهام الرئيسية في الفترة الراهنة كما صرح النعمان أيضاً بأنه سيتم بناء الدولة على أسس المبادىء البرلمانية ودعا إلى تأسيس جيش وطني وحرس وطني أما في المجال الاقتصادي فقد دعا إلى التشجيع اللاحق لنشاط الرأسمال الخاص. وأعرب رئيس الوزراء عن إلغاء حالة الطوارىء والمحاكم العسكرية وانعقاد المؤتمر الوطني العام تجسيداً لأمنيات الزبيري في الواقع المعاش (١٠١، ص ٥ ـ ٦). وكانت الموضوعات الرئيسية لبرنامجه عبارة عن مطالب المعارضة المقرّة في مؤتمر عمران والتي تحقق تنفيذها خلال السنوات اللاحقة.

وفي نهاية إبريل دعا الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وزير الداخلية، جميع القبائل الجمهورية والملكية للمشاركة في مؤتمر وطني عام لتسوية القضية اليمنية.

واستجاب للدعوة من الجمهورية مشايخ القبائل والعلماء المرتبطين

بالجناح اليميني للجمهوريين، كما وافق على المشاركة في المؤتمر ممثلي الملكيين والقوى الثالثة واعتذر أنصار السلال عن الاشتراك في المؤتمر.

وبدأ المؤتمر أعماله في الثاني من مايو ١٩٦٥م في مدينة خمر واستهدف المؤتمر التوصل إلى تسوية سلمية للقضية اليمنية عن طريق حل وسط بين الملكيين والجمهوريين وتحسين علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع العربية السعودية، وأقر المؤتمر تشكيل لجنة من تسعة أشخاص (خمسة مشايخ وأربعة علماء). لمواصلة الاتصالات مع القبائل والقادة الملكيين وإعداد صيغة مشتركة لشروط وظروف تحقيق السلام في البلاد كما كان من مهام اللجنة أيضاً مراقبة تطبيق قرارات المؤتمر. وأنيط باللجنة أيضاً وضع وإعداد التوصيات للحكومة (١٥١، ص ٢١ - ٢٤)، ٢٧٥، ١٩٦٦/٢/١٦ م).

واسترشاداً ببرنامج النعمان قرر أعضاء مؤتمر خمر رفض المساعدات المصرية وإلغاء الإتفاقية المبرمة سابقاً بين البلدين، وأكد المؤتمر على ضرورة إنشاء جيش وطني يمني، وعلى أن تقوم الفرق القبلية بتأدية مهامها حتى إنشائه. وأعرب المشاركون في المؤتمر عن إقرارهم لمشروع الدستور المؤقت الذي صاغه الزبيري. وعلى هذا رفض المشاركون في المؤتمر الاعتراف بالدستور النافذ من إبريل ١٩٦٤ م، وبناء على ذلك أجهزة السلطة العليا المشكلة بموجبه. وتضمنت قرارات المؤتمر قيام مجلس الشورى خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، والذي كان من المفترض أن يحد من سلطات وصلاحيات الرئيس وبالنتيجة الجمهوريين ذي النزعة الراديكالية.

ووقف ضد قرارات مؤتمر خمر أنصار السلال، غير أنه اتضح بأنهم أقلية.

إن قرارات مؤتمر خمر تدل على التعزيز اللاحق لمواقع القوى المحافظة. واضطر الرئيس السلال على المصادقة على الدستور الجديد المؤقت الذي أعلن الجمهورية العربية اليمنية جمهورية برلمانية ديمقراطية (١١١) ونص الدستور المؤقت على تشكيل المجلس الجمهوري - جهاز القيادة الجماعية والذي رئسه هو رئيس الجمهورية أما أعضائه - فيتم تعيينهم من قبل مجلس الشورى

وفي الثاني عشر من مايو ١٩٦٥م تشكل المجلس الجمهوري ودخل في عضويته كل من السلال والقاضي الأرياني والشيخ نعمان بن قايد بن راجح (١٦٩ ص ٧٢، ١٤٥، ص ٥٥ ـ ٥٦).

وأعلن الدستور المؤقت السلطة التشريعية العليا في البلاد ـ مجلس الشورى ـ المكون من ٩٩ عضواً. وعلى مجلس الشورى تعيين رئيس الجمهورية، ومن مهام المجلس أيضاً مراقبة أعمال أجهزة السلطة التنفيذية وإصدار القرارات والمراسم والقوانين والمصادقة على العقود والاتفاقيات وموازنة الدولة. وكان على مجلس الشورى أيضاً إعداد الصيغة النهائية للدستور. وهكذا نجد بأن جزء من صلاحيات الرئيس منحت لمجلس الشورى.

وفي منتصف مايو ١٩٦٥م وبقرار من رئيس الجمهورية شكلت لجنة دائمة من ٢٧ عضواً كلفت مؤقتاً بالقيام بمهام مجلس الشورى وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الدستور.

وأعلن الدستور المؤقت مجلس الوزراء ـ أعلى جهاز في السلطة التنفيذية، ولمجلس الوزراء تعيين الأشخاص في المناصب الحكومية ونقلهم، وإعداد القوانين والقرارات بشأن تنظيم الأجهزة الحكومية، ووضع وإعداد الخطط والتدابير لتطوير الاقتصاد. وتحولت الكثير من صلاحيات الرئيس إلى مجلس الوزراء.

وطبقاً للدستور، شكل في الثامن والعشرين من مايو مجلس الدفاع الوطني في ستة عشر برئاسة حمود الجائفي. ودخل في مهام المجلس مسؤولية إدارة جميع الأعمال العسكرية وإعداد خطط الدفاع عن البلاد. ولم يدخل في عضوية مجلس الدفاع ممثلي القيادة المصرية (٢٧٢، ١٩٦٥ العدد الرابع ص ٥١٤).

وكلفت المحاكم العسكرية بمهام وصلاحيات هامة جداً ومن المهام الرئيسية للمحاكم الصراع مع مختلسي أموال الدولة وثروات الشعب.

ونص الدستور أيضاً على إنشاء تنظيم شعبي سياسي ـ المؤتمر الشعبي، الذي يهدف إلى تعبئة قوى الشعب للدفاع عن الجمهورية.

وهكذا حددت قرارات مؤتمر خمر ودستور عام ١٩٥٦م المؤقت، وبشكل جذري حقوق وصلاحيات رئيس الجمهورية، ونقلت قسم من صلاحيات الرئيس للمجلس الاستشاري ـ والحكومة، وبهذا تقلصت مواقع الجمهوريين الراديكاليين وتعزز دور الزعامة الإقطاعية ـ القبلية في قيادة الدولة.

وتنفيذاً لقرارات مؤتمر خمر، شكلت وفود عن الجمهورية العربية لزيارة البلدان العربية لإجراء المفاوضات والحوارات بشأن تسوية القضية اليمنية، وتوجهت مجموعة من الشخصيات السياسية اليمنية إلى العربية السعودية. ولم تكن رحلة هذا الوفد متفقاً عليها سلفاً مع رئيس الجمهورية العربية اليمنية، والقيادة المصرية في اليمن وعندما أقام الوفد اتصالات مباشرة مع ممثلي العربية السعودية والقيادة الملكية المقيمة هناك، ظهرت خلافات جادة بين الرئيس السلال الذي حاول استعادة صلاحياته السابقة رغماً عن اقرار الدستور المؤقت، وأعضاء حكومة النعمان وأيضاً بين اللجنة الدائمة المشرفة على تنفيذ قرارات مؤتمر خمر والمجلس الجمهوري، وأدّى الخلاف في نهاية المطاف إلى استقالة حكومة النعمان.

وكان السبب في استقالة الحكومة، المرسوم الصادر من رئيس الجمهورية في نهاية يونيو ١٩٦٥م والقاضي بإنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة ودخل في مهام وواجبات المجلس ضمان الأمن في البلاد وتحديث القوات المسلحة وكان من المفترض أن يرأس المجلس رئيس الجمهورية (وكان الرئيس أيضاً ـ القائد العام للقوات المسلحة). إن إصدار وتطبيق هذا المرسوم يعتبر خرقاً لمواد الدستور المؤقت، التي تقضي بأن تكون جميع المسائل العسكرية من صلاحيات مجلس الدفاع الوطني، وفي الأول من يوليو قدم أحمد محمد نعمان استقالته وتوجه إلى القاهرة، معتبراً قرار إنشاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة تصرفاً متناقضاً مع الدستور. وعلى أثره قدم جميع الوزراء استقالاتهم.

وفي السادس من يوليو تشكلت حكومة جديدة. برئاسة السلال، وشغل غالبية مقاعدها أنصار السلال من الضباط. ورفضت اللجنة الدائمة المكلفة

بالقيام مؤقتاً بمهام مجلس الشورى وفقاً للدستور المؤقت، رفضت التعاون مع الحكومة الجديدة وضغط أعضاء اللجنة على عودة حكومة النعمان لممارسة سلطتها والتقيد بقرارات مؤتمر عمران ونصوص الدستور المؤقت.

وبهدف حل الأزمة الناشئة وبواسطة الرئيس عبد الناصر توجه إلى القاهرة الرئيس السلال للتفاوض مع أعضاء الحكومة السابقة، أحمد محمد نعمان عبد السلام صبرة، والمشايخ المؤثرين، وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بتشكيل لجنة لوضع ميثاق وطني.

وفي ١٥ يوليو ١٩٦٥م كلف الرئيس السلال، اللواء حسن العمري بتشكيل حكومة جديدة. وفي ١٨ يوليو باشرت الحكومة الجديدة المشكلة من تسعة عشر عضواً ممارسة واجباتها وأعلنت هذه الحكومة عن نفسها بـ «حكومة المصالحة الجمهورية» كما أعربت هذه الحكومة عن «ولائها لقرارات مؤتمر عمران» (٢٧٣، ١٩٦٥/٧/٢٢م) ودخل في عضوية الحكومة العسكريين، وبعض أنصار أحمد محمد نعمان من رجال المعارضة التقليدية وكذلك مشايخ القبائل. وشغل العسكريين في الأساس المناصب الثانوية، وأخذت موافقة أعضاء الحكومة الجديدة على نص الميثاق الوطني. وأكد الميثاق على ضرورة الحفاظ على النظام الجمهوري ورفض التفاوض مع الملكيين. وأشار الميثاق إلى تشكيل جيش وطني بمساعدة المصريين وتكوين منظمة شعبية وجبهة وطنية لمختلف القوى الوطنية، وتضمن الميثاق بعض المهام مثل رفع المستوى المعيشي للشعب اليمني وتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز النضال من أجل الوحدة الوطنية والعربية(١٤٥، ص ٧٣ - ٧٤، ١٦٩ ص ١٤٣).

وتتطلب تشكيل «حكومة المصالحة الجمهورية» وإقرار الميثاق الوطني تنازلات كبيرة ليس فقط من جانب الجمهوريين الراديكاليين، بل ومن جانب الرئيس عبد الناصر وتفسير «تنازلاتهم» يتمثل بتوتر الوضع العسكري إلى أقصى حد في اليمن الأمر الذي تتطلب وحدة كل القوى الجمهورية.

وابتداء من آخر عام ١٩٦٤ م، استفاد الملكيون من عدم الاستقرار في

معسكر الجمهوريين واستأنفوا عملياتهم العسكرية وفي ربيع ١٩٦٥م شنوا أوسع هجوم لهم، وفي مارس استولوا من جديد على مدينة حريب، وفي الصيف - مدينة مأرب، والقفلة، وجبل رازح وغير ذلك من المراكز الاستراتيجية الهامة، ونتيجة لذلك أصبحت القوات المصرية المتواجدة في جنوب وشرق اليمن مقطوعة الصلة عن الوحدات الأساسية للجيش الجمهوري لذلك أصبح على هذه الوحدات وفي مطلع أغسطس ١٩٦٥م مغادرة منطقة الجوف، وكان الوضع سيئاً أيضاً في الشمال، إذ استمر الحصار المضروب من قبل القبائل ضد الحامية المصرية في صعدة عدة أشهر (٢١٩، ص ٢١٨ - ٢١٩، ٢١٧ ص ١٢).

وعلى الرغم من التنازلات الكثيرة التي قدمتها حكومة السلال للزعامة الإقطاعية القبلية إلا أن مجموعة من المعارضين عبرت الحدود اليمنية إلى إمارة بيحان في الواحد والعشرين من يوليو، للبدء في إجراء مفاوضات السلام مع الملكيين والعربية السعودية وكان بين هذه المجموعة مشايخ القبائل المشهورين ـ عبد الله بن حسين الأحمر، سنان أبو لحوم ونعمان بن قايد بن راجح وآخرين غيرهم.

وفي عشرة أغسطس ١٩٥٦م وقّع في مدينة الطائف الجمهوريين اليمنيين بالاشتراك مع شخصيات من «القوى الثالثة» وقع الجميع مع الملكيين على ميثاق الطائف بشأن إنشاء «الدولة الإسلامية اليمنية» وكان المفترض أن تشكل الأجهزة العليا للدولة من المجلس التنفيذي، مجلس الشورى، ومجلس الدولة. وطالبت الأطراف الموقعة على الميثاق بجلاء القوات المصرية من اليمن، واتفقت أيضاً على وقف المساعدات المقدمة من العربية السعودية إلى الملكيين وتهيئة البلاد للاستفتاء حول مسألة شكل الدولة (١٦٩ ص ١٤٤ - ١٤٦).

وكان ميثاق الطائف موجهاً وبالدرجة الأولى لتلبية مصالح الملكيين والقوى الرجعية العربية الواقفة ورائهم وأيضاً الامبريالية ويعتبر ميثاق الطائف أول

وثيقة تعبّر فيها الأوساط الجمهورية اليمنية عن استعدادها لرفض النظام الجمهوري، واعترفت الوثيقة قانوناً بشرعية ادعاءات الملكيين بالسلطة وجعلتهم في وضع متساوٍ مع الجمهوريين.

لقد شكل ميثاق الطائف مقدمة فريدة من نوعها لاتفاقية جدة بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل والتي تم التوقيع عليها في الرابع والعشرين من أغسطس. ونصت اتفاقية جدة على إيقاف العمليات العسكرية في اليمن فوراً، وبموجب اتفاقية جدة التزمت السعودية بوقف مساعداتها للملكيين كما التزمت الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها من اليمن خلال عشرة أشهر ابتداء من الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٥م كما اتفقا على العمل على عقد مؤتمر مشترك للجمهوريين والملكيين في مدينة حرض لانتخاب حكومة ائتلافية مؤقتة لليمن وتشكيل لجان للإعداد والتحضير للاستفتاء المزمع تنفيذه في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٦م ونصت الاتفاقية على تشكيل «لجان السلام» من ممثلي العربية السعودية ومصر لمراقبة تطبيق الاتفاقية (٢٧٢، ١٩٦٦م العدد الأول ص ٩٣ ـ ٩٤).

لقد أبرزت اتفاقية جدة النوايا الجدية للمصريين ومساعيهم الرامية إلى تحقيق السلام في اليمن.

وباعتبارها استمراراً منطقياً لاتفاقية الإسكندرية لعام ١٩٦٤ م، كانت اتفاقية الطائف رمزاً للتنازلات الكبيرة للملكيين ـ سواء في مسألة تشكيل الحكومة الائتلافية أو في تنفيذ عملية الاستفتاء على شكل نظام الدولة (كان الملكيين قد أصروا على ذلك في أركويت، غير أن الجمهوريين رفضوا مقترحهم).

وانتقدت كلا المجموعتين في معسكر الجمهوريين اتفاقية جدة، فقيمها الراديكاليون الجمهوريون كتنازل هام وعظيم للملكيين في حين نظر إليها الجمهوريون المعتدلون كنتيجة حتمية للتدخل السعودي ـ اليمني في الشؤون اليمنية. وتوحدت كلا المجموعتين تحت شعار الدفاع على الجمهورية. وفي

جلسته المنعقدة في نهاية سبتمبر في تعز، اتخذ المجلس الجمهوري قرار يقضي بعقد مؤتمر في الجند بعد شهر من تاريخه لمناقشة موقف مختلف القوى السياسية في الجمهورية العربية اليمنية من اتفاقية جدة.

وفي العشرين من أكتوبر ١٩٦٥م بدأت أعمال مؤتمر الجند واشترك في المؤتمر ممثلين عن جميع القوى السياسية ومن مختلف المناطق اليمنية. وكان على المؤتمر البث في مسألة مؤتمر حرض القادم واختيار ممثلين عن الجانب الجمهوري إلى المؤتمر، ونظراً لظهور خلافات حادة بين أعضاء المؤتمر، لم يتمكن المؤتمر من وضع وجهة نظر موحدة حول القضايا السياسية الداخلية.

وسعى تيار الجمهوريين المعتدلين إلى الحصول على دعم وتأييد المؤتمر، لقرارات مؤتمر خمر، في حين سعى أنصار ميثاق الطائف إلى تأمين دعم فكرة «الدولة الإسلامية اليمنية» ولكن وعلى الرغم من ظروف عمل المؤتمر الصعبة والمعقدة، إلا أن المؤتمر وقف بالإجماع إلى جانب الحفاظ على النظام الجمهوري في اليمن، وأعرب عن رفضه لعودة أي من أفراد الأسرة البائدة إلى اليمن. وتضمنت قرارات المؤتمر التأكيد على اعتبار مؤتمر الجند امتداداً لمؤتمر خمر. وفي مؤتمر الجند تم اختيار الوفد إلى مؤتمر حرض.

وقابل المصريون بعداء مؤتمر الجند، وبالمكشوف ضغطوا على أعضائه حتى تمكنوا من تفريقه قبل الوقت المحدد للانتهاء من أعماله.

وبرز بوضوح رفض أوسع فئات المجتمع اليمني، بما في ذلك عدد من الشخصيات الرسمية، لاتفاقية جدة، وذلك عندما بدأ الكادر العسكري السعودي بالوصول إلى اليمن، وبدأت «لجان السلام أعمالها» حينها شهدت الكثير من المدن اليمنية الاضرابات والمظاهرات المعادية للسعودية والموجهة ضد اتفاقية جدة والمؤتمر المزمع عقده في حرض.

وفي الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٥م بدأت أعمال مؤتمر حرض. وتشكل وفد الجمهوريين من خمسة وعشرين عضواً برئاسة عبد الرحمن الأرياني وتشكل وفد الملكيين من ثلاثة وعشرين عضواً برئاسة أحمد الشامي ومثل

المنشقين الجمهوريين بوفدين (١٧٥). ومنذ البداية ظهر بين أعضاء المؤتمر اختلافات مبدأية حول عدد من القضايا مثل نظام الحكم في البلاد مستقبلاً وطبيعة سلطة الدولة والمرحلة الانتقالية. وفسر كل من الجمهوريين والملكيين كل بطريقته الخاصة بنود اتفاقية جدة وأدّى هذا كله إلى أن يصل المؤتمر ومنذ اليوم الأول لأعماله إلى طريق مسدود. وعلى الرغم من موافقة الوفد الجمهوري على تشكيل حكومة مؤقتة في المرحلة الانتقالية بالاشتراك مع الملكيين، إلا أن الوفد رأى ضرورة تأمين وضمان استمرار النظام الجمهوري، باعتباره قد ساد ولمدة ثلاث سنوات على كل الأراضي اليمنية، فضلاً عن اعتراف معظم دول العالم به وكذلك منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ومن جانبهم ضغط الملكيين على إلغاء الجمهورية وإعلان «الدولة اليمنية» أو «الدولة الإسلامية اليمنية» وفي واقع الحال قصد الملكيين بذلك استعادة مؤسسات الحكم الملكية التي قضت عليها الثورة. وفيما يتعلق بشكل نظام الحكم، اقترح الوفد الجمهوري إمكانية تحديد ذلك خلال الفترة الانتقالية وعن طريق الاستفتاء الشعبي غير أن الوفد الملكي رفض هذا المقترح وهكذا لم يتم التوصل إلى أي اتفاق وبعد شهر من الجهود التي ذهبت بلا نتيجة أعلن عن توقف أعمال المؤتمر لفترة راحة حتى العشرين من فبراير ١٩٦٦ م.

وفي منتصف فبراير ١٩٦٦م أعلن الجانب السعودي عن عدم استعداد الوفد الملكي لاستئناف المفاوضات نظراً لأن الخلافات بين أعضاء المؤتمر لا يمكن تسويتها ولا يوجد أي أمل لتسوية القضية اليمنية.

واستخدم هذا الاعلان كأساس للتوقف الكامل لأعمال المؤتمر.

إن إخفاق مؤتمر حرض كان يعني في واقع الحال إلغاء الاتفاق المصري ـ السعودي في جدة. ونتيجة لذلك استئنفت العمليات العسكرية في الكثير من المناطق اليمنية، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الواقعة شمال شرق العاصمة.

وفي مطلع ١٩٦٦م أعلن الرئيس عبد الناصر بأن الجمهورية العربية المتحدة ستواصل دعمها العسكري لليمن وفقاً لما أسماه بسياسة «النفس

الطويل» (١٤٩، ص ٦٣ ـ ٦٤). ووفقاً لهذه السياسة وبعد الزيارة التفقدية التي قام بها عبد الحكيم عامر وأنور السادات في المناطق الشمالية في اليمن، والتي كانت ترابط فيها القوات المصرية، قررت القيادة المصرية سحب قواتها من مناطق الجوف وصعدة وحريب وحجة إلى مثلث صنعاء ـ تعز ـ الحديدة. واستهدف هذا التغيير تمركز القوات المصرية حول القواعد المركزية، وخلق أفضل الظروف لمدها وتموينها واتصالاتها وكذلك التخفيف من الشعور المعادي للمصريين بين القبائل اليمنية. إن انسحاب القوات المصرية من الشمال والشمال الشرقي وكذلك جلائها الجزئي من اليمن خلال شهر مارس ومايو لم يعني الانسحاب الكامل للقوات المصرية من اليمن، الأمر الذي أعلن عنه الرئيس جمال عبد الناصر، في كلمته التي ألقاها في السويس في الثاني والعشرين من مارس ١٩٦٦م حيث أشار إلى أن قوات الجمهورية العربية المتحدة ستبقى في الجمهورية العربية اليمنية حتى تتمكن الثورة اليمنية من تجميع قواها وتكون قادرة على الدفاع ـ عن نفسها ضد الامبريالية والرجعية (٢١٩، ص ٢٢٤).

وفي هذه المرحلة توترت العلاقات بين مصر والعربية السعودية واستأنفت العربية السعودية وبكل قواها مد الملكيين بالأسلحة والذخائر والأموال، الأمر الذي أدّى إلى نمو وزيادة نشاطهم العسكرية وأعلنت الحكومة المصرية بأن قواتها المسلحة لن تتوقف أمام توجيه ضربة إلى قواعد تموين الملكيين بما في ذلك القواعد المتواجدة في أراضي العربية السعودية (٢٧٥، ١٩٦٦/٤/١ م، ١٩٥ ص ٥٩).

ومن جديد ظهرت في الجمهورية العربية اليمنية حالة تصادم مفاجئه، بدأ عملاء القوى الرجعية والامبريالية بإشعال العدوان الطائفي الزيدية ـ الشافعية في الجمهورية العربية اليمنية وشهدت العاصمة عدد من الاجراءات الارهابية وأمعن المشايخ في مناطقهم بتنفيذ سياسة مستقلة تماماً عن المركز وكثفت الزعامة القبلية ـ الاقطاعية المعارضة للسلال والتي سبق وإن طالبت بوقف الوجود المصري في اليمن، كثفت من نشاطها.

وفي النصف الثاني من يوليو ١٩٦٦م تشكلت في اليمن كتلة ائتلافية معادية للمصريين والسلال. ولعب رئيس مجلس الوزراء حسن العمري دور المؤسس لهذا التكتل، وضم هذا التكتل مجموعة واسعة من المنظمات السياسية وتجمعات الشباب والمثقفين وكبار الضباط، وشارك في هذا التكتل أنصار حركة القوميين العرب والبعث، «الجمهوريين المنشقين» والتصق بهذه الكتلة قسم من مشايخ القبائل وطالبت هذه الكتلة بسرعة قيام مجلس الشورى المنتخب كبرلمان للبلاد، والذي يفترض فيه أن يشكل الحكومة وغيرها من أجهزة الدولة، وكذلك يتولى تسوية العلاقات ـ سلمياً مع الملكيين.

واتخذ المصريين محاولات باطلة لإحداث انقسام في هذا التكتل، وفي الثاني عشر من أغسطس عاد إلى اليمن من القاهرة وبعد غيبة استمرت عشرة أشهر الرئيس السلال، وقاومت المعارضة برئاسة العمري عودة السلال إلى البلاد غير أن مقاومتها سريعاً ما أخمدت من قبل القوات المصرية والسلال.

وتمكن السلال من إحداث انشقاق في معسكر المعارضة وتعزيز نفوذه في البلاد، وتعززت مواقع السلال بعد أن أقدم المناهضين له ـ أعضاء المجلس الجمهوري والحكومة على تقديم استقالاتهم في الرابع عشر من سبتمبر، بكامل أعضاء المجلسين وبما في ذلك بعض الضباط، وتوجهوا إلى القاهرة (١٣٨، ص ٣٩، ٢٨٧، ١٧، ١٩، ١٩٦٦/٩/٢١ م). للتباحث مع الرئيس عبد الناصر حول الأزمة السياسية الناشئة في اليمن. واحتجز الوفد في القاهرة وفي ١٨ سبتمبر شكل الرئيس السلال حكومة جديدة من أنصاره في الأساس. وحصل ممثلي الأوساط القبلية ـ الإقطاعية على مقاعد محدودة في هذه الحكومة.

وعلى الرغم من إعادة تشكيل وتنظيم الحكومة وغياب قادة المعارضة عن البلاد، بقيت الأوضاع السياسية في الجمهورية العربية اليمنية غير مستقرة إلى حد بعيد، لقد كانت المجموعة المناهضة للسلال وللوجود المصري في اليمن كثيرة العدد بشكل واضح، وتمتعت هذه المجموعة وعلى وجه الخصوص بدعم واسع في أوساط كبار الضباط، والموظفين والعاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة ومشايخ القبائل.

واستغلت حكومة السلال العملية الإرهابية الواقعة في العاصمة في أكتوبر ١٩٦٦م (قامت مجموعة بإطلاق النار على قصر الرئاسة ومقر قيادة القوات المصرية)، فقامت بحركة اعتقالات واسعة وأزاحت اليمين الجمهوري من أجهزة ومؤسسات الدولة وأوقفت دفع المرتبات والمساعدات للمشايخ، وسريعاً ما باشرت محكمة الأمن العليا إلى إصدار أحكامها (١٤٨ و ١٤٧ ص ١٧).

ولتعبئة الجماهير الشعبية للدفاع عن الثورة ضد القوى الرجعية الداخلية والخارجية، أعلنت قيادة الجمهورية العربية اليمنية في السابع عشر من أكتوبر ١٩٦٦م عن قيام تنظيم شعبي ـ سياسي الاتحاد الشعبي الثوري. وفي الفترة من ١٨ ـ ٢٠ يناير ١٩٦٧م جرت أعمال المؤتمر الأول للاتحاد الشعبي الثوري وساهم في أعمال هذا المؤتمر وفود من مختلف مناطق اليمن مثلت يسار الضباط والمثقفين المدنيين والبرجوازية ذات النزعة الوطنية. وساهم الاتحاد العام لعمال اليمن الذي تأسس في عام ١٩٦٥م والذي امتلك تجربة جيدة في النشاط السياسي، برصيد محدود في الاتحاد الشعبي الثوري. وأقر المؤتمر النظام الداخلي للاتحاد وانتخب اللجنة التنفيذية (١٣٠، ١٩٦٧م ص ٢٩ ـ ٣٢).

لقد كان الهدف من قيام الاتحاد الشعبي ـ الثوري، الدفع بالعمل السياسي في أوساط قطاع محدد من السكان، علماً بأن مؤسسي الاتحاد سعوا من ناحية إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للجمهوريين الراديكاليين، الذين كانوا في ذلك الوقت قد أدركوا إلى حد ما أهمية استنادهم إلى قاعدة اجتماعية، ومن ناحية أخرى بذل المؤسسين جهدهم لتكون العناصر الجديدة المشاركة في الحياة السياسية تحت سيطرتهم.

إن فكرة تشكيل تنظيم شعبي سياسي كانت وليدة وإلى حد كبير للتجربة المكتسبة للعناصر الراديكالية منذ قيام الثورة وخلال الحرب الأهلية إذ برهنت التجربة لهم بأنه وبدون الدعم الجماهيري سيظلون دائماً معتمدين وتابعين لحلفاء غير مضمونين كالمشايخ. ولكن النزعة التقليدية السلطوية في

اليمن دفعتهم إلى تشكيل هياكل سياسية قاسية، تضمن لهم إمكانية السيطرة من فوق على كل المشاركين في العملية السياسية في مختلف تكوينات الاتحاد.

وبعد تحريم نشاط كل الأحزاب والمنظمات السياسية في مايو عام ١٩٦٣ حاول الجمهوريون الآن تحويل نظام التعددية السياسية ودمجه في إطار منظمة واحدة ـ الاتحاد الشعبي الثوري ولذلك دخل في عضوية اللجنة التنفيذية ممثلي مختلف الفئات والشرائح ـ الاجتماعية ـ العمال، الحرفيين، الفلاحين، الطلاب موظفي الدولة بما في ذلك شخصيات وثيقة الصلة بالقبائل.

ومما له دلالاته المؤيدة لسعي الراديكاليين وجهودهم المبذولة لجذب أوسع الجماهير اليمنية إلى جانب نظام السلال المنشورات الداعية سكان صنعاء إلى المشاركة في الاحتفال بمناسبة إعلان قيام الاتحاد الشعبي الثوري.

وجاء في هذه المنشورات بأن على كل يمني أن يقف ضد الأعداء الداخليين والخارجيين للثورة المتمثلين بالرجعية والامبريالية «كما سيتحدث عن ذلك في الاجتماع الرئيس السلال» وحيث المنشورات نضال الأمة العربية برئاسة الرئيس عبد الناصر والثورة الوطنية في اليمن برئاسة الرئيس السلال (٨٦).

ولكن في المرحلة موضوع البحث تشكلت رسمياً منظمة الاتحاد الشعبي الثوري ليس إلا إذ أنها في واقع الحال لم تقم بأي نشاط.

ولم يكن وضع حكومة السلال الجديدة ثابتاً ومستقراً على الرغم من المعونات المادية والعسكرية التي حصلت عليها من الجمهورية العربية المتحدة. ومن جديد كثف الملكيين من نشاطهم فبعثوا برسلهم وعملائهم إلى مناطق حجة، صعدة، الجوف، خولان وغيرها من المناطق للتحضير لهجمات جديدة للقبائل ضد الجمهورية.

وفي يناير ١٩٦٧م أعلنت السلطات اليمنية عن اكتشافها لشبكة تجسس أمريكية تعمل في اليمن وفي إبريل ١٩٦٧م وبمناسبة إطلاق القذائف على مخازن الأسلحة في تعز، أعلنت الحكومة امتلاكها براهين قاطعة تثبت مشاركة

الأمريكان العاملين في الخدمة الإدارية الخاصة في هذه العملية. وقامت حكومة الجمهورية العربية اليمنية بطرد الأمريكيين العاملين في مؤسسة التعاون الدولي من البلاد وألغت الاتفاقيات الاقتصادية مع هذه المؤسسة (٢٤٧، ١٩٦٧، العدد السادس ص ١٢٥، ١٤٧ ص ١٩، ٢٢٢، ١٩٦٧/٤/٣٠ م).

وفي نهاية أكتوبر ١٩٦٦م باشرت حركة معارضة المصريين بتنظيم العمليات الإرهابية، وعلى وجه الخصوص كثفت المعارضة من نشاطها في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٦ م. على الرغم من التدابير والخطوات التي اتخذتها الحكومة إلا أن المشاعر المعادية للوجود المصري لم تعد مقصورة على الأوساط المحافظة والمعتدلة بل شملت أيضاً القوى الراديكالية والوطنية في الأوساط الجمهورية، ويدل على هذا بشكل خاص المصادمات المسلحة التي وقعت بين اليمنيين ـ أنصار حركة القوميين العرب والوحدات المصرية في الذكرى الثالثة للثورة، وبعد هذه الأحداث أصبحت حركة القوميين العرب في الجمهورية العربية اليمنية كغيرها من المنظمات السياسية معرضة للعسف والاضطهاد (١٨٢ ص ١٨٧ ـ ١٨٨).

إن وجود القوات المصرية في اليمن وتقديم الدعم المادي والإداري للثورة اليمنية من جانب الجمهورية العربية المتحدة لم يعدان هماً الشرطان الأساسيان لبقاء واستمرار الجمهورية العربية اليمنية. لقد أصبح هذا حقيقة غير قابلة للجدل. وفي نفس الوقت كان نشاط قيادة القوات المصرية في اليمن والخاضع للرقابة الشخصية لعبد الحكيم عامر وأنور السادات، يسير في خط منفصل عن خطط الرئيس عبد الناصر. إن كبار ضباط القيادة المصرية وكذلك جهاز المخابرات المصرية في اليمن كانوا من حيث الوضع الاجتماعي يمثلون البرجوازية البيروقراطية المصرية، ولذلك فقد كانوا في السر مناهضين للنهج الديمقراطي الثوري لعبد الناصر. وبذلوا جهودهم في اليمن من جل خلق مركز قوي فريد من نوعه يعمل ضد سياسة عبد الناصر. وبشكل موازي وفي الوقت الذي دعوا فيه القوى الثورية ـ الوطنية في اليمن، عملوا على خلق أوثق الصلات مع الزعامة الإقطاعية القبلية بقطع النظر عن موقف هذه الزعامة إلى

جانب الجمهورية أم الملكية. وفضلاً عما سبق لعب دوراً لا يستهان به طموح بعض الضباط المصريين إلى الغناء والثورة (١٥٢). وتحت شعار الدفاع عن الجمهورية، زود المصريين مشايخ القبائل بالأسلحة بما في ذلك المدفعية وحاملات الجنود المصفحة، وهذا بدوره أدّى إلى التعزيز اللاحق لسلطة المشايخ، وتقوية نزعاتهم الانفصالية، وخلق لدى الزعامة العشائرية ـ القبلية الشعور بالاستقلال عن المركز، فأصبحت القبيلة كما لو أنها دولة داخل الدولة.

وفي ظروف الحرب الأهلية وعندما أصبحت القوة العسكرية للقبائل في كثير من الحالات العامل الحاسم في تقرير سير العمليات القتالية بين الجمهوريين والملكيين كان من الطبيعي أن ينتج عن ذلك تصور لدى المشايخ عن أنفسهم كقوة خارج نطاق القبيلة وبالتالي مسؤوليتهم عن مصير البلاد بأسرها. ولذلك كان وجود القوات المصرية في اليمن حسب وجهة نظرهم هو العائق الرئيسي في طريقهم إلى السلطة. ونتيجة لذلك ظهر التناقض بين مصالح المشايخ والقيادة المصرية التي حاولت بمختلف الوسائل الحفاظ على تواجد القوات المسلحة المصرية في جنوب شبه الجزيرة العربية. وجرى الصدام المكشوف بينهما في أغسطس ١٩٦٧ م.

وأدّى العدوان الإسرائيلي في الخامس من يونيو ١٩٦٧م إلى تغيرات ملموسة في الوضع السياسي في الشرق العربي. وكانت مصر ونتيجة للخسائر الفادحة المادية والتكنيكية التي لحقت بها من جراء الحرب مضطرة إلى إعادة النظر في تواجد قواتها في اليمن.

وفي أغسطس ١٩٦٧م انعقد في الخرطوم مؤتمر قمة رؤساء وملوك الدول العربية وفي هذا المؤتمر تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل بشأن القضية اليمنية وبموجب هذا الاتفاق تنسحب القوات المصرية من اليمن خلال ثلاثة أشهر وتوقف السعودية دعمها للملكيين. وكان من المفترض إجراء الاستفتاء الشعبي خلال الستة الأشهر التالية لتقرير نوع نظام الحكم في اليمن ويتولى السلال رئاسة الحكومة خلال الفترة الانتقالية ولمراقبة

تنفيذ الاتفاقية شكلت لجنة ثلاثية من ممثلين عن السودان والمغرب والعراق. وعلى عاتق هذه اللجنة التوسط في المفاوضات بين الملكيين والجمهوريين (٢٠٦ ص ٤٧٧).

ورفضت اتفاقية الخرطوم من قبل مختلف أوساط الجمهوريين اليمنيين، الذين اعتبروا الاعتراف بخلود النظام الجمهوري كشرط مسبق لأية مفاوضات وحوارات. أما الملكيين فنظروا إلى الاتفاقية كخطوة في الطريق إلى استعادة النظام السابق وأعربوا عن تشكيل «الدولة الإسلامية اليمنية» في المرحلة الانتقالية، والتي نص عليها ميثاق الطائف ١٩٦٥ م.

ووقف الرئيس السلال ضد اتفاقية الخرطوم معلناً بأن الاتفاقية وقعت عليها مصر والسعودية بدون مشاركة الجانب اليمني، ولذلك فالجمهوريين يرون فيها تدخلاً في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية (١٣٠، ١٩٦٧م ص ٢٥ ـ ٢٨) وانعقدت في اليمن وعلى الأخص في العاصمة الاجتماعات والمهرجانات والمسيرات المؤيدة لقرارات الرئيس السلال بعدم الاعتراف بالاتفاقية، وطالب المتظاهرون بتسليح الشعب، وتشكيل «فرق المقاومة الشعبية» (٢٣٣، ١٣/٩/١٩٦٧ م).

وعلى الرغم من الاعتراضات والاحتجاجات في الجمهورية العربية اليمنية، إلا أن اللجنة الثلاثية باشرت أعمالها فعقدت اللقاءات مع ممثلي الملكيين والجمهوريين اليمنيين المتواجدين في القاهرة تحت الإقامة الجبرية منذ سبتمبر ١٩٦٦م وطالبت اللجنة بعودة جميع المحتجزين في القاهرة إلى الجمهورية العربية اليمنية. وفي الثاني من أكتوبر ١٩٦٧م توجه أعضاء اللجنة الثلاثية عن طريق الجو إلى صنعاء لإجراء المحادثات مع الرئيس السلال وأنصاره ومناوئيه بما في ذلك مشايخ القبائل وقوبل أعضاء اللجنة بمسيرات ومظاهرات الاحتجاج ضد إتفاقية الخرطوم ووصول اللجنة إلى البلاد، ورفض الرئيس السلال وأعضاء حكومة مقابلة اللجنة.

وشغل اليمين الجمهوري موقفاً مغايراً إلى حد ما ففي الوقت الذي

حرص فيه على عدم إفشال عمل اللجنة الثلاثية، سعى من أجل انسحاب القوات المصرية من اليمن في أسرع وقت ممكن وذلك لكي يتمكن من الاتفاق مع الملكيين في ظل الظروف والشروط المناسبة له، فضلاً عن ذلك فقد بدأ يقلقهم اتساع دعم مختلف القوى الاجتماعية ـ للقوى الراديكالية الجمهورية-في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة.

وسرعان ما انتقل اليمين الجمهوري إلى الممارسات المكشوفة، ففي الثالث من أكتوبر ١٩٦٧م وبتوجيه منه جرى اطلاق النار على المتظاهرين ضد اتفاقية الخرطوم ومع ذلك لم يكن لهذه العملية ولا لمنع المسيرات والمظاهرات رسمياً من قبل الحكومة إيقاف الجماهير من التعبير عن غضبها، إذ تواصلت المسيرات والمظاهرات في العديد من مدن الجمهورية تحت شعار تعزيز وتقوية الجيش الوطني وإنشاء فرق المقاومة الشعبية.

وفي ظل هذه الظروف المعقدة والصعبة كان لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة، وكان المفروض على الرئيس السلال وقبل كل شيء تسوية الخلافات في أوساط الجمهوريين وتجنب تعقيد العلاقات مع المشايخ. ولم يجد الرئيس وسيلة أخرى لتخفيف الوضع المتوتر سوى إعادة تشكيل الحكومة (١٢ أكتوبر ١٩٦٧) وفي هذه الحكومة الجديدة والتي رأسها الرئيس السلال، وشغل فيها في نفس الوقت منصب وزير الخارجية وكانت غالبية المقاعد فيها من نصيب الشخصيات الراديكالية المدنية والعسكرية وعدد من القضاة والمشايخ (٢٧٢، ١٩٦٨م العدد الأول، ص ٧٢).

وللحفاظ على الجمهورية كان لزاماً على السلال وأعوانه تعزيز العلاقات مع الطبقة الاقطاعية. وبعد عدة لقاءات ومحادثات مع ممثلي الاتجاه الإصلاحي المعتدل ومشايخ القبائل وأعضاء الحكومات السابقة والشخصيات المؤثرة والفاعلة في الجمهورية العربية اليمنية تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتشكيل لجنة مصالحة وطنية. وأعلن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر باسم مشايخ القبائل بأن المصالحة ممكنة، وقد فوض الأرياني بوضع قائمة بأسماء

المشاركين في لجنة المصالحة (٢٣٣، ١٩٦٧/١٠/٣١، ٢٢٨، ١٢/١٠/١٩٦٧ م).

وبدأت لجنة المصالحة أعمالها في آخر أكتوبر في مدينة الحديدة وأعرب أعضائها عن بقاء الجمهورية والتقيد بالمبادىء المعلنة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م كما اتخذ قرار يقضي بإنشاء مجلس شورى يكون مسؤولاً عن إعداد وصياغة مشروع الميثاق الوطني الوثيقة التي يجب أن يتحدد فيها الأهداف والمهام الأساسية لسياسة البلاد.

كما تم الاتفاق أيضاً على تشكيل حكومة تحالف إئتلافية كما توصل المشتركون بالاجتماع إلى قرار يقضي بأن حل القضية اليمنية يقع على كاهل اليمنيين أنفسهم وبدون وساطة اللجنة الثلاثية. وتوجه أعضاء اللجنة بنداء إلى سكان المناطق الريفية، والذي ضل قسم منه في الجانب المعارض للنظم الجمهوري، يدعوهم في هذا النداء إلى دعم الجمهورية لما فيه مصلحة البلاد والشعب. وأعلنت اللجنة بأنه سيتم إقامة الصلات مع كل اليمنيين المتواجدين خارج البلاد عدا أفراد أسرة حميد الدين (٢٣٣، ١٩٦٧/١٠/٣١ م).

إن سمعة ورسوخ مواقع القيادة الراديكالية نسبياً، هبط وبشكل ملموس بعد بدء انسحاب القوات المصرية. وقُيِّمَ الخلاف بين الرئيس السلال والرئيس عبد الناصر كقطيعة فعلية مع القاهرة. وعند ذلك الوقت شكلت العناصر الإصلاحية المعتدلة والعناصر المحافظة تكتل راسخ ومتين يهدف إلى الاستيلاء على السلطة في الجمهورية العربية اليمنية.

وفي الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م اليوم التالي لمغادرة السلال صنعاء على رأس وفد رسمي إلى العراق، أعلنت، راديو صنعاء بلاغ صادر عن القيادة العليا للقوات المسلحة في الجمهورية العربية اليمنية عن انتقال السلطة في البلاد إلى المجلس الجمهوري ـ جهاز القيادة الجماعية المشكل من القاضي عبد الرحمن الأرياني أحمد محمد نعمان، والشيخ محمد علي عثمان، وجُرِّد السلال من جميع مناصبه وألقابه. وأعلن في البلاد ساعات منع التجوال وإغلاق مطارات وموانىء البلاد.

وهكذا جرى الانقلاب الحكومي الأبيض، الذي كان يعني إكمال مرحلة من عمر الثورة مدتها خمس سنوات، مرحلة تميزت بالصراع السياسي الداخلي العصيب، الذي جرى تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية معقدة، والذي نتج عنه انتقال السلطة إلى تحالف المعارضة التقليدية، الزعامة القبلية الاقطاعية والفئات البرجوازية الميسورة وقسم من قيادة الجهاز البيروقراطي العسكري.

الفصل الثاني

انتهاء الحرب الأهلية
والصراع في معسكر القوى الحاكمة
(١٩٦٧ ـــ ١٩٧٤ م)

صراع القوى الوطنية والقوى الاقطاعية التقليدية في المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية (١٩٦٧ ـــ ١٩٧٠ م)

كلفت القيادة العليا للجيش، والتي تسلمت السلطة، كلفت محسن العيني بتشكيل الحكومة وعيّن القاضي عبد السلام صبرة نائباً له(٢٢١، ٦/١١/ ١٩٦٧ م). ولم يدخل في عضوية الحكومة أنصار السلال والجمهوريون الراديكاليون وتشكلت نواة الحكومة من ممثلي ما يسمى بـ «مجموعة خمر» التي توحد في إطارها المثقفين الاقطاعيين التقليديين، والزعامة القبلية الاقطاعية وأيضاً البرجوازية التجارية الكبيرة. وهكذا ونتيجة لانقلاب خمسة نوفمبر حصل تغيير ملموس في ميزان القوى في البلاد ـ أزيحت البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ذات النزعة الراديكالية من قبل العناصر الاصلاحية والمعتدلة الممثلة للاقطاع والبرجوازية الكبيرة المعتمدة على الجيوش والفرق القبلية من شمال وشمال شرق البلاد في الأساس.

ووجد أنصار السلال أنفسهم، والذين كانوا في المرحلة السابقة للانقلاب متماسكين بفضل المصريين، وجدوا أنفسهم في فراغ سياسي عندما أصبح انسحاب القوات المصرية أمراً حتمياً.

وبهذا الصدد لا يمكن لنا إلا أن نتفق مع وجهة نظر الباحث اليمني الشهاري، الذي كتب بأنه ونتيجة للعدوان الإسرائيلي ضد البلدان العربية في عام ١٩٦٧ م، حدث «خرق لتوازن القوى في اليمن بين القوى الثورية وقوى

الثورة المضادة، وتمكن الجناح الاقطاعي ـ الكمبرادوري الجمهوري من الوصول إلى السلطة وانتزاعها من بين يدي قيادة القوى الوطنية» (١٥١، ص ٥٩ ـ ٦١).

وينبغي الإشارة إلى أن انتشار العملية الثورية تزامن مع تشكل الوعي السياسي للطبقات الأساسية والفئات الاجتماعية في المجتمع اليمني. وفي مرحلة ما قبل الثورة وما تميزت به من وضع متدني جداً لمستوى التطور الاقتصادي والسياسي للبلاد، تمت عملية الوعي الذاتي ضمن أشكال بدائية جداً حيث كان للروابط والصلات العشائرية والقبلية معاني عظيمة. وساعدت ظروف الثورة الفئات والطبقات على التعود على السياسة إما بلعب دور سلبي وإما بالبقاء «خارج السياسة». وبدون شك ساعدت العملية الثورية على النمو السياسي للقوى المشاركة فيها، علماً بأن هذه المشاركة ضمنت نمو سياسي قوي أكثر.

ولهذا يهيأ لنا بأنه من الأهمية بمكان متابعة عملية التمايز بالنسبة للمجموعات السياسية التي حصلت على حق الدخول في السلطة نتيجة لثورة ١٩٦٢ م. وفي المرحلة موضوع البحث من مراحل الثورة، بدأ في داخل الجناح اليمني الجمهوري، الذي تسلم السلطة بعد إنقلاب خمسة نوفمبر، بدأ يلوح في الأفق دوائر تجمعات التحقت في الحياة السياسية على أسس استقلالية: مجاميع ذي النزعة المحافظة جداً والأكثر اعتدالاً، والذي دخل فيه أنصار المنجزات البرجوازية وأنصار التنمية الرأسمالية الجادة، غير أنه وخلال ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ م، لم يكن التشكل السياسي لعملية الاقتراف الداخلي قد أخذت مداها.

ونلاحظ هنا بأن القيادة الجديدة لم تكن تسعى إلى القطيعة في علاقاتها السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة ولذلك نجد في بيان القيادة العليا الصادر في خمسة نوفمبر، التعبير عن شكرها وامتنانها للمصريين على ما قدموه من تضحيات «لصالح الثورة اليمنية» وفي هذه الوثيقة أيضاً جرت الإشارة خصيصاً إلى أن نهج القيادة الجديدة سيكون متفقاً تماماً مع مهام الحركة العربية.

وتضمن بيان رئيس مجلس الوزراء محسن العيني البرنامج السياسي للتكتل الحاكم وجاء في البيان بأن الحكومة الجديدة ترى بأن مهمتها في الجانب الخارجي تتمثل في إقامة علاقات، حسن جوار مع المملكة العربية السعودية وتسوية علاقاتها مع الجمهورية العربية المتحدة، كل ذلك في إطار التقيد بمبادىء الثورة اليمنية. والتزمت الحكومة الجديدة في ميدان سياستها الداخلية بالتنسيق مع مشايخ القبائل واللجنة الثلاثية، وفي نفس الوقت عبر البيان عن أمل الجانب اليمني في أن تكون صنعاء، وليس الخرطوم مقر مؤتمر المصالحة الوطنية الذي نوت عقده اللجنة الثلاثية. وعبرت الحكومة الجديدة عن استعدادها لبذل كل الجهود والوسائل بحثاً عن اتفاقيات مساومة ومصالحة مع المشايخ. كما أعلنت الحكومة عن عزمها في القريب العاجل على إنشاء مجلس الشورى والذي تمثل فيه كل الفئات والشرائح الاجتماعية في البلاد، وعن عزمها أيضاً على تشكيل مجلس للدفاع الوطني. وأشارت الحكومة الجديدة على وجه الخصوص إلى ضرورة تعزيز وتقوية الجيش الوطني. وأعربت الحكومة أيضاً عن أملها بعدوة المغتربين إلى بلادهم (٦٨، ص ١٠٥ - ١٠٧).

ومن بين المشاكل الواردة في البرنامج، كان الموقف من القبائل أكثر أهمية نظراً لارتباط ذلك وإلى حد كبير بتكثيف نشاط العناصر الملكية. وفي ظروف غياب جيش قوي لدى الحكومة المركزية، كانت مسألة إقامة الصلات مع مشايخ القبائل، الذين يمتلكون الفرق القبلية المزودة بأحدث الأسلحة، مسألة هامة وحيوية، حيث نظرت الحكومة إلى أنه بإمكان فرق الجيش الجمهوري، جنباً إلى جنب مع الفرق القبلية التصدي للملكيين.

وبدأت السلطات في الجمهورية العربية اليمنية بتسوية علاقاتها، ليس فقط مع مشايخ القبائل الذين تعاونوا في السنوات السابقة مع نظام السلال، ولكن أيضاً مع المشايخ الذين وقفوا في صف الملكيين.

وفي منتصف نوفمبر ١٩٦٧م أعلن الكثير من المشائخ الذين وصلوا إلى صنعاء من شمال وشمال شرق وجنوب البلاد، أعلنوا عن ولائهم للحكومة

الجديدة. وتزايدت عملية انتقال المشايخ الملكيين، أكثر فأكثر إلى جانب الجمهورية، بعد إعلان توقيع «إتفاقية عدم اعتداء» بين شيخ قبيلة بني حشيش والحكومة المركزية (٢٧٢، ١٩٦٨م العدد ١ ص ٧٢).

ونظراً للدور الذي يلعبه العامل العربي الخارجي في السياسة اليمنية، فلم يكن من الغريب أن تحتل المكان الثاني من الأهمية، مسألة تسوية علاقات الحكومة الجديدة مع الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وبعد مرور بضعة أيام من تشكيل الحكومة الجديدة توجه إلى الجمهورية العربية المتحدة وفداً يمنياً برئاسة محسن العيني لمقابلة الرئيس عبد الناصر ووضعه في الصورة بالنسبة للأوضاع السائدة في اليمن. وتدل زيارة الوفد على مدى حرص القيادة الجديدة في اليمن على بقاء واستمرار العلاقات والصلات الوثيقة مع الجمهورية العربية المتحدة. وأكد العيني على رغبة الحكومة اليمنية على دعم وتطوير العلاقات الودية بين البلدين في المستقبل وفي نطاق قرارات مؤتمر خمر (٢٨٦، ١٩٦٧م العدد ٢٤ ص ١١٩٥).

وأما بخصوص العلاقات مع العربية السعودية فإنه ووفقاً لرأي رئيس الحكومة اليمنية، يمكن لهذه العلاقات أن تنال حقها الكامل من التطوير ولكن بعد تسوية قضية القبائل، وبالدرجة الأولى القبائل والموالية للملكيين. وأعلن العيني أن الحكومة اليمنية على استعداد تام لمناقشة أي موضوع مع القيادة السعودية شريطة عدم التعرض للنظام الجمهوري في اليمن والإصرار على عودة أسرة حميد الدين إلى البلاد. وبعد زيارته للجمهورية العربية المتحدة، توجه الوفد اليمني إلى البلدان العربية الأخرى، الجزائر، سوريا، العراق، والكويت لشرح وتوضيح الوضع في اليمن ومواقع الحكومة اليمنية لقادة تلك البلدان.

وفي تلك الفترة توصل الملكيون في اجتماعهم المنعقد في العربية السعودية، توصلوا على الرغم من وجود خلافات في صفوفهم، توصلوا إلى قرار حازم يقضي برفض المفاوضات واستعادة النظام الملكي بقوة السلاح. وفي ذات الوقت أقر بأنه وبعد عودة الملكية ستكون صلاحيات الملك محصورة عبر

المجلس الاستشاري والوطني. وجاء في برنامج الملكيين التأكيد على أن السلطة المركزية سوف لن تمس امتيازات المشايخ، بل سيجري ترسيخ وتثبيت حقهم القانوني في الإدارة الذاتية للمناطق الخاضعة لسيطرتهم. وجاء التأكيد في البرنامج ملبياً لرغبة القوى الملكية الرامية إلى استغلال عدم الاستقرار السياسي لدى القبائل وجذب المشايخ عند الفعاليات الحربية إلى صفوفهم، ودعا المؤتمر إلى النضال ضد الجمهورية ومن أجل قيام المجتمع على أسس مبادىء القرآن والشريعة (٤١ ص ٢١٢ - ٢١٣).

وفي منتصف فبراير ١٩٦٧م تواردت معلومات عن تكثيف نشاط القوى الرجعية داخلياً وخارجياً بهدف القضاء على جهود حكومة العيني الرامية إلى استقرار الوضع في البلاد. وبعد خروج القوات المصرية من الجمهورية العربية اليمنية ضاعف الملكيون من نشاطهم وتزويدهم القبائل بالأسلحة والمال. وقامت القبائل الموالية للملكيين بشن هجومها في المحور الشمالي محاولة الاستيلاء على مركز قبيلة حاشد ـ مدينة حجة. وتدعيماً لحامية حجة، توجهت إليها المدرعات والفرق القبلية المسلحة. وفي هذه الفترة هاجمت قبيلة الزرانيق، أقوى قبيلة في تهامة، هاجمت الجمهورية في اتجاه الجنوب من صنعاء، حيثما قطعت طريق الحديدة ـ صنعاء وعلى الرغم من توصل الحكومة اليمنية إلى اتفاق مع مشايخ قبيلة الزرانيق يقضي بوقف العمليات الحربية، إلاّ أن وضع الجمهورية استمر كما هو صعباً.

وتركزت مهمة الملكيين في حصار صنعاء من قبل القبائل المعادية للجمهورية وقطع الطريق التي تربط صنعاء بميناء الحديدة، وبالتالي بالعالم الخارجي. وتوجهت القوافل المزودة بالأسلحة الممولة من قبل العربية السعودية قافلة إثر أخرى إلى القبائل الموالية للملكية والمتمركزة في أهم المواقع الاستراتيجية. وتحت تأثير التحريض السياسي للقوى الرجعية، اندلعت الانتفاضات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجمهوريين.

وفي نهاية نوفمبر ١٩٦٧م أصدرت حكومة الجمهورية العربية اليمنية

بياناً تتهم فيه الأوساط الامبريالية وقيادة العربية السعودية بتقديم الدعم المالي والمعنوي للملكيين. وأشار البيان إلى أنه وفي الوقت الذي التزم فيه الجانب المصري ببنود الاتفاقية المبرمة في الخرطوم، إلا أن السعودية لم تكف عن التدخل العدائي في الشؤون الداخلية لليمن. وأشار البيان أيضاً إلى أنه ومنذ تلك الفترة تجري عملية الدفاع عن الجمهورية من قبل القوى الوطنية اليمنية والتي سبق وأن وجهت ضربات قاتلة إلى المرتزقة والمتمردين. وبهذا الأسلوب نفت حكومة الجمهورية العربية اليمنية التأكيدات التي ظهرت في الصحف الغربية والتي تفيد بأن الجمهورية في اليمن ليست إلاّ كياناً مصطنعاً ليس بمقدوره البقاء الأعلى كاهل الجنود المصريين (٣٩).

إن تكثيف نشاط القوى المعادية للجمهورية في نهاية عام ١٩٦٧م تطابق تماماً مع رغبة الرجعية العربية والامبريالية العالمية الراميتان إلى تعويض هزيمتهن في الجنوب اليمني، إذ أنه وفي الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م وبعد خروج القوات البريطانية من عدن، أعلن عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية (وفيما بعد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وتسلّم الجبهة القومية للسلطة في الجمهورية. وأدى قيام دولة ديمقراطية جديدة في جنوب شبه الجزيرة العربية إلى تغيرات ملموسة في الوضع السياسي وإعادة استقطاب للقوى في هذه المنطقة من العالم العربي. وتحولت المناطق الشمالية للجمهورية اليمنية الواقعة تحت سيطرة الملكيين وكذلك العربية السعودية إلى مركز جذب القوي الرجعية. وقصد هاتين المنطقتين رموز النظام المباد في الجنوب اليمني ـ السلاطين والأمراء والمشايخ ـ مع فرقهم العسكرية وأنصارهم. وبذلك زودت تشكيلات الملكيين في اليمن الشمالي وأصبحت فرق جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل[1] مصدر عدم استقرار في الجمهورية العربية اليمنية. وفي

(١) تشكلت «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل» في الثالث عشر من يناير ١٩٦٦ م، نتيجة للضغط السياسي للجمهورية العربية المتحدة لتوحيد منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل (التي ظهرت بالمشاركة النشطة للقيادة العربية في ج. ع. ي وقيادة اليمن الشمالية) والجبهة القومية التي كانت في تلك المرحلة على رأس نضال شعب الجنوب اليمني ضد=

الظروف السياسية لليمن الشمالي، أصبحت هذه القوى حليفة قوية للملكيين وبإمكانها الوقوف إلى جانبهم في أية لحظة.

وفي خلال ذلك ترك نمو العملية الثورية في الجنوب اليمني تأثيراً مشجعاً على الوضع في الجمهورية العربية اليمنية: إذ أصبح الجنوب بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية مصدر الأفكار الثورية الجديدة (بما فيها الأفكار الاشتراكية) علماً بأن تأثير تلك الأفكار يصبح فعالاً أكثر فأكثر بمقدار ما يتم تطبيقها في واقع الحياة الاجتماعية للدولة في اليمن الجنوبية. وساعدت العمليات الديمقراطية الجارية في الجنوب على اجتذاب أوسع أوساط المجتمع اليمني إلى المشاركة في الحياة السياسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ولتقييم أهمية ومعاني قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية بعد الأخذ بعين الاعتبار الاعتقاد الراسخ في ذهن الشعب اليمني بأن اليمن وحتى في ظل وجود دولتين يشكل كلّ لا يتجزأ[(٢)]. ولإعطاء تحليل صائب للمصادمات العديدة بين الشمال والجنوب، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار لتلك الخصوصية المهمة للوعي الوطني ليس فقط على المستوى الرسمي ولكن على مستوى عامة المجتمع.

وفي تلك الظروف المتوترة بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية، وصل الاتحاد السوفياتي في الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧م وفد حكومة

= الاستعمار. ونتيجة للخلافات العميقة في أوساط جبهة التحرير سرعان ما انحلت الجبهة (١٤ أكتوبر ١٩٦٦ م). وبعد خروج الجبهة القومية من جبهة التحرير احتفظت منظمة التحرير بتلك التسمية. وبقدر ما اقتربت عملية انسحاب الإنجليز من عدن، بقدر ما اشتد الصراع على السلطة بين الجبهة القومية وجبهة التحرير. وبعد انتصار الجبهة القومية، انسحب قسم كبير من منظمة التحرير إلى اليمن الشمالية.

(٢) وعلى سبيل المثال فالمادة الرابعة من الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٧٠م تنص على ما يلي: ـ «اليمن كل لا يتجزأ والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس على كل مواطن».

الجمهورية العربية اليمنية برئاسة وزير الخارجية الدكتور حسن مكي، وبعد إجراء الحوارات والمفاوضات الناجحة تم التوقيع على إتفاقية تطوير التعاون الاقتصادي ـ السياسي، مستقبلاً بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية اليمنية (٢٢٢، ١١/٢٦/، ١٩٦٧/١٢/٢ م).

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر غادرت آخر وحدات القوات المصرية ميناء الحديدة. ولأول مرة وبعد خمس سنوات من قيامها، وقفت الجمهورية وجهاً لوجه أمام القوى العسكرية للملكيين.

وفي نهاية نوفمبر ١٩٦٧ م، بدأ الملكيون حصار مدينة صنعاء. وفي مطلع ديسمبر أطبق الملكيون حصارهم لمدينة صنعاء وقطعوا الطرق التي تربط العاصمة بالحديدة وتعز. ومن قمم الجبال قصف الملكيون المدينة ومطار الرحبة. وتسللت العناصر الملكية إلى داخل المدينة وقادت نشاطاً تخريبياً كبيراً واستهدفت من ورائه قتل الروح المعنوية لدى المدافعين عن المدينة.

ودافع عن صنعاء فرق الجيش النظامي وقوى الأمن والفرق القبلية. وإبان ذلك ظهرت في عاصمة الجمهورية وبشكل عفوي وبمبادرة شعبية فرق المقاومة الشعبية. وانضم إلى فرق المقاومة الشعبية ممثلي مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ـ العمال، الحرفيين، التجار الصغار الطلاب وصغار الموظفين في أجهزة ومؤسسات الدولة. ووحّد الجميع الرغبة في الحفاظ على الجمهورية والتي فتحت صفحة جديدة في حياتهم. ويعتبر يوم الواحد والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧م يوم ميلاد حركة المقاومة الشعبية.

وفي ظل الوضع المتوتر بدأت المنظمات الوطنية اليمنية والتي مارست نشاطاً سرياً منذ عام ١٩٦٣ م، بدأت تمارس نشاطها علنياً وأصبحت على رأس حركة المقاومة الشعبية. ولعبت شخصيات حركة القوميين العرب ومجموعة الماركسيين اليمنيين دوراً نشيطاً في حركة المقاومة الشعبية. وشارك عدد من أنصار حزب البعث في الدفاع عن العاصمة. وسعى قادة المنظمات الوطنية إلى الحصول على اعتراف بهم من قبل السلطات الرسمية ودعم حركة المقاومة الشعبية.

وفي تلك الفترة جرت أول محاولة لتوحيد المنظمات والأحزاب السياسية ـ اتحاد الشبيبة الديمقراطية اليمنية، (جبهة ٢٦ سبتمبر) وحركة القوميين العرب ـ وعلى تلك الأسس تشكيل الجبهة الوطنية للجمهورية العربية اليمنية. وارتبط بذلك نشر (مشروع ميثاق العمل الوطني المرحلي) (١٣٦) والذي جرت الإشارة فيه إلى أنه ونتيجة لانقلاب خمسة نوفمبر عام ١٩٦٧م استولت قوى الاقطاع على السلطة في البلاد.

وعبّر واضعي هذه الوثيقة بأنه ينبغي أن نعتبر الملكيين ليس فقط أولئك الذين وقفوا وبشكل واضح ضد الجمهورية، ولكن أيضاً أولئك الذين اعتبروا أنفسهم جمهوريون ووقفوا إلى جانب قيام (الدولة الإسلامية).

وأكد (مشروع الميثاق) على ضرورة تعديل العملية الثورية وهو الأمر الذي يصير ممكناً إذا ما صار على رأس الدولة القوى الثورية المستعدة والقادرة على تنفيذ التدابير والمشروعات الاقتصادية المؤيدة إلى النمو الاجتماعي للمجتمع. من هذه التدابير أشار مشروع الميثاق إلى عملية الإصلاح الزراعي وتحديد الحد الأدنى للممتلكات الزراعية، وتنمية فروع الاقتصاد الوطني المنتجة. وتعزيز القطاع الحكومي، وخلق مشاريع الانتاج المختلفة. وأعار الميثاق أهمية كبيرة لقضية تشكيل (منظمة سياسية وطنية) والتي وكما أكّد على ذلك واضعي الميثاق يجب ألا تكون حزباً، بل يجب أن تكون ذات سمة واسعة وتتشكل من الفلاحين، المثقفين، العمال، التجار، الحرفيين وكل الفئات المضطهدة. ويجب أن يكون باب التنظيم هذا مغلق بالنسبة (للاقطاعيين والرجعيين) باستثناء بعض المشايخ وبعض الشخصيات التي وقفت إبان الحرب الأهلية إلى جانب الجمهورية.

وبعد الانتهاء من تشكيل هذا التنظيم سيتم تشكيل جهاز القيادة الجماعية للبلاد ـ المجلس الرئاسي والذي سينتخب من بين أعضائه رئيساً للجمهورية وسيتولى المجلس الرئاسي تشكيل مجلس الدفاع الوطني وذلك من كبار الضباط ومن أعضاء مجلس الوزراء، وفضلاً عن ذلك سيقوم المجلس

الرئاسي بتشكيل مجلس جماعي لمسائل الأمن وذلك من بين كبار القادة العسكريين والمدنيين. ويدخل في مهام وصلاحيات المجلس الرئاسي، تشكيل المحكمة الثورية التي ستقوم بإصدار أحكامها بحق أنصار «الدولة الإسلامية» والشخصيات التي تولت السلطة بعد خمسة نوفمبر ١٩٦٧ م.

ونالت قضية الوحدة اليمنية اهتماماً كبيراً في هذه الوثيقة. ففيها استعرضت مسألة قيام الجمهورية الديمقراطية اليمنية الموحدة. وركّز واضعي «مشروع الميثاق» على أن مهام الثورة سواء في الشمال أو في الجنوب مهام واحدة. وأشار المشروع إلى توفر الظروف اللازمة للوحدة اليمنية وحدة التاريخ والعادات والتقاليد، ولا ينقص الوحدة اليمنية سواء عنصر واحد ـ التنظيم السياسي الواحد لكل القوى الثورية في البلاد.

وتضمن أول بند في «مشروع الميثاق» بشأن الوحدة النص على القضاء على النظام الرجعي في صنعاء. وعلى القيادة الثورية التي ستحل محل ذلك النظام أن تباشر على الفور بإنشاء التنظيم السياسي، وعلى قادة هذا التنظيم إقامة الصلات والعلاقات مع الحكومة الثورية للجنوب وبجهود مشتركة من قبل الجميع يتم تنظيم المقابلات واللقاءات لممثلي الجماهير الشعبية الواسعة في الشمال والجنوب بهدف تكوين تنظيم موحد مستقبلاً ـ مؤتمر شعبي عام، يقع على عاتقه توحيد القيادة الثورية لشطري البلاد، وإنشاء التنظيم السياسي اليمني العام. ومن ثمّ تجرى صياغ الميثاق الوطني الذي سيتم فيه إعلان الوحدة اليمنية.

إن وثيقة «مشروع الميثاق» تعتبر المحاولة الأولى التي يتم فيها معالجة عدة قضايا بشكل مترابط مثل صلة الهيكل الاجتماعي لمجتمع اليمن الشمالي بتنظيماته السياسية (الأجهزة العليا للسلطة، التنظيم السياسي) ومن هذه الزاوية أيضاً عالج واضعي مشروع الميثاق مسألة وحدة الشمال والجنوب اليمني. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وفي منتصف الستينات كان مستوى التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في كلا الدولتين اليمنيتين متقارباً جداً أكثر مما هو

عليه الحال في السبعينات. وعليه ومن هذا المنطلق يمكن تفسير تبسيط مسألة الوحدة اليمنية من قبل واضعي مشروع الميثاق.

وتتحدد الأهمية السياسية «لمشروع ميثاق العمل الوطني» كونه أكد على أهمية وحيوية وإمكانية وحدة عمل ونشاط التنظيمات والأحزاب السياسية ذات الاتجاه التقدمي.

وفي ٧ ديسمبر من عام ١٩٦٧ م، وعند بدء الملكيين بقصف العاصمة، افتتح رسمياً في المدينة مراكز تنظيم فرق المقاومة الشعبية.

ورأس نشاط حركة المقاومة الشعبية قيادة اقتصر أعضائها في المرة الأولى على الشخصيات المدنية ـ أمين النزيلي، عبد الله جباري، مالك الأرياني، علي الشنواح، عبده سلام، سيف أحمد حيدر عمر الجاوي، يحيى الشامي وعبده علي عثمان. ومن بين هؤلاء ممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية وكذلك «الشخصيات المستقلة الوطنية» (١٧٠، ص ١٤).

ونظراً للوضع العسكزي الصعب طالبت قيادة المقاومة' الشعبية الحكومة بتوزيع السلاح على السكان ولكن الحكومة والقيادة العسكرية رفضت مجرد الدخول في حوارات مع حركة المقاومة الشعبية، ناهيك عن مسألة تسليح الشعب. ولكن وبقدر ما اشتد الحصار على صنعاء، وأصبحت الأخطار المحدقة بالثورة أكثر واقعية، وافقت السلطات في خاتمة المطاف على توزيع الأسلحة على مقاتلي فرق المقاومة الشعبية وتوجه إلى مقر قيادة المقاومة الشعبية ضباط من الجيش لإعداد وتأهيل رجال المقاومة الشعبية عسكرياً وبالتدريج بدأ التعاون بين قيادة المقاومة الشعبية وقيادة الجيش والأمن.

وأعدت قيادة المقاومة الشعبية برنامج عملها، وقضى البرنامج بخوض نضالاً لا هوادة فيه ضد أعداء الجمهورية والتعاون مع الجيش الجمهوري والفرق القبلية المؤيدة له، واخماد الدعاية المعادية والمغرضة وضمان الأمن والاستقرار لسكان المدن وحماية المصالح والمؤسسات الحكومية والدفاع عن العناصر الوطنية من عدوان قوى الثورة المضادة (١٧٠ ص ٤٠ ـ ٣١).

وإذا كانت الفوضى والتخريب قد سيطرت في الأيام الأولى من الحصار في العاصمة وأعاقت وبشكل ملموس الصلات المنتظمة بين المدافعين عن المدينة، وضمان توفير الأسلحة للمقاتلين ومدّ السكان بالمواد الغذائية، غير أنه وبفضل نشاط المقاومة الشعبية، ساد النظام وبالتدريج في المدينة وتم القضاء على النشاط التخريبي والإرهابي للأعداء.

وقسمت المدينة إلى ست مقاطعات دفاعية خضعت لإشراف وحماية مقاتلين من المقاومة الشعبية مع غيرهم من تشكيلات القوات المسلحة في المدينة. وهكذا تولى لواء العروبة مدعوماً بالمدرعات حماية مطار الرحبة، الذي أصبح المركز الوحيد الذي يربط المدينة المحاصرة بالعالم الخارجي.
وساعد لواء العروبة مقاتلين من المقاومة الشعبية وفرق من قبيلة بكيل وطلاب كلية الشرطة (٦٠١ ص ٤١ - ٤٢).

وتشكلت في المدينة لجان خاصة بالدعاية والإعلام ولجان للتموين. وبدأت تصدر صحيفة «المقاومة الشعبية» والتي رفعت شعار «الجمهورية أو الموت».

وإبان حصار صنعاء التحقت ولأول مرة وبشكل عفوي في العملية الثورية أوسع الجماهير الشعبية. وقبل هذا التاريخ وعلى مدى سنوات الجمهورية تميز دعم تلك الجماهير للعناصر الجمهورية ذي النزعة الراديكالية بالسلبية، فوقفت إلى جانب المشاريع التي نفذتها تلك العناصر. أما النشاط المستقل لتلك الجماهير فقد انحصر في مشاركتها في المظاهرات التي جرت في المدن. والآن وفي الظروف السياسية المستجدة الناتجة عن الأخطار المحدقة والتهديد بالقضاء على المنجزات الثورية نهض الشعب لخوض النضال ضد أنصار الملكية. وما إن خرجت الفئات الواسعة للسكان إلى المسرح السياسي حتى أعلنت عن نفسها كوريث للعناصر الجمهورية الراديكالية والتي كانت على رأس الجمهورية في المرحلة الأولى لقيامها.

وهكذا أصبحت المقاومة الشعبية في واقع الحال تمثل الجناح اليساري للحركة الجمهورية.

وفي ظل تخلف وسائل الانتاج الرأسمالي في اليمن، شكل العمال إلى جانب الفئات ذوي الدخل المحدود والفئات غير المالكة من سكان المدن، شكلوا غالبية مقاتلي المقاومة الشعبية. وعلى وجه الخصوص أظهر عمال مصنع الغزل والنسيج والذي كان خط الدفاع بمحاذاة مصنعهم، أظهروا قدراً كبيراً من الانضباط والتنظيم، وكان عليهم خوض المعارك في أصعب قطاعات الجبهة، واحتل المرتبة الثانية طلاب المرحلة الثانوية والذين لم تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة، وفي المرتبة الثالثة صغار موظفي المؤسسات والمصالح الحكومية، والتجار الصغار. وانحدر جزء كبير من مقاتلي المقاومة الشعبية من أسر فلاحية انتقلت إلى صنعاء بعد الثورة وأسست حياتها فيها فأصبحت الجمهورية بالنسبة لها مثال للحياة الكريمة الجديدة، وكان تصميمها دفاعاً عن الجمهورية ليس له حد. (١٧٠) ص (٤).

وكان الضباط الصغار في وحدات الجيش النظامي المرابطة في صنعاء، من حيث منابعهم الاجتماعية قريبين من مقاتلي المقاومة الشعبية، وكذلك وحدة الصاعقة والمظلات اللتان وصلتا إلى صنعاء في بداية الحصار، وكان أفراد هاتين الوحدتين مرتبطتين بالفئات الفقيرة والمعدمة للفلاحين. وإلى ما قبل إنقلاب خمسة نوفمبر ٦٧م كانت الغالبية العظمى إلى جانب نظام السلال، وأعداء عنودين لفكرة إحياء الملكية وإقامة «الدولة الإسلامية اليمنية».

ودخل حصار صنعاء في تاريخ اليمن كحدث يرمز إلى ظهور فئات اجتماعية هامة على المسرح السياسي للبلاد كفاعلين مؤثرين في العملية التاريخية، بقطع النظر عن كون تلك الفئات لا تزال قليلة العدد، ونقصد بتلك الفئات الطبقة العاملة والفلاحين. ومن خلال مشاركتهم في النضال العام للقوى الثورية من أجل الجمهورية بدأ العمال والفلاحون يدركون مصالحهم السياسية الخاصة بهم، وهذه الظاهرة تدل على اتساع وعمق العملية الثورية في اليمن، التي وعلى الرغم من كونها بدأت كانقلاب فوقي إلا أنها وبقدر ما اجتذبت إليها أكثر فأكثر أوسع جماهير السكان، أصبحت أكثر فأكثر ديمقراطية من حيث محتواها ومضمونها. وينبغي التذكير بأنه وفي ظروف التخلف الشديد في

اليمن وغياب تقاليد الحياة السياسية الحديثة فقد أخذت عملية تكوين الوعي السياسي (وخاصة في أوساط قطاع السكان المستغل «بفتح الغين») فترة تاريخية طويلة. بيد أن الأحدث المرتبطة بالدفاع عن الجمهورية ضد هجوم الملكيين بدون شك عجلت من الوثبة الكيفية في تكوين الهياكل السياسية المعاصرة.

وبتحول هاتين الطبقتين إلى قوة سياسية، بدأ تأثيرهما الفعال على المسار السياسي وفي المراحل الأولى لعبت هاتان الطبقتان دوراً غير مباشر مشجعاً تعزيز مواقع أوساط البرجوازية الصغيرة الأكثر راديكالية. وعندما شعر ممثلوا الطبقات الكادحة بالدعم الفعال من قبل جماهير الشعب الواسعة لهم أقدموا على الانفصال عن حلفائهم الأكثر اعتدالاً. ولكن تأثير العناصر الديمقراطية عليهم من المثقفين التقدميين تتسم بالطابع الأكثر عمقاً وعادة ما تنعكس في توسيع المحتوى الديمقراطي لبرامج الراديكاليين المطلبية.

وفي فترة حصار صنعاء وتحت تأثير المعارضة اليسارية أنشىء نوعان من التنظيمات الشعبية الجماهيرية. النوع الأول ـ فرق المقاومة الشعبية في المدن ـ صنعاء، الحديدة، تعز وغيرها. ووقفت الغالبية العظمى من مقاتلي هذه الفرق ضد إقامة سلطة الزعامة الاقطاعية ـ القبلية، وطالبت الحكومة برفض اتفاقية خمر ومحاولة المصالحة، كما طالبت بإقامة جيش قوي دعامة النظام الجمهوري، ورفض تحديد عدد أفراد فرق المقاومة الشعبية، ومد المقاومة الشعبية بالسلاح والذخائر ومما له دلالته هو أن أنصار حركة المقاومة الشعبية أدلوا بآرائهم حول المشاركة المتساوية في الأجهزة العليا للسلطة لممثلي الجماعتين الإسلاميتين (١٩٨، ص ١٨ ـ ١٩).

النوع الثاني ـ الاتحادات الفلاحية في القرى ـ وهي ظاهرة جديدة في ظروف اليمن، وعرضية للغاية. ومنذ الأيام الأولى لقيام هذه الاتحادات (مطلع ١٩٦٨ م) وعلى الرغم من أنها لم تصبح عاملاً هاماً في الحياة السياسية للبلاد، إلا أنها حصلت على كامل الحقوق.

وفي تلك المرحلة كانت اتحادات الفلاحين لا تزال قليلة العدد.

وانتشرت تلك الاتحادات في الأساس في جنوب ووسط المناطق الوسطى وضواحي مدن تعز، اب، ورداع. وأخذت هذه المنظمات على عاتقها تسوية قسم كبير من مشاكل سكان الأرياف، علماً بأنه وفي حالات كثيرة خرج نشاط تلك المنظمات عن نطاق التوجيهات المسلمة إليها من المركز واختارت هذه المنظمات قاداتها وشكلت فرق المقاومة الشعبية على غرار المدن، وقامت - بحل وتسوية الخصومات الزراعية (دون أن تأخذ على التحكيم أي مقابل) وناضلت ضد فساد الموظفين وسوء استخدامهم للسلطة، وقدمت المساعدات للمدارس الريفية، وساهمت في بناء المدارس والمستشفيات ومشاريع المياه. ووضعت هذه الاتحادات في مهامها، نشر الأفكار الثورية والسياسية في أوساط الفلاحين وتنظيم الجمعيات التعاونية كما وقفت إلى جانب تشكيل اتحاد عام للفلاحين المعدمين وصغار الملاك، وخلع السلطة السياسية والاقتصادية لمشايخ القبائل وكبار ملاك الأراضي (١٩٨، ص ١٨ ص ١٨٢ ص ١٩٣ -١٩٤).

وفي حالات كثيرة دفعت الاتحادات الفلاحين إلى النضال ضد كبار ملاك الأراضي والمشايخ. وتوجد معلومات عن تمردات ضخمة للفلاحين في آخر الستينات في مناطق يمة وحبيش ورداع.

وقام المتمردون باعتقال ملاك الأراضي وأعلنوا عن عدم رغبتهم الخضوع للأنظمة السابقة. وفي منطقة (محافظة تعز) وقف الفلاحون المتلاحمون حول الاتحاد ضد قرار الدولة، القاضي بمنح كبار ملاك الأراضي والمشايخ حق جباية الضرائب وأجبروهم على توقيع وثائق تخليهم عن تلك الصلاحيات ولأول مرة يقومون بأنفسهم بدفع الضرائب مباشرة إلى خزينة الدولة.

وكان على رأس فرق المقاومة الشعبية في المدينة والريف القوى الوطنية والديمقراطية فعلى سبيل المثال، أخذت حركة القوميين العرب[٣] على عاتقها

(٣) في هذه المرحلة كانت حركة القوميين العرب قد بدأت تلعب دوراً مهماً في أوساط المنظمات الوطنية في اليمن الشمالية. وفي نهاية الستينات وفي الجنوب اليمني خرجت من حركة القوميين العرب الجبهة القومية، وشكلت تنظيمها المستقل وفي عام ١٩٦٧م

مسؤولية قيادة فرق المقاومة الشعبية في الحديدة اب، البيضاء، ذمار وتعز (تعز بالاشتراك مع البعثيين) والجمهوريين المستقلين - في المحويت، عمران، حجة ويريم وبالاشتراك مع حركة القوميين العرب في دمت وجبن ورداع. وفي منطقة الجوف ورداع كان على رأس الحركة شخصيات من القبائل المؤيدة للجمهورية وعلى رأس تلك الشخصيات عبد الله العامري (١٧٠، ص ٤٤ - ٤٥).

وهكذا نهض للدفاع عن الجمهورية إلى جانب وحدات الجيش النظامي وقوى الأمن المواطنون والفلاحون المنظمون تحت لواء فرق المقاومة الشعبية. أما القوة الثالثة التي هبت للدفاع عن الثورة هي الفرق المسلحة لبعض القبائل، علماً بأن مشايخ تلك القبائل كانوا في تلك المرحلة من تطو الثورة متناقضين سياسياً وأيد الجمهورية باستمرار قسم من قبيلة حاشد برئاسة شيخ مشايخ حاشد عبد الله بن حسين الأحمر، وقسم من قبيلة بكيل برئاسة الشيخ أمين أبو رأس وقبيلة بني مطر برئاسة الشيخ أحمد علي المطري، أيد الجميع الجمهورية بفعالية ونشاط، وكذلك أيدت الجمهورية عدد من قبائل القسم الجنوبي للبلاد.

ولم تشارك القبائل ذات النزعة الجمهورية في العمليات القتالية فقط، بل وتحملت مسؤولية حماية المؤسسات الهامة والنظام العام في المدن وقامت بعمليات الدوريات في الطرقات والبعض من تلك القبائل اقتصرت مهامها بالدفاع عن مناطقها ومناطق القبائل القريبة منها والقيام بحملات تأديبية محدودة ضد القبائل المجاورة الواقفة إلى جانب الملكيين.

ومنذ بدء الحصار غادر العاصمة أعضاء حكومة الجمهورية العربية اليمنية والغالبية العظمى من الشخصيات السياسية الفاعلة إلى الحديدة أو الخارج. ورأوا

= عدة استلمت الجبهة السلطة ي الجنوب، وكان لدى شخصيات حركة القوميين العرب في اليمن الشمالي علاقات وثيقة وقوية مع الجبهة القومية والتي تمتعت بنفوذ كبير في الشمال، وعلى الأخص في أوساط صغار ضباط القوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية.

بأن مهمتهم تكمن في العمل على وصول اللجنة الثلاثية إلى اليمن. وكان هذا هو موقف رئيس مجلس الوزراء، محسن العيني ورئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الأرياني، ورئيس المجلس الوطني عبد الله بن حسين الأحمر. والوحيد حسن العمري ـ القائد العام للقوات المسلحة الذي ظل في صنعاء تحت ضغط من قبل الضباط الصغار المتعاونين مع المقاومة الشعبية والذي رفض في بداية الأمر فكرة التعاون مع اللجنة الثلاثية.

وبقدر ما اشتد الحصار حول العاصمة بقدر ما انخفض تأثير نفوذ الأرياني والعيني على خط سير الأحداث. وفي ١٨ ديسمبر ١٩٦٧م اضطر محسن العيني إلى إعلان استقالته وعين حسن العمري رئيساً لمجلس الوزراء وبالتدريج تركزت في يديه كامل السلطة في الجمهورية.

وأدى تعمق النشاط الاجتماعي للمقاومة إلى المعارضة الحادة من قبل الأوساط الاقطاعية المشايخية واليقظة والحذر من قبل القيادة الجديدة للجمهورية العربية اليمنية برئاسة العقيد حسن العمري الذي اعتمد على كبار وقدماء الضباط وعمل على ترسيخ وتمتين صلاته بالمشايخ، ونظراً لمثول خطر عودة وانبعاث الملكية، كان العمري مضطراً للتعايش مع الكثير من مطالب وفعاليات مقاتلي المقاومة الشعبية. ولكن وبقدر ما بدا واضحاً وجلياً صمود الجمهورية أمام الهجمة الملكية، بقدر ما أظهر حسن العمري وبشكل مكشوف نظرته السلبية وعلاقته بالمقاومة. وبدأت الخلافات القائمة بين ممثلي الأوساط الاقطاعية القبلية والمنظمات الوطنية في إطار قيادة المقاومة الشعبية تتعمق وتستفحل.

وفي مطلع يناير ١٩٦٨م توتر الوضع في أوساط القيادة الجمهورية نتيجة لتعيين النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب[٤] في منصب رئيس هيئة الأركان العامة،

---

(٤) المعلومات البليغرافية الواردة أدناه عن عبد الرقيب عبد الوهاب حصل عليها المؤلف من أخ عبد الرقيب ـ عبد الله عبد الوهاب (للمرة الأولى في الأدبيات التاريخية السوفيتية).

عبد الرقيب عبد الوهاب من مواليد قرية ذي الأقيان، الحجرية محافظة تعز عام ١٩٤٣ م. =

والذي كان في ذات الوقت وثيق الصلة مع الضباط الصغار، وبدأ من غور شغله لهذا المنصب بتعيين أنصاره في المراكز القيادية. وبعد مرور فترة من الزمن حاول العمري المصالحة بين الضباط الكبار والصغار، غير أن صلات عبد الرقيب عبد الوهاب ومجموعته الوثيقة بقيادة المقاومة الشعبية وعلاقاتهما الوثيقة بمنظمة حركة القوميين العرب أوهمت العمري وكبار الضباط بوجود خطر عليهم، وأكثر من هذا تمتع عبد الرقيب عبد الوهاب والعناصر القيادية في المقاومة الشعبية بدعم وتأييد النقابات اليمنية والشباب.

وفي مطلع يناير ١٩٦٨ عبرت القيادة العليا للجيش عن رغبتها بإزاحة بعض ممثلي المنظمات الوطنية من قيادة المقاومة الشعبية. وهذا القرار خلق السخط في أوساط القوى المشاركة في حركة المقاومة الشعبية، كما قيم هذا القرار كمحاولة من قبل السلطات الرسمية لوضع المقاومة تحت سيطرتها ومراقبتها. ورداً على ذلك القرار اختارت قيادة المقاومة الشعبية من بينها لجنة للتفاوض والحوار مع القيادة العليا للجيش.

وفي ١٢ يناير عقد مؤتمر المقاومة الشعبية وكرّس لمناقشة التقرير الخاص بنتائج المفاوضات، وأقر المؤتمر رفض تدخل القيادة العليا للجيش في شؤون المقاومة إلا بعد الموافقة المسبقة مع قيادة المقاومة. وانتخب المؤتمر

= وحصل على تعليمه الابتدائي والإعدادي في الجنوب اليمني في المدرسة التابعة «للأحرار اليمنيين». وبعد الدراسة عمل في إحدى المطابع في عدن. وعند قيام الثورة في اليمن الشمالي توجه مع مجموعة من أصاقائه إلى صنعاء والتحق في صفوف المدافعين عن الثورة. وفي نوفمبر من نفس العام توجه إلى القاهرة في بعثة دراسية في الكلية الحربية، وأنهى دراسته في الكلية عام ١٩٦٤م وحصل على رتبة ملازم «فرقة الصاعقة». وبعد عودته إلى الجمهورية العربية اليمنية عين قائداً لسرّية الصاعقة في جبل حضور الشيخ وفيما بعد لقوات الصاعقة اليمنية. وإبان حصار صنعاء وفضلاً عن عمله كقائد للقوات الجمهورية، المحور الجنوبي، عين وهو لا يزال في رتبة نقيب، رئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، وفيما بعد رقي إلى رتبة رائد. استشهد في يناير ١٩٦٩م وفي عام ١٩٨٥م وبقرار رئيس الجمهورية منح عبد الرقيب عبد الوهاب أعلى وسام في الجمهورية «وسام السبعين يوماً» من الدرجة الأولى ورقي إلى رتبة مقدم وبذلك أعيد له اعتباره كاملاً.

قيادة جديدة للمقاومة، دخل في عضويتها سيف أحمد حيدر، مالك الأرياني، محمد دغيش، علي مهدي الشنواح، عبده سلام، محمد البشاري، علي محمد زيد، صالح أحمد السلامي، وعمر الجاوي (١٧٠، ص ٤٥ ـ ٤٧).

ومن أجل التعزيز اللاحق لمواقع المقاومة الشعبية انعقد في الأول من فبراير المؤتمر الثاني للمقاومة الشعبية. وفي هذا المؤتمر نوقشت القضايا الملحة لتلك المرحلة تحديث الهيكلية والتركيب التنظمي للمقاومة الشعبية، رفع المستوى السياسي والقتالي لمقاتلي المقاومة، تنظيم الصلات والعلاقات بين قيادة المقاومة وفروعها العاملة في المناطق اليمنية، وشكل المؤتمر أربع لجان: لجنة الإمداد والتموين، اللجنة المالية، لجنة الرعاية، لجنة العلاقات العامة (كانت هذه اللجان مشكلة من قبل المؤتمر)، وكان على اللجنة الأخيرة مسؤولية دعم وتعزيز العلاقات والصلات مع قيادات فروع حركة المقامة الشعبية في المناطق وتنسيق نشاطات المقاومة وتنظيم عملياتها المشتركة وإقامة الصلات والعلاقات مع المنظمات الثورية في اليمن الجنوبية والبلدان العربية وغيرها من البلدان. (١٧٠، ص ٨٨ ـ ٨٩).

واستهدفت قرارات مؤتمر المقاومة الشعبية تعزيز نفوذ القوى الوطنية، والتي تمكن قادتها في مرحلة توتر الوضع العسكري من التوحد والتلاحم، رافضين خلافاتهم السابقة بشأن إشكال النضال الثوري ويمكن أن تنسب إلى هذه الفترة بالذات أول محاولة تجري لإنشاء جبهة عريضة للقوى الوطنية. وفي هذا الإطار لعب ممثلو حركة القوميين العرب الدور الرئيسي نظراً لعلاقتهم الوثيقة بالجبهة القومية في اليمن الجنوبية. وخضعت مدن وقرى كثيرة في الجمهورية العربية اليمنية لسيطرتهم وقادت حركة القوميين العرب التنظيم الجماهيري للشغيلة ـ نقابات العمال اليمنية. وطبقاً لما كتبه مراسل (نوفل ايزير فاتر) «رفرفت أعلامهم في كثير من القرى» (٢٧٩، ١٧/١٠/١٩٦٨).

وخشيت القيادة الرسمية للجمهورية العربية اليمنية وبالدرجة الأولى ممثلو الزعامة الاقطاعية القبلية، والذين شكلوا الجناح اليمني للجمهوريين،

تخوفوا من التعزيز اللاحق للقوى الراديكالية، والتي لعبت الدور الكبير في الدفاع عن العاصمة وحاولت مواجهتها بالفرق القبلية المؤيدة للجمهورية، وشاركت في عملية فك حصار صنعاء فضلاً عن وحدات الجيش وتحت قيادة عبد اللطيف ضيف الله، فرق قبائل الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ أحمد علي المطري، وكلفت قيادة الجيش، قبائل البيضاء بقيادة أحمد عبد ربه العواضي بالدور الأساسي في عملية فك الحصار عن صنعار (١٠٦، ص ١٢٥ ـ ١٢٦).

وفي الثامن من فبراير ١٩٦٨م دخلت أول سيارة صنعاء قادمة من الحديدة وبذلك انتهى حصار صنعاء الذي استمر سبعين يوماً. وفي اليوم التالي نفذ جنود الجيش الجمهوري ومقاتلوا المقاومة الشعبية تسندهم القوات الجوية هجوماً على المناطق الواقعة في الجنوب من صنعاء واستولوا على عدد من النقاط العسكرية في المرتفعات الواقعة في تلك المنطقة. وهذا الهجوم مكنهم من تطوير هجومهم في اليوم التالي والالتقاء بالفرق القبلية القادمة من الحديدة. وهكذا أصبحت طريق الحديدة صنعاء والتي عبرها يُقَدَّم معظم الدعم للجمهورية، مفتوحة وسالكة وحقيقة بقي قسم منها تحت السيطرة المباشرة للقوات الجمهورية والقسم الآخر ـ كلفت بحراستها القبائل الموالية للجمهورية.

وبفك الحصار عن العاصمة سقط، وإن لم يكن بشكل نهائي خطر القضاء على النظام الجمهوري في اليمن وهنا يبرز الدور العظيم والجليل لكل تشكيلات وفرق القوات المسلحة، التي نهضت للدفاع عن الجمهورية وفرق المقاومة الشعبية والفرق القبلية. ولعب دوراً كبيراً أيضاً سكان المدن والقرى الذين قاوموا الفرق الملكية والمرتزقة الأجانب.

وكان بالإمكان أن نقرأ على صفحات الصحف الغربية أفكار وآراء للمراقبين الغربيين توحي كما لو أن هنالك تغييرات سياسية فوقية في اليمن وعلى سبيل المثال كتب الخبير الإنجليزي المشهور في اللغات وتاريخ اليمن في الصحافة الإنجليزية ما يلي: «لم يكن ما حدث انتصاراً للجمهوريين بقدر ما كان نتيجة للتنافس الحاد القائم بين البدر وإخوانه الأمراء الذين حالوا دون

توحيد فعالية التشكيلات العسكرية... وزاد الأمر تعقيداً موقف القبائل الملكية الراغبة باستمرار الحرب، وعدم انتصار أياً من الطرفين، إذ أنها وفي مثل هذا الوضع تستطيع مواصلة الحصول على السلاح والمال» (٢٥٤، ١٩٧٣م العدد ٢ ص ٧).

ومع ذلك كان الخبير مجبراً على الاعتراف بأنه ونظراً لعدم قدرة الملكيين على الاستيلاء على صنعاء بالرغم من حصارها فالحرب بالنسبة لهم كانت خاسرة.

إن انحسار التهديد الخارجي للجمهورية أدى من جديد إلى توتر التناقضات بين المدافعين عنها ولم تكن الجبهة الوطنية المتحدة التي ظهرت إبان الحصار قد تشكلت تنظيمياً، وكان إدراك المشاركين فيها وشعورهم بالخطر المحدق بالجمهورية هو الذي أدى إلى تلاحمهم فحسب. ومع ذلك فقد كان هذا التلاحم والوحدة يشكل خطراً في نظر الأوساط الاقطاعية والقبلية، علماً بأن ذلك لم يكن بدون أسس. ولنبدأ من موقف أنصار الجبهة الرامي إلى استخدام الوسائل الراديكالية في الصراع مع الملكيين فحسب، بل وتطوير النزعات الديمقراطية في الثورة اليمنية وتقوية الجيش وحل الفرق القبلية. وشكلت فرق المقاومة الشعبية التي تمرست في الصراع مع الملكيين قوة منظمة وناجحة سياسياً. فضلاً عن ذلك اشتهرت المقاومة كحركة منقذين للجمهورية، علماً بأنها أي المقاومة لم تلجأ إلى طلب دعم من القوى الخارجية (كما كان الحال بالنسبة للحركات السابقة) ولذلك فلم يكن بالإمكان اتهامها «بخيانة المصالح الوطنية» وفي تلك الأوضاع السياسية ـ العسكرية المعقدة كان المناهضين الرئيسيين للجبهة الوطنية هم الضباط الكبار برئاسة حسن العمري، والذين كانوا في تلك الفترة معبرين عن مصالح الفئات الاقطاعية القبلية والبرجوازية التجارية الكبيرة. ولكن لم يكن لديهم ما يعترضون عليه من امتيازات واضحة للجبهة. وكان بإمكانهم الاحتفاظ بمواقعهم معتمدين وبشكل استثنائي على قوتهم العسكرية.

وانتهت عملية استقطاب القوى الاجتماعية ـ السياسية في صنعاء المحررة بتكوّن مجموعتين متناحرتين: المجموعة الأولى وضمت في صفوفها أعضاء المقاومة الشعبية وصغار ضباط ـ الجيش ـ أنصار رئيس هيئة الأركان عبد الرقيب عبد الوهاب، والذين مثلوا في الأساس فئات البرجوازية الصغار، المجموعة الثانية ـ الفرق القبلية برئاسة المشايخ وبعض وحدات الجيش حيثما كانت مواقع كبار الضباط أنصار القيادة العليا برئاسة حسن العمري متينة، والذين عبروا عن مصالح القمة الاقطاعية ـ القبلية والبرجوازية التجارية الكبيرة. وفي واقع الحال هيمنت في العاصمة السلطة المزدوجة، زاد على ذلك حاولت كل من المجموعتين المتنافستين وبشتى السبل توسيع قاعدتها الاجتماعية وزيادة عدد أنصارها.

وسعت المجموعة المناهضة للجبهة الوطنية إلى إبرام حل وسط مع الملكيين، لكي يركزوا كل قواهم في الصراع مع المقاومة الشعبية والعسكريين المؤيدين لها. ولهذا الغرض بعثوا إلى القبائل الموالية للملكيين بكبار المشايخ الموالين للجمهورية لاجتذاب تلك القبائل إلى صفوفهم. وهكذا تمكن الشيخ عبد الله الأحمر في مطلع مارس من اقناع مشايخ قبائل بنو الحارث وارحب وهمدان بالتوجه إلى صنعاء للتعبير عن ولائهم للجمهورية (١٠٦ ص ٧٦ ـ ٧٧).

وسعوا من أجل التوصل إلى وفاق ومعاهدة مع أنصار الأسرة البائدة. إن محاولة تحقيق المصالحة الوطنية قد نص في البرنامج السياسي لرئيس الحكومة محسن العيني كما أعلن أيضاً عن عزمه على إقامة علاقات حسن جوار مع المملكة العربية السعودية تحت شعار «الأخوة الإسلامية» (١٥١، ص ٦٣، ١٨٢، ص ١٩٣).

ومن جانبها سعت القمة القبلية الاقطاعية للاستحواذ بمفردها ولنفسها بمأثرة أمجاد انقاذ النظام الجمهوري جاحدة بالجسارة التي لا مثيل لها والتي أظهرتها فرق المقاومة الشعبية في المعارك. ولذا فقد قررت القمة القبلية

الاقطاعية توجيه ضربتها الأولى إلى المقاومة الشعبية، ولتحقيق هذا الغرض راهن المشايخ على القوة العسكرية للقبائل، والخلافات الداخلية في الجيش، وكما يكتب محمد علي الشهاري، وعلى الخلافات الطائفية، والاختلافات المزمنة بين البعث وحركة القوميين العرب، واضعين في حسبانهم عدم خبرة البعض وضيق أفق البعض الآخر (١٥١، ص ٦٤ - ٦٥، ١٩٨ ص ١٩).

وفي النصف الثاني من مارس ١٩٦٨م بدأت الصدامات المسلحة المباشرة بين المجموعتين الجمهوريتين المتعاديتين، نتيجة لوصول صفقة أسلحة إلى ميناء الحديدة من الخارج، إذ عملت كل مجموعة على الاستيلاء تلك الأسلحة لنفسها، نظراً لأنها ستغير حتماً من ميزان القوى لصالح المجموعة التي ستمتلكها.

وبعث عبد الرقيب عبد الوهاب بنائبه إلى الحديدة وقذفها بفرق الصاعقة والمظلات ومن جانبه بعث العمري إلى الحديدة بفرق القبائل، ووحدات الجيش التي سحبت من الجبهة، وفي الواحد والعشرين من مارس اندلعت في الحديدة الأحداث المسلحة ومنيت فرق المقاومة الشعبية القليلة العدد نسبياً، والتي لم تحصل على الدعم المؤمل من قبل الفرق العسكرية الموالية لعبد الرقيب عبد الوهاب، منيت بالهزيمة. وبدأت في المدينة حركة اعتقالات واسعة النطاق استهدفت العناصر النشيطة في المقاومة الشعبية.

ورداً على تلك الممارسات التعسفية شهدت مدينة الحديدة اضراباً عاماً شارك فيه التجار، الموظفون، الطلاب ووزعت المنشورات المطالبة بأقصاء المسؤولين عن تنظيم الارهاب من مناصبهم، وحدثت اضرابات مماثلة أيضاً في كل من صنعاء، تعز، اب، يريم ومدن أخرى. ولمنع الانتفاضة المسلحة للقوى الديمقراطية في العاصمة، وجه الشيخ الأحمر والشيخ أبو راس في الرابع والعشرين من مارس فرق قبيلتي حاشد وبكيل إلى صنعاء.

.وتدل حركة الارهاب والاضطهاد التي أقدمت عليها السلطات الحاكمة على نوايا مجموعة العمري العسكرية على اقصاء المناوئين السياسيين لها -

حركة المقاومة الشعبية والضباط الوثيقي الصلة بها أنصار عبد الرقيب ـ من المسرح السياسي، وبهذا الشكل تلبي المطالب الاقطاعية ـ القبلية.

وأدت المصادمات المباشرة في معسكر الجمهوريين إلى تنشيط الملكيين من جديد. وخلال إبريل ١٩٦٨ م، اندلعت من جديد معارك ضارية في ضواحي صنعاء وبعد استيلاء قوى الثورة المضادة على عدد من القرى والمرتفعات استأنفوا قصف صنعاء. واندلعت العمليات المسلحة في مناطق أخرى من اليمن وعلى الأخص في حرض. وتمكن الملكيون من استفزاز بعض القبائل ودفعها إلى التمرد. وعلى الرغم من شروط اتفاقية الخرطوم غير أن سلطات العربية السعودية قدمت الدعم الواسع لرجال الحركة الملكية.

وبعد سحق مجموعة العمري لفرق المقاومة الشعبية في مدينة الحديدة في مارس ١٩٦٨ م، واصلت هجومها على القوى الديمقراطية في الأشهر اللاحقة. ففي إبريل ـ مايو ١٩٦٨م جرت في كثير من مناطق اليمن اجتماعات مشايخ القبائل، وأقرت فيها قرارات من طراز واحد: طالب المشايخ بحل فرق المقاومة الشعبية والنضال الحاسم ضد المنظمات اليسارية المطالبة بديمقراطية الحياة الاجتماعية وتحقيق المنجزات التقدمية الاجتماعية.

وسبق أن نزع سلاح فرق المقاومة الشعبية في صنعاء من قبل التشكيلات القبلية التي دخلت العاصمة لهذا الغرض. وجرى تغيير الضباط والقادة في عدد كبير من وحدات الجيش واعتقل عدد كبير من الضباط الصغار. ورفعت مرتبات ومساعدات المشايخ الشهرية من أجل إنشاء الوحدات القبلية المسلحة بهدف مواجهة فرق المقاومة الشعبية.

وفي يوليو ١٩٦٨م انعقد في مدينة عبس مؤتمر مشايخ القبائل. وفي هذا المؤتمر اتخذ قراراً بحل فرق المقاومة الشعبية وقراراً آخر بفصل الضباط ذوي الاتجاهات اليسارية وأنصار عبد الرقيب عبد الوهاب من صفوف القوات المسلحة ودعا المؤتمر إلى إنشاء «الجيش الشعبي» أي فرق قبيلة مسلحة خاضعة لمشايخ القبائل. وطالب المؤتمرون بمنع استيراد الكتب والمؤلفات من

الخارج والتي أعلنت من قبلهم وبدون أساس «شيوعية» و «الحادية». وفضلاً عما سبق أعلن المؤتمرون وقوفهم إلى جانب «النضال ضد الايدلوجية الحزبية» وكل من يؤيدها. واعترفت الحكومة بعدالة مطالب المشايخ ضمن مرسوم خاص موقع عليه من قبل رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة حسن العمري (١٨٢، ص ١٩٥ - ١٩٦). (١٩٨ ص ٢٠).

وبعد ذلك جرت عملية تصفية وتطهير القيادات العسكرية، حيث أزاح العمري رئيس هيئة الأركان، سلام الرازحي، الذي سبق تعيينه قبل مدة قصيرة بدلاً عن الرائد عبد الرقيب عبد الوهاب الذي سبق فصله من الجيس، كما أزيح من منصبه كل من قائد سلاح المدفعية والمشاة، قائد فرقة الصاعقة والمظلات، وعين عبد الطيف ضيف الله رئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة (٢٢١، ١٩٦٨/٨/٢٧ م).

وفي أغسطس ١٩٦٨م دخلت صنعاء فرق قبلية مسلحة جديدة. وخلال يومين جرت في مدينة صنعاء معارك ضارية بين وحدات وتشكيلات الجمهوريين بمختلف توجهاتها السياسية ـ أنصار الجناح اليساري الراديكالي والعناصر المحافظة والمعتدلة الموالية للعمري.

استغلت الفرق القبلية انتشار الفوضى في البلاد فقامت بنهب المنازل والمتاجر والمؤسسات الحكومية. أعلن عبد الرقيب عبد الوهاب احتجاجه واعتراضه على العمري لإزاحته للضباط ذوي الاتجاهات التقدمية من مناصبهم الذين هم في الأساس من الشوافع وتعيينه للضباط الموالين له من بين الزيود بدلاً عنهم. وهكذا اكتسبت الأحداث صيغة دينية ـ سياسية. وقرر العمري استغلال دبلوماسية عبد الرقيب عبد الوهاب كمبرر له لتطهير «الجيش من العناصر الغير مرغوب بها، فأمر باعتقال مجموعة كبيرة من الضباط متهماً إياهم في محاولة القضاء على الحكومة، ورمي بجزء كبير منهم في السجن، ونفي أربعمائة وعشرين ضابطاً بما فيهم عبد الرقيب عبد الوهاب إلى خارج البلاد. ووفقاً لمعطيات الصحف الفرنسية قتل حوالي خمسمائة شخص خلال أحداث أغسطس التنكيلية ضد الراديكاليين. ونفذت حملة اعتقالات واسعة النطاق

لأنصار القوى الديمقراطية ـ قيادة النقابات المثقفين، والتجار. وتمكنت بعض العناصر المستهدف اعتقالها والمطاردة من الفرار إلى الجنوب اليمني (٢٧٣، ٦/١٠/١٩٦٨ م).

وفي ديسمبر ١٩٦٨م عاد عبد الرقيب عبد الوهاب من الجزائر إلى الجمهورية العربية اليمنية بشكل سري عبر عدن وفي يناير ١٩٦٩م حاول الدفاع عن المعتقلين إبان أحداث أغسطس من الضباط ورجال الحركة النقابية ورأى العمري في محاولة عبد الرقيب اللحظة المناسبة لتصفيته، فقامت مجموعة من رجال العمري بقصف المنزل الذي كان فيه عبد الرقيب، ولقي قائد المعارضة اليسارية حتفه. وبرر العمري عمليته تلك بأن عبد الرقيب كان ينوي اغتيال الرئيس الارياني (١٦٨، ص ٢٠).

وأعلنت حالة الطوارىء في العاصمة، وحدثت موجة اعتقالات لأنصار عبد الرقيب وتواصلت عملية التصفية والتطهير في الجيش. وشرّح الكثير من الشخصيات المدنية من أعمالهم لمجرد الوهم بوجود علاقة لهم بنشاط الحركة الديمقراطية. وحلت اتحادات الفلاحين في الأرياف وتعرض قاداتها للاعتقالات. وتمكن البعض منهم من الفرار إلى عدن.

وهكذا توجت عملية ضرب القوى الديمقراطية اليسارية والتي بدأها العمري في مارس ١٩٦٨م بقصفه فرق المقاومة الشعبية في الحديدة، توجت بعملية تنكيل ومعاقبة اليسار الجمهوري والتطهير الواسع في صفوف الجيش خلال أغسطس ـ سبتمبر وكانت هذه هي الضربة الأخيرة للجناح الجمهوري اليميني الموجهة ضد القوى اليسارية. ونتيجة لكل تلك العمليات ارتفع وبشكل ملموس الدور السياسي للقمة القبلية الاقطاعية، وترسخت مواقعها وبهذا الصدد كتب محمد علي الشهاري فتح الباب لعملية المصالحة مع الملكيين والعربية السعودية (١٥١ ص ٦٦). وفي ظل وضع سياسي داخلي متوتر إلى أقصى الحدود، أجبرت حكومة العمري على تقديم استقالتها وكلف الوزراء القيام بمهام مناصبهم حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي ١٥ سبتمبر ١٩٦٨م أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء السابق حسن العمري. وفي هذه الحكومة احتفظ أربعة وزراء سابقون بمقاعدهم ودخل الوزارة لأول مرة ثلاثة وزراء ـ ووزعت المقاعد الوزارية الأساسية بين ممثلي الاتجاه المعتدل والمحافظ. ومن حيث العلاقات الدينية اتسم التشكيل الوزاري بطابع المصالحة والمساومة والحلول الوسط: دخل في عضوية الحكومة سبعة شوافع وتسعة زيود بما في ذلك حسن العمري. وبهذا جرت محاولة تخفيف الأوضاع المتوترة في البلاد وكذلك السخط القائم في أوساط القسم الشافعي من السكان (٢٢٢، ١٦/٩/١٩٦٨ م، ٢٧٢، ١٩٦٩ العدد الأول ص ٨٠).

وبهدف التثبيت النهائي لانتصار القوى السياسية ـ الاجتماعية المحافظة، اتخذ قرار يقضي بإنشاء المجلس الوطني في الأشهر القليلة القادمة ـ الجهاز التشريعي الأعلى المؤقت للبلاد، وكان على هذا المجلس القيام بمهام ووظائف وصلاحيات السلطة التشريعية، حتى قيام مجلس الشورى المنصوص عليه في الدستور الدائم.

وكما سبقت الاشارة، فقد طرحت مسألة تشكيل مجلس الشورى في اليمن كأعلى جهاز للسلطة التشريعية في البلاد ـ غير مرة من قبل أعيان ووجهاء الاقطاع القبلي وانعكس ذلك في وثائق حركة المعارضة للأئمة. وأيد هذه الأفكار الجماعات المناهضة للرئيس السلال والوجود المصري في اليمن في الستينات. ونظراً لشعبية وجماهيرية ذلك الجهاز ـ مجلس الشورى ـ في تاريخ تشكل المؤسسات السياسية في اليمن في المرحلة المعاصرة، فإن مسألة تشكيل مجلس الشورى تستحق اهتماماً خاصاً.

وفي ميدان التجربة والممارسة السياسية العملية لقيت مسألة الشورى أوسع الانتشار كشكل من أشكال تنظيم الإدارة الذاتية للقبائل اليمنية وعلى وجه الخصوص في شمال وشمال شرق البلاد، والتي بقت في الواقع وعلى مدى قرون وبعد انتشار الإسلام مستقلة. ولجأ إلى الشورى كمؤتمر دوري أعيان

القبائل والعشائر سواء عند تسوية القضايا الداخلية أو القضايا المرتبطة بالعلاقات المتبادلة مع القبائل الأخرى والسلطة المركزية.

وفي مطلع القرن العشرين احتفظت الممارسات الشوروية القبلية العشائرية بصفات ومميزات كثيرة متوارثة منذ القدم. وعادة ما دعا الشيخ إلى الشورى عندما كانت تظهر قضايا ينبغي التشاور لتسويتها. ويعبر المجتمعون عن آرائهم إزاء القضايا الموضوعة للبحث والمناقشة ويتولى الشيخ تلخيص الآراء والأفكار التي تضمنها النقاش ثم يعلن القرار النهائي، والذي يعتبر في نفس الوقت قرار القبيلة. وهكذا وعلى الرغم من أنه لم يكن للشورى هيكلية تنظيمية صارمة إلا أنه قام بمهامه وصلاحياته كجهاز سائد أصيل.

وفي القرن العشرين ومع قيام الدولة المركزية على مناطق القبائل اليمنية رفض الأئمة الزيود من أسرة حميد الدين، الاعتراف بالشورى على المستوى الحكومي وخلق النظام الاتوقراطي والإداري الذي طبقه الأئمة، السخط من قبل ممثلي الطبقة الاقطاعية وعلى الأخص مشايخ القبائل القوية، الذني تصوروا نظام الحكم شبيه بالعمل القبلي.

وفي منتصف الثلاثينات تشكلت مجموعة المعارضة للإمام وضمت في صفوفها مشايخ القبائل. وغيرهم من وجهاء وأعيان القبائل، القضاة، العلماء والمثقفين الاقطاعيين والبرجوازية التجارية والعناصر الارستقراطية من الأئمة والسادة. وفي عام ١٩٤٧م أقرت المعارضة وثيقتها البرنامجية ـ الميثاق الوطني المقدس. وتضمن الميثاق المطالبة بقيام ملكية دستورية حيث يجب أن تقيد سلطات الملك بجهاز استشاري، ـ مجلس الشورى[٥] الذي يجب أن يكون في الوقت نفسه الجهاز التشريعي الأعلى للبلاد. وأكدت المعارضة بأن مثل هذا الهيكل الإداري للدولة سيلبي قواعد الشريعة الإسلامية. وشبه واضعي الميثاق مجلس الشورى بالبرلمان الأوروبي (١٤٢، ص ١ ـ ٨) وينبغي أن يضم مجلس الشورى في عضويته، وبموافقة الإمام الشخصيات الأكثر فعالية في

(٥) بالنسبة لليمنيين ـ مجلس الشورى ـ يتطابق ومجالس التشاور العشائرية القبلية التقليدية.

البلاد ـ السادة، القضاة، العلماء، مشايخ القبائل وغيرهم من ممثلي الطبقة الاقطاعية.

وكما سبقت الإشارة يستدل من خلال الممارسة السياسية اليمنية، بأن أفكار قيام مجلس الشورى كانت موجهة ضد حكم الإمام الاستبدادي المطلق، والذي ووفقاً لما أوردته المعارضة، سيؤدي بالبلاد إلى كارثة. ووفقاً لما أورده الميثاق، فالإمام والذي كان على رأس الهاشمية، سيحتفظ بوضعه كرئيس روحي للزيدية، غير أن امتيازاته وصلاحياته كرئيس للسلطة الدنيوية يجب أن تكون محددة ومقيدة. وعليه يجب أن يكون الدور الحاسم في إدارة البلاد لمجلس الشورى وتكون الحكومة مسؤولة أمامه.

وفي الواقع ينبغي أن تنتقل إدارة البلاد إلى مشايخ القبائل والقضاة والعلماء، والذين وكما برهنت على ذلك عدة وثائق للمعارضة، نظروا إلى أنفسهم، كممثلين وحيدين «للشعب» وقامت مزاعم المعارضة بأحقيتها في السلطة على تصورات وأفكار تقليدية فحواها بأنه ليس السادة الذين جاؤوا إلى اليمن في المراحل المبكرة للإسلام، وإنما المشايخ والقضاة والعلماء الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من القحطانيين، سكان المنطقة الأصليين، قادرين على التعبير عن مصالح فئات الشعب الواسعة، ولذلك فهم القوى الاجتماعية الأكثر تأثيراً وفعالية، وعليه ينبغي أن تكون هي على رأس الدولة المركزية.

ولم تطبق نصوص الميثاق الوطني المقدس في الحياة العملية نظراً لفشل الانقلاب الحكومي في فبراير ١٩٤٨ م، إذ لم تبقى قوى المعارضة في السلطة سوى فترة يسيرة عقب الانقلاب ومن ثم قضي عليها من قبل أنصار الحفاظ على قدسية الإمام.

وأخذت مسألة تشكيل مجلس الشورى أقصى مدى لها، على وجه الخصوص بعد ثورة ١٩٦٢ م، وذلك عندما رأس قطاع الضباط ذوو الاتجاه الوطني بالاشتراك مع المثقفين المدنيين جهاز الدولة الذي كان في مراحل تكونه. وكما سبقت الإشارة، توحدت قوى المعارضة التقليدية، التي شاركت في السلطة بقدر محدود والقمة القبلية الاقطاعية التي لم يشترك ممثلوها نهائياً

في الأجهزة العليا للدولة في المراحل الأولى للثورة، توحدت تلك القوى على أرضية مناهضة لسياسة قيادة الجمهورية. وكانت النزعات الاتوقراطية (هكذا سموها) في عملية بناء هياكل الدولة، موضوعاً لانتقاداتهم، وكان المقصود بذلك تمركز السلطة في أيدي رئيس الدولة السلال. وارتباطاً بتلك الحقيقة رفعت المعارضة التقليدية شعار عدم ملائمة «تسلط الفرد» «السلطة الفردية» وقواعد الحكم في الإسلام وهكذا تجدد نشاط مبدأ الشورى.

وبعد حركة قمة نوفمبر ١٩٦٧م وبعد انتقال السلطة في البلاد إلى القمة الإقطاعية والبرجوازية التجارية الكبيرة أخذت قضية الشورى تتجسد وبشكل واقعي من خلال تأسيس وقيام المجلس الوطني. وكان على هذا المجلس وضع مشروع الدستور الدائم للبلاد وكان من المفروض أن يقبل المجلس الوطني استقالة أعضاء المجلس الجمهوري والحكومة وكذلك إعادة تشكيل المجلس الجمهوري والحكومة. وكان من المفترض أن يدخل في عضوية المجلس الوطني مشايخ القبائل، الذين وقفوا مؤيدين للجمهورية، والبرجوازية المدنية الساعية إلى المصالحة مع الملكيين «وكان من المفترض عدم السماح للعسكريين الدخول في المجلس نظراً» «لأن الجيش في الآونة الأخيرة أظهر ميلاً للوقوف كخصم للمؤسسة القبلية» وهكذا كان قيام المجلس الوطني رمزاً للانتصار الساحق للقوى الإقطاعية التقليدية في الجمهورية (٢٧٢, ١٩٦٩، العدد ٢ ص ٢٠٨، ٢٧٣، ١٩٦٨/١/٦م).

وتركت الأوضاع السياسية الداخلية السائدة في اليمن عام ١٩٦٨م وضرب القوى الديمقراطية، والأوضاع المتغيرة في الشرق العربي، كل ذلك ترك تأثيره الفعال على الوضع السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ونهجت القوى السياسية الماسكة بزمام الأمور في الجمهورية العربية اليمنية خلال عام ١٩٦٨ م، نهجت أسلوب البحث عن المصالحة مع أنصار الملكية ولم يكن من قبيل الصدف، إن أشار حسن العمري غير مرة في كلماته وخطبه إلى أن الهدف الأساسي يتمثل في الدعوة إلى «عقد مؤتمر السلام» الذي يمكن أن يؤدي إلى «القضاء على تنافس المعسكر بين المتعاديين» ووفقاً لما أوردته صحيفة

«(الليموند)» فإنه وبمجرد تحقيق ذلك الهدف، كان العمري أول من مد يده إلى أعضاء الأسرة الحاكمة داعياً إياهم ليصبحوا مواطنين متمتعين بكامل الحقوق المدنية في الجمهورية (٢٧٣، ٦/١٠/١٩٦٨ م).

وكما سبقت الإشارة، كانت منظمة حركة القوميين العرب، هي أكثر المنظمات السياسية جماهيرية في الجمهورية العربية اليمنية وفي مرحلة الوجود المصري في اليمن استغلت الحركة ذلك الوجود ونشطت بشكل شبه علني، على الرغم من الخطر السائد بالنسبة لنشاط المنظمات والأحزاب السياسية الأخرى في البلاد، وحتى ١٩٦٦م قادت حركة القوميين العرب نشاطاً فعالاً ومكثفاً في أوساط النقابات اليمنية والشباب وفي الهيئات والجمعيات والنوادي - الرياضية والثقافية وأيضاً في أوساط الجيش. ومنذ عام ١٩٦٤م بدأت خلافات فرع حركة القوميين العرب في اليمن الشمالي مع قيادة الحركة في بيروت، وفي عام ١٩٦٦م قطع الفرع علاقاته وصلاته في الواقع بالقيادة المركزية، ووفقاً لما أوردته صحيفة «الحرية» لسان حال حركة القوميين العرب البيروتيه، فقد حدث الانقسام نتيجة لتغلب القوى المطالبة برفض النهج «البرجوازي الصغير» للقيادة المركزية، ولتنظيم حزب وطني قومي طليعي وفي النصف الثاني لعام ١٩٦٦م كان على حركة القوميين العرب اليمنية كغيرها من المنظمات والأحزاب السياسية الأخرى الانتقال إلى العمل السري (٢٥٠، ١/٢/٦٩).

وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٦٨م جرت أعمال المؤتمر الاستثنائي لحركة القوميين العرب اليمنية وذلك في مدينة جبلة. وأعلن المؤتمر بأنه دوري حيث أقر فيه تأسيس الحزب الديمقراطي الثوري اليمني وعلى الرغم من أن كادر ونشطاء حركة القوميين العرب كانوا هم نواة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، غير أن المؤتمر أعلن بأنه «لن يكون للحزب أية علاقات أو صلات تنظيمية بحركة القوميين العرب وقيادتها المركزية «وجاء في البيان السياسي للحزب الديمقراطي الثوري اليمني بأن أسباب الأنفصال تتمثل في أن قيادة حركة القوميين العرب تنطلق في نشاطاتها السياسية «من تصورات رجعية ومثالية، ولا تبني مواقفها على أسس علمية مدروسة» ولذلك آلت المحاولات

الرامية إلى تطبيق تلك الآراء والأفكار في الحياة العملية«آلت إلى وقوع أخطاء جسيمة وقعت ضرر كبير في المصالح الوطنية» وتعرض المؤتمر بالنقد لأيديولوجية حركة القوميين العرب، وسياساتها وبنيتها التنظيمية (٩٥). وجاء في البيان السياسي بأن على الحزب أن يكون «قائداً للجماهير الثورية للشعب اليمني في نضالها من أجل تنفيذ وتطبيق المنجزات التقدمية الاجتماعية ـ الاقتصادية السياسية والثقافية في البلاد.

انتخب المؤتمر اللجنة المركزية للحزب وأقر برنامج العمل السياسي «القائم على أساس مبادىء الاشتراكية العلمية». ومن بين قرارات المؤتمر، كانت الأكثر أهمية تلك القرارات الخاصة بالاستقلال التام للحزب الديمقراطي الثوري اليمني عن القيادة المركزية لحركة القوميين العرب في.بيروت، القرار الخاص بتشكيل الجبهة الوطنية للجمهورية العربية اليمنية والتي تضم في صفوفها كل العناصر الوطنية التقدمية، وضع وإعداد ميثاق وطني يكون دليل عمل الجبهة الوطنية، وقرار يقضي بتعبئة الجماهير الشعبية في المدينة والريف ضمن فوق المقاومة الشعبية المسلحة، وأشار المؤتمر إلى أنه يجب على المقاتلين أخذ دورة عسكرية والحصول على «التربية السياسية» التي يمكن بها تسديد ضرباتهم في صراعهم مع الرجعية والاستعمار والامبريالية وقرار آخر عن «توحيد أداة الثورة في الجنوب والشمال كمقدمة لإنجاز الوحدة الكاملة لكلا شطري اليمن» كان هدف هذا القرار يكمن في الاعتراف بالنضال المسلح كوسيلة رئيسية لتحقيق أهداف الحزب الديمقراطي الثوري اليمني). وقرار آخر يقضي بإقامة العلاقات والصلات مع الأحزاب التقدمية العربية والحركة الثورية العالمية. وأعلن المؤتمر عن دعمه لحركة التحرر ـ الثورية العربية والتي تخوض النضال ضد الرجعية والامبريالية العالمية، كما أدان المؤتمر المؤامرات الامبريالية الرجعية.

وكان التأثير الفعال في الحزب للعناصر اليسارية وتحت تأثير العناصر اليسارية «اعتبر المؤتمر حرب التحرير الشعبية هي الاستراتيجية الصائبة الوحيدة للاستيلاء على السلطة في البلاد» (٩٥).

وتعرض الخط النظري للحزب الديمقراطي الثوري اليمني وعلى الأخص نشاطه العملي في تلك المرحلة للنقد وذلك بعد مرور إحدى عشر سنة (١٩٧٩ م) وذلك في وثيقة الحزب «خبرة وتجارب الحزب الديمقراطي الثوري اليمني من منضور نقدي» (٩٦). وجاء في هذه الوثيقة، وعلى الرغم من إقرار المؤتمر للبرنامج، إلا أن نشاط الحزب استمر على ما كان عليه سابقاً، حيث كانت غالبية المقاعد في الهيئات المركزية للحزب للقادة السابقين في حركة القوميين العرب، وهنا تتأصل إحدى الأخطاء الرئيسية، ولم تأخذ قيادة الحزب المواقع النظرية الماركسية فحسب بل أن هذه القيادة لم تكن تملك وببساطة مجرد التصور عن ماهية الماركسية، كما أنه لم ينتمي إلى الحزب أي أعضاء ملمين بالنظرية الماركسية.

وقام نهج الحزب الاستثنائي واعتماده النضال المسلح، على تحليل وتقييم غير صائبين للوضع السياسي السائد في البلاد نظراً «لعدم وجود الظروف الموضوعية ـ للاستيلاء على السلطة» في تلك المرحلة في الجمهورية العربية اليمنية (٩٦، ص ٧).

ومع ذلك بقيت المقولات اليسارية المتطرفة هي الأساس في منطلقات ونشاط الحزب الديمقراطي الثوري اليمني ردح من الزمن.

إن تشكيل الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وإعلانه عن ميوله الماركسية، كان نتيجة مباشرة لتأثير الأوضاع القائمة في الجنوب على الوضع السياسي في الجمهورية العربية اليمنية وكان الكثير من مقولات وأفكار الحزب انعكاساً لما جاء في برنامج الجبهة القومية للجنوب اليمني. وحقيقة أصبح الانفصال النهائي للحزب الديمقراطي الثوري اليمني عن حركة القوميين العرب ممكناً بفضل توفر قاعدته السياسية المتمثلة بالجبهة القومية للجنوب اليمني.

إن تغيير نهج الحكومة الجمهورية في تلك المرحلة، بحيث أصبحت المعبر عن مصالح القمة الإقطاعية ـ القبلية، وأيضاً الحرب التي امتدت ست سنوات تقريباً، كل ذلك أدّى إلى أن يعيد بعض من رجال الملكية، نظرهم وتقيمهم، الأمر الذي أدّى في نهاية المطاف إلى الانقسام في صفوفهم ومن ثم

تشكيل ثلاث مجموعات أساسية. ووقفت المجموعة الأولى إلى جانب عزل الإمام محمد البدر وانتقال السلطة إلى مجلس امامة برئاسة ابن عمه الإمام الحسين، وأيدت المجموعة الثانية البدر ودعت المجموعة الثالثة إلى وقف الحرب والتفاوض مع الجمهوريين.

وفي يونيو ١٩٦٨م وفي مؤتمر الملكيين المنعقد في صعدة جرى تشكيل «حكومة» جديدة ومجلس إمامة جديد. ورأسه مجدداً محمد بن الحسين، وكان على الإمام محمد البدر تسليم كامل سلطاته السياسية والعسكرية لهذا المجلس. وفي حقيقة الأمر لم يعد البدر سوى رئيساً دينياً واحتفظ بسلطة رمزية على القبائل (٢٧٢، ١٩٦٨ العدد ٤ ص ٤٩٤).

وأدّى الانقسام في أوساط الملكيين إلى التذمر في أوساط مشايخ القبائل، وانتقل الكثير منهم إلى صف الجمهورية.

وتوقفت النشاطات والمعارك المسلحة بين الملكيين والجمهوريين، وفي نهاية يونيو قام وزير البلديات في الجمهورية العربية اليمنية أحمد الرحومي بجولة تفقدية إلى المناطق الشمالية للبلاد، وأشار في تقريره إلى استقرار الأوضاع في تلك المنطقة، واحتفاظ القبائل بولائها للنظام الجمهوري وعدم وجود ما يهدد الجمهورية (٢٢٢، ١٩٦٨/٧/٢١).

وفي منتصف سبتمبر، وتحت ضغط القيادة السعودية، وعلى الرغم من غيابه عن الطائف لمدة سنتين، عاد الإمام محمد البدر من جديد إلى اليمن، وسرعان ما شارك بهمة في النشاط السياسي، وبعد مصالحته مع بني عمومته، اعتُرِفَ به قائداً لكل المجموعات الملكية، وأخذ على عاتقه مهام وصلاحيات رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أما الحسين فقد احتفظ بمناصبه كرئيس لمجلس الإمامة ونائباً للإمام وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

وفي مطلع أكتوبر ١٩٦٨ بدأت تتوارد أنباء ومعلومات عن استعادة القبائل الموالية للملكيين لأنشطتها. واستؤنفت النشاطات والعمليات الحربية في المناطق الشمالية الشرقية والغربية للبلاد وأيضاً في المناطق المحيطة بالعاصمة.

وعلى وجه الخصوص اندلعت معارك دموية في منتصف أكتوبر حول صنعاء، واستخدم كلا الطرفين في هذه المعارك أحدث الأسلحة والصواريخ. ونظراً لامتلاك الجمهوريين للمدرعات والطائرات المقاتلة فقد استطاعوا صد هجوم الملكيين. وفي نهاية نوفمبر اتجهوا إلى الشمال من صنعاء واستولوا على مدينة حجة. وإلى الجنوب من العاصمة جرت عمليات ناجحة لتطهير طريق صنعاء ـ تعز من أيدي الملكيين (٢٨٧، ٢٦/١٠/١٩٦٨). وترسخت مواقع الجمهوريين إلى حد كبير بعد أن انتقل إلى صفوفهم قاسم منصر، أحد الشخصيات النشيطة في الحركة الملكية وكبير مشايخ بني حشيش واقتفاء بأثره أعلن عدد من المشايخ عن ولائهم للجمهورية، والذين انشقوا في السنوات الماضية عن قبائلهم القوية والمقاتاة مثل قبيلة قيفة ونهم وغيرهما. (٢٢٢، ١٢/١١/١٩٦٨).

إن اخفاق وفشل الهجوم الملكي ونجاح الجمهوريين أجبر قادة العربية السعودية الذين قدموا وباستمرار الدعم للملكيين المتمثل بالمال والمواد الغذائية والذخائر، وكذلك السماح للملكيين باستخدام العمق السعودي لإنشاء قواعدهم، لقد أجبر فشل الهجوم، السعوديين إلى إعادة نظرهم فيما يتعلق بالحرب الأهلية في اليمن، والتي أصبحت من يوم إلى آخر عديمة الجدوى وبشكل واضح. وأصبح من العادة ظهور أنباء على صفحات الصحف العالمية تدل على وجود اتصالات سرية بين ممثلي الرياض وصنعاء. وفي أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٦٨ ظهرت أخبار في الصحف مفادها بأن الحكومة السعودية تفكر جدياً في إقامة العلاقات مع النظام الجمهوري اليمني أما صحيفة «الأخبار» القاهرية فقد كتبت مباشرة: «العربية السعودية مستعدة للاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية» أخذ بتصرف من (٢٢١، ١٣/١١/١٩٦٨ و ٢٧٣، ٦/١٠/١٩٦٨).

وأخيراً أعلنت قيادة العربية السعودية وبشكل مفتوح عن استعدادها لوقف دعم الملكيين، وطالبت كمقابل لذلك من حكومة الجمهورية العربية اليمنية إبعاد شخصيات تقدمية معينة من مناصبها، وفي ميدان السياسة الخارجية

لاعتراف بالاتجاه الغربي، وتشجيع مسيرة تعميق أسلحة البلاد. (١٩٨، ص ٢١).

وفي معسكر الملكيين تقوت المجموعة الداعية إلى المصالحة مع الجمهوريين. ومع مطلع عام ١٩٦٩م توقفت عملياً العمليات الحربية في المناطق الوسطى في البلاد، في حين جرت مصادمات محدودة في شمال البلاد، منطقة صعدة. وتعمق الإنقسام في أوساط الشخصيات القيادية في الحركة الملكية وبعد أن أوقفت العربية السعودية دعمها، خلع محمد الحسين عن نفسه كل صلاحياته، وتوجه الكثير من أعضاء «الحكومة» وأنصار الملكية إلى أوروبا ولبنان (٢٧٨، ١٩٦٩/١/٢٤ م).

وفي أول فبراير ١٩٦٩م شكل البدر «حكومة» جديدة، غير أنه لم يتمكن من إعادة التطور السياسي إلى الوراء ـ حيث واصل الانتقال إلى صف الجمهورية ليس فقط ـ مشايخ القبائل، بل وشخصيات ملكية بارزة، وجرت المفاوضات بين ممثلين رسميين ـ للجمهورية العربية اليمنية والملكيين حول «تشكيل حكومة وطنية وإبرام اتفاقية سلام». وهكذا اقتربت حرب السبع سنوات من نهايتها (٢٤٠، ١٩٦٩/٥/٥ م، ٢٨٠، ١٩٦٩/٢/٢ م).

وما إن حل ربيع ١٩٦٩م حتى كانت الأوضاع السياسية الداخلية في الجمهورية العربية اليمنية قد استقرت وتعززت أكثر مواقع الجناح المحافظ في القيادة وباشرت القمة القبلية الإقطاعية بتطبيق المطالب المقدمة من العربية السعودية في الواقع العملي. وتعززت أكثر فأكثر أسلمة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. ونشطت العلاقات مع العربية السعودية وابتداء من خريف ١٩٦٨م أوقفت الجمهورية العربية اليمنية الدعاية المناهضة للسعودية في الصحف والاذاعة. ومن جانبها سمحت حكومة العربية السعودية وبعد توقف طويل لليمنيين بتأدية فريضة الحج.

ولوحظ تحسن علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع الدول الأوروبية، وقبل كل شيء مع جمهورية ألمانيا الاتحادية والتي وافقت على استئناف العمل

في تنفيذ المشروعات الزراعية وكذا المشروعات في ميدان الاتصالات في اليمن، والتي كانت قد توقفت، وسويت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت عام ١٩٦٦م (٢٣٣، ١٩٦٩/٣/٨ م).

وفي خريف ١٩٦٩م ونظراً لقرب موعد دعوة المجلس الوطني كثفت مختلف القوى السياسية ـ الاجتماعية في البلاد من نشاطاتها. وتركزت الحوارات والمناقشات حول اللجنة الخاصة التي كان من ضمن مهامها تعيين أعضاء المجلس. وأدت القائمة المقترحة من قبل هذه اللجنة إلى سخط في أوسع أوساط المجتمع اليمني. وعلى سبيل المثال اقترح ممثلي الشباب في اجتماعهم المنعقد في صنعاء بتاريخ ٨ مارس، منح الشباب مقاعد أكثر في المجلس بما في ذلك مندوبيهم الستة عشر المنتخبين من قبلهم. وبعد اعتباره نشاط اللجنة غير مقبول، دعا المؤتمر إلى تغيير ميعاد انعقاد المجلس إلى وقت متأخر أكثر كما تقدم المؤتمر بجملة مطالب تتعلق بوضع خطة خماسية اقتصادية لتنمية البلاد، وإجراء الإصلاحات في القوات المسلحة وأجهزة الأمن، وإضافة إلى ما سبق أصر المؤتمر على تخصيص عدة مقاعد في المجلس الوطني لممثلي الجنوب اليمني (١٠٢، ص ١٣ ـ ٢٤).

وتقدم ممثلي القوات المسلحة في مؤتمرهم المنعقد في ١١ مارس في مدينة صنعاء بمطالب قريبة من مطالب الشباب (١٦٩، ص ١٩٢ ـ ١٩٨).

واتسمت قرارات مؤتمر المشايخ المنعقد في ١٤ مارس في مدينة صنعاء أيضاً وبرئاسة الشيخ عبد الله ابن حسين الأحمر، اتسمت بصفات مختلفة تماماً عن غيرها من قرارات المؤتمرات الأخرى. وسمي المؤتمر رسمياً بـ «الشعبي». ومنذ البداية أعلن المشتركين في المؤتمر عن ولائهم لقيادة الجمهورية وعبروا عن شكرهم واعتزازهم بالجيش والانتصارات التي حققها وفي قرار خاص عبَّر المشتركون عن ترحيبهم بالشخصيات «العائدة إلى أحضان الجمهورية» ويؤكد المشتركين عدم السماح لأي تميز قد يتعرض له هؤلاء العائدين. وبتحليل مختلف المعطيات فالبيان يقصد بالعائدين، مشايخ القبائل الذين انتقلوا إلى

صف الجمهورية منذ أمد قصير، وكذلك القادة الملكيين العائدين من المهجر ورجال «القوى الثالثة».

وأكد المشتركين في المؤتمر بوجه خاص على ثقتهم وإيمانهم العميق بضرورة الحفاظ على العادات والتقاليد اليمنية ونقاء المبادىء الإسلامية والتي سيهتدي بها المشتركون في المؤتمر في نشاطاتهم المستقبلية. وجاء في قرارات المؤتمر بأنه فقط وعلى أساس التجربة التاريخية اليمنية، وانطلاقاً من العادات والتقاليد والثقافة اليمنية الراسخة، يمكن وضع وصياغة نمط تنموي أفضل للمجتمع اليمني، والذي لا يمكن أن يوجد فيه مكاناً للتسلط الفردي، المطلق، وتسلط الحزب الواحد والفئة الاجتماعية الواحدة (١٠٢، ص ٣٦ . ٤٥).

وهكذا انعكست في قرارات مؤتمر مشايخ القبائل التطوير اللاحق للاتجاهات والأفكار التي سبق وإن طرحت من قبل ممثلي القمة الإقطاعية ـ القبلية في الستينات.

وعند صياغة عقيدتهم ونهجهم السياسي استرشدوا بالإيمان المطلق بالمبادىء والتقاليد الإسلامية والحفاظ على الأصالة اليمنية الوطنية ووقفوا ضد (التسلط) والنظرة الحزبية الضيقة للأمور. وكما سبقت الإشارة تبنت نفس المطالب أو المطالب المشابهة العناصر المحافظة والأكثر تقليدية وذلك بهدف إكساب مبادىء التنظيم القبلي الصفة الشمولية والتي وفي ظل المستوى المتدني جداً للنمو الاجتماعي ـ الاقتصادي للقبائل تحتفظ تلك المبادىء بالحيوية غير العادية.

وفي ١٧ مارس ١٩٦٩م افتتحت في صنعاء دورة أعمال المجلس الوطني للجمهورية العربية اليمنية ـ الجهاز التشريعي الأعلى المؤقت للجمهورية. وكان على هذا المجلس ترسيخ نتائج التحولات السياسية للجمهورية، ومن ثم يمثل الشكل الانتقالي لمجلس الشورى المنصوص عليه في الدستور. وشكل الغالبية العظمى من أعضاء المجلس البالغ عددهم خمسة وأربعين عضواً مشايخ القبائل والعلماء ـ شخصيات «مجموعة خمر» ومنح

ممثلي القوات المسلحة والمثقفين عدد لا بأس به من المقاعد. واحتفظ الوفد وممثلي الجنوب اليمني اثني عشر مقعداً. ووفقاً لتصريحات شخصيات رسمية، كانت هذه هي الخطوة الأولى نحو تحقيق الوحدة.

وفي الجلسة الافتتاحية ألقى رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمٰن الأرياني كلمة أخذت تسمى بـ «اليمن على طريق السلام والبناء»، وركز في كلمته على أن المهمة الملحة أمام البلاد تتمثل في وضع أسس الدولة اليمنية الحديثة، ولهذا فمن الضروري إعادة تنظيم وبناء الاقتصاد، والمالية، والتعليم، وإجراء الإصلاحات في الميدان السياسي، وتحديث الجهاز الإداري وتوسيع الحقوق الديمقراطية للشعب. وأكد ـ الأرياني في كلمته بأن على اليمنيين عند بناء دولتهم أن يهتدوا بمبادىء الشورى (١١٨ ص ٥ ـ ٣٠).

وأخذت قضايا الحرب والسلام حيزاً كبيراً في خطاب الأرياني حيث أعلن بأنه وبالنسبة للجمهورية العربية اليمنية لم يعد مقبولاً ولا مسموح به ليس فقط الصراع المسلح في داخل البلاد ولكن أيضاً أي فعاليات حربية من جانب البلدان المجاورة. ونالت مواقف الأرياني الرافضة للحرب تأييد ودعم ممثلي مختلف التجمعات السياسية الاجتماعية ـ والدعم المطلق من قبل قسم من القوى التقدمية ـ الوطنية.

وعند مخاطبته الشباب ركز الأرياني على مسائل الصراع بين القديم والجديد، ونفي نفياً قطعياً الصراع الطبقي معتبراً بأن المحتوى والمضمون الأساسي لحركة التاريخ «تتمثل في الصراع السلمي للأجيال». ودعا الشباب لبذل كل قواهم وجهودهم لتوحيد صفوفهم.

وتوقف الأرياني في خطابه عند قضية العلاقة مع الجنوب اليمني مؤكداً في خطابه على أن الجمهورية العربية اليمنية تقف إلى جانب وحدة الشمال والجنوب. ونالت هذه القضية اهتماماً خاصاً من قبل المجلس الوطني، إذ كرس لها نياناً خاصاً عن المجلس ولقي هذا البيان ترحيباً واسعاً في البلاد.

ووصفت الصحف اليمنية دورة المجلس الوطني كحدث تاريخي بارز

في حياة الشعب اليمني باعتبار ذلك تجربته الديمقراطية الأولى. وأعلن المجلس بأنه يجب على الاعلام الرسمي اليمني أن يكون «نواة للديمقراطية الإسلامية الحقة» (١١٨، ص ٥).

وأقر المجلس الوطني عدة قرارات تتناول عدة قضايا، الاقتصادية، المالية، الدفاع، الأمن، السياسة الخارجية، الوحدة اليمنية، وإجراء الإصلاحات في الجهاز الإداري، وكلف المجلس عدد من أعضائه لصياغة مشروع الدستور الجديد والاعداد - لانعقاد جلسة مجلس الشورى - «برلمان البلاد مستقبلاً» (٢٤٤، ٢٠/٥/٦٩ م).

وقام المجلس الوطني بانتخاب أعضاء المجلس الجمهوري وعلى الرغم من امتناع الأرياني إلا أنه انتخب رئيساً للمجلس الجمهوري بالإجماع إلى جانب عضوا المجلس الآخران - العقيد حسن العمري والشيخ محمد علي عثمان.

ونظراً لانتهاء مدة صلاحيات الحكومة إبان انعقاد المجلس الوطني فقد توجه رئيس الحكومة العقيد حسن العمري برسالة إلى رئيس المجلس الجمهوري تضمنت مطالبته بقبول استقالة حكومته. وبدوره كلف المجلس الوطني حسن العمري بتشكيل الحكومة وفي ٥ إبريل ١٩٦٩م أدت الحكومة الجديدة اليمين الجمهوري (٢٢٢، ٢١ و ٢٢/٣/٦٩ م، ٢٧٢، ١٩٦٩م العدد رقم ٣ ص ٣٨٠).

ويدل التشكيل الجديد للأجهزة العليا للسلطة على نمو وتصاعد تأثير القوى اليمينية. وينبغي الإشارة إلى أنه وإلى جانب ممثلي الأوساط الإقطاعية - القبلية شارك في الأجهزة العليا للسلطة خبراء ومتخصصين في الميدان الاقتصادي والمالي، وكانت مشاركتهم في الظروف السائدة حينذاك ضرورية، نظراً لما كان يعانيه اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية من صعوبات كبيرة.

وكان لا بد وأن تترك العلاقات المتبادلة للدولتين اليمنيتين تأثيرها على الوضع السياسي الداخلي في الجمهورية العربية اليمنية. ومنذ قيام جمهورية

اليمن الجنوبية الشعبية في الجنوب، خريف ١٩٦٧م كانت العلاقات بين حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وحكومة اليمن الديمقراطية متوترة. وتفسير ذلك يتمثل في أن القيادة في الجمهورية العربية اليمنية أصبحت وإلى حد كبير تعبّر عن مصالح القمة الإقطاعية ـ القبلية والبرجوازية التجارية الكبيرة وعلى حساب إضعاف مواقع القوى التقدمية الوطنية، وقبل كل شيء أنصار حركة القوميين العرب، والتي تلقت الدعم العسكري والمادي والمعنوي الهائل من حكومة الجنوب اليمني والجبهة القومية.

وأخذت الصلات الوثيقة بينهما ابتداء من مطلع الستينات، وذلك عندما استحوذ أنصار حركة القوميين العرب في الشمال على مواقع ريادية في النقابات، منظمات الشباب وبعض الوحدات العسكرية وفي أوساط المثقفين ونشطت هذه العلاقات بشكل كبير ومهم إبان حصار السبعين يوماً. وأعلنت الجبهة القومية أكثر من مرة عن طموحها لإقامة الوحدة مع الشمال، وأعلنت الجبهة القومية عن استعدادها لدعم حكومة حسن العمري في صراعها مع الملكيين. ومن جانبهم أعلن قادة اليمن الشمالي عن ضرورة وحتمية الاتحاد مع الجنوب بهدف استعادة تحقيق اليمن الواحد بحدوده التاريخية وشكلت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لجنة تنسيق مشتركة، قام ممثلي كلا الدولتين في هذه اللجنة ببحث ودراسة إمكانية التوحيد.

ولكن وبقدر ما تعززت مواقع القوى الثورية في اليمن الجنوبي، بقدر ما شهدت اليمن الشمالي تكتل القوى والتجمعات السياسية ـ الاجتماعية المعتدلة، بقدر ما ساءت وتدهورت العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. ولم تكن حكومة اليمن الجنوبية راضية عن لجوء أعضاء جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل إلى اليمن الشمالي ومباشرتهم بإعداد فرقهم القتالية في معسكرات تدريب أنشئت خصيصاً لهذا الغرض دون أن يقابل ذلك بأي اعتراض من قبل السلطات في الجمهورية العربية اليمنية وأدّى تعيين قائد جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل عبد الله الأصنج

وزيراً للخارجية وفيما بعد وزيراً للاقتصاد في حكومة الجمهورية العربية اليمنية إلى تهييج شعور الغضب في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وقيّمت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ممارسات القيادة اليمنية الشمالية كخطوات غير ودية.

واستفحلت الخلافات بين الجانبين بعد أحداث أغسطس الدامية ١٩٦٨م في صنعاء، والتي كانت سبباً ومبرراً لتشكيل لجنة في الجنوب لدعم المقاومة الشعبية في اليمن الشمالي. وبعد مقتل عبد الرقيب عبد الوهاب بدأت حملات الهجمات المتبادلة واتهمت حكومة الجمهورية العربية اليمنية، اتهمت الجبهة القومية وحكومة اليمن الجنوبية بتنظيم عمليات التخريب ضد النظام في الجمهورية العربية اليمنية ومن جانبها اتهمت حكومة اليمن الجنوبية وبشكل علني وعبر الصحف اتهمت قيادة الجمهورية العربية اليمنية بانتهاجها سياسة مستحبة لمشايخ القبائل والعناصر الرجعية والقمة الحاكمة في العربية السعودية وكذلك تغاضيها عن نشاط قوى الثورة المضادة في أراضيها «العناصر الرجعية» ـ المتمثلة بالسلاطين وفرق جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل (وبدعم من هذه الفرق نفذت القبائل الموالية للملكية هجمات متواصلة على أراضي اليمن الجنوبية وعلى الأخص في منطقة بيحان واشتدت هذه الهجمات أكثر فأكثر بعد انتقال قاسم منصر إلى جانب حكومة الجمهورية العربية اليمنية وخلال عدة أشهر اتهم كل من الشمال والجنوب الآخر (بالانفصالية).

وخلال صيف وخريف ١٩٦٨م أرسلت حكومة الجمهورية العربية اليمنية إلى حدودها الجنوبية وحدات عسكرية إضافية. وساعدت جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل على تشكيل لواء من أنصارها «لواء العودة» المتمركزين في تعز. وفي النصف الثاني من مارس ١٩٦٩م اتخذت الإجراءات والخطوات لتوحيد القوى المعارضة للنظام في اليمن الجنوبية والمتواجدة في أراضي الشمال بما في ذلك قادة النقابات المدنية وحزب الشعب الاشتراكي الفارين إلى الشمال ومن جانبها أقدمت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في نهاية عام ١٩٦٨م وبحجة النضال ضد الملكيين، أقدمت على

تنظيم عدة هجمات مسلحة وعمليات إرهابية ضد عدد من المشايخ البارزين في المناطق الحدودية للجمهورية العربية اليمنية في محافظة البيضاء. وتفاقمت الخلافات وتوترت العلاقات بين الدولتين اليمنيتين إلى الحد الذي جعل الجمهورية العربية المتحدة تواصل وسلطتها لتسوية تلك العلاقات (٢٢٨، ١٢/ ١٩٦٩/٢ م، ٢٦٧، ١٩٦٧م العدد ٧٤ ص ٥٣ - ٥٤).

وساعد على استفحال خلافات الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كون كل منهما أصبح مركزّ جذب لقوى سياسية مختلفة الاتجاهات (بل يمكن القول متناحرة). وهكذا ففي الوقت الذي وجدت فيه العناصر المحافظة والمعتدلة من الشمال ميداناً لتكتلها وتمركزها، نجد بالمقابل أنصار الانجازات التقدمية والديمقراطية يجدون في الجنوب ميداناً لتحشدهم وتكتلهم. وعند منتصف عام ١٩٦٩م وبعد انتقال الجناح اليساري للجبهة القومية إلى السلطة في الجنوب أصبحت نزعة تحويل أراضي اليمن الشمالية إلى محطة العناصر الثورة المضادة والهاربة من الجنوب (ولم يعد الأمر مقصوراً على العناصر المتعاونة مباشرة مع المستعمرين الانجليز، بل والعناصر السياسية المناهضة للجبهة القومية من بين أعضاء جبهة التحرير وقادة النقابات المدنية الإصلاحية وحزب الشعب الاشتراكي) ظاهرة أكثر وضوحاً. وأدت عملية الاستقطاب الاجتماعي إلى توتر واستفحال التناقضات المؤدية إلى افتراق الدولتين.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٩ م، ونتيجة للنجاحات الحربية التي حققها الجيش الجمهوري، طهرت كل أراضي الجمهورية العربية اليمنية تقريباً من الملكيين. وفي مطلع سبتمبر ١٩٦٩م تمكن الجيش والفرق القبلية من تحرير صعدة والتي كانت واقعة في أيدي العدو منذ نوفمبر ١٩٦٧ م، وإبان تقدم القوات الجمهورية نحو الحدود السعودية، تمكن من تحرير عدد من القرى والمراكز السكانية الكبيرة. ولم يعد هناك سوى فرق صغيرة للملكيين في المناطق الحدودية الجبلية (٢٢٢، ٧/١٧ ١٩٦٩، ٢٧٢، ٦٩وبعد أن كسرت المقاومة المسلحة للملكيين على أرض الواقع، احتلت القضايا

الاقتصادية البند الأول في برامج وخطط الجمهورية. وفي الاول من سبتمبر عام ١٩٦٩م تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة المهندس ـ الاقتصادي عبد الله الكرشمي وتشكلت حكومة الكرشمي في الأساس من عناصر ورموز الاتجاه المعتدل وأنصار النهج الغربي والمتخصصين في الميدان الاقتصادي. وأعلن رئيس الوزراء الجديد عن استعداد حكومته لإعادة ـ العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قطعت في عام ١٩٦٦م وكذلك إعادة العلاقات مع العربية السعودية (٢٧٠، ٦/٢/١٩٧٠م ص ١٧٦، ٢٧٢، ١٩٧٠م العدد الأول ص ٧٠).

وفي العاشر من نوفمبر صدر البيان السياسي لحكومة الكرشمي وطبقاً لما جاء في هذا البيان تتصدر قضايا التنمية الاقتصادية مجمل السياسة الداخلية للجمهورية العربية اليمنية وأشار البيان إلى أنه و (لبناء الدولة اليمنية المستقلة التقدمية والقوية فمن الضروري تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني) وذلك عن طريق تشجيع ودفع استثمارات الرأسمال الوطني الخاص والرأسمال الأجنبي وهذه هي بالتحديد القضية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من خلال نشاطها الرامي إلى ضبط وتنظيم المالية وإعادة بناء الجهاز الإداري (٢٤٤، ١١، ١١، ١٩٦٩ م) وأكد البيان على ضرورة توجيه الرأسمال الوطني وبالدرجة الأولى إلى الميادين الإنتاجية.

اصطدم تنفيذ النقاط الواردة في البرنامج بصعوبات مالية واقتصادية جادة. ولتجاوز تلك الصعوبات، أعدت الحكومة جملة من الإجراءات بما في ذلك تخفيض النفقات وقبل كل شيء تلك النفقات المخصصة للجهاز الإداري للدولة، والرقابة الصارمة على إنفاق واستهلاك العملة الصعبة وتطبيق النظام في جهاز الدولة.

وقوبل تطبيق هذا البرنامج بالمعارضة من قبل ممثلي القمة الإقطاعية ـ القبلية وقسم من الضباط وثيقي الصلة بالمشروعات الاقتصادية، إذ لم تعجب الأولين النزعة المركزية في نشاط الحكومة في حين لم تعجب الثانين

المحاولات الرامية إلى تنظيم الدولة، الأمر الذي أدّى إلى سرعة سقوط حكومة الكرشمي.

وفي الخامس من نوفمبر ١٩٧٠م ترأس الحكومة السياسي المجرب وذو الخبرة العميقة الاستاذ محسن العيني، وتكونت حكومته من خمسة عشر وزيراً (ستة منهم وزراء سابقون في حكومة الكرشمي وأربعة وزراء شغلوا مناصبهم الوزارية لأول مرة (٢٧٠، ١٩٧٠/٢/١٣ م). وفي ضوء المسار العام لتصحيح النظام في الجمهورية العربية اليمنية بعد عام ١٩٦٧م نظر إلى تولي العيني لرئاسة الحكومة كنوع من تراجع العناصر المعتدلة وتنازلها للاتجاه التقدمي.

وأخذت المسائل المالية والاقتصادية المركز الرئيسي في نشاط حكومة العيني «وبمشاركة مختلف القوى الوطنية» تماماً كما كان الحال بالنسبة للحكومة السابقة. وفي مقابلته مع صحيفة «الوحدة» أشار العيني إلى أهمية تعزيز الدولة المركزية مؤكداً على ضرورة القضاء على «بقايا الطائفية والرجعية» وعلى الأباطيل والخرافات القبلية والمناطقية. وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لحكومته أعلن محسن العيني بأن الأساس في ذلك هو التطبيق الصارم للنظام، والقانون. وأكد رئيس مجلس الوزراء بأنه يمكن تطبيق البرنامج الاقتصادي فقط في ظل تخفيض نفقات الدولة وزيادة الدخل، وحل هذه المسألة جزء لا يتجزأ من قضية تحديث جهاز الدولة وركز العيني وبشكل خاص على الأهمية القصوى للجمهورية العربية اليمنية مسألة بناء جيش وطني قوي ومقتدر.

وفي ميدان السياسة الخارجية وجهت حكومة العيني كل قواها لتطبيع العلاقات مع العربية السعودية (٢٤٤، ١٩٧٠/٤/١٧ م، ٢٧٠، ١٩٧٠/٢/٢٠ م). واحتلت هذه المسألة الدرجة الأولى من الأهمية، نظراً لأنه بحلها يمكن الحديث عن تثبيت السلام والاستقرار بشكل نهائي في البلاد، وتحسين الوضع الاقتصادي، للبلاد. وفي نفس الوقت ونظراً لعدم التمكن من حل المصاعب الاقتصادية بمساعدة الغرب لوحده، فقد نظرت السلطات الجمهورية بأمل الحصول على المساعدات من البلدان الاشتراكية.

وفي منتصف فبراير ١٩٧٠م اخترق من جديد الهدوء الحربي، إذ استولى الملكيون مجدداً على صعدة بعد حصولهم على دعم ومساعدة العربية السعودية. وكان من الواضح بأن هذه العملية مدفوعة بل ومصممة من قبل العربية السعودية والتي وضعت في حسبانها إجراء الحوارات والمفاوضات مع السلطات الجمهورية بشأن تسوية القضية اليمنية «من مواقع القوة» (٢٦٠، ١٨/ ٢/ ١٩٧٠ م).

وفي مطلع مارس ولأول مرة بعد ثورة ١٩٦٢م استلمت الجمهورية العربية اليمنية دعوة من العربية السعودية لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية وقبل رئيس مجلس الوزراء محسن العيني من حيث المبدأ الدعوة والمشاركة في المؤتمر بشرط أن يتمتع الوفد اليمني بحقوق مساوية مع غيره من وفود البلدان الأخرى (٢٢٨، ٧/٣/١٩٧٠ م).

وفي الثالث والعشرين من مارس ١٩٧٠م افتتحت أعمال المؤتمر في مدينة جدة واستقبل الوفد اليمني بمودة من قبل القادة السعوديين. وتمخضت اللقاءات غير الرسمية التي قام بها الوفد اليمني مع شخصيات عن الحركة الملكية وعبر وساطة مستشار ملك العربية السعودية، بتسوية العلاقات السعودية ـ اليمنية ووضع اتفاقية «جنتلمان» «شرف». وتناولت هذه الاتفاقية وقف الدعايات المعادية من كلا الطرفين، وقف إطلاق النار في اليمن (وقبل كل شيء في المنطقة الشرقية ـ الشمالية للبلاد). وفي نفس الوقت وقف المساعدات المقدمة للملكيين والقبائل الموالية لهم من قبل العربية السعودية. ونصت الاتفاقية على عودة بعض الشخصيات الملكية البارزة إلى اليمن ومنحها مقاعد في أجهزة السلطات الجمهورية بما في ذلك مقعد ـ في المجلس الجمهوري واثني عشر ـ في المجلس الوطني (بما في ذلك منصب نائب رئيس المجلس) وأربعة مقاعد في الحكومة (بما في ذلك منصب وزير دولة) وكذلك المشاركة في السلك الدبلوماسي وقنصليات الجمهورية العربية اليمنية. كما تم التوصل إلى اتفاق يقضي بعدم عودة أفراد أسرة حميد الدين إلى اليمن (٢٣٩، ١٩/٥/٧٠م ٢٦٤، ٨/٤/١٩٧٠).

وفي ١٦ إبريل ١٩٧٠م أعلن محسن العيني في المجلس الوطني للجمهورية العربية اليمنية عن إبرام اتفاقية مع العربية السعودية والتي تنص فضلاً عن البنود السابقة، استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتقديم العربية السعودية الدعم المالي والاقتصادي للجمهورية العربية اليمنية.

ونتيجة لهذه المفاوضات توقفت في منتصف إبريل كل الفعاليات الحربية في كل أراضي الجمهورية العربية اليمنية. وفي الثالث والعشرين من إبريل وبعد أن أيد المجلس الوطني نشاط الوفد اليمني في جدة أعلنت العربية السعودية عن اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية (١٩٨، ص ٢١، ٢٧٠، ١٧/ ١٩٧٠/٤ م).

وهكذا وضعت النهاية للحرب الأهلية في اليمن وتم التوصل إلى المصالحة الوطنية. ورداً على «تنازلات» الملكيين مثل اعترافهم بالجمهورية، وموافقتهم على عدم عودة أفراد الأسرة البائدة إلى اليمن، منحت السلطات الجمهورية لممثلي الحركة الملكية العائدين، المناصب الموعودين بها في الأجهزة العليا للسلطة وفي الجيش.

وبمجرد إقامتها العلاقات الدبلوماسية مع العربية السعودية، في يوليو ١٩٧٠م أخذت تسير على طريق توسيع وتعميق الصلات والروابط مع الغرب. وعند ذلك الوقت كانت قد أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية المانيا الاتحادية والتي كانت قد قطعت عام ١٩٦٤ م، كما أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع كل من انجلترا وفرنسا (يونيو ١٩٧٠ م). كما بدأ الإعداد لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونشطت العلاقات والصلات مع إيطاليا. وإضافة إلى ما سبق سعت الجمهورية العربية اليمنية إلى تطوير علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفيتي وغيرها من البلدان الاشتراكية. وحظيت علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع البلدان العربية بتطور ونمو كبيرين وعلى الأخص الجزائر. وعموماً يمكن القول بأن الخط السياسي الخارجي للجمهورية العربية اليمنية في تلك الفترة على المستوى الدولي قد تميز بالحياد.

وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة التي عانتها الجمهورية العربية اليمنية في ميدان التطور الاقتصادي إلا أن الأعمال في البلاد نشطت بشكل ملحوظ وكبير. فتحت فروع للشركات الغربية في كل من الحديدة وتعز وصنعاء وبدأ النشاط العمراني في المدن، وتزايد سيل التحويلات النقدية من المغتربين اليمنيين إلى البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

وبانتهاء الحرب الأهلية، احتلت البند الأول في جدول الأعمال قضية بناء هياكل الدولة ـ السياسية. وعلى الرغم من الخبرة المكتسبة المتصلة بتشكيل الجهاز التشريعي المؤقت للبلاد ـ المجلس الوطني ـ وتأديته لمهامه وصلاحياته، غير أن البلاد أصبحت تقف على أبواب إعداد الدستور الدائم والتحضير للانتخابات التشريعية في مجلس الشورى.

وبهدف التوصل إلى وجهة نظر موحدة حول نظام الدولة وتحديد دور ومهام الجهاز التشريعي الأعلى ـ مجلس الشورى ـ انعقد في مارس ١٩٧٠م مؤتمر العلماء بمشاركة وجهاء وأعيان الإقطاع ـ القبلي والقضاة. وفي هذا المؤتمر جرى وضع وثيقة أخذت تسمى بـ «الأساس العظيم للحفاظ على الجمهورية والشورى» (١٢١)[٦]. واتخذ أصحاب هذه الوثيقة محاولة جديدة استهدفت ربط آرائهم وتصوراتهم عن الجمهورية بمبادىء الإسلام.

وجاء في مقدمة الوثيقة التأكيد على أن السير وفقاً لنهج القرآن يعتبر شرطاً ملزماً وواجباً للحفاظ على الجمهورية ومبدأ الشورى، كما أن رفض تعاليم القرآن سيؤدي حتماً إلى ظهور نوعين من أنظمة الحكم ـ «الوراثي» و «الاغتصابي». ويظهر النوع الأول عندما تنتقل السلطة العليا بالوراثة. ويسود الثاني عندما يستولي شخص أو مجموعة أشخاص عل السلطة عن طريق القوة.

---

(٦) حصل المؤلف على وثيقة «الأساس العظيم للحفاظ على الجمهورية والشورى» من محافظ صنعاء الشيخ أحمد علي المطري «رحمه الله». والنسخة عبارة عن مخطوط موقع عليه في مارس عام ١٩٧٠م ولا توجد أية إشارة إلى المكان الذي تم فيه التوقيع. ولم يسبق إن طبعت ونشرت هذه الوثيقة. وللمرة الأولى تخضع هذه الوثيقة للدراسة العلمية.

وتصف الوثيقة نظام الحكم «المغتصب» بأن السلطة فيه تسود ليس بالاقتناع واليقين وإنما باستخدام قوة السلاح والتنكيل القاسي بالمعارضين. وبتأثير وسائل الحكم تلك «تتدهور العلوم والثقافة» أما «الشعب فيحيا حياة العبيد المتعطشين لشخص قوي ينقذهم من العبودية» ولكن يطول انتظارهم لمثل هذا الشخص، والتي سرعان ما تصبح هي نفسها أشد ظلماً وقسوة وفي ظل نظام الحكم «المغتصب» تنفتح الإمكانيات الواسعة أمام الدول الأجنبية وبمساعدة صنائعها تتمكن تلك الدول من بسط سيطرتها وهيمنتها على الشعب. ونتيجة لذلك تعاني البلاد من انعدام الاستقرار السياسي، والذي بدوره يعيق انطلاقها وانبعاثها وتقدمها. ويؤثر نظام الحكم «المغتصب» على وضع الجيش أيضاً، إذ يتوزع الجيش إلى مجموعات متنافسة، وتسعى كل مجموعة إلى الارتقاء والترفع على حساب القضاء على المجموعات الأخرى. ويمكن أن يؤدي هذا التعارض والتنافس بين الفرق العسكرية والمعتمدة على قوة السلاح، يمكن أن يؤدي إلى تغيير السلطة، ولا يمكن له القضاء على القلق وعدم الاستقرار في البلاد. ويعتبر نظام الحكم «المغتصب» نظاماً قهرياً وتعسفياً، ويحرم الشعب من حقه في القول وإبداء الرأي ويحرم الشعب من حقه في مراقبة حاكميه ويخلق الظروف المناسبة للحكم الاستبدادي المطلق.

وتدين الشخصيات الموقعة على «الأساس العظيم...» كل من نظام الحكم «المغتصب» ونظام الحكم «الوراثي» ويرون بأن الحكم الوحيد الملائم هو «حكم الله» لأن الله وحده هو القادر على تحقيق نهضة البلاد. إن مجلس الشورى الممثل للشعب في مثل هذا النظام يعتبر وبحق ضماناً لديمومة الحكم بدون إراقة الدماء والانقلابات. لقد ارتكبت كل الحكومات السالفة نفس الخطأ كونها «إما وقفت وبشكل مفتوح ضد تشكيل مجلس الشورى أو شككت في مصداقيته وأهليته» ومع ذلك لا يمكن أن يسود الأمن والاستقرار في البلاد إلا عندما ينفذ الشعب وفي ظل النظام الجمهوري أحكام الله سبحانه وتعالى وتعاليم الشورى وعلى ذلك فالموقعون على هذه الوثيقة يقسمون بالله على النضال من أجل «السلطة العادلة» ـ من أجل الجمهورية ومبدأ الشورى.

وأعلن المشتركون في المؤتمر عن «ثقتهم بالحكومة الحالية وتفويضهم لها بإنشاء مجلس الشورى».

وبعد تشكيل مجلس الشورى تواصل الحكومة الحالية القيام بمهامها وتمارس سلطتها للمدة المحددة في الدستور المؤقت، والذي سيحل محله الدستور الدائم بعد إقراره من قبل مجلس الشورى. إن أي حكومة لا تنال ثقة مجلس الشورى ستعتبر حكومة مغتصبة للسلطة.

إن تحليل «الأساس العظيم...» يظهر بأن واضعيه تعرضوا بالنقد لسلطة الفرد المطلقة وحاولوا معارضتها بالحكم الجماعي ـ الشورى ـ القبلية ـ العشائرية. وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تُسِّم بالتحديد القوى السياسية التي راهنت على حكم الفرد غير أنه من الواضح تماماً بأن المقصود بتلك القوى هي الأئمة وإلى حد كبير ـ الرئيس السلال. وتقيم الوثيقة نظام الشورى كشكل من أشكال حكم الشعب، والتي ترى فيه القمة القبلية ـ الإقطاعية نفسها الممثلة للشعب. إنَّ تضمُّن الوثيقة في عناوينها لمصطلح «الشورى» يدل على السعي لنقل التقاليد العشائرية ـ القبلية إلى مستوى الدولة. وحاول واضعو الوثيقة عرض الدولة التي سيشكلونها كوريث للتنظيم العشائري ـ القبلي، وفي نفس الوقت نظروا إلى هذه الدولة كجماعة دينية موحدة ومن هنا سعوا لكي تكون عملية البناء الحقوقي القانوني للدولة محصورة جداً بالتعاليم الإسلامية وأخيراً تركت المؤسسات السياسية المعاصرة وعلى الأخص منها السائدة في البلدان العربية تأثيرها المحدود ـ على القمة اليمنية الحاكمة. وتحت تأثير تلك المؤسسات سعت القمة الحاكمة إلى صَبغ ـ هيكلية الدولة المؤسسية الناشئة بسمات معينة تتصف بها الدولة الحديثة، ولكن تلك الصفات تعتبر جديدة تماماً بالنسبة لليمن. إن الاتفاق النهائي لعملية بناء المؤسسات السياسية جرت عبر تأدية جهاز الدولة لوظائفه. وفي هذه الحالة نود الإشارة إلى التأثير الثلاثي على عملية بناء نظام الحكم في الجمهورية العربية اليمنية ـ التقاليد، الإسلام، والهياكل السياسية المعاصرة. وبهذا الصدد يعتبر مجلس الشورى هو الشكل المناسب جداً للشمال اليمني المعاصر.

وافترض أصحاب «الأساس العظيم...» بأنه وعبر مجلس الشورى سيضمنون ـ سيطرة وجهاء الإقطاع ـ القبلي على المواقع الريادية في إدارة شؤون البلاد، الأمر الذي لم يتمكنوا من تحقيقه حتى عام ١٩٧٠ م، والآن وبعد إزاحتها للمناوئين لها من الطريق إلى السلطة، شعرت القمة الإقطاعية ـ القبلية بأنها أصبحت قريبة جداً من أهدافها المتوخاة.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى التسمية ذاتها التي أطلقها الموقعون على هذه الوثيقة على أنفسهم ـ «مالكي مطلق السلطة» ولا يمكن لأي مجموعة أن تطلق على نفسها تلك التسمية في ظروف اليمن، إلا المشايخ ووجهاء القبائل والعشائر، وكما سبقت الإشارة عند حديثنا عن المراحل السابقة للنظام الجمهوري، تمتع المشايخ بمطلق السلطة على مستوى المحلات، وفي نطاق قبائلهم ولكن لم تكن سلطتهم على مستوى الدولة. وفي مطلع السبعينات تغير وضع المشايخ وبشكل جذري تماماً: أصبحت الآن كل المواقع الهامة والأساسية في الدولة في أيديهم وفي أيدي أنصارهم من القضاة والعلماء.

وجدت التغيرات السياسية الداخلية في الجمهورية العربية اليمنية انعكاساً قانونياً لها من خلال إقرار الدستور الدائم الجديد في ديسمبر ١٩٧٠م (١٠٩، ٧٠/١٢/٣٠ م) وتعتبر هذه الوثيقة مؤشراً واضحاً ونموذجياً نظراً لما انعكست فيه من نزعات اجتماعية متناقضة في أحيان كثيرة، وتحت تأثيرها جرت عملية النمو اللاحقة في الجمهورية العربية اليمنية. ففي الفصل الأول المعنون بـ «الدولة» نجد تمازجاً مركباً وصعباً للقواعد التقليدية والإسلامية واقتباس للتجارب الاجتماعية الأخرى، والتي تبدو في المرحلة موضوع البحث من التاريخ اليمني كصيغة بيانية إعلانية. وتعلن المادة الأولى بأن «اليمن ـ دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة كاملة... واليمن دولة برلمانية شوروية والشعب اليمني جزء من الأمة العربية الإسلامية» وتنص المادة الثانية والثالثة على أن «الاسلام ـ الديانة الرسمية للدولة» و «الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جمعاء» ونلاحظ هنا بأنه وفي الظروف اليمنية، عكست تلك النصوص مساعي القمة الحاكمة الرامية إلى إضعاف التناقضات والخصومات الاجتماعية والعودة

إلى التقاليد وبنفس النسق والروح جاءت مواد الفصل التالي: «التكافل الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة ـ أساس المجتمع «(المادة السادسة») تضمن الدولة الحرية العامة والخاصة في نطاق الشريعة والقانون كما توفر الدولة الأمن والفرص المتكافئة لكل المواطنين» (المادة الثامنة). وجاء نص ـ المادة السابعة بروح تقليدية أكثر: «الأسرة ـ أساس المجتمع وعمودها ـ العقيدة والوطنية والأخلاق».

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الأهمية الكبيرة التي أولاها دستور ١٩٧٠م للإسلام. (اليمن ـ دولة إسلامية» «الإسلام ـ دين الدولة» «والشريعة ـ» «مصدر القوانين جمعاء» وهلم جرا). لعب الإسلام وسيستمر يلعب دوراً هاماً واستثنائياً في حياة الجمهورية العربية اليمنية. واعتقد واضعو الميثاق بأنه من المفترض أن يلعب الإسلام دوراً مشجعاً في عملية التكامل في المجتمع اليمني. إن إحدى الجوانب الهامة في عملية التحديث في الشمال اليمني، نضال القوى الاجتماعية الداعية إلى خلق الدولة المركزية، ضد نزعة التفكك الإقطاعي والتي حمل لوائها وجهاء وأعيان الإقطاع القبلي. وكان من المفترض أن يؤدي الدستور إلى تكثيف نشاط القوى الساعية إلى المركزية. وفضلاً عن ذلك سعت القوى الاجتماعية التي تسلمت السلطة بعد ثورة ١٩٦٢ م، سعت تلك القوى إلى توجيه نموها في «المجرى الاجتماعي» بمعنى آخر استخدامها وقبل كل شيء لتقوية الدولة الوطنية. وفي الوقت الذي ـ رفعت فيه الشعارات الوطنية، عملوا على جعل التناقض الطبقي في المجتمع اليمني مبهماً وهنا أيضاً أسعفهم الإسلام بمبدئه «العدالة الإسلامية».

ولم يكن التوجه الاجتماعي لدستور ١٩٧٠م ذا مدلول واحد، إذ انعكست في الدستور من جهة مصالح الفئات ذات المصلحة في التطور الرأسمالي، ومن جهة أخرى لم يكن بمقدور واضعي الدستور تجاهل مطالب الفئات الإقطاعية وأخيراً وكما تتميز به مجتمعات الدول الحديثة السائرة على طريق التنمية المستقلة والمضطرة في ظل ظروف التخلف الشديد اجتياز هذه الرحلة، فقد عكس الدستور المتصور المفرط عن دور الدولة.

وفيما يتعلق بالخصائص العامة للدستور، يلاحظ بأنه وبقدر ما ثبت الدستور قضايا سائدة في الأصل، بقدر ما تضمن إرشادات وتعليمات ذات طبيعة برنامجية، يثبت على أن يتم تنفيذها في المستقبل. وبدون الحديث عن المواد المتضمّنة للحريات البرجوازية العامة فحتى الصيغة الواردة في الدستور من أنه «ليس لأحد الحق عدا الدولة، إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية» قد عكست فقط الموقف السلبي للسلطة المركزية من الممارسة العملية القائمة المتمثلة بقيام مشايخ القبائل بتكوين مثل تلك التشكيلات وموقف السلطة العاجز عن حل هذه القضية. ومثل هذا المسلك شجع على نشوء وارتقاء المؤسسات الاجتماعية في الاتجاه المرسوم في الدستور، من جهة ومن جهة أخرى خلق مثل هذا السلوك انفصام بين القانون والممارسة وشجع على خلق حالة استريوتيب «عدم تنفيذ» وعلى هذا فقد أعاق نمو المعرفة القانونية في المجتمع اليمني.

وشكلت نصوص الدستور ذات العلاقة بنظام أجهزة السلطة العليا القضية الأكثر حيوية من وجهة نظر إمكانية تطبيقها وطبقاً لنص المادة الرابعة والأربعين شكل مجلس الشورى جهاز السلطة التشريعية العليا، وخُوِلَ له حق الرقابة على أجهزة السلطة التنفيذية. (المادة ٤٥). وحدد الدستور نظام جلسات مجلس الشورى ووظائفه. وأناط الدستور بالمجلس الجمهوري مسؤولية إعداد ووضع السياسة العامة للدولة ومراقبة تنفيذها باعتباره الرئاسة الجماعية للدولة (المادة ٧٣). وكان على مجلس الوزراء ممارسة السلطة التنفيذية برئاسة رئيس مجلس الوزراء. أما فيما يتعلق بنظام الإدارة المحلية ونظراً لأن قسماً كبيراً من أراضي البلاد موزّعة بين القبائل وعلى رأسهم المشايخ المتمتعين بكامل السلطة في مناطقهم، فقد اتسمت مواد الدستور ذات العلاقة بهذا الشأن بالطابع الإعلاني البياني.

انتهت حرب الثماني سنوات الأهلية في اليمن ولكن استقرار الأوضاع السياسية الداخلية الـ...ـل لم يتحقق إذ اندلعت في الأوساط الحاكمة دورة جديدة من الصراع على السلطة.

وواصلت «مجموعة خمر» برئاسة رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمٰن الأرياني، تمثل القسم الأكثر تأثيراً وفعالية لتلك الفئات المعبرة عن مصالح الأوساط الإقطاعية القبلية المعتدلة، البرجوازية التجارية، قطاع من المثقفين التقليديين والعلماء. وأيد تلك المجموعة مشايخ القبائل البارزون، الشخصيات السياسية الداعية إلى السير ضمن النهج الغربي المفتوح وأيضاً مجموعة المثقفين البرجوازيين ـ الإصلاحيين المنحدرين من صفوف الموظفين الذين يقومون بإدارة شؤون البلاد عملياً. ووحد تلك القوى وجهات نظرهم المشتركة إزاء العلاقات مع العربية السعودية، ففي الوقت الذي كانت فيه تلك القوى راغبة في تطبيع العلاقات مع العربية السعودية، غير أنها لم تكن راغبة في ذات الوقت بتعزيز نفوذ السعودية وتأثيرها في الجمهورية العربية اليمنية، وربط بينهم أيضاً رغبتهم في عدم السماح بوحدة القوى التقدمية الوطنية، إذ رأت في ذلك منافساً خطيراً في الصراع من أجل السلطة (وعليه فقد حرم دستور ١٩٧٠م وبقوة نشاط الأحزاب ـ والمنظمات السياسية). وعملوا على فرض رقابة موثوقة على الجيش نظراً لوجود ضباط ذوي وجهات نظر تقدمية فيه حتى بعد عام ١٩٦٨ م. وكانت اتجاهاتهم ترمي فيما ترمي إليه، تحسين العلاقات مع الغرب وقبل كل شيء مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل هدفهم الأساسي والأهم بأسلمة كل جوانب الحياة اليمنية. وعبر عن مصالح هذه المجموعة، فضلاً عن الأرياني، كل من رئيس مجلس الوزراء محسن العيني أحمد النعمان والكرشمي.

ولعب ممثلو الأوساط الاقطاعية التقليدية المحافظة والذين توحدوا مع الأنصار السابقين لنظام الأئمة والعائدين إلى الجمهورية والشخصيات ذات الاتجاه السعودي، لعب هؤلاء دور الخصم لتلك المجموعة. وترأس هذه المجموعة القائد العام للقوات المسلحة العقيد العمري وأحمد الشامي وزير خارجية الملكيين سابقاً والذي عاد بعد اتفاقية جدة وأصبح فيما بعد عضو المجلس الجمهوري. وأيد هذه المجموعة مشايخ القبائل المتعاطفون مع السعودية، وبعض كبار الضباط والعناصر التقليدية المحافظة من رجال الدين والمثقفين. وعمل هؤلاء جميعاً من أجل التعاون النشط مع العربية السعودية

وتعميق أوثق الصلات مع الأنظمة العربية الملكية وأيضاً مع الإمبريالية، ونظراً لخصومتهم الواضحة ضد الشيوعيين فقد ضغطوا من أجل تقليص العلاقات مع البلدان الاشتراكية، وطالبوا بكبت القوى التقدمية والوطنية ووقفوا إلى جانب التقيد الدقيق والصارم وحرفية التعاليم الإسلامية.

وكمنت مهمة أحد قادة تلك المجموعة، العقيد حسن العمري في أن يستعيد لنفسه منصب رئيس مجلس الوزراء وتركيز كامل السلطة العسكرية والمدنية بيده. واتسم نشاطه في تلك المرحلة بالرجعية المطلقة نظراً لأن نشاطاته كانت موجهة من أجل القضاء النهائي على ما تبقى من العناصر التقدمية في صفوف الجيش وضمن جهاز الدولة. ولم يدرك بأن نشاطه وتكتيكه سيؤدي حتماً إلى الانقسام في صفوف الجيش وبالتالي سيضعف الجيش. ولقيت الغطرسة السياسية للقائد العام للقوات المسلحة دعماً نشطاً من قبل العربية السعودية.

وعكر مرحلة السلام توتر العلاقات بين حاشد وبكيل، القبيلتين الكبيرتين في اليمن، إذ طالبت بكيل بمنحها نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها حاشد وكاد الخلاف أن يصل إلى العمليات العسكرية المفتوحة من قبل بكيل ضد الجيش، لدعمه لحاشد.

وانعدمت الوحدة أيضاً في صفوف القوى التقدمية للبلاد، إذ لم تتكلل بنجاح الجهود الرامية إلى تشكيل الجبهة الموحدة. ويعود السبب في ذلك إلى الخلافات السائدة ردحاً من الزمن بين البعثيين وحركة القوميين العرب، وفيما بعد إعادة تنظيمها مع الحزب الديمقراطي الثوري اليمني. ودعم هذه الخلافات ووسعها عناصر «مجموعة خمر» الذين تحالف معهم البعثيين إبان انقلاب خمسة نوفمبر ١٩٦٧ م.

وعبر السنوات التالية للانقلاب وبالرغم من دخول البعثيين في الحكومة وشغلهم مناصب ضمن جهاز الدولة إلا أن قيادة «مجموعة خمر» تمكنت من إضعاف حركة البعثيين وفيما بعد إخمادها في اليمن.

انقسام تكتل القوى الاقطاعية في حلف الجمهوريين الحاكم
(١٩٧١ ــ ١٩٧٤ م)

وبعد انتهاء الحرب الأهلية لم يتوقف الصراع من أجل السلطة بين الكتل والتجمعات ذات الاتجاهات الاجتماعية المختلفة ضمن القمة الحاكمة في المجتمع اليمني. وتوترت التناقضات بين ممثلي الكتل المحافظة، المعبرة عن مصالح القمة القبلية وأنصار الاصلاحات البرجوازية المعتدلة، المتمسكين بالنهج الغربي في ميدان السياسة الخارجية. وشغل المكان المتوسط بين هاتين الكتلتين المعتدلون التقليديون. وحتى النصف الثاني من السبعينات لم تكن المجموعة الثانية قد تشكلت نهائياً بعد ونظراً لكونها لم تتبلور بعد سياسياً نجد بأنها تميل إلى التكتل مع المعتدلين التقليديين.

ولعبت الغطرسة وعزة النفس دوراً عظيماً في صراع القادة السياسيين، إذ ترتب على نتائجها حل قضايا مهمة أكثر من مجرد توزيع المناصب القيادية في أجهزة الدولة توقف عليها مستقبل الجمهورية العربية اليمنية. وتحددت في الفترة موضوع البحث إلى حد كبير طريق التطور اللاحق للبلاد طبيعة النمو الاقتصادي اتجاهات ووتائر النهوض الاجتماعي، شكل ومضمون المسار السياسي.

ومنذ مطلع المرحلة السلمية احتلت مسألة نظام الحكم مكانة مركزية في الحياة السياسية للبلاد. وبالرغم من أن دستور الجمهورية العربية اليمنية نشر في نهاية عام ١٩٧٠ م، إلا أن عملية تشكيل الهيكل السياسي ـ الحكومي للجمهورية لا تزال أمامها أشواطاً بعيدة قبل الانتهاء نظراً لأن الدستور وكما سبقت الإشارة، أشار الدستور إلى الاتجاهات الأساسية لتطور هذه العملية وضمن خطوطها العامة.

ومباشرة وبعد نشر الدستور عام ١٩٧٠م بدأت عملية الإعداد لانتخابات مجلس الشورى. وفي يناير عام ١٩٧١م صدر أول قانون في تاريخ اليمن بشأن الانتخابات إلى أعلى جهاز للسلطة التشريعية (٢٤٤، ١٩٧١/١/٦ م). وطبقاً

لهذا القانون لكل يمني بلغ من العمر ثماني عشرة سنة حق الانتخاب عدا المصابين بعاهات عقلية والمحكوم عليهم بجريمة جنائية أو «بجريمة مخلة بالشرف والسلوك». وتمتع كل ناخب بصوت واحد، وبمعنى آخر كان لكل ناخب الحق في أن يدلي بصوته مرة واحدة فقط وفي دائرته الانتخابية. وتحدد عدد المرشحين عن كل محافظة بناء على عدد سكانها، وكان لكل مرشح الحق في ترشيح نفسه في دائرة واحدة فقط وإذا كان المرشح موظفاً عاملاً، عليه تقديم استقالته من عمله قبل بداية الانتخابات. وحدد القانون عقوبة من يخترق نصوص قانون الانتخابات السجن لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو غرامة مالية لا تزيد عن خمسمائة ريال».

ويحدد المجلس الجمهوري يوم الانتخابات ويعين رئيس المجلس الجمهوري اللجنة العليا للانتخابات.

وألزم القانون الأجهزة التنفيذية بتطبيق نصوص قانون الانتخابات دونما أي تدخل من قبلها وعلى وزير الداخلية إصدار التعليمات والأوامر اللازمة لذلك.

وفي فبراير من عام ١٩٧١م بدأت عملية الإعداد للانتخابات: تم الإعلان عن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وجرى تشكيل اللجان الفرعية، والتي كان مهامها مراقبة سير الحملة الانتخابية، وقدم عدد من الوزراء الذين رشحوا أنفسهم للانتخابات في مجلس الشورى، قدم هؤلاء الوزراء استقالتهم من الحكومة.

ومن نهاية فبراير وحتى أوائل مارس جرت الانتخابات وفي منتصف إبريل أعلن عن قائمة العضوية الكاملة لمجلس الشورى، والذي تكون من مائة وتسعين وخمسين عضواً، انتخب ٨٠٪ منهم و٢٠٪ بالتعيين (٢٤٤، ١٨/٢ - ١٢/٤/١٩٧١ م). وانتخب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس قبيلة حاشد، رئيساً للمجلس. وهذه الواقعة مؤشر واضح، إذ وقع نشاط المجلس في السنوات اللاحقة تحت رقابة وسيطرة القوى المحافظة والتي كان على رأسها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ومن حيث الواقع والعلاقات الاجتماعية كانت الهيمنة

والسيطرة في المجلس لممثلي القمة القبلية ـ الاقطاعية والبرجوازية الكمبرادورية. وكانت غالبية المقاعد في المجلس للمشايخ (نحو ٩٠ مقعد) والضباط وثيقي الصلة بهم وأيضاً العلماء. وشكل المثقفون اليمنيون الأقلية في المجلس والذين تشكلت وجهات نظرهم السياسية تحت تأثير المذاهب الليبرالية الغربية من جهة ومن جهة أخرى تحت تأثير القبلية التي لم يكن قد تشكل بعد تصوراتها الوطنية.

وبعد استيلائهم على المواقع القيادية في الجهاز التشريعي الأعلى، وضعت الأوساط الاقطاعية ـ القبلية في حسبانها مدعومة من العناصر الأكليريكية تعزيز مواقعها في الأجهزة الأخرى العليا للدولة. ولكن انتخابات المجلس الجمهوري الجارية في ٢٦ إبريل عام ١٩٧١ لم تحمل لهم النصر التام. ومجدداً أصبح رئيساً للمجلس قائد المعتدلين القوميين عبد الرحمن الارياني الحاصل على أغلبية أصوات مجلس الشورى أما أعضاء المجلس ـ الشيخ محمد علي عثمان والعقيد حسن العمري.

وتدل التغيرات في موازين القوى الاجتماعية ـ السياسية الناتجة عن الانتخابات إلى الأجهزة العليا لسلطة الدولة عن استمرار الصراع ضمن التحالف الحاكم، وتحت تأثير العناصر المحافظة جرت عملية رأب الصدع، وقدمت حكومة العيني استقالتها والتي كانت سياستها الاقتصادية مثار سخط كثير من مشايخ القبائل.

وفي النصف الأول من عام ١٩٧٠م تدهورت وبشكل حاد قيمة الريال اليمني. وارتفعت أسعار المواد الضرورية الأولى في حين بقيت الأجور على ما هي عليه متدنية وضاعف من الصعوبات المالية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد، هيمنة الفساد المالي والإداري في جهاز الدولة والفوضى الاقتصادية. وتزايد الشعور بالسخط في أوساط أوسع فئات السكان. ونظراً لعدم وجود المال في خزينة الدولة، اللازم لتمويل برنامج النهوض الاقتصادي، وكذا عدم تحقق الآمال المتوخاة والمتوقعة من الدعم السعودي والغربي، كانت حكومة العيني

ومن أجل الحد من الأزمة المالية، مضطرة إلى اتخاذ اجراءات ترمي إلى تقليص النفقات الغير انتاجية ـ وقبل كل شيء وقف مقررات مشايخ القبائل. وهذا الإجراء استدعى المعارضة الشديدة لمشايخ وأعيان القبائل وعليه وفي نهاية فبراير ١٩٧١م كانت حكومة العيني مضطرة إلى تقديم استقالتها.

وشكل الحكومة الجديدة عضو المجلس الجمهوري السابق أحمد محمد نعمان. والنعمان يتحدر من أسرة اقطاعية كبيرة من منطقة الحجرية وكان مشهوراً في اليمن باتجاهه السياسي المعتدل، وأحد مؤسسي حركة «الأحرار اليمنيين» في الثلاثينات ـ الخمسينات. وفي منتصف الستينات شغل النعمان منصب رئيس الحكومة، الجمهورية. وفي مايو عام ١٩٧٠م ضم مع وزير الحكومة «الملكية العائد إلى الشمال اليمني أحمد الشامي، إلى عضوية المجلس الجمهوري. وطبقاً لتقديرات وحسابات أعضاء المجلس الجمهوري ومجلس الشورى للنعمان كشخصية سياسية تحظى بشعبية واسعة في داخل البلاد وخارجها، ولميوله الغربية المعروفة جيداً، كان هو الشخص المناسب جداً لتولي منصب رئيس مجلس الوزراء. وكان من مهامه لتلك المرحلة، وبالدرجة الأولى توسيع روابط اليمن مع البلدان الغربية والأنظمة العربية المحافظة، والتي كان من المؤمل أن تحصل اليمن منها على المساعدات المالية والاقتصادية الضرورية (٢٧٣، ١٩٧١م العدد ٣ ص ٣٨٧، ٢٤٤، ٢٦ ـ ١٩٧١/٤/٢٧م).

وفي الثالث من مايو ١٩٧١م أعلن عن عضوية الحكومة الجديدة ومن حيث العلاقات الاجتماعية لم تتميز هذه الحكومة مطلقاً عن الحكومة السابقة (٢٤٤، ١٩٧١/٥/٣ م).

وفي الرابع والعشرين من مايو، تقدم النعمان رسمياً إلى مجلس الشورى بمذكرة سرد فيها البرنامج السياسي للحكومة الجديدة. وتكون البرنامج من أربعة أقسام تنظيم مالية الدولة، إعادة تنظيم الجهاز الإداري، السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية، القضايا الأخلاقية والاجتماعية (١٦٩ ص ٣٦٧ ـ ٣٨٤، ٢٤٤، ١٩٧١/٥/٢٥ م).

وفي القسم الأول تعالج أسباب الوضع المالي الصعب الذي وقعت فيه الجمهورية وخلقت الفوضى المالية العوائق والعقبات في طريق حل معظم القضايا الاقتصادية، كما شكلت مصدر سخط واستياء السكان. ويعتبر البرنامج أول وثيقة في تاريخ اليمن تتضمن معلومات احصائية متعلقة بالعجز المالي ومصادر تغطية العجز سواء في المرحلة موضوع البحث أو في الماضي. وأشارت المذكرة إلى ضرورة أن تستخدم الحكومة القروض والمساعدات الأجنبية إلى ما فيه تحقيق الحد الأقصى من الجدوى الاقتصادية ولكن المذكرة لم تتطرق إلى ذكر طرق التغلب على تلك المصاعب بالتحديد.

وتعرض البيان في قسمه الثاني بالنقد لنشاط الجهاز الحكومي الذي ونظراً لسوء تنظيمه وعدم كفاءة الموظفين فيه، لم يتمكن من تأدية مهامه وجاء في البيان بأنه يمكن تحسين وتنظيم عمل مؤسسات ومصالح الدولة فقط من خلال تطعيم تلك المؤسسات بالأشخاص الأكفاء والاستفادة من الخبرات الأجنبية ولكن البرنامج لم يتضمن خطة تفصيلية للإصلاح الإداري.

واحتلت القضايا المرتبطة بتنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن، والإدارة المحلية وأيضاً توسيع قاعدة المؤسسات الاجتماعية ـ المدارس المستشفيات وغيرها من مؤسسات الخدمات الاجتماعية ـ وإعداد وتحضير الكادر الوطني، كل تلك القضايا احتلت مكاناً هاماً في البرنامج.

وأعلن البيان بأن السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية سوف تلتزم بمبادىء عدم الانحياز والحياد الإيجابي، واحترام ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وتنفيذ الالتزامات المقرة ضمن المنظمات الدولية. وجرى التأكيد في البيان وبوجه خاص على أهمية تطوير علاقات حسن الجوار مع العربية السعودية. وكرس في البيان بند خاص للعلاقات مع اليمن الجنوبي: تم فيه التعبير عن نية الحكومة وعزمها على تعزيز وتعميق النشاط والفعاليات المشتركة لكلا الدولتين في ميادين التجارة والثقافة والتعليم والعمل على دفع وتشجيع الخطوت المؤدية إلى تحقيق الوحدة اليمنية.

وتضمن الفصل الختامي المعنون بـ «قضية القضايا» نداء موجه إلى أعضاء مجلس الشورى يدعوهم فيه إلى تقديم مختلف أنواع الدعم والتأييد للحكومة لتتمكن من تنفيذ الخطوات والإجراءات المزمعة. وجاء في البرنامج لقد أصاب الجمهورية مرض خطير ورهيب، إنه مرض الأنانية، لقد حان الوقت لمعرفة هذا المرض وإدراك مخاطره والعمل من أجل الوقاية والشفاء منه. وليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه الكلمات موجهة إلى أعضاء مجلس الشورى، الذي شكل المشايخ غالبية أعضائه. لقد أنفقت الجمهورية مبالغ طائلة كمقررات شهرية لأعيان ووجهاء الاقطاع ـ القبلي لقد اصطدمت محاولات الحكومات السابقة، حكومة الكرشمي وحكومة العيني، الرامية إلى تقليص هذا الجزء من الانفاق بمقاومة مشايخ القبائل، وأخذت حكومة النعمان تسير على نفس الطريق.

وتمثلت الصعوبة الكبيرة في برنامج حكومة العيني المعلن في تنفيذ التدابير المالية الاقتصادية. إن غياب الموارد المالية هدد بإجبار الحكومة الجديدة على تقديم استقالتها، تماماً كما كان الحال بالنسبة للحكومات السابقة، نظراً لأنه وبدون توفر الموارد المالية، لا يمكن أن تتحقق في الحياة العملية المنجزات الاجتماعية ـ الاقتصادية الواردة في بيان الحكومة.

وإدراكاً منه لصعوبة مهمته، اقترح أحمد النعمان في مقابلته مع صحيفة «الثورة» فكرة تقاسم حل القضايا والمشكلات الداخلية للجمهورية العربية اليمنية ين الحكومة من جهة والمجلس الجمهوري ومجلس الشورى من جهة أخرى. وعلى وجه الخصوص أعلن بأن «مجلس الوزراء ليس إلا أداة ووسيلة لتنفيذ إرادة المجلس الجمهوري وأردف قائلاً «إن العلاقة بين الحكومة والمجلسين وثيقة الصلة ومتشابكة فمجلس الوزراء مسؤول سواء مع المجلس الجمهوري أو مجلس الشورى (٢٤٤، ١٠/٥/١٩٧١ م).

إن محاولة النعمان رمي جزء من مسؤولية حل جزء من المهام الواردة في

(٧) مذهب ـ عقيدة الوهابيين ـ أتباع المذهب المعترف به رسمياً في السعودية..

البرنامج، على كاهل مجلس الشورى استدعت عدم موافقة رئيس المجلس عبد الله الأحمر ولذا فقد أشار في نفس الصحيفة إلى أن النعمان في مقابلته الصحفية لم يعكس وجهة النظر الرسمية بقدر ما عبر عن وجهة نظره الخاصة، وأكد على أن مثل هذه السياسة ستؤدي فقط إلى الخلط بين مهام وصلاحيات الأجهزة التشريعية والأجهزة التنفيذية (٢٤٤، ١٩٧١/٥/١٢ م).

إن تصادم وجهتي النظر بشأن تعيين الجهة المسؤولة عن تنفيذ برنامج النمو الاجتماعي ـ الاقتصادي السياسي للبلاد، يدل على غياب الرأي الواحد والموحد في أوساط القيادة اليمنية وهكذا وابتداءً من مطلع السبعينات أصبح واضحاً أكثر فأكثر اختلاف الكتلة الحاكمة وانقسامها إلى مجموعتين، مجموعة معتدلة وأخرى محافظة والذي كان ملحوظاً قبل ذلك.

وكانت حكومة النعمان تأمل أن تحصل على القسم الأكبر من الموارد المالية من البلدان الغربية والبلدان العربية ولذلك وضعت في حسبانها توسيع وتعزيز علاقاتها مع تلك البلدان وأعارت الاهتمام الأكبر والأساسي لحسن الجوار مع العربية السعودية (٢٦٦، ١٩٧١/٩/٢٨ م).

وبعد تشكيل الحكومة الجديدة تقاطرت الوفود إلى العربية السعودية، وفود عن الجيش ووفود تمثل قيادات الوزارات ووفود تمثل مشايخ القبائل وفي منتصف يونيو وعند زيارة رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الارياني إلى السعودية جرى التوقيع على بلاغ سعودي ـ يمني مشترك جرى فيه الحديث عن تعزيز العلاقات مستقبلاً بين البلدين في مختلف المجالات (٢٧٢، ١٩٧١م العدد ٤ ص ٥٢٢). غير أن السعودية قررت أن يكون دعمها مشروطاً للنظام في اليمن الشمالي.

وبعد أن أعلنت حكومة الجمهورية العربية اليمنية عن انتهاجها لسياسة «الأبواب المفتوحة» الرامي إلى تحسين علاقاتها مع الغرب، قدمت بعض البلدان الغربية والبلدان العربية وأيضاً الصناديق (بما في ذلك الصناديق العربية) الدولية جملة من القروض لليمن. ومع ذلك فقد اتضح أن الدعم المالي الذي حصلت

عليه اليمن ليس كافياً (٢٦٦، ١٩٧١/٩/٢٨ م). وكان الأمل والرجاء أن تقدم السعودية المساعدات غير أنها أعلنت عن استعدادها لتمويل البرامج اليمنية على أن تقوم الجمهورية العربية اليمنية بمقابل ذلك بتوسيع العمليات العسكرية المفتوحة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وأعاق موقف السعودية هذا وإلى حد كبير تنفيذ برامج حكومة النعمان. ولعدم تمكنه من تذليل الأزمة الاقتصادية القائمة والحد من الفوضى في الجهاز الإداري على مستوى المركز والمحلات فأصبح غير قادر على وقف تدهور الأوضاع المادية للفئات الواسعة من الشعب، توجه أحمد النعمان في الثاني عشر من يوليو ١٩٧١م بخطاب مفتوح إلى الشعب. وفي هذا الخطاب ردد وباختصار البنود البرنامجية الواردة في بيان مايو ثم حدد البنود والمطالب التي ومن وجهة نظره وفي حال تنفيذها يمكن أن تؤدي إلى تصحيح وتحسين الوضع المالي الاقتصادي المفزع في البلاد. أولاً، جاء في الخطاب، يجب على كبار التجار وكبار ملاك الأرضي وكبار الموظفين مدنيين وعسكريين «تسوية علاقاتهم مع خزينة الدولة» أي دفع ما عليهم من ديون ومتأخرات. ثانياً على أصحاب المقررات (وقبل كل شيء مشايخ القبائل) التنازل وبقناعة عن مقرراتهم لثلاثة أشهر لخزينة الدولة. ولتبرير مقترحاته أعلن النعمان بأن هؤلاء الأشخاص يمتلكون مصادرهم المالية الخاصة، ولن يؤدي تنازلهم عن مقرراتهم إلى أي ضرر بهم، نظراً لأن ما يستلمونه من الدولة لا يعتبر الدخل الوحيد في موازنتهم.

ولكن وكما كان متوقع لم يلقى خطاب النعمان هذا أي دعم من قبل القوى السياسية المؤثرة في المجتمع في تلك المرحلة ـ مشايخ القبائل، بل على العكس أثار ذلك الخطاب بما تضمنه من آراء استيائهم وسخطهم، وهذا بدوره أدى إلى إجبار حكومة النعمان على تقديم استقالتها في العشرين من يوليو، ولم يكن قد انقضى على توليها السلطة سوى شهرين (٧١ ص ٣ ـ ٢٠، ٢٧٢، ١٩٧١م العدد ٤ ص ٥٢٢).

إن التغيرات الحكومية المتواصلة تدل على عدم الاستقرار السياسي في البلاد وخلال ذلك أظهرت القمة الحاكمة عدم مقدرتها على حل القضايا المالية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية. وتنامت حالة الاستياء والسخط في البلاد. وفي يوليو جرت مظاهرات العاملين والموظفين في الدولة، الذين طالبوا ليس فقط بدفع رواتبهم المتأخرة بل وطالبوا بإجراء الإصلاحات المالية والصراع ضد الفساد.

ورداً على ذلك، ولعدم اكتفائها بالعسف الذي تعرض له المتظاهرون، قررت القيادة المحافظة للجمهورية توجيه ضربتها إلى ما تبقى من ممثلي القوى التقدمية في جهاز الدولة والجيش. وإذا كانت حملة القضاء على المقاومة الشعبية وتطهير الجيش كانت موجهة في الأساس ضد الأشخاص المرتبطين سابقاً بحركة القوميين العرب والجبهة القومية للجنوب اليمني، فحملة العسف حالياً موجهة ضد نشاط البعثيين اليمنيين الشبه علني - وأنصارهم السابقين الذين قدموا دعماً كبيراً خلال عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٨م للقوى التقليدية المعتدلة والمحافظة عندما كانت هذه القوى في السلطة.

ولحل هذه المعضلة رشحت «الشخصية القوية» العقيد حسن العمري القائد العام للقوات المسلحة والذي سبق له أن شغل غير مرة منصب الوزراء (٢٦٦، ١٩٧١/٩/٢٨ م). وتمتع العمري بثقة وولاء قسم كبير من الضباط ومشايخ القبائل وكان مدعوماً من قبل العربية السعودية، التي كانت تعرف تماماً كراهية العمري للنظام في الجنوب اليمني، وكانت تأمل بأنها وبمساعدة العمري ستتمكن من تكثيف نشاط المناوئين لنظام الحكم في الجنوب من خلال الفارين إلى الجمهورية العربية اليمنية والقبائل الشمالية اليمنية.

وفي العشرين من أغسطس كلف الارياني العمري بتشكيل الحكومة الجديدة. وفي الرابع والعشرين من أغسطس أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة. ودخل في الحكومة إلى جانب المثقفين المعتدلين والعسكريين، ولأول مرة أحد قادة المعارضة اليمنية الجنوبية، القائد السابق لجبهة تحرير

الجنوب اليمني المحتل عبد الله الأصنج. ووفقاً لما أشارت إليه مصادر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يعتبر تعيين الأصنج الشخصية المعارضة للنظام التقدمي في منصب رفيع المستوى في الشمال اليمني، نتيجة مباشرة للبلاغ السعودي ـ اليمني الموقع علنيه في يونيو ١٩٧١م والذي يعتبر في الأساس موجهاً ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

إن حالة البلاد الموضوعية أدت إلى تطابق عدد من البنود الواردة في برنامج الحكومة الجديدة مع برنامج الحكومة السابقة لها.

ومما له دلالته تصادم الحكومة منذ خطواتها الأولى تماماً كما هو الحال بالنسبة للحكومة السابقة، مع الفساد المستشري في البلاد ـ فقر خزانة الدولة، والرشوة.

وفي مقابلته مع وكالة «سبأ» أعلن العمري بأن حكومته قررت تنفيذ الإصلاح الإداري وتصحيح أخطاء مرحلة الحرب والمرحلة التالية لها. وأكد على أن القضية الأكثر تعقيداً أمام الحكومة الجديدة هي القضية الاقتصادية. وتوقف رئيس الوزراء طويلاً عند أهمية رفع المستوى الثقافي للشعب وعلى الأخص القضاء على الأمية في صفوف كبار السن نساء ورجال وتلمس في مقابلته التهديد الموجه إلى أولئك الأشخاص الذين سيستلهمون في نشاطهم «الأفكار المستوردة وليس العقيدة الإسلامية» (٢٤٤، ١٩٧١/٨/٢٦ م).

ومن الطبيعي أن تصطدم محاولات الحكومة الرامية إلى إجراء بعض الإصلاحات المتعلقة بإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة بمعارضة كبار الموظفين. وظهر الخلاف أيضاً في علاقة رئيس مجلس الوزراء بالقمة الاقطاعية القبلية. وساعد على ذلك المنشورات الموزعة في الأوساط العسكرية والتي أعلن فيها بأنه لا يطيق البقاء مستقبلاً في منصب رئيس الحكومة بسبب «أولئك الذين اختفوا في مدن أخرى وخارج البلاد في أصعب ظروف الجمهورية» (المقصود بذلك حصار صنعاء) (١٥٠، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠).

واعتبر التحالف الحاكم وعلى رأسه رئيس المجلس الجمهوري عبد

الرحمن الارياني نشاط العمري تهديداً لمواقعه، وخشية من رغبة العمري وطموحه الجارف للاستيلاء على السلطة في البلاد بمساعدة الجيش، قرر التحالف الحاكم إزاحة العمري من السلطة وفي اللحظات الأخيرة انتقل الجيش إلى جانب التحالف الحاكم. وفي الأول من سبتمبر أجبروا العمري على تقديم استقالته، وجرد من منصب القائد العام للقوات المسلحة وعضويه المجلس الجمهوري وفي الثالث من سبتمبر وبعد أن جرد من جميع مناصبه وصلاحياته نفي من البلاد. (٢٤٤، ٣/٥/٩، ١٩٧١ م).

وكما أظهرت حوادث أغسطس ذات العلاقة بتولي العمري مؤقتاً للسلطة، كان التحالف الاقطاعي ـ القبلي بما فيه مشايخ القبائل، القضاة، والعلماء، الذين يمثلون القطاع الأكثر تمسكاً بالتقاليد يتمتعون في ذلك الوقت بقوى ومواقع هامة. وحقيقة كان الشيخ الأحمر بصفته قائد تلك المجموعة والمؤيد من قبل الارياني، يشك في ولاء الجيش، ويتوجس خيفة من موقفه بافتراض وجود عناصر كثيرة في الجيش من أنصار العمري. وهكذا وفي المرحلة موضوع البحث وباعتباره متبنياً للمركزية لم يقف الجيش ضد قوى القبائل المناهضة للمركزية.

أدت إزاحة العمري من المسرح السياسي إلى تعزيز وتقوية مواقع الارياني والأحمر.

ولإخضاع الجيش لنفوذهما وسيطرتهما الكاملة، عملا على تعيين محمد الأرياني قريب الرئيس الارياني نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة (رئيس الجمهورية العربية اليمنية) والعقيد حسين المسوري قريب الشيخ الأحمر في منصب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة. ولفرض السيطرة الكاملة على كل تشكيلات القوات المسلحة توصلوا إلى استصدار قرار من الحكومة يقضي بدمج فرق «الجيش الشعبي» في الجيش (٢٤٤، ١٩٧١/٩/٦ م، ٢١٨، ص ٢٥٥).

وتمثلت ردود فعل الضباط إزاء التدابير والإجراءات المتحدة بالوثيقة المنشورة في مطلع سبتمبر ١٩٧١م بعنوان «وجهة نظر القيادة العامة للقوات

المسلحة حول الوضع الراهن وآفاق المستقبل» (٦٩). وتمثل «وجهة نظر القيادة العامة» أهمية خاصة نظراً لأنه وفيما بعد استيلاء الجيش على السلطة عام ١٩٧٤م أخذت العديد من النصوص الواردة في هذه الوثيقة في أساس نهج الحكومة وأشار أصحاب تلك الوثيقة إلى أنه وفي الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمة عميقة إلا أن التغيرات الحكومية المتواصلة لم تضع برنامج تنمية اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي فحسب، بل إنه لم تستطع تلك الحكومات تنفيذ الاجراءات الضرورية لتحديث الجهاز الإداري للدولة. وتماماً كما في عهد الإمام تسيطر في الجهاز المحسوبية والطمع والنفعية، وسيادة المصالح الشخصية بالنسبة لمصالح العمل. ويتم تعيين الأشخاص في المناصب المسؤولة ليس على أساس كفاءة الشخص المعين ومؤهلاته وإنما على أساس القرابة والنسب.

ونلاحظ هنا بأن النقد الوارد أعلاه امتلك في تلك المرحلة أسس هامة، وبتسلم الأوساط الاقطاعية ـ القبلية للسلطة سعى ممثليهم وبشكل قوي إلى غرس أنصارهم في مختلف أجهزة الدولة المركزية منها والمحلية، منطلقين في ذلك من الصلات القبلية وعلاقات القرابة والنسب، وكان نشاط أعضاء مجلس الشورى في هذا الميدان كثيفاً وملحوظاً إذ رأوا بأن مهمتهم تكمن في تأمين تواجد «رجالهم» في مختلف الدرجات الإدارية وجرت نفس الممارسات في الجيش حيثما سيطرت فيه الصلات والنزعات القبلية وعلى وجه الخصوص الحد من وإعاقة عملية ترقيات الضباط ـ الشوافع» (٢١٨، ص ٢٥٧).

وعكست الظاهرة المرسومة مدى تأثير النزعات المناهضة للمركزية في المجتمع اليمني، على مستوى الجهاز الإداري والناتجة عن التفكك الاقطاعي وحتى لدى الشخصيات المدعية والساعية إلى المناصب في الأجهزة المركزية للسلطة، نجد إيثار المصالح المحلية على المصلحة العامة للدولة علماً بأنه وبالنسبة لليمن كما هو الحال بالنسبة لعدد من الدول النامية الأخرى ينهض ممثلي الأوساط العسكرية كمدافعين وحاملين لواء المصالح العامة للدولة وقيمها ـ ومقدراتها مكونين بذلك صنف خاص من صنوف قوات الدولة المركزية

الناشئة وليس صحيحاً ما أشار إليه البرنامج من أن العملية الثورية يجب أن تجري عفوياً وتلقائياً ـ ويجب أن يتسم البناء الاقتصادي والسياسي ونظام الحكم بالمنهجية، وعلى أساسه ينبغي وضع برنامج خاص طويل المدى، ويجب أن تكون السلطة التشريعية في البلاد في أيدي أشخاص يدركون مسؤوليتهم العظيمة نحو مصير الشعب. ويجب أن تحدد نطاق وحدود هذه المسؤولية وفقاً للقانون، وكذلك النص على العقوبات المناسبة لأي عمل من شأنه اختراق القانون. وينبغي على الدولة أن تجري حساب دقيق لأموالها. ويجب أن تكون سياستها موجهة إلى تقليص النفقات غير المبررة وينبغي أيضاً وقف الإعانات المالية التي تقدمها الدولة لأولئك الأشخاص الذين لا يقدمون للدولة أية خدمة، كما يجب إجراء حسبة دقيقة ومفصلة لإيرادات ونفقات الدولة وكذلك إيرادات ونفقات المشروعات المختلطة وتحديث نظام جباية الزكاة.

وعلى وجه الخصوص أعارت الوثيقة اهتماماً كبيراً بمسألة ترسيخ السلطة على مستوى الأقاليم والمحلات. وتضمنت الوثيقة لبنود كثيرة موجهة لخلق الرقابة الفعالة والمجدية على مشايخ. (حول تعزيز السلطة على مستوى المحلات، حول الزكوات، حول وقف المساعدات المالية). وهذا يدل على أن أصحاب الوثيقة اعتبروا بأن في مهامهم الأساسية إخماد النزعات المناوئة للمركزية، والتي يحمل لوائها في الأساس في مجتمع اليمن الشمالي أعيان ووجهاء القبائل والعشائر. ورأت الوثيقة بأن تعميق وترسيخ السلطة المركزية على كافة المستويات أمر مرهون بمدى تحقيق الحلول الناجحة لمختلف القضايا الواقفة أمام الجمهورية العربية اليمنية.

وأجبرت الأوضاع السياسية الداخلية المتوترة والأزمة الاقتصادية المالية، أجبرتا رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الارياني إلى اللجوء إلى السياسة التقليدية، سياسة التوازن. وفي مجرى هذه السياسة شكلت في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٧١م الحكومة الجديدة ومن جديد كلف محسن العيني بتشكيلها. وكان الهدف من وراء تشكيل الحكومة ما يلي: نظراً لعدم تحقيق الحكومات السابقة لمهامها المتمثلة بالحصول على المساعدات المالية ـ الاقتصادية من

لعربية السعودية والبلدان الغربية، فقد افترض بأنه وباستلام العيني للسلطة ستتسع علاقات وصلات الجمهورية العربية اليمنية بالأنظمة العربية التقدمية، وتحسين علاقاتها مع البلدان الاشتراكية بعد أن اعتراها إلى حد ما نوع من الفتور والبرودة.

وفي تلك الفترة كانت مواقف العيني السياسية قد تغيرت، إذ ارتبط بعلاقات نسب بالشيخ سنان أبو لحوم أحد قادة الجناح المحافظ، لذلك فقد أصبح وإلى حد كبير ميالاً إلى المساومة مع هذا الاتجاه، هذا من جهة ومن جهة أخرى وبفضل استناده إلى دعامة قوية أصبح يشعر بالثقة بتنفيذ نهجه. وعلى الرغم من عدم وجود تغيير كبير في عضوية الحكومة غير أن تعيين العيني رئيساً لها اعتبر دليلاً على نجاح أنصار السياسة الخارجية المرنة الهادفة إلى إقامة العلاقات الحسنة سواء مع الغرب أو مع الشرق.

ودلت زيادة رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الارياني إلى الاتحاد السوفيتي الواقعة في أوائل شهر ديسمبر ١٩٧١م دلت تلك الزيارة على تحولات محددة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية. وقع الطرفان على بيان مشترك، تحدث عن التعاون المثمر بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية اليمنية في ميادين الصحة، الثقافة وإعداد الكوادر الوطنية. وإبان المفاوضات عولجت آفاق التعاون ورسمت طرق محددة للتحقيق (٢٢٢، ١٩٧١/١٢/٢٠ م).

إن سياسة التوازن التي انتهجتها قيادة الجمهورية العربية اليمنية، على المستوى الدولي كانت مرتبطة بضرورة مراعاة مصالح كلا الكتلتين واللاتي شكلت في ذلك الوقت القمة الحاكمة وكانت هاتان المجموعتان من حيث طبيعتها الاقتصادية ـ الاجتماعية الطبقية قريبتان من بعض إلى حد كبير. وتميزت المجموعة الأولى بسيطرة نفوذ مشايخ قبائل المناطق الشمالية، والملكيين العائدين بعد إبرام اتفاقية جدة لعام ١٩٧٠م وأنصار «حركة الإخوان المسلمين». ووقفت هذه المجموعة إلى جانب التعاون الوثيق مع العربية السعودية معتبرة إياها الشقيق الرئيسي لليمن الشمالي في شبه الجزيرة العربية

والمصدر الأساسي للمساعدة المالية ـ الاقتصادية الممكنة. أما المجموعة الثانية فقد وحدَّتها الرغبة في انتهاج سياسة خارجية مستقلة سواء في علاقاتها بالشرق أو علاقاتها مع الغرب ووقفت هذه المجموعة إلى جانب وجود صلات محدودة وضيقة مع العربية السعودية.

وتمحور الخلاف بين هاتين المجموعتين حول موقف كل منهن من العلاقة التي يجب أن تكون مع النظام التقدمي في اليمن الجنوبي. وكان الموقف من هذه المسألة لا ينفصل عن القضية السعودية وكان مشايخ المنطقة الوسطى والجنوبية من الجمهورية العربية اليمنية، المرتبطين بالمجموعة الثانية ضد الصدامات والمواجهات المكشوفة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ولقد افترضوا بأن سياسة المناورة ستعطيهم أفضليات ومميزات أكثر من التعاون مع العربية السعودية وفي حين وقف مشايخ المناطق الشمالية والشمالية ـ الشرقية والذين كانت لهم صلات وعلاقات قديمة مع حكومة الرياض مؤيدين نهجها، ومناصرين الفعاليات والممارسات العدوانية المفتوحة الموجهة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، واضعين في حسبانهم بأنه وبمقابل ولائهم المطلق سيحصلون على مساعدات متعددة الجوانب.

فتحت اتفاقية جدة الموقع عليها في عام ١٩٧٠م بين السعودية واليمن، الطريق لتغلغل النفوذ السعودي في اليمن وأخذ هذا التغلغل شكلاً واسعاً بحيث شكل مختلف جوانب الحياة اليمنية ـ السياسية، الاقتصادية الثقافية ـ العسكرية. ومنح الكثير من الملكيين العائدين إلى البلاد والذين كانت تربطهم أوثق العلاقات بالعربية السعودية، منحوا مواقع مسؤولة في أجهزة السلطة والجهاز الإداري وفي الجيش ووافقت الجمهورية العربية اليمنية على أن تظل المناطق الشمالية من البلاد وعلى الأخص صعدة في نطاق النفوذ السعودي. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما أشار إليه ممثلي القوى التقدمية اليمنية الشمالية تراجعت الحكومة اليمنية عن مطالبها السابقة ـ استعادة نجران وجيزان وعسير (٢٢٥، ١٩٧٠/٧/٢٦ م). والتي دخلت في السعودية بعد الحرب اليمنية ـ السعودية عام ١٩٣٤ م.

وأدت اتفاقية جدة وبشكل مباشر وغير مباشر إلى سقوط الجمهورية العربية اليمنية أكثر فأكثر تحت تفوذ العربية السعودية والسير في فلكها السياسي. وكما سبقت الإشارة نصت الاتفاقية على المطالبة بوقف نشاط القوى الداعية إلى سير اليمن على طريق التقدم الوطني السريع، وقبل كل شيء وقف نشاط تلك القوى في الجيش. ونظراً لاحتواء الاتفاقية على بنود تنص على انتهاج سياسة تصادمية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، شاركت العربية السعودية بموافقة سلطات اليمن الشمالية بتنظيم حملات عدائية ضد اليمن الديمقراطية، والتي أصبحت الجمهورية العربية اليمنية قاعدتها الدائمة. وفي ميدان السياسة الخارجية دفعت العربية السعودية القمة الحاكمة في ج. ع. ي. إلى رفض التعاون مع البلدان الاشتراكية والالتصاق بالغرب وبالدرجة الأولى بالولايات المتحدة الأمريكية (٢٢٥، ١٩٧٠/٧/٢٦ م، ٢٨٤، ١٩٧٢/٩/١٤ م، ٢٧٦، ١٩٧٦، العدد ٧٦ ص ٥٣ ـ ٥٥).

ويشير محمد علي الشهاري في كتابه «دوائر العدوان السياسي السعودي ضد اليمن» بأنه وإلى جانب ضغط العربية السعودية السياسي على اليمن، يستخدم السعوديين أيضاً العامل الديني مشجعين بذلك» نشر المذهب الوهابي في اليمن، والذي كان على الدوام الرمز والعلم الذي نفذ السعوديون تحت لوائه سياستهم التوسيعية في شبه الجزيرة العربية منذ ميلاد الدولة السعودية» (١٥١ ص ٦٦ ـ ٦٧) وبمساعدة العربية السعودية كثفت جماعة «الإخوان المسلمين» من نشاطها في الجمهورية العربية اليمنية. حيث استولت جماعة الإخوان بالتدريج على الدور الرقابي في ميدان التعليم والثقافة ودفعوا بصنائعهم إلى أجهزة الشرطة في مدن وأرياف الجمهورية العربية اليمنية. وبمشاركتهم المباشرة وبدعم الاقطاع ومشايخ القبائل اليمنية بدأت تتكون في اليمن الفرق المسلحة والتي أخذت تسمى «الجبهة الإسلامية». ولكن لم يكن نجاح الإخوان في اليمن بفضل الأفكار الوهابية بقدر ما كان بفضل الذهب والأموال الواردة إلى البلاد لأنصار نشر النفوذ السعودي.

ووفقاً لمعلومات الصحافة العربية جرت في مايو ١٩٧٠م في بعض مدن

الجمهورية العربية اليمنية مصادمات مع ممثلي القوى التقدمية، نظمها الإخوان المسلمون تحت شعار «النضال ضد الإلحاد والشيوعية» وحدثت خروقات للنظام على وجه الخصوص في مدينة ذمار والحديدة (٢٢٥، ١٩٧٠/٧/٢٦م).

ونفذت في معظم مدن الجمهورية العربية اليمنية حملة اعتقالات ضد البعثيين وأنصارهم وعلى الأخص في أوساط شباب البعث. وارتباطاً بتلك الأحداث وزّع في البلاد بيان «نداء إلى الشعب العربي في اليمن. حول الحملات الأخيرة للقوى الرجعية» (٨٨). وجاء في المنشور بأن القوى الموغلة في الرجعية «المتمثلة بالأخوان المسلمين» قادت الهجوم ضد الشباب، متهمة إياه بالإلحاد ونسبت إليهم «تشكيل أحزاب - سياسية» وأشارت المنشورات إلى أن المتبنيين لهذه الحملة هم العناصر الموغلة في الرجعية، أنصار قيام «الدولة الإسلامية» وأعضاء «جمعية الاخوان المسلمين إنهم عملاء الإمبريالية العالمية الناشطين ليس فقط على مستوى اليمن بل وعلى مستوى الأمة العربية» لماذا هذه الحركة ضد الشباب - جاء في المنشورات - بدأت في مرحلة الأزمة الاقتصادية في البلاد، الناتجة عن السنوات الطويلة من الحرب التي قادتها القوى الرجعية المدعومة من قبل العربية السعودية والإمبريالية؟

لماذا إذن لا تسعى هذه القوى إلى حل الصعوبات الناشئة؟ ألا يمكن أن يكون السبب في ذلك هو موقف الدول الإمبريالية والرجعية والتي تقف وراء تلك القوى وتطالب بتشديد النضال ضد الشباب؟ ما هو موقف تلك القوى من القضايا الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية اليمنية؟ ما هي علاقاتهم بالعربية السعودية - مصدر العدوان الدائم ضد الثورة والجمهورية (٨٨).

ودعا المنشور الصادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي، دعا الشعب إلى «النهوض، والتيقظ، والوقوف ضد النشاط الإجرامي لعناصر الإمبريالية والرجعية الموجهة ضد الشباب في الجيش والمنظمات المدنية والمدارس... - ودعا المنشور إلى ضرورة الوحدة والتلاحم «ونسيان الخلافات الثانوية «والنهوض» ضد المواقف الرجعية لكل الأشخاص الذين يحاولون القضاء على الجمهورية ومكتسباتها.

وفي مطلع السبعينات أصبحت الأرياف مسرحاً لأشد الصراعات. وأدّى ترسيخ سلطة الإقطاع في البلاد إلى تصاعد جباية الضرائب من الفلاحين وتزايد تدهور أحوالهم المادية. واشتدت الأحوال سوءاً أكثر فأكثر نتيجة للجدب والجفاف الذي أصاب البلاد سنة بعد أخرى. وشهدت البلاد موجة من انتفاضات الفلاحين ضد الإقطاع.

وابتداء من عام ١٩٧١م اندلعت في مناطق اب وريمة ورداع (المنطقة الوسطى) وفي المناطق المتاخمة للحدود مع اليمن الجنوبي ـ قعطبة، الحشاء، دمتّ والبيضاء، اندلعت حركة تمرد. وتكونت الفرق المسلحة تحت قيادة «منظمة المقاومة الثورية» والتي أنشأها الأعضاء السابقين في حركة القوميين العرب (٢٦٧، ١٩٧٦م العدد ٧٤ ص ٥٤ ـ ٥٥) فاستغلوا سخط وتذمر الفلاحين إزاء استغلال الإقطاع ومشايخ القبائل لهم، فنظموا تمرد الفلاحين والأعمال التخريبية ضد المستغلين. وتحت تأثيرهم بدأت في بعض المناطق الحركة الداعية إلى انتقال حركة تمليك الأرض للفلاحين المعدمين. وصنفت السلطات في الجمهورية العربية اليمنية حركة الفلاحين تلك كحركة «إرهابية» تخضع «للنفوذ الشيوعي العدني».

وسرعان ما دخلت الجبهة الإسلامية في المناطق الوسطى في صراع مسلح ضد فرق المقاومة الثورية ومن حيث أهميتها ومعانيها، خرجت تلك النشاطات العسكرية عن نطاق المصادمات المحلية ـ إلى هنا انتقل مركز الصراع بين الرجعيين المتطرفين وجناح الراديكاليين الثوريين والذين مثلتهم منظمة المقاومة الثورية. وعلى الرغم من أن مؤسسي هذه المنظمة كانوا أعضاء في حركة القوميين العرب المنقسمة ولم يدخلوا في عضوية الحزب الديمقراطي الثوري اليمني إلا أنهم كانوا وتبقى الصلة بالحزب. وتحت تأثير ونفوذ الحزب الديمقراطي الثوري اتجهت منظمة المقاومين الثوريين إلى سرعة إعادة البناء الأساسي للمجتمع اليمني، باستخدام وسائل حرب العصابات و «الإرهاب الأحمر».

وكما سبقت الإشارة كان هذا الاتجاه قد تبناه وأعلنه الحزب الديمقراطي الثوري اليمني وذلك في المؤتمر الأول للحزب. وبعد المؤتمر ظل الحزب فترة من الزمن في وضع متقلب وانعدام الوضع التنظيمي المستقر، الأمر الذي ظهر وبكل وضوح في المؤتمر الاستثنائي الأول عام ١٩٧٠ م.

وفي نهاية مايو ـ أول يونيو من عام ١٩٧٠م انعقد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الثوري اليمني وفي هذا المؤتمر أقر برنامج الحزب ونظامه الداخلي وتم وضع وثيقة بعنوان «الخطط الاستراتيجية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني في الظروف الراهنة».

وتضمن البرنامج تحليل مفصل للظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية السائدة في الشمال اليمني قبيل الثورة. وكان الاقتصاد المتخلف في تلك المرحلة قائم على علاقات الانتاج الإقطاعية بما في ذلك عناصر العمل العبودي. وكان مستوى التطور الاقتصادي متفاوت من منطقة إلى أخرى. ففي الريف وبعد ثورة ١٩٦٢م بقت العلاقات الإقطاعية هي السائدة في حين كانت وسائل الانتاج الرأسمالية قد أخذت بدايتها الجنينية الأولى في المدن.

وحدد البرنامج تركيب القوى الثورية في اليمن الشمالية الداخلة في الحزب الديمقراطي الثوري اليمني «كالطبقة العاملة» الفلاحين، الفقراء والمثقفين. وصاغ البرنامج مهام وشعارات الحزب في الميادين السياسية الاقتصادية، العلاقات الاجتماعية، التعليم، الثقافة والصحة (٧٩).

وعرّف النظام الداخلي الحزب الديمقراطي الثوري اليمني بـ «حزب العمال الاشتراكي الطليعة المناضلة للشعب اليمني» وأكد النظام الداخلي على أن الحزب ينطلق من الماركسية ويهتدي بالنظرية الماركسية ـ اللينينية ويقود النضال ضد النظام الإقطاعي السائد وضد «الطبقة الإقطاعية».

وطبقاً للنظام الداخلي فباب العضوية في الحزب مغلق بالنسبة للأشخاص المنحدرين من أصول برجوازية وإقطاعية باستثناء الأشخاص الذين أثبتوا عدم مشاركتهم في النشاط الاستغلالي والذين يكسبون أرزاقهم بعملهم والذين يقفون

«موقفاً طبقياً، واضحاً ودقيقاً ومعادياً للاستغلال الإقطاعي والبرجوازي السائد في البلاد». ولا يقبل الحزب أعضاء في المنظمات والأحزاب السياسية الأخرى.

وناقش المؤتمر البنية التنظيمية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وأعلن المؤتمر ـ أعلى هيئة قيادية في الحزب. وأنيط بالمنظمات الحزبية على مستوى المحافظات، قيادة العمل الحزبي على مستوى المحافظة وتحملت المنظمات الحزبية الأولية الخلايا «قيادة النضال اليومي للجماهير وتوضيح سياسة الحزب لها وتنظيم وتعبئة الجماهير الشعبية الواسعة».

ولم تدخل الخلايا المكونة من الأعضاء المرشحين للحزب في الهيكل التنظيمي الأساسي للحزب ويكتسب الأعضاء ـ المرشحين للحزب العضوية الكاملة «بمقدار ما يؤدون من الخدمات للحزب».

ونص النظام الداخلي للحزب على مشاركة كل أعضاء الحزب في نشاط وأعمال المنظمات الجماهيرية ـ العمالية الفلاحية والطلابية وغيرها. (١٦٧).

وطبقاً للوثائق المقرة في المؤتمر الثاني للحزب فالأهداف الاستراتيجية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني هي «بناء الدولة الديمقراطية الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة وطليعتها الحزب». وأعلن المؤتمر بأن الوسيلة الرئيسية والوحيدة لتحقيق ذلك الهدف هي «حربَ التحرير الشعبية بعد الإعداد الدقيق لها» بما في ذلك الأشكال النظامية التالية، الانتفاضة المسلحة، العصيان والفتنة وانتفاضات القبائل وحرب العصابات (١٩٠).

وحمل المؤتمر، الفلاحين الدور الرئيسي في مثل هذه الحرب معتبراً إياهم «الطبقة الكائنة حقاً وموضوعياً، والطبقة الأكثر عدداً، والتي يتشكل منها غالبية السكان في البلاد» فالفلاحين («كطبقة خليطة») يدخل فيها العاملين اسبوعياً والحرفيين المرتبطين بخط الحياة الريفية والتفكير الريفي» يجب أن يكونوا هم القوى المحركة للثورة أما النواة القتالية للثورة ـ «الفلاحين المعدمين والفقراء المتحدين مع الطبقة العاملة الناشئة تحت قيادة الحزب». وأطلق الحزب

الديمقراطي الثوري اليمني على نفسه «حزب الطبقة العاملة من حيث بنيته التنظيمية ومنهجه الفكري» وطبقاً للمؤتمر «يجب على فئات الشغيلة من البرجوازية الصغيرة، والحرفيين وغير ذلك من القوى المناهضة للإقطاع» دعم القوى الثورية ـ وبالنظر إلى ذلك أشار المؤتمر بأنه يجب على الحزب الديمقراطي الثوري اليمني أن «يعيد النظر بعلاقاته ببعض فئات البرجوازية التجارية، والتي يمكن أن تصبح في ظروف معينة جزء لا يتجزأ من الجبهة الواسعة للقوى الثورية».

وطبقاً لوثيقة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني في عام ١٩٧٩م والمشار إليها سلفاً «حول خبرات الحزب الديمقراطي الثوري من وجهة نظر نقدية وأعاد المؤتمر الثاني تقييم مستوى نضوج المجتمع اليمني الشمالي في تلك اللحظة وانتهاجه الثورة الاشتراكية عبر «حرب التحرير الشعبية». وكان الالتزام بهذا النهج نتيجة تأثير اليسار المتطرف على الحزب الديمقراطي الثوري اليمني. وبالتزام الحزب لهذا المنهج، فقد أعار اهتماماً كبيراً للصراع المسلح وجمد بذلك أساليب النضال السياسي.

وهذا النهج نفسه هو السائد في منظمة المقاومة الثورية «منظمة المقاومين الثوريين» والتي لعبت في الواقع دور التشكيلات العسكرية المسلحة للحزب الديمقراطي الثوري اليمني. وكما سبقت الإشارة شملت نشاطات هذه المنظمة في الأساس المناطق الوسطى، حيث قام أعضاء هذه المنظمة بتنفيذ الحملات الإرهابية ففجروا وأحرقوا منازل المشايخ والإقطاعيين وأبلغوا السكان بذلك عن طريق توزيع المنشورات (٨٤).

وبانتقال الحزب الديمقراطي الثوري اليمني إلى النضال المسلح، دعت قيادة الحزب قادة المنظمات التقدمية إلى بحث مسألة تشكيل الجبهة الوطنية.

وشارك في الحوارات التي جرت في مطلع يناير ١٩٧٢م المجموعة ذات الاتجاه الماركسي ـ حزب اتحاد الشعب الديمقراطي ـ والذي تشكل في صيف ١٩٧٠م على قاعدة المنظمة الشبابية الناشطة في البلاد ـ اتحاد الشبيبة

الديمقراطية اليمنية[8] والتي كانت قد قطعت حتى ذلك الوقت ما يربو على الخمس سنوات من النضال السياسي النشيط، كما شارك في الحوارات أيضاً قيادة البعث اليمني.

وتمخض الحوار عن صدور بيان بعنوان «الحوار بين القوى الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية: اتحاد الشبيبة الديمقراطية اليمنية، حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الثوري اليمني» (١٦٤). وجاء في البيان بأن الحوار قد استعرض بالبحث والتحليل الوضع السياسي السائد في البلاد، واستجلاء العلاقات بين ممثلي مختلف الاتجاهات الوطنية انطلاقاً من الإيمان المطلق بحتمية الوحدة.

«وجاء في البيان أيضاً ـ إن الاختلافات بين المشاركين ليست إلا نتيجة للتباين الأيديولوجي ومظهراً من مظاهر التفكير البرجوازي الصغير الناتج عن التخلف العام المتغلغل في البلاد». ونظراً لإيجابية الحوار، أقرت الأطراف المتحاورة مواصلة الحوار في المستقبل بهدف تطوير وتحسين التفاهم المتبادل، وبالتالي تحسين العلاقات المتبادلة بين القوى الوطنية للجمهورية العربية اليمنية.

وهكذا وبعد أن عبَّر المشاركون عن آرائهم الداعية للتعاون، اعترفوا بإمكانية وحدة القوى الوطنية في جبهة وطنية. وصنَّف المشاركون انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م وبالإجماع كانقلاب «إقطاعي ورجعي» وهذا التقسيم دل على التغيير في وجهات النظر السياسية للبعث والذين شاركوا مباشرة في انقلاب ٥ نوفمبر إلى جانب القوى الإقطاعية التقليدية وضد القوى الوطنية ـ التقدمية. وعن أحداث أغسطس جاء في البيان بأنها «ناتجة عن التأثيرات والفعاليات الرجعية للإمبريالية الهادفة إلى تصفية القوى التقدمية الجديدة». ووصفت الوثيقة الوضع السياسي في الجمهورية والسائد قبيل مطلع ١٩٧٢م «بالاستيلاء على السلطة

(٨) في الفترة موضوع البحث، عادة ما أطلق على اتحاد الشعب الديمقراطي، اسم اتحاد الشبيبة الديمقراطية اليمنية.

من قبل الإقطاع والرجعية، أعداء القوى الثورية في الشمال والنظام الوطني الديمقراطي في الجنوب». إن وحدة الآراء حول تلك القضايا الهامة دليل على تقارب المواقف السياسية لأطراف الحوار.

وبالاستناد إلى نص المنشور، نجد أن قادة الأحزاب السياسية الثلاثة لم يتناولوا فيه موقفهم وعلاقاتهم بحرب العصابات التي شملت المنطقة الوسطى وأشعلتها منظمة المقاومة الثورية. ونلاحظ هنا بأنه وعلى الرغم من أن هذه المنظمة لم تكن داخلة في الحزب الديمقراطي الثوري اليمني إلا أنها في الواقع لعبت دور الفرق المسلحة التابعة للحزب. وينبغي أن نفسر عدم تطرق البيان إلى هذه القضية بتناقض وجهات نظر المشتركين في الحوار من قضية الكفاح المسلح، وعدم تمكنهم من التوصل إلى اتفاق إزاء هذه القضية. ومن المعروف بأن قيادة اتحاد الشبيبة الديمقراطية اليمنية ومن خلال بياناتها السياسية ووثائقها البرامجية الصادرة في تلك الفترة، قد فضلت ممارسة أشكال النضال السياسي على الكفاح المسلح.

في مطلع السبعينات وبمقدار ترسيخ وتعزيز علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع العربية السعودية، وتزايد تأثير ونفوذ السعودية على مختلف جوانب الحياة في اليمن الشمالي وتزايد نطاق المواجهة بين السعودية واليمن الديمقراطية شهدت العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية توتراً حاداً. وعند تلك الفترة جرت عملية النهوض السياسية لكلا الدولتين في اتجاهين مختلفين. فاليمن الديمقراطية وبعد عام ١٩٦٩م ونظراً لترسيخ سلطة الجناح اليساري في الجبهة القومية، فقد أخذت البلاد تسير في طريق الاتجاه الاشتراكي: نفذت جملة من التدابير والاجراءات لصالح الجماهير الشعبية الواسعة ـ أممت البنوك والمشاريع الأجنبية، نفذ إصلاح زراعي راديكالي، تعززت وتقوت المليشيا الشعبية.. الخ. أما في الشمال فقد عكس النهج السياسي المصالح الطبقية الضيقة للقمة الحاكمة ـ وجهاء وأعيان الاقطاع ـ القبلي وأجزاء من البرجوازية التجارية الكبيرة، وبذلك تم الحفاظ على المؤسسات الاجتماعية الهرمة في المجتمع الشمالي اليمني. هذا من جهة ومن

جهة أخرى تم تشجيع الانتاج الرأسمالي وأنصع دليل على ذلك البرنامج الاقتصادي الليبرالي المقر من قبل الحكومة والهادف إلى توفير وضمان جملة من الصلاحيات والامتيازات للرأسمال المحلي والرأسمال والشركات الغربية. وقطعت اليمن الديمقراطية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكثفت صلاتها ببلدان المنظومة الاشتراكية، وعلى عكس ذلك كان نهج اليمن الشمالي، إذ استأنف علاقته مع ألمانيا الاتحادية وبعض البلدان الرأسمالية وركز كل قواه على استعادة علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية واقترب أكثر فأكثر من العربية السعودية وغيرها من الأنظمة العربية المحافظة.

وأدت ضغوطات الأوساط الحاكمة في العربية السعودية على القيادة في الجمهورية العربية اليمنية بهدف إرغامها على الانتقال من المواقف السلبية إلى المواجهة المفتوحة مع اليمن الديمقراطية، أدّى ذلك إلى توتر العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية (٢١٨ - ص ٤١٤).

وأثار نهج اتجاه الجبهة القومية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتطبيقه في الميادين الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، حفيظة ومعارضة القوى الرجعية العربية وقوى الإمبريالية. وحتى مطلع السبعينات كانت العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة من بين البلدان العربية ـ الأعضاء في جامعة الدول العربية التي رفضت الاعتراف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كدولة مستقلة. فحولت العربية السعودية أراضيها وكذلك المناطق الحدودية الجنوبية للجمهورية العربية اليمنية إلى قاعدة استفزاز مسلح ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تنفذها الفئات الموغلة في الرجعية من المهاجرين والمغتربين اليمنيين الجنوبيين.

وأخذت التدابير والاجراءات العدائية للعربية السعودية الموجهة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية شكل العدوان السافر. ففي عام ١٩٦٩م قام النازحون من اليمن الديمقراطية الجنوبية والمتمركزون في معسكرات داخل

أراضي اليمن الشمالية وبالقرب من الحدود اليمنية الجنوبية، قام هؤلاء النازحون، مستخدمين مساعدات العربية السعودية، بشن العمليات المسلحة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في منطقة شرورة.

وفي نهاية عام ١٩٦٩م وقع صدام مسلح بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والعربية السعودية من أجل نقطة الوديعة الحدودية، والتي كان السعوديون قد استولوا عليها وجعلوها قاعدة عدوان ضد ج. ي. د. ش، وشيدوا فيها معسكراً لقوى الثورة المضادة من اليمنيين الجنوبيين (٢٥٠/ ١٩٧٩م العدد ٩٥٥ ص ٤٢).

وفي أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٧٠م حدثت اشتباكات كبيرة على الحدود السعودية اليمنية الجنوبية بين القوات الجنوبية اليمنية و «جيش تحرير حضرموت والمهرة» المشكل بدعم نشط من قبل السعوديين ومن بين اليمنيين الجنوبيين النازحين من اليمن الديمقراطية والمناهضين للنظام الجديد هناك (١٩٧٦/٢٦٧ العدد ٧٤ ص ٥٥).

وينبغي القول بأن قوى الثورة المضادة لليمن الديمقراطية استفادت أيضاً من دعم ومساعدات الأوساط الامبريالية، إذ أظهرت شركات النفط العالمية عناية واهتماماً كبيرين في هذا الاقليم، بل إن الإمبرياليين الأمريكيين هددوا بالتدخل العسكري المباشر في هذه المنطقة. وفي مايو ١٩٧٢م نشرت الصحيفة اليمنية الجنوبية «الثوري» خبراً مفاده قيام شركات النفط وقوى الرجعية بتكوين ما يسمى بـ «جيش الانقاذ الوطني» والذي يقوم بتدريبه ضباط أمريكيون. والهدف من تشكيل هذا الجيش ـ احتلال حضرموت والمهرة وفصلهما عن اليمن الديمقراطية باعتبار أن هاتين المنطقتين كما لو أنهما ليستا من أراضي اليمن الديمقراطية، ومن ثم تحويل هاتين المنطقتين إلى قاعدة انطلاق لتوجيه الضربات ضد النظام القائم (٢٤٥، ١٩٧٢/١١/٣٠). وكان للصدى الغاضب في أوساط التجمعات والرأي العام العربي إزاء ممارسات العربية السعودية في علاقاتها مع اليمن الديمقراطية دور في إجبارها «أي السعودية» على تغيير

سياستها في الإقليم اليمني ومحاولتها القضاء على النظام التقدمي في اليمن الجنوبي، بدفعها للدولتين اليمنيتين إلى التصادم والاقتتال.

وفي هذه الفترة قررت قيادة الجمهورية العربية اليمنية الاستفادة من الأوضاع التصادمية السائدة في الجزيرة العربية لما فيه مصلحتها، وبدأت بتوجيه ضغط محدد على العربية السعودية متقمصة دور الساعي إلى التقارب مع اليمن الجنوبية وزعمها أن تلتزم اتجاهاً عاماً مع اليمن الجنوبي في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية موجهة بشكل خاص ضد العربية السعودية. وارتباطاً بذلك وصل إلى مدينة تعز صيف ١٩٧٠م وفد اليمن الجنوبية برئاسة رئيس مجلس الوزراء في ج. ي. د. ش، والذي بحث مع قيادة الجمهورية العربية اليمنية مسألة اتحاد الدولتين اليمنيتين وأقر في هذا اللقاء إنشاء لجان مشتركة من الجانبين لإعداد وتحضير المشاريع الوحدوية. وعند هذا المستوى توقف العمل. وفي نوفمبر من عام ١٩٧١م وصل إلى تعز مجدداً عبد الله الخامري وزير خارجية اليمن الديمقراطية لإجراء المفاوضات مع رئيس المجلس الجمهوري في ج. ع. ي عبد الرحمٰن الأرياني، حول الوحدة، غير أن هذه الحوارات لم تتوصل إلى نتائج عملية (٢٦٧، ١٩٧٦، العدد ٧٤ ص ٥٥/ ٢٠٢، ص ١٧٥ - ١٩٣).

ومكنت سياسة التخويف تلك قيادة الجمهورية العربية اليمنية من الحصول على أقصى حد ممكن من المساعدات المالية من العربية السعودية، بما في ذلك المادة المخصصة لعمليات التخريب ضد ج. ي. د. ش. وفي نفس الوقت ونظراً لأن قيادة ج. ع. ي لم تكن راغبة بالمواجهة المفتوحة مع اليمن الجنوبي ركزت كل قواها للحيلولة دون قيام القبائل اليمنية بالصدامات المسلحة مع جيش ج. ي. د. ش، إذ كانت القبائل قد حصلت على السلاح والمبالغ المالية الضخمة من العربية السعودية، كما كانت أيضاً تتفق معها في وجهات النظر، ولذلك فقد طالبت القبائل حكومة الجمهورية العربية اليمنية ببدء العمليات المسلحة.

ولم يكن تكتيك المناورة مجدياً بالنسبة للأوساط الحاكمة في ج ـ ع ـ ي، نظراً لأن طبيعة النظام السائد حينذاك، دفع بتلك الأوساط موضوعياً إلى الاقتراب من العربية السعودية والمواجهة مع ج. ي. د. ش وأدّى تدهور العلاقات بين ج. ي. د. ش والجمهورية العربية اليمنية في مارس ١٩٧٢م إلى إغلاق الحدود البرية بين الدولتين.

وبمقدار ما اشتد التوتر بين الدولتين بقدر ما تزايد سيل الاتهامات المتبادلة بينهما. وعبرت قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن سخطها واستيائها من موقف السلطات في الجمهورية العربية اليمنية لدعمها ومساعدتها النازحين من اليمن الجنوبية في إقامة المعسكرات الحربية في المناطق الحدودية، وتشجيعها ممارساتهم ونشاطاتهم الإرهابية الموجهة ضد رجال الجبهة القومية والسكان المدنيين في جمهورية اليمن الديمقرطية الشعبية. ومن جانبها اتهمت حكومة الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتعاونها مع القوى الوطنية التقدمية في نشاطها السري. وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٧٢م أشعلت وسائل الدعاية الجماهيرية في كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حملة واسعة من الهجمات المتبادلة.

ونظراً لعدم رضا وقناعة العربية السعودية بنتائج جهودها الموجهة إلى تنشيط وتكثيف الفعاليات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية ضد ج. ي. د. ش. ولخيبة أملها من جراء خروج أنصارها من قيادة الجمهورية العربية اليمنية ـ الشامي والعمري، نجدها وفي النصف الثاني من عام ١٩٧١ م، تقيم الصلات والعلاقات الوثيقة والمباشرة مع القبائل الشمالية اليمنية وزادت المساعدات والمقررات المخصصة للمشايخ (٢٣٩، ٧٢/٢/٢٥) ونتيجة لذلك طالبت القبائل وبقوة من حكومة الجمهورية العربية اليمنية ببدء العلميات المسلحة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

واستخدم الحدث الواقع في بيجان في شهر فبراير ١٩٧٢م كمدخل

لإشعال وتأجيج الميل المعادي لليمن الجنوبي في الأوساط القبلية ـ الاقطاعية، وتصعيد عمليات الإعداد والتحضير العسكري في ج. ع. ى. ففي بيجان وفي فبراير ١٩٧٢ م، ونتيجة لانفجار لغم لم يُعْرَفْ واضعوه في الخيمة المخصصة للشيخ/ علي بن ناجي الغادر ورفقاه المدعوين إلى بيجان لإجراء المفاوضات، فقد راح ضحية ذلك الانفجار الشيخ/ علي بن ناجي الغادر نفسه وعدد كثير من المشايخ والمرافقين له. وكان الغادر وعلى مدى سنوات يقف إلى جانب الملكيين وبمقابل ذلك حصل على أموال ضخمةٍ؛ وفي منتصف الستينات كان قد تحول من شيخ من مشايخ بكيل إلى واحد من أهم مشايخ بكيل، ومن شيخ يتبعه ما يقرب من مائة وعشرين فرداً إلى شيخ يخضع لقيادته آلاف الأفراد. وبعد المصالحة الوطنية انضم إلى صفوف الجمهوريين ولكنه مع ذلك ظل معادياً للنظام التقدمي في اليمن الجنوبي (١٩٧ ص ١٢٨ ـ ٢٦٧/١٢٩، ١٩٧٦، العدد ٧٤ ص ٥٤).

وبهذه المناسبة عقد مشايخ قبيلة خولان اجتماعاً في أوائل شهر مارس في مدينة جحانة. وقد نظروا إلى حادثة مقتل الغادر كعمل يتناقض تماماً وتقاليد الضيافة، وتقرر إبلاغ المشايخ الآخرين بذلك والاتفاق معهم على زمان ومكان لقاء يحضره كل مشايخ البلاد.

وبعد ذلك بعدة أيام اجتمع في مدينة الروضة الواقعة بالقرب من العاصمة مشايخ كل القبائل اليمنية باستثناء مشايخ تهامة، تعز، إب وصعدة، وأدان المشتركون فيه عملية الاغتيال واتفقوا على عقد مؤتمر يمني عام لكل مشايخ القبائل. وانعقد هذا المؤتمر في مارس ١٩٧٢م في منطقة حزيز ـ جنوب مدينة صنعاء ـ ورأس هذا المؤتمر الشيخ/ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم والشيخ/ نعمان بن قائد بن راجح والشيخ/ العواضي. ولم تكن نية المشتركين في هذا المؤتمر تختلف كثيراً عن لقاء الروضة، حيث مثل أساساً في هذا المؤتمر رؤساء قبائل خولان، حريب والبيضاء وغيرها من قبائل المنطقة الجنوبية الشرقية. وأقر المؤتمر القرارات التالية: تشكيل لجنة عسكرية في كل محافظة (أركان حرب) برئاسة أحد مشايخ المحافظة، ويشكل كبار المشايخ

اللجنة العليا (القيادة) والتي يجب أن تهتم بترتيب وتنظيم علاقات القبائل فيما بينها ومع العربية السعودية. وأكد المؤتمر على أهمية تشكيل الفرق القبلية وتعبئتها بأفراد القبائل وعلى أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن. وأعلن المشتركون في المؤتمر عن عزيمتهم القيام بحملة تنكيل بحق الأشخاص المتصلين باليمن الجنوبي أو المتعاطفين معه. وأقال المشتركون في المؤتمر أمين بن حسن أبو راس الذي لم يشترك في المؤتمر كرئيس لمشايخ بكيل، وكان الشيخ أمين متعاوناً مع القوى الوطنية ـ التقدمية ـ في الجمهورية العربية اليمنية، وعين في مكانه الخصم اللدود للنظام في ج. ي. د. ش. الشيخ/ سنان أبو لحوم. كما أقر المؤتمر أيضاً تقديم المساعدة إلى النازحين من اليمن الجنوبية الحاصلين على حق اللجوء السياسي في ج. ع. ي.

وهكذ عبر مشايخ الشمال اليمني عن استعدادهم للبدء في الكفاح المسلح ضد النظام في اليمن الجنوبي. وتزايدت عزيمتهم أكثر بعد المؤتمر الخامس للجبهة القومية المنعقد في مارس ١٩٧٢م والذي أعلن فيه التزام الجبهة القومية بأيدلوجية الاشتراكية العلمية. ومنذ ربيع ١٩٧٢م أقدم المشايخ على إعلان الحرب مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٢٥٠، ١١/١٢/ ١٩٧٢). ومرة أخرى نلاحظ هنا بأنه وفي المرحلة موضوع البحث امتلك المشايخ المعتمدون على الفرق القبلية قوات عسكرية واضحة التأثير أما تأثيرهم في الحياة السياسية فمن الصعب القول بأنه لم يكن يتسم بالحسم.

وفي هذه الفترة كان المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمشتركين في التحالف الحاكم عالياً ولوحظ وجود آراء متباينة فيما يتعلق بالوضع السياسي السائد في البلاد. وكان بالإمكان تحديد ثلاث مجموعات أساسية ضمن هذا التحالف. وشغلت مجموعة الارياني المواقع الأكثر اعتدالاً، وأيد هذه المجموعة نائب القائد العام للقوات المسلحة محمد الارياني ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الداخلية إبراهيم الحمدي. وكانت قاعدة هذه المجموعة وحدات الجيش الخاضعة لقيادتها. وسعت هذه المجموعة إلى دعم العلاقات المتوازنة مع العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

وعدم تمكين القبائل من إشعال العمليات الحربية ضد ج. ي. د. ش.

وترأس المجموعة العسكرية الثانية رئيس هيئة الأركان العقيد المسوري. وكان الشيخ/ سنان أبو لحوم وأقاربه المتبوئون مراكز هامة في الجيش من أكثر الشخصيات المناصرة للمسوري وأكثرها دعماً وتأييداً لمواقفه. وارتبطت هذه المجموعة بصلات وعلاقات مباشرة مع العربية السعودية وكونها المعبرة عن آراء غالبية المشايخ، دعت هذه المجموعة إلى عدم تأجيل العمليات العسكرية ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

ومثَّل المجموعة الثالثة والتي كان موقفها متقلباً بين الحرب والسلم، مثلَّ هذه المجموعة رئيس الوزراء محسن العيني، ونذكر هنا مجدداً بأن العيني يرتبط بعلاقة صهر ونسب مع الشيخ/ سنان أبو لحوم، الأمر الذي يترك تأثيراً معيناً على مواقف العيني بل وموقف المجموعة بكاملها حول العلاقة مع ج. ي. د. ش. وعموماً أيد العيني سياسة الارياني السلمية، وبجهودهما واستنادهما إلى تيار المثقفين المعتدلين وأنصار المنجزات البرجوازية حالاً دون طموحات مشايخ قبائل اليمن الشمالية الموجهة ضد ج. ي. د. ش. وانطلق الأرياني والعيني في استراتيجيتهما من عملية بسيطة بانتهاج سياسة خارجية مستقلة عن العربية السعودية، تضمن الجمهورية العربية اليمنية لنفسها امكانية العيش بسلام. وفي ظل ظروف كهذه كان هذان القائدان السياسيان يأملان ترسيخ وتعزيز الأجهزة المركزية للسلطة وتوسيع قاعدتهما الاجتماعية، وبالتالي تخلق المقدمات لانتهاج سياسة داخلية مستقلة، تحقق مصالح الفئات التي يمثلانها. وهكذا كان السلام بالنسبة لهما حقيقة رئيسية وواقعاً قادراً على تأمين خلق قوة موازية ومتوازنة مع القوتين السياسيتين ـ المتحالفتين على الدوام ـ العربية السعودية ومشايخ القبائل.

وكان الشيخ الأحمر يميل إلى المجموعة الثالثة وقريباً منها. وباسم قطاع من مشايخ قبيلته عبَّر عن عدم رغبته في المشاركة في الأعمال الحربية ضد ج. ي. د. ش.، والتي قيمت من قبل كثير من مشايخ القبائل كعملية ثأر لاغتيال

الغادر. وتكمن القضية بأنه وإبان حياة الغادر، صبّت علاقته مع الأحمر في مجرى التنافس القبلي، على الرغم من الطابع السياسي الذي ارتدته تلك العلاقات خلال الحرب الأهلية وقف الأحمر إلى جانب الجمهوريين بينما وقف الغادر إلى جانب الملكيين. ولمعرفة مدى التأثير الهائل للتفكير القبلي على مجرى السياسة في اليمن في السبعينات تحدثنا تلك الحقيقة والتي تتلخص بأنه وفي تلك اللحظات الحرجة للجمهورية العربية اليمنية، كانت الكراهية السائدة بين القبائل هي المحركة للموقف السياسي إبان الانتخابات.

وفي الفترة موضوع البحث وقف ممثلو الجناح المعتدل للقمة الاقطاعية الماسكون بزمام السلطة، وكذا الشخصيات البرجوازية المتعاونة معهم، وقف الجميع مواقف موحدة غير قادرين حتى على معارضة نفوذ المشايخ وخضع لسيطرة القبائل قسم كبير من أراضي البلاد فى حين لم تكن سلطة الحكومة المركزية منتشرة إلاّ على المدن الرئيسية للجمهورية العربية اليمنية ومناطقها الجنوبية. وتمتع المشايخ بأفضليات حربية، إذ زادت عملية اغتيال الغادر من تلاحمهم. ومن الطبيعي ألا يستمر تلاحمهم وتراصصهم الذي ظهر واضحاً إبان لقاء الروضة وعلى الأخص إبان لقاء حزيز، مدة طويلة، إلا أن ذلك كان كافياً بالنسبة لمشايخ القبائل لتحقيق انعطاف في نهج الحكومة في الاتجاه المناسب لهم.

وكان أول رد فعل لحكومة الجمهورية العربية اليمنية إزاء مقتل الغادر، سلبياً إلى حد كبير، ولكن وبعد زيارة العيني للرياض حيثما انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، تغيرت العلاقات مع اليمن الجنوبي. أصدرت حكومة الجمهورية العربية اليمينة بياناً شديد اللهجة موجهاً لحكومة اليمن الديمقراطية الشعبية، وتلا ذلك البيان حملة إعلامية واسعة، اتهمت الجمهورية العربية اليمنية فيها عدن بتنفيذ حملات إرهابية والقيام بحركات استفزازية على الحدود وحشدها للقوات هناك وإطلاق القذائف على القرى.

ومن جانبها أعلنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بأن السلطات في

صنعاء مشتركة في تنظيم عمليات القتل الذي راح ضحيتها عدد من المواطنين، وكذا حوادث الحدود، التي يتم تنفيذها من قبل قوى الثورة المضادة من اليمنيين الجنوبيين «من جيش الإنقاذ الوطني» بقيادة عبد القوي مكاوي[٩].

وباقتراب مارس ١٩٧٢م كانت العلاقات بين ج. ع. ي. وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد توترت أكثر فأكثر. أعلن اليمن الجنوبي بأن «الجمهورية العربية اليمنية وبتمويل من العربية السعودية تحولت إلى قاعدة لقوى الثورة المضادة الجنوبية، وتدار ضد عدن حرب قاسية ولا رحمة فيها». ومن جانبها أغلقت الجمهورية العربية اليمنية حدودها مع اليمن الديمقراطية وأوقفت تصدير الفواكه والخضروات والقات إلى اليمن الديمقراطية. (٢٣٩، ١٩٧٢/٢/٢٥ و٤٠/١٩٧٢ مارس).

وباقتراب مطلع الصيف من عام ١٩٧٢م كانت الأزمة في العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد خفت. وتوقفت حملة الهجوم المتبادل على الرغم من استمرار عمليات الإرهاب والتخريب المحدودة. وفي هذا الوقت كثفت قوى اليمين للجمهورية العربية اليمنية من نشاطاتها في ميادين أخرى، ففي يونيو أدخلت العضو الثالث في المجلس الجمهوري عبد الله الحجري الذي حل محل العمري، وكان الحجري وزيراً في الحكومة الملكية، ونصير الاتجاه السعودي، وعاد إلى الجمهورية العربية اليمنية بعد عام ١٩٧٠ م. وفي الأول من يوليو استقبل رئيس المجلس الجمهوري القاضي الأرياني، ورئيس مجلس الوزراء العيني، استقبلا في صنعاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ف. ردجيرد، ونتج عن ذلك اللقاء استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي كانت قد قطعت عام ١٩٦٧م (٢٤٤ ١٩٧٢/٧/٢٠).

---

(٩) وصل الأمين العام لمنظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل، عبد القوي مكاوي، وصل إلى اليمن الشمالية صيف عام ١٩٧٢م بهدف توحيد القوى الخارجية النازحة إلى ج. ع. ي، والعمل على تكثيف نشاط قوى الثورة المضادة.

واستغلت المعارضة الجنوبية اليمنية الهدوء المؤقت لترسيخ مواقعها. في يونيو ١٩٧٢ م، اتخذ قرار يقضي بسرعة توحيد اليمن، باستخدام الطريق الحربي، الأمر الذي لبى مصالح المعارضة الجنوبية اليمنية وقبل كل شيء أنصار المكاوي وكذلك رغبات الجمهورية العربية المتحدة وليبيا.

لقد احتل النزاع بين الدولتين اليمنيتين مركز الاهتمام لدى قادة البلدان العربية. راهنت الجمهورية العربية المتحدة وليبيا (قدمت ليبيا للمعارضين من اليمن الجنوبية المتواجدين في الجمهورية العربية اليمنية، المساعدات العسكرية، في حين كانت الجمهورية العربية المتحدة وحتى نهاية الخمسينات ومطلع الستينات وقبل ظهور الجبهة القومية على المسرح السياسي، كانت وثيقة الصلة بجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل وقدمت لها دعماً متعدد الجوانب) راهنت مصر وليبيا على المكاوي، بأمل أنه وبعد القضاء على النظام في ج. ي. د. ش.، سيتحقق اليمن الموحد، والذي ستلعب فيه الدور القيادي العناصر القومية القادرة على مواجهة العربية السعودية. ومن جانبها اعتمدت العربية السعودية على الأوساط التقليدية والدينية في الجمهورية العربية اليمنية وعلى وجه الخصوص على مشايخ القبائل، وكانت السعودية وبمساعدتها لهم تأمل في تحقيق مأربها المتمثل في إبادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ووضع كل شبه الجزيرة العربية تحت سيطرتها، وبالتالي تحويلها إلى حصن للرجعية العربية.

وخلال الصيف، وبالتدريج كثفت القوى القبلية الاقطاعية من نشاطاتها في الجمهورية العربية اليمنية. وفي نهاية يوليو، عقدت هذه القوى مؤتمراً في تعز، كان الهدف من وراءه تشكيل تحالف للقوى العاملة تحت شعار «وحدة الأرض اليمنية» (٢٤٨، ١٩٧٢، العدد ٣٨٨ ص ١١). وأقر المؤتمر بلاغاً جاء فيه «بهدف مواصلة التمسك بالتقاليد المتوارثة وحفاظاً على الأرض اليمنية وانطلاقاً من العقيدة الراسخة من أن الشعب ـ المصدر الوحيد للسلطة، فإن المجتمعين في المؤتمر، الممثلين لأكثر فئات السكان نفوذاً وتأثيراً، وانطلاقاً من الوضع السائد في اليمن وبعد دراستهم لكل المقترحات المطروحة قرروا بأنه

من الضرورة بمكان التقدم إلى الحكومة بالمطالب التالية: تحقيق الإصلاح الإدراي في البلاد وتصفية جهاز الدولة ووزارة الإعلام من العناصر اليسارية».

وجاء في البلاغ أيضاً بأن المؤتمر يطالب بوضع ميثاق وطني ـ الوثيقة التي يجب أن يتبلور فيها ـ الاتجاه لوحدة «كل القوى الوطنية، المستعدة للمشاركة في جبهة وطنية واحدة للنضال ضد المتمردين والانقساميين». ويفهم بـ «القوى الوطنية مشايخ القبائل بشكل رئيسي والذين ووفقاً لمفهوم أصحاب الوثيقة ـ يجب أن يتخطوا الخصومات القبلية ـ ويركزوا قواهم على إخماد «المتمردين والانقساميين» أي القوى المناهضة للاقطاع، وقبل كل شيء الفلاحين المتمردين في المنطقة الوسطى ضد جور وظلم الاقطاعيين.

وجاء في الوثيقة أيضاً بأنه يجب على «ممثلي القوى الوطنية (أي المشايخ) جنباً إلى جنب مع الجيش وقوات الأمن إبادة عصابات التخريب وتنظيف البلاد من العناصر التخريبية» ولهذا يجب على كل قبيلة المحافظة على حدودها وحماية المواصلات والنقليات المارة عبر أراضيها، وعدم السماح لعناصر التخريب القيام بأي نشاط عبر أراضيها بل يجب القضاء على تلك العناصر وتأميم ممتلكاتها. ونفس هذا المصير يجب أن يلقاه كل شخص يتعاون مع «عناصر التخريب» أو يقدم لهم المساعدات الغذائية والتموينية والسلاح.

وأدى توتر العلاقات مجدداً بين ج. ي. د. ش. والجمهورية العربية اليمنية إلى استقطاب القوى الاجتماعية ـ وفي نهاية صيف ١٩٧٢م وبالتحديد منذ تولي الحجري للسلطة، حصلت تلك القوى من العربية السعودية على مبالغ مالية ضخمة، مخصصة لافتتاح معسكرات جديدة للنازحين، في المناطق الحدودية للجمهورية العربية اليمنية، وتقوية وحدات الجيش النظامي (٢٧٤، ١٩٧٣ العدد ٢٣٣ ص ٢٨). وتزايدت عملية تسرب العناصر الجنوبية اليمنية من قوى الثورة المضادة من الجمهورية العربية اليمنية إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وباقتراب أوائل سبتمبر شكلت الوحدات العسكرية لمنظمة تحرير

الجنوب اليمني المحتل والفرق المنشقة عن الجبهة القومية والمتمركزة في أراضي الجمهورية العربية اليمنية، شكلت «الجبهة الوطنية المتحدة» برئاسة المكاوي وغطى رجال الجبهة طموحاتهم ومآربهم المناهضة للثورة بشعار ـ سرعة وحدة الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ بالوسائل السلمية أو الحربية. وأيدت الجبهة شخصيات رسمية في الجمهورية العربية اليمنية وقيادتا الجمهورية العربية المتحدة وليبيا(٢٤٠، ١٣/١٠/١٩٧٢ و٢٤٤، ٤ و١٠/١٠/١٩٧٢).

ونوقشت مسألة وحدة الدولتين اليمنيتين في «ميثاق الوحدة» والذي جرى وضعه في بيروت من قبل النازحين الجنوبين اليمنيين وفي هذا الميثاق اقترح ضم شخصيات مشهورة من النازحين إلى عضوية حكومة الجمهورية العربية اليمنية، واعتبارها حكومة تمثل كلا اليمنيين (٢٢٤، ٤/١٠/١٩٧٢ م). وفي الظروف القائمة والتي كان النظام في الشمال يتميز عن الجنوب. لم يكن بالإمكان تحقيق شعار الوحدة الفورية في الواقع العملي. إن إدراج شعار الوحدة الفورية في جدول الأعمال اليومية في تلك اللحظات استجاب مع مصالح الرجعية العربية والامبريالية العالمية الساعيتين إلى القضاء على النظام التقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحركة التحرر الوطنية في هذا الإقليم من العالم العربي.

وفي مطلع سبتمبر ١٩٧٢ م، وفي مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في القاهرة، اتخذ قرار بإنشاء لجنة المصالحة بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية من ممثلي خمس دول عربية هي الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والكويت والجزائر وليبيا وبرئاسة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية محمّد الباقي (١١٩). وفي مطلع سبتمبر أيضاً قام وزير خارجية الكويت عضو اللجنة بزيارة إلى كل من صنعاء وعدن ونقل إلى قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خطة تسوية العلاقات المقدمة من حكومة العيني.

واحتوت الخطة على خمسة بنود: البند الأول يتعلق بعودة النازحين من الجنوب إلى بلادهم. ووفقاً للمعطيات التقريبية بلغ عدد هؤلاء النازحين في تلك الفترة في الجمهورية العربية اليمنية ثمانين ألف. وكان لهذه المسألة أهمية كبيرة حيث ورد أكثر من مرة في خطب وبيانات ولقاءات الشخصيات السياسية في الجمهورية العربية اليمنية. وتضمنت الخطة أيضاً، قيام اليمن الجنوبي بتعويض القتلى من مشايخ القبائل وقبل كل شيء الشيخ الغادر، وتعويض التجار المؤممة أملاكهم في خريف ١٩٧٢م والذين نزحوا إلى الشمال، ووقف العمليات التخريبية في أراضي الجمهورية العربية اليمنية وتسوية المسألة الحدودية، أي جلاء قوات اليمن الديمقراطية من منطقة حريب والتي سبق وأن تمركزت هناك في فترة الحرب الأهلية، وبناء على طلب حكومة الجمهورية العربية اليمنية. وفيما يتعلق بقضية الوحدة اليمنية فقد جاء في الخطة بأن قيادة الجمهورية العربية اليمنية «تحي فكرة إلدولة اليمنية الواحدة وفكرة فيدرالية الدوليتين اليمنيتين (٤٤، ٢/١٠/١٩٧٢ م).

وفي تلك الفترة أشارت الصحف العالمية إلى أن قيادة الجمهورية العربية اليمنية تنظر إلى مسألة الوحدة اليمنية من خلال مأربها الهادف وقبل كل شيء إلى «القضاء على النظام الماركسي في عدن، الذي تنظر إليه قيادة الجمهورية العربية اليمنية كعقبة في عملية الوحدة». وفي هذه الحالة فحكومة الجمهورية العربية اليمنية مستعدة للسير في طريق تشكيل حكومة ائتلافية يشترك فيها شخصيات من الجبهة القومية والمنفيون من اليمن الجنوبية أنصار منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل (٢٦٧، ١٩٧٦ العدد ٧٤ ص ٥٥، ٢٣٩، ٢٥/٢/١٩٧٢).

وبعد أن تعرفت قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على خطة التسوية المقدمة من ج. ع. ي.، نقلت إلى لجنة المصالحة في الرابع من أكتوبر شروطها لتطبيع العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديقمراطية الشعبية واحتوت خطة التسوية المقدمة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على ما يلي: اغلاق معسكرات قوى الثورة المضادة القائمة

في أراضي الجمهورية العربية اليمنية، عودة قوات اليمن الشمالية والفرق القبلية من المناطق الحدودية، وقف نشاط المنظمات السياسية المعادية للنظام في عدن من أراضي الجمهورية العربية اليمنية، فتح الحدود مع ج. ي. د. ش. واستئناف العلاقات التجارية، إعادة نشاط وأعمال اللجان المشتركة، عقد مؤتمر لقادة كلا الدولتين لمناقشة تحسين وتطوير العلاقات بين كلا البلدين مستقبلاً (١١٩ ص ١٠ ـ ١١).

وبفضل تحديد كل جانب لموقفه وبشكل دقيق، ظهر أساس واقعي لمواصلة التفاوض، الأمر الذي لم يروق للرجعية العربية والقوى الامبريالية، وهكذا اتضح عدم امكانية تسوية الخلاف بين الدولتين اليمنيتين نتيجة لتدخل الرجعية العربية والقوى الامبريالية، ولم تكن الفعاليات الحربية والاستفزازية بين ج. ع. ي. وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تشكل عملاً ذا طبيعة خاصة نظراً لتوفر المادة والظروف القابلة للاشتعال: تمركزت على الحدود الفرق القبلية الجاهزة للحرب، ووحدات من القوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية والفرق التابعة «للجبهة الوطنية المتحدة» من اليمنيين الجنوبيين المناهضين للثورة.

وفي ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٢م والذكرى السنوية العاشرة للثورة اليمنية، اخترقت فرق قوى الثورة المضادة مدعومة من القبائل اليمنية الشمالية، اخترقت حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبدأت بشن هجوم في أربعة اتجاهات ـ منطقة قعطبة، الراهدة، البيضاء وحريب. وقاد العمليات العسكرية في كل محور أما قائد عسكري أو أحد مشايخ القبائل. وفي محور قعطبة تمركزت فرق «الجبهة الوطنية المتحدة» وهكذا تحولت الصدامات المسلحة الحدودية والتي كانت فيما سبق محصورة بمنطقة قعطبة، تحولت إلى عمليات حربية واسعة النطاق.

واعتبر رئيس وزراء ج. ي. د. ش. علي ناصر محمد أعمال ونشاطات الجمهورية العربية اليمنية، كعدوان مسلح ضد اليمن الديمقراطية. وتوجهت

حكومة اليمن الديمقراطية إلى حكومة ج. ع. ي. بطلب تدعوها فيه إلى وقف اطلاق النار غير أن سلطات ج. ع. ي. تحت غطاء احتلال مدينة قعطبة من قبل القوات اليمنية الجنوبية رفضت الاستجابة للطلب (٢ أكتوبر ١٩٧٢ م). واتهمت حكومة الجمهورية العربية اليمنية في عدة بيانات، اتهمت اليمن الديمقراطية في إشعال العمليات الحربية والاستيلاء على المدن الشمالية اليمنية في حين نفت اليمن الديمقراطية تلك الاتهامات.

وعلى الرغم من أن المبادرين إلى اشعال نار الحرب وضعوا في حسبانهم تحقيق النصر السريع، مفترضين بدء الانتفاضات المناهضة للنظام في اليمن الديمقراطية، إلا أن خططهم سرعان ما اتضح خطأها، إذ اتخذت العمليات الحربية الطابع المستمر والمتواصل.

وحتى أول أكتوبر جرت المعارك أساساً في المناطق الحدودية. وتغير الوضع في الثامن من أكتوبر. استولت وحدات من الجيش ـ جيش الجمهورية العربية اليمنية ـ على جزيرة كمران التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وباشرت فرق أخرى بالهجوم على منطقة الضالع. وابتداء من هذه اللحظة اكتسبت الأزمة اليمنية طبيعة أخرى مغايرة عما كانت عليها سابقاً: بدأت فرق الثورة المضادة اليمنية الجنوبية جنباً إلى جنب مع القبائل وجيش الجمهورية العربية اليمنية بشن عمليات واسعة النطاق، موجهة لاحتلال مناطق اليمن الجنوبية. ومع ذلك وعلى الرغم من بعض الاختراقات المحدودة، إلا أنها واجهت مقاومة صلبة وعنيدة من قبل القوات المسلحة وفرق الشرطة الشعبية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتي وبنجاح صدت الهجوم. ونتيجة لذلك مني الجانب اليمني الشمالي بالفشل وكان مجرى الحرب محلولاً سلفاً: كانت التشكيلات العسكرية المسلحة الموجهة ضد ج. ي. د. ش سيئة الأعداد والجاهزية غير منضبطة ومفككة، كما أن صغار الضباط والجنود عموماً لم يكونوا راغبين بالاشتراك في الحرب ضد ج. ي. د. ش.

ولتخفيف صدى الهزيمة رفعت حكومة الجمهورية العربية اليمنية ومن

جديد قضية وحدة الشمال والجنوب. وفي التاسع من أكتوبر، أعلنت الحكومة لأعضاء لجنة المصالحة المتواجدين في صنعاء بأن الطريق إلى تسوية النزاع اليمني الداخلي يكمن في توحيد الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبذلك فقط يكمن «تهدئة القبائل والجيش» (٢٤٠، ١٣/ ١٠/١٩٧٢ م). ومن جانبها أكدت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بأن قوات اليمن الجنوبية ملتزمة بوقف إطلاق النار وتطالب بعودة جزيرة كمران وإضافة إلى ذلك أعلنت حكومة اليمن الديمقراطية بأنه وطبقاً للمعلومات المتوفرة لديها من بيروت تعد اليمن الشمالي مدعمة من العربية السعودية للاستيلاء على جزيرة بريم اليمنية الجنوبية. وأشار الجانب اليمني الجنوبي إلى أن هذه العملية جزء لا يتجزأ من المخطط الامبريالي الأمريكي الموجهة إلى القضاء على النظام التقدمي في جنوب شبه الجزيرة العربية (٢٤٠، ١٣/١٠/ ١٩٧٢م ٢٥١، ٢٧/١٠/١٩٧٢ م).

وفي الثالث عشر من أكتوبر وبعد ثلاثة أسابيع من العمليات القتالية بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وجهت لجنة المصالحة نداء إلى الجانبين المتقاتلين، اقترحت اللجنة فيه على الجانبين بوقف إطلاق النار ووقف العمليات الحربية وتوقف الحملات الإعلامية وسحب القوات المسلحة إلى داخل الحدود لكلا الطرفين بمسافة ١٠ كيلومتر ووقف الحشود العسكرية. وأنيطت الرقابة على تطبيق هذه الشروط باللجنة العسكرية المشكلة من ممثلي كلا الدولتين وفي جامعة الدول العربية. وجاء في النداء اقتراح بلقاء وفدي الشمال والجنوب اليمني في النصف الثاني من أكتوبر ١٩٧٢م في القاهرة للتفاوض وتحت اشراف جامعة الدول العربية. وكان على الوفدين بلورة القضايا المرتبطة بتحقيق الوحدة اليمنية والتي تخضع للنقاش في مؤتمر القمة اليمني العام والذي سيتحدد زمان ومكان انعقاده في اللقاء المزمع في القاهرة. وأقر نداء لجنة المصالحة من قبل حكومتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

لقد كانت حرب ١٩٧٢م بين الدولتين اليمنيين نتيجة لتأثير قوى ليست

محلية على الوضع المحلي، وليس من قبيل الصدفة أن ترى الصحافة اليمنية التقدمية بل والعالمية في الحرب كعمل استفزازي للرجعية العربية والامبريالية العالمية، أما شعار الوحدة اليمنية المرفوع من قبل المباشرين في الأعمال العسكرية، فلم يكن سوى مبرر لتنفيذ وتطبيق الأهداف التي يرمون إليها في الواقع العملي ـ وهي القضاء على النظام الوطني التقدمي في الجنوب اليمني (١٥١، ص ٧١، ٢٤٠، ١٣/١٠/١٩٧٢ م). وشكلت الانجازات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من وجهة نظرهم تهديداً محتمل الوقوع ضد النظام الاجتماعي ليس فقط في ج. ع. ي. وفي شبه الجزيرة العربية بل وعلى نطاق العالم العربي. ووفقاً للخطط الرجعية، يجب القضاء على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أما أراضيها فيجب توزيعها، فتصبح محافظتا حضرموت والمهرة دولتين مستقلتين وتدخلان في فيدرالية العربية السعودية وتدخل بقية محافظات ج. ي. د. ش. في الجمهورية العربي اليمنية على أساس من الحقوق الفيدرالية. ولم تكن العناصر الغارقة في الرجعية مستعدة للقبول بالتنكيل بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فقط، بل كانت ترمي إلى القضاء على المكتسبات والمنجزات القائمة في اليمن الشمالي واخماد حركة التحرر الوطنية في عمان وغيرها من بلدان الخليج وتحقيق الرقابة الامبريالية على منابع النفط وغيره من الثروات المعدنية في شبه الجزيرة العربية وبلدان الخليج. (١١٩، ص ٩ ـ ١٠).

وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م التقى في القاهرة وتحت مظلة جامعة الدول العربية وفدا كلا الدولتين اليمنيتين. وفي اللقاء جرت مناقشة مقترحات الجانبين بشأن تسوية المسائل الخلافية، وكذلك مشروع الوحدة المقترح من ج. ي. د. ش. ووفقاً لهذا المقترح كان على حكومتي الجنوب والشمال اليمني وكخطوة أولى على طريق الوحدة القيام وعلى الفور بتشكيل المجلس اليمني الأعلى (بمشاركة وزراء كلا الجانبين) ومجالس فرعية (مجلس تنسيق عام، ومجلس للتعاون في ميدان التعليم، الثقافة والآداب، الصحة، الأقتصاد، الدفاع، التشريع والإعلام.. الخ). واعتبر من مهام المجلس

الأعلى دراسة وتحليل كل المسائل ذات العلاقة بتنسيق سياسة كلا الحكومتين (١١٩، ١٩٧٢/١٠/٣١ م).

وصدر عن اللقاء وثيقة مشتركة بعنوان «نص الاتفاقية بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حول إعادة الوحدة اليمنية» ووقع عليها رئيسا الوزراء لكلا الحكومتين اليمنيتين وأعضاء لجنة المصالحة (٢٤٤، ١٩٧٢/١٠/٣١ م). وجاء في الوثيقة بأن كلا الجانبين توصلا إلى رأي موحد بشأن إقامة دولة يمنية واحدة بحكومة يمنية واحدة وعلم واحد وشعار واحد وعاصمة موحدة وسلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة. وسيكون نظام الحكم في دولة المستقبل «جمهورياً وطنياً ديمقراطياً». وسيضمن دستور اليمن الموحد «الحريات السياسية والشخصية لكل فئات الشعب» وستكون دولة الوحدة الحارس الأمين لكل منجزات ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

وتضمنت الوثيقة المقرة معالجة تفصيلية للخطوات اللازم اتخاذها لقيام اليمن الموحد ونصت الوثيقة على عقد لقاءات لرئيسي الدولتين من أجل وضع خطة ملموسة للوحدة. وتقرر تشكيل لجنة عاملة بعدد متساوٍ من ممثلي كلا الطرفين وتشكيل ثمان لجان فرعية: لجنة لوضع وصياغة مشروع الدستور، ولجنة العلاقات الخارجية والدبلوماسية والقنصلية، اللجنة المالية والاقتصادية، اللجنة القضائية واللجنة التشريعية، لجنة التعليم والثقافة والإعلام، لجنة الإدارة المحلية، اللجنة العسكرية، اللجنة الصحية، واللجنة الإدارية.

وبعد الانتهاء من إعداد مشروع الدستور يلزم عرضه على اللجنة التشريعية فرئيسي الدولتين ومن ثم للاستفتاء الشعبي العام. وبعد موافقة الشعب على الدستور يصبح ساري المفعول.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية عن اليمن الجنوبية علي ناصر محمد وعن اليمن الشمالي محسن العيني.

وتم التوقيع من قبل العيني وعلي ناصر محمد أيضاً على اتفاقية تطبيع العلاقات بين ج. ي. د. ش. والجمهورية العربية اليمنية.

وعبرا رئيسا الحكومتين عن استعدادهما وعزمهما لدفع عملية السلام حتى نهايتها، والتي تندرج تحتها تصفية المناطق المحتلة بعد ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٢م من القوات المسلحة لكلا الطرفين، وسحب القوات المسلحة منها، فتح الحدود، منح جميع الفارين حق العودة إلى موطنهم، وقف الأعمال التخريبية ومختلف أنواع النشاطات التخريبية من قبل كل طرف ضد الطرف الآخر، اغلاق معسكرات اللاجئين، تعيين ممثلين شخصيين لرئيسي الدولتين يكونا مسؤولين عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية ولقاء رئيسي الدولتين في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢م يلزم تنفيذ شروط ومضمون هذه الاتفاقية خلال شهر (٢٤٤، ٣١/ ١٠/ ١٩٧٢ م).

ولقيت اتفاقية القاهرة تقييماً إيجابياً في خطاب رئيس المجلس الجمهورية عبد الرحمن الارياني الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى المنعقدة في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٧٢ المعنوية «سيادة الشعب ـ طريق الوحدة اليمنية» (١٨٠ ص ٣ ـ ١٥) «الوحدة ـ أكد الارياني ـ ليست مطلباً انفعالياً عاطفياً، الوحدة وثيقة الارتباط بحل أهم قضايا الشعب وأعظمها ولهذا يخوض اليمنيون نضالهم من أجل تحقيقها ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا في ظل الوحدة «وحشد كافة قوى الشعب».

وحدد الارياني ثلاثة اتجاهات رئيسية، يرى ضرورة بذل الجهود عبر تلك الاتجاهات لضمان نجاح سير اليمن على طريق التقدم الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وعين المكانة الكبيرة لمسألة «النهوض بالمستوى الحياتي للشعب». وفي ظروف «التخلف الثقافي، وإمكانيات اليمن الشحيحة والمحدودة والظروف الدولية غير الملائمة». ولكن ليس لدى الشعب اليمني أي مخرج آخر ويتحتم عليه بذل كل الجهود لتحقيق التنمية العادلة ولكي يقف اليمن على قدميه مع العالم العامر.

وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني ـ التنمية الاقتصادية ـ أكد الارياني ـ بأنه ولكي تكتسب التنمية الاقتصادية «معناها الحضاري، ولكي تكون التنمية

الاقتصادية متعددة الجوانب فمن الضروري تطوير الحياة السياسية، وجذب الجماهير الشعبية لممارسة النشاط السياسي، وتأصيل الحرية في الحياة العملية، وغرس الروح الوطنية في أوساط الشعب، وتعويد الجماهير الشعبية على المشاركة الواعية في إدارة أعمال الدولة».ووفقاً لما جاء على لسان الارياني فإن الظروف اللازم توافرها لتحقيق النجاح في هذا الاتجاه، تتمثل في تحسين وتطوير الأنظمة القائمة على مبدأ الشورى.

وهكذا تضامن الارياني مع وجهة النظر المهيمنة في الأوساط القبلية الاقطاعية عن مجلس الشورى كمؤسسة تعكس مصالح الجماهير الشعبية الواسعة. وحقيقة لم يذكر الارياني بالتحديد إلى الاتجاه الذي يلزم أن تجري فيه عملية التحديث من وجهة نظره.

أما الاتجاه الثالث، ووفقاً لما جاء في خطاب رئيس المجلس الجمهوري فينبغي أن يتم من خلاله «تنفيذ عملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية والأجهزة الحكومية لكي تكون مقتدرة على دفع وتشجيع تنفيذ المهام الواقفة أمام الأمة».

وبعد استعراضه للخطة، أكد الارياني على أن تحقيقها في الواقع المعاش يكمن فقط بعد «تحقيق الوحدة اليمنية، فالوحدة اليمنية تعتبر الشرط الرئيسي والأهم لتحقيق أهداف تنمية وتطور المجتمع».

وأشار الارياني إلى أن توقيع اتفاقية القاهرة يمثل الخطوة الأولى على طريق الحوارات والمفاوضات اللاحقة حول وحدة الدولتين. ولذلك توجه الارياني مناشداً باسمه وباسم أعضاء المجلس الجمهوري مناشداً كل أعضاء مجلس الشورى، العمل وبذل أقصى الجهود في سبيل نجاح وتطور «هذا العمل التاريخي العظيم» مشيراً إلى أن عرض «نص الاتفاقية» على المجلس لا يعتبر من قبيل «الاجراءات البيروقراطية» المعتادة، بل عملاً موجهاً في الأساس إلى ضمائرهم وواجبهم الوطني. واستجابة لهذا النداء «كان على أعضاء المجلس انجاز الاتفاقية، من ثم الانتقال إلى المرحلة التالية».

إن خطاب الارياني أمام أعضاء مجلس الشورى الذي يهيمن فيه مشايخ القبائل، كان خطاباً متميزاً ونموذجياً. وعلى الرغم من أن اتفاقية القاهرة أوردت

فقط ملامح عامة لأسس دولة الوحدة في المستقبل، إلا أن حقيقة بذء الحوارات والمفاوضات جعلت المشايخ ينصتون أذانهم واستدعت تخوفهم. ففي هذه المرحلة وجه المشايخ نقدهم اللاذع إلى رئيس مجلس الوزراء محسن العيني متهمين إياه بالتنازل المفرط لليمن الجنوبية، رافضين وبشكل قاطع اقتراحه الرامي إلى ضم بعض الشخصيات إلى حكومته القائمة قبيل المفاوضات المنتظرة بين رئيسي الدولتين.

وشكل لقاء طرابلس بين رئيس الجمهورية العربية اليمنية ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بحضور ووساطة القائد الليبي معمر القذافي، شكل ذلك اللقاء الخطوة التالية في ميدان تنفيذ اتفاقية إعادة الوحدة اليمنية، وجرى هذا اللقاء في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م وتوج بتوقيع وثيقة جديدة ـ «النص الكامل لاتفاقية الوحدة بين شطري اليمن» (٩٩ ص ١٧ ـ ٣٠)، ٢٣١، ١٩٧٢م العدد ٣٣ ص ٥ ـ ٨). وجاء في هذه الاتفاقية الإعلان عن تشكيل ثمان لجان مشتركة: لجنة الشؤون الدستورية، لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، لجنة الشؤون التشريعية والقضائية، اللجنة الاقتصادية والمالية، لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام، لجنة الشؤون العسكرية، لجنة الشؤون الصحية، لجنة الإدارة والمرافق العامة. وتضمنت الوثيقة المقرة وإلى حد ما تأويلاً جديداً لمفهوم الأسس السياسية لدولة الوحدة. وجاء في هذه الاتفاقية أيضاً «تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال». وأعلنت الاتفاقية، الملكية العامة للشعب «أساس تطوير المجتمع وتنميته» وفي الوقت نفسه «الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة». أما نظام الحكم أطلقت عليه هذه الاتفاقية «نظاماً وطنياً ديمقراطياً». ورسمت الاتفاقية «إنشاء تنظيم سياسي موحد» يضم جميع فئات الشعب. وجاء في الاتفاقية بأن «الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الإسلام المصدر الرئيسي للتشريع» (٨٥).

لقد صيغت الكثير من مواد اتفاقية طرابلس من خلال عبارات وجمل عامة، الأمر الذي دعا كل جانب لتفسير وفهم تلك المواد بطريقته الخاصة. ويتعلق الأمر بهذا الشأن بالمادة السادسة بشكل خاص والتي تتحدث عن طموح الدولة اليمنية الموحدة إلى «تحقيق الاشتراكية، مستلهمة الطراز العربي الإسلامي». وأقر هذا النص في الاتفاقية من قبل اليمنيين الشماليين على الرغم من أن قيادة الجمهورية العربية اليمنية وبعد عام ١٩٦٧م لم تقف أبداً إلى جانب الاشتراكية ولم تؤيد الشعارات الاشتراكية. وفي خطاباتهم ولقاءاتهم مع أوساط المجتمع اليمني، شرح القادة السياسيون في الجمهورية العربية اليمنية موافقتهم على هذا النص باعتبار أن الاشتراكية كما جاءت في الاتفاقية يقصد بها التقاليد الإسلامية، ولا يمكن لأي شخص أياً كان في الشمال أو الجنوب أن يقف ضد النص بمعناه المقصود.

ونصت المادة التاسعة على إنشاء تنظيم سياسي موحد على نمط الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا. وكان هذا الوضع مناسباً وملائماً للشماليين، ولم يكن كذلك بالنسبة للجنوبيين، نظراً لوجود تنظيم سياسي قوي في الجنوب - الجبهة القومية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الواقفة على المبادىء الماركسية.

ولم يكن محتوى نصوص اتفاقية طرابلس ذا أهمية بالنسبة للدولتين بقدر ما كان التوقيع على الاتفاقية بحد ذاته مهماً، توقفت العمليات العسكرية في المناطق الحدودية واكتسبت حالة السلم نوعاً من الاستقرار ومن المظاهر الملموسة الإيجابية لهذه الاتفاقية إلزامها للقيادة اليمنية الشمالية بوقف نشاط العناصر المناوئة للثورة والفارة من الجنوب وإغلاق معسكراتها، ولبت هذه المادة الأهداف الأساسية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المتمثلة بالقضاء على هجوم قوى الثورة المضادة من أراضي اليمن الشمالية.

وضمنت الاتفاقية الظروف اللازمة لإلغاء شعار الوحدة الفورية الذي رفعته القوى الرجعية والامبريالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساعدت الاتفاقية على

انتشار تسوية العلاقات بين ج. ع. ي. وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إذ خلقت الإجراءات المشتركة مثل لقاءات القمة روح الثقة المتبادلة وأزاحت الخوف من انفجار صدام عسكري جديد.

ينبغي الإشارة إلى أنه وكما تشير إلى ذلك مقالة كشيتوفسكي توماس «ما بين التعاون والتناحر العلاقات ما بين صنعاء وعدن وقضية الوحدة اليمنية»، «يجب أن لا ننظر إلى الوحدة الوطنية بمعزل عن الأسس الايدلوجية للأنظمة السياسية».

وأشار كاتب المقال إلى أن موقف الجنوب اليمني بالنسبة لمسألة الوحدة كان دقيقاً: «يمكن أن تتحقق الوحدة فقط في ظروف التغيير الجذري للنظام السياسي في اليمن الشمالي». ولكن مقومات وآفاق تطبيق هذا الشرط قيمت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بشكل خاطىء، إذ افترض بأنه وفي ظروف ضعف السلطة المركزية في اليمن الشمالي فالإمكانيات مفتوحة أمام القوى التقدمية الفاعلة في الجمهورية العربية اليمنية لتوسيع ونشر نضالها السياسي والتغلغل في أجهزة الدولة بل والاستيلاء على السلطة وتركت وجهة النظر هذه آثاراً سلبية على الوضع في اليمن الشمالية ودفعت ببعض القوى السياسية إلى اتخاذ مواقف وخطوات مغامرة (٢٠٢، ص ١٧٥ - ١٩٣).

لقد كان لتسوية العلاقات مع اليمن الجنوبية صدى سياسي كبير في الجمهورية العربية اليمنية. إن تحول مجرى الأحداث هذا كان يعني هزيمة للقوى الرجعية في الشمال اليمني والتي وقفت إلى جانب القضاء على النظام اليمني الجنوبي. وفي جلسته المنعقدة في العاشر من ديسمبر ١٩٧٢م وافق مجلس الشورى على اتفاقية الوحدة الموقع عليها في ديسمبر ١٩٧٢م في طرابلس وفي الوقت نفسه وجه مجلس الشورى رسالة شكر وتقدير إلى رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمٰن الأرياني غبر فيها عن تأييده المطلق لنشاطه في ميدان وحدة اليمنيين «تحت علم الشريعة الإسلامية» بل إن المجلس أعلن عن مشاعر الود والتقدير «للرئيس معمر القذافي على ما بذله من جهود في سبيل

تحقيق الوحدة اليمنية والتي تعتبر خطوة على طريق تحقيق الوحدة العربية الكاملة» (٢٤٤، ١٩٧٢/١٢/١١ م).

وبعد فشل مخططاتها الموجهة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بدأت الأوساط المحافظة في اليمن الشمالية تبذل قصارى جهودها لاستعادة مواقعها المهتزة، وتلقت تلك الأوساط مساعدات مكثفة من العربية السعودية، والتي لم تؤيد اتفاقية القاهرة وكذلك اتفاقية طرابلس. وسعياً منها لتنشيط العناصر المناهضة لاتجاه السلام، قدمت العربية السعودية لها مساعدات ومقررات سخية وراهنت من خلال ذلك على النزعات الانفصالية لمشايخ القبائل.

وبعد إبرام اتفاقية طرابلس سرعان ما انتقلت الرجعية اليمنية الشمالية إلى هجوم مكشوف، محددة هدفها برئيس مجلس الوزراء محسن العيني. وفي فترة توليه رئاسة الحكومة، حاول وبدعم من الأرياني تطبيق بعض الإصلاحات الملبية عموماً مصالح البرجوازية الوطنية الناشئة. وكانت سياسته الداخلية موجهة إلى تعزيز مواقع السلطة المركزية وبالنتيجة ضد سلطات مشايخ القبائل.

وقبل المصادقة على اتفاقية القاهرة، كان العيني يعرف سلفاً عدم رضا وموافقة أعضاء مجلس الشورى وبعض الضباط على نهجه السياسي لذلك اشترط لبقائه رئيساً للحكومة الشروط التالية: الحد من صلاحيات مجلس الشورى، حل المجلس الجمهوري ونقل صلاحياته للرئيس، إنشاء وزارة للدفاع، يجب أن تنتقل لها صلاحيات القيادة العامة للقوات المسلحة، منح الرئيس مطلق الحرية في تعيين أعضاء الحكومة الجديدة (٢٤٢ أ، ١٩٧٣/١/٧ م). وكان القصد من وراء هذه الشروط إضعاف مواقع القمة الإقطاعية القبلية، وتشجيع عملية ترشيح أنصار الإصلاحات إلى تولي مواقع مسؤولة في الأجهزة المركزية.

ورداً على مطالب العيني وبمبادرة من منافسيه أقر مجلس الشورى في نهاية ديسمبر ١٩٧٢م تشكيل لجنة من أعضائه لدراسة أسباب «الوضع المتردي

في البلاد». وكما جاء في تقريرها «اكتشفت اللجنة سوء استخدام السلطة من قبل الحكومة وأثبتت حقائق اختراقات القوانين من قبل الحكومة والتصرف الغير مسؤول والغير جاد من قبل الأجهزة المالية والاقتصادية والإدارية.. وبشكل متعمد ارتكبت حكومة العيني كل تلك الاختراقات الدستورية، واستهانت بالسلطة التشريعية، الأمر الذي أدى إلى خلق قطيعة هائلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية». ووضعت حكومة العيني في موقف المسؤول لعدم قدرتها على توفير ضمان الأمن العام «الأمر الذي نتج عنه غياب المواجهة اللازمة والمطلوبة لنشاط الإرهابيين في الكثير من مناطق الجمهورية العربية اليمنية». (٢٢٩، ١/ ١٩٧٣/١ م).

وعلى أثر حملة مجلس الشورى الذي يشكل مشايخ القبائل غالبيته العظمى، اضطر العيني في الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر ١٩٧٢م إلى تقديم استقالته. وكلّف سفير الجمهورية العربية اليمنية في فرنسا محمد أحمد نعمان القيام بمهام رئيس مجلس الوزراء مؤقتاً.

وتعقدت الأزمة الحكومية أكثر نتيجة لتدهور الوضع المالي والاقتصادي في البلاد، إذ أن السعودية ورداً على إبرام الاتفاقيات السالفة الذكر، أوقفت مساعداتها لحكومة الجمهورية العربية اليمنية، ووعدت باستئناف مساعداتها بعد تشكيل حكومة برئاسة عبد الله الحجري. وبضغط من قبل العربية السعودية انتخب الحجري في يونيو ١٩٧٢م عضواً في المجلس الجمهوري، وفي الثلاثين من ديسمبر تم خرق الدستور بتعيينه رئيساً للحكومة الجديدة. ودخل في عضوية الحكومة الجديدة تسعة عشر شخصاً، خمسة منهم شغلوا مناصبهم الوزارية لأول مرة، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الأوقاف وزير الدولة للتنمية، ووزير الداخلية (رئيس قوى الأمن). ولم يدخل ثلاثة من وزراء حكومة العيني الحكومة الجديدة. وشغل عبد الله الأصنج منصب وزير الاقتصاد (٢٥٣، ١٩٧٣/١/٢ م).

وتميز اتجاه الحكومة الجديدة بضمها في عضويتها شخصيات سياسية

مثل محمد نعمان وأحمد عبده سعيد أشد أنصار الاعتماد على السعودية والغرب. أما تعيين محمد علي الأكوع وزيراً للداخلية فقد استهدف تعزيز وتقوية الأجهزة القمعية لإخماد المعارضة والقضاء نهائياً على حركة الفلاحين في المنطقة الوسطى.

ويدل على أعمال التنكيل والاضطهاد للحكومة الجديدة تلك المعلومات التي ظهرت في صحف الجمهورية العربية اليمنية والصحف العربية، حيث جاء في الأنباء بأنه بدأت في صنعاء حملة اعتقالات لممثلي القوى الديمقراطية، كما توجهت القوات إلى المناطق الوسطى لإخماد حركة التمرد هناك. وإبان حملات التأديب الواسعة دمرت المنازل والمزارع، وتعرض الفلاحون المتهمون بالتعاون مع المتمرد ضد المشايخ والإقطاع، تعرضوا للقتل والاغتيال (٢٥٠، ١٩٧٣/٣/٥ م، ٢٤٤، ١٩٧٣/١/٧ م).

وعند مطلع عام ١٩٧٣م أصبح الوضع السياسي الداخلي في البلاد متوتراً: استمرت ظواهر الأزمة، ارتفعت الأسعار على المواد الأساسية والضرورية، الأمر الذي أدّى إلى التدهور اللاحق للوضع المادي لأوسع فئات السكان ونمو سخطها وغضبها.

وفي هذا الوضع أعلنت الحكومة الجديدة عن برنامجها الذي أجمله الحجري في خطابه الذي ألقاه في جلسة مجلس الشورى المنعقدة في ٣٠ يناير (١٦١، ١٦٩، ص ٣٩٦ ـ ٤٠٦). «لا يمكن للبلاد أن تتطور دون التواصل بالماضي ـ جاء في خطاب الحجري ـ وأردف قائلاً: واليوم يجب أن يكون نشاط الحكومة موجهاً إلى تقوية وتعزيز أركان الجمهورية وإقامة السلام وانبعاث وحدة اليمن الطبيعية.. إن المهمة الرئيسية والأساسية والحيوية للحكومة والتي يتطلب منها بذل أقصى الجهود تعتبر تنفيذ اتفاقية الوحدة في الواقع العملي». وأكد رئيس مجلس الوزراء على أن الوحدة ستساعد على «تحسين عمل الجهاز الحكومي وزيادة الدخل القومي وتوفير وضمان الأمن العام».

وهكذا دل بيان رئيس مجلس الوزراء الجديد على أن الأوساط الرجعية، التي تسلمت السلطة قررت الاكتفاء بتأييد ورفع شعار الوحدة، لما يلقاه هذا الشعار من تأييد ودعم مطلق في أوساط الشعب، وفي نشاطها العملي خربت حكومة الحجري مطالب وشروط اتفاقيتي القاهرة وطرابلس، وعلى وجه الخصوص واصلت وحدات كبيرة من قوات الجمهورية العربية اليمنية مرابطتها بالقرب من الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وفي المناطق العميقة من الجمهورية العربية اليمنية فتحت المعسكرات الجديدة لقوى الثورة المضادة الجنوبية اليمنية (٢٧٤، ١٩٧٣ م، العدد ٢٣٣، ص ٢٨).

وتمثلت المهمة الثانية للحكومة الجديدة وطبقاً لما جاء على لسان رئيسها بإصلاح الجهاز الإداري. وعن فحوى وحقيقة الإصلاح الإداري، أشار الحجري في ديسمبر ١٩٧٢م إبان لقائه مع ممثلي الصحف (٢٤٤، ١٢/٣١/ ١٩٧٢ م). لم يكن يوجد بين الأجهزة والمصالح الإدارية العاملة حتى ذلك الوقت في اليمن الشمالي أي تشابه أو تماثل: جزء من هذه الأجهزة متوارثة من نظام ما قبل الثورة، في حين ظهرت أجهزة أخرى كثيرة عفوياً خلال المنجزات الثورية. مع غياب إنشاء مؤسسات في التجربة والممارسة العملية. ورسمت حقوق وواجبات المسؤولين والموظفين الإداريين بشكل غامض ومبهم إلى حد كبير، الأمر الذي خلق أرضية مناسبة لانتشار الفساد على مختلف المستويات في الجهاز الإداري للبلاد. وكان حل مسألة بناء دولة مركزية قوية وثيقة الارتباط بل ويشكل مفتاحاً لعملية تحديث الجمهورية العربية اليمنية، كل هذا لا ينفصل عن قضية إنشاء جهاز وآلية فاعلة ومتواصلة. وكانت هذه القضية بالنسبة للكثير من الشخصيات القيادية واضحة ومفهومة. وليس من قبل الصدفة أن رفع الكثير: قبل الحجري وعلى مدى السنوات المنصرمة بنفس هذه القضية.

وفي مطلع ١٩٧٢ م، وفي أحد تصريحاته ركز رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمٰن الأرياني على أهمية وحتمية إعادة بناء الأجهزة الإدارية، وأكد الأرياني على ضرورة تقسيم وقيام الهيكل الإداري على أساس الوزارات، المصالح، الهيئات على أن يرسم وبدقة حدود صلاحيات كل جهاز على حدة.

وأشار الأرياني إلى أن النظام الإداري في فترة حكم الأئمة لم يكن متطوراً، إذ كانت كل القضايا بيد الإمام وحده. ولذا فقد كان على الجمهورية البدء ببناء الدولة من الصفر تماماً، وكانت الصعوبات والعقبات هائلة وكبيرة ولم يكن لدى الجمهورية العربية اليمنية الكادر الإداري الفني المؤهل لتنظيم العمل الإداري (وهذا ما يميزها عن اليمن الجنوبية، التي احتفظت بجهاز إداري ممتاز بعد خروج الإنجليز). ومما زاد المشكلة تعقيداً، انتشار الأمية في أوساط السكان في الجمهورية العربية اليمنية وتدني المستوى الثقافي، الأمر الذي عمق عجز الكادر وأعاق النشاط العادي للجهاز الإداري. وأردف الأرياني قائلاً: بأن عملية الإعداد للإصلاح الإداري يجب أن تبدأ من إنشاء وبناء المؤسسات والمعاهد التعليمية المهنية التدريبية للعاملين.

وتناول هذه القضية أيضاً الحجري في خطاباته ومقابلاته حيث أعلن أكثر من مرة عن عزم حكومته القضاء على الرشوة والمحسوبية ومختلف مظاهر الفساد. وفي حديثه عن برنامج الحكومة أمام المجلس الجمهوري أكد وبشكل خاص على ضرورة أن تعيد الحكومة النظر في سياستها في مجال الكادر وضبط نشاط وعمل الأجهزة الإدارية على مستوى القضوات والنواحي. ومن الخطط التفصيلية للحكومة في هذا الميدان إعداد قانون الخدمة المدنية، الذي يفترض فيه أن يؤدي إلى تحسين أوضاع صغار ومتوسطي الموظفين.

ونص برنامج الحكومة على عدد من الخطوات والإجراءات الموجهة إلى استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية للجمهورية العربية اليمنية. وحقيقة وكما جاء في خاتمة تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة برنامج الحكومة، ستبقى مصادر تمويل المشاريع الواردة في البرنامج غير واضحة ومعينة.

لقد اتضح بأن نشاط حكومة الحجري في الواقع كان أقل بكثير مما هو على الورق وسارت حكومة الحجري على طريق تخفيف نير الضرائب الحكومية في الريف. وعلى وجه الخصوص أقرت قانوناً خاصاً بشأن توزيع الواجبات، وطبقاً لهذا القانون خصص نصف الواجبات لصالح مشاريع المناطق

المحلية. وفي الوضع القائم حينذاك كان هذا القانون عبارة عن تنازل ليس للفلاحين بقدر ما كان تنازلاً للقمة القبلية ـ الإقطاعية على مستوى المحلات إذ منحت حق توزيع نصف الواجبات بحسب ما تراه. كما ألغت الحكومة نظام التنافيذ.

ورداً على سخط المجتمع الناتج عن سوء تموين السكان بالمواد الأساسية خصص مجلس الشورى جلسة لمناقشة هذا الوضع، وكانت البرجوازية التجارية المحلية هي «كبش الفداء» حيث وجه إليها الاتهامات بأنها وراء رفع الأسعار، لما يترتب على ذلك من حصولها على أرباح هائلة. كما تقرر إنشاء وكالة خاصة لمراقبة الأسعار. وهكذا اتخذت الحكومة خطوة صائبة، وعلى الرغم من أن تلك الإجراءات وكما اتضح لم تحل المشكلة التموينية، إلا أنها أثارت «اهتمام» الشعب لتحسين أوضاع المواطنين (٢١٨، ص ٢١ ـ ٢٢). وفي ذات الوقت وقعت بين يديه وسيلة كبيرة للضغط على قسم كبير من البرجوازية التجارية اليمنية نظراً لأن مسألة منح الإمكانيات لممارسة النشاط التجاري أصبح يعتمد على الوكالة الحكومية.

ومنذ تسلم الحكومة الجديدة للسلطة حدثت تغيرات في ميزان القوى السياسية الاقتصادية، واشتدت عملية الاستقطاب السياسي. وعند مطلع عام ١٩٧٣م ظهرت على المسرح السياسي للجمهورية العربية اليمنية ثلاث مجموعات سياسية: المجموعة الأولى وضمت القمة الإقطاعية ـ القبلية ورجال الدين وقطاع من كبار العسكريين. ودخل في المجموعة الثانية العناصر المعتدلة التي تمثل فئات المثقفين، الشباب والضباط ووحدت المجموعة الثالثة في صفوفها العناصر التقدمية ـ أنصار الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، البعث، واتحاد الشباب الديمقراطي اليمني.

ولم تكن الوحدة قائمة داخل المجموعات الحاكمة. وعمقت حرب ١٩٧٢م تناقضاتها الداخلية، ومنذ تولي الحجري لرئاسة الحكومة حدثت انقسامات في صفوفها. واكتسب الجناحان الإقطاعيان اللذان شكلا الحكومة

خطوطاً واضحة ـ المجموعة المحافظة برئاسة الحجري والأحمر والمجموعة المعتدلة برئاسة الأرياني (١٥١، ص ٧٢ ـ ٧٣). وتركت العناصر التقليدية في الأوساط الإقطاعية القبلية تأثيراً نشطاً وفعالاً على النهج والخط السياسي لحكومة الحجري، وبقدر ما تعزز دور تلك العناصر بقدر ما انحسر دور العناصر المعتدلة من المثقفين العسكريين والمدنيين، الذين أخذوا وبذكاء يتكتلون مع العناصر التي تمثل مصالح البرجوازية الكبيرة ضمن التكتل الحاكم، وشكلوا مؤقتاً معها معارضة للتكتل التقليدي الحاكم. بل وفي صراعها مع المجموعة التقليدية الحاكمة أقامت تلك العناصر الصلات والعلاقات مع القوى الديمقراطية الممثلة للبرجوازية الصغيرة في المدينة والريف، والمثقفين التقدميين والطبقة العاملة الناشئة.

ومن حيث العلاقات السياسية بقيت هذه القوى مفككة. وفي مطلع ١٩٧٢م جرت محاولة لإنشاء الجبهة الوطنية بمشاركة ثلاثة أحزاب، إلا أن تلك المحاولة لم تأتِ بالنتائج المتوخاة نظراً للصراع بين قادة تلك الأحزاب على القيادة في نطاق الجبهة. ومع ذلك لم تتوقف المفاوضات والحوارات حول هذا الوضع، كما كانت هنالك محاولات محددة للقيام بنشاط مشترك. وهكذا ففي الثالث من أكتوبر ١٩٧٢م وبعد بداية الحرب بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجهت رسالة إلى اللجنة العربية للمصالحة تحت توقيع خمسة أحزاب ومنظمات سياسية ـ اتحاد الشباب الديمقراطي اليمني، الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، منظمة المقاومة الثورية، البعثيين، ومنظمة «جبهة ٢٦ سبتمبر». ودخل في جبهة ٢٦ سبتمبر أنصار الرئيس السلال والفريق عبد الله جزيلان، أحد الذين شاركوا في الإعداد لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وتنفيذها. (١٧٤، ٣/١٠/١٩٧٢). وجاء في الرسالة عند وصفها للوضع السائد في ج. ع. ي بأن «الحكومة الرجعية وبضغط من قبل العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، اعتقلت مئات الأشخاص... من الشباب والعمال والطلاب والضباط.. واحتل الملكيون مواقع الجمهوريين في الأجهزة العليا للسلطة وفي الجهاز الإداري للجيش». وتوجه الحكومة نشاطها

«ضد الثورة والقوى الثورية»، ويجتاح البلاد التضخم المالي والنقدي، وتراكمت لدى مشايخ القبائل مبالغ مالية كبيرة وأضعف تكتل القوى الإقطاعية المسيطرة في البلاد، أضعف الجيش بطرده الضباط التقدميين من صفوفه.

وأعلن الموقعون على الرسالة مناشدتهم لجنة المصالحة العربية بأنهم ينتظرون منها ويأملون بذل مساعيها وجهودها من أجل إغلاق معسكرات المرتزقة، ووقف الإرهاب الموجهة ضد الشخصيات التقدمية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وجاء في الرسالة أيضاً بأنه ينبغي على حكومة الجمهورية العربية اليمنية الكف عن فصل الشخصيات ذي الأفكار التقدمية من جهاز الدولة، كما ينبغي على الحكومة منح جميع المواطنين حرية ممارسة النشاط السياسي والاجتماعي. وجاء في الرسالة أيضاً بأنه ينبغي على لجنة المصالحة العربية زيارة مناطق مسرح العمليات السياسية وتتبع أهمية هذه الرسالة وبشكل رئيسي كونها وثيقة تدل على المحاولات المبذولة لتوحيد الأحزاب والمنظمات التقدمية التي نمت صفوفها، ولكن تفككها حال دون أن تتحول إلى قوة مؤثرة في الحياة السياسية للجمهورية العربية اليمنية.

كان الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، أكثر الأحزاب جماهيرية وشعبية، وفي عام ١٩٧٢م عقد الحزب مؤتمره الاستثنائي الثاني، الذي تركز الاهتمام الكبير فيه على الأزمة داخله والأزمة في الحركة الوطنية الديمقراطية. ووردت استنتاجات وتوصيات المؤتمر في «البيان السياسي الهام» (٩٣). وجاء في هذا البيان بأن اليمن المعاصر ينقسم ليس إلى شطرين، بل إلى ثلاثة أشطار الشمال، الجنوب، والجزء المحتل من قبل العربية السعودية. وبهذا البيان ذكرت القوى التقدمية الديمقراطية عن قرب موعد استعادة المناطق المحتلة وهي عسير ونجران وجيزان إلى اليمن بعد مرور أربعين سنة على احتلالها من قبل العربية السعودية.

وأشار البيان إلى أن القوى الرجعية وبعد تسلمها السلطة أثر انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م، أبرمت في عام ١٩٧٠م اتفاقية جدة، وفتحت الأبواب واسعة

لتغلغل الشركات الدولية في البلاد. ونتج عن ذلك مزيداً من تدهور وضع أوسع الجماهير الشعبية. وعن هذا تحدثنا حركات تمرد الفلاحين المندلعة في مختلف مناطق اليمن والموجهة ضد الاقطاع والمشايخ. وتعبيراً عن تضامنهم مع الفلاحين توجه العمال والجنود من المدن إلى المناطق الريفية، وهنا وجهوا أسلحتهم جنباً إلى جنب مع الفلاحين ضد الإقطاع. وانتشرت حركات الفلاحين بنجاح في المنطقة الوسطى، وفي مناطق ريمة، عتمة، والبيضاء.

وكرست الوثيقة قسماً خاصاً لمناقشة قضايا الأزمة في الحركة الوطنية الديمقراطية حيثما جاء بأن المؤتمر يرى بأن الأزمة في الحزب الديمقراطي الثوري اليمني وفي الأحزاب الصديقة الأخرى ذات صلة وثيقة بنظرة تلك الأحزاب وتحليلاتها البرجوازية الصغيرة للوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي لليمن. وهذا هو السبب في كون تلك الأحزاب عديمة المبادرة. وفي المرحلة المعاصرة تبرز أمام القوى الوطنية ـ الديمقراطية مهمة هامة ـ يجب أن تأخذ على عاتقها مسؤولية قيادة الجماهير التي يتزايد مشاركتها يوماً عن يوم في النضال ضد الإقطاع والمشايخ. ودعا المؤتمر إلى تشديد نضال الجماهير ضد القوى الرجعية في مختلف محافظات البلاد.

وأعلن المؤتمر بأنه لا بد من مزج حل المسائل المناهضة للإقطاع بالنضال من أجل استيلاء القوى الثورية على السلطة. إن طرح هذا الموضوع وربطه بالاعتماد على الكفاح المسلح يدل على أن قيادة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني لم تتحرر بعد من الأفكار والشعارات اليسارية وفيما يتعلق بوسائل وأساليب تحرير الفلاحين من استقلال ونير المشايخ والإقطاع «واصل المؤتمر تمسكه بالخط المعتمد في برنامج الحزب الديمقراطي الثوري اليمني لعام ١٩٧٠م ومن جديد شدد المؤتمر على ضرورة الكفاح المسلح. وتناولت الوثيقة. أيضاً مسألة تمليك الأرض للفلاحين، إلا أنها لم تتعرض لهذا الموضوع بشكل دقيق ومفصل. وتناول المؤتمر من جديد مسألة الجبهة الوطنية والتي يفترض أن يتوحد في إطارها كل القوى الديمقراطية والتقدمية الناشطة في ج. ع. ي في النضال ضد الإقطاع.

ورفع المؤتمر شعار النضال «من أجل الوحدة اليمنية ذات المحتوى الوطني ـ الديمقراطي. وكان معنى هذا الشعار يكمن في أنه ينبغي على الشمال اليمني اقتباس النظام السياسي السائد في الجنوب، وعلى هذا الأساس اقترح إنشاء ـ الدولة اليمنية الديمقراطية الموحدة ـ وعبر المؤتمر عن وقوفه إلى جانب تنمية الاقتصاد الوطني». المتحرر من السوق الإقطاعي» و «تحريره من تخلف القرون الوسطى، ومن أجل امتلاك زمام الحضارة الحديثة في مختلف جوانبها».

وأشار البيان على وجه الخصوص على ضرورة «النضال من أجل تعزيز وحماية النظام الثوري في اليمن الجنوبي وقد استغلت قيادة الحزب هذه الأطروحة كمبرر لاحتفاظ الحزب بتشكيلاته المسلحة.

وفي وثيقة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني عام ١٩٧٩م والمشار إليها فيما سبق «حول تجربة نشاط الحزب الديمقراطي الثوري اليمني من وجهة نظر نقدية» انتقد المؤتمر الثاني تلك التجربة بشكل واضح، أولاً: أظهر الضعف التنظيمي للحزب وللتدليل على ذلك جاء في هذه الوثيقة بأنه جرى في المؤتمر الثاني انتخاب أشخاص إلى عضوية اللجنة المركزية في حين لم يكونوا أعضاء في الحزب أصلاً. ثانيا: حدث تكرار لطروحات المؤتمر السابق، إذ لم ترفض الشعارات اليسارية المتطرفة، وأكد المؤتمر على الخط السياسي الذي كانت حجر الزاوية فيه استخدام أسلوب الكفاح المسلح والذي لم يكن ملائماً مع الظروف السائدة في البلد حينذاك.

ولوحظ الانبعاث في جوانب الحياة السياسية الأخرى في الجمهورية العربية اليمنية. ففي فبراير ١٩٧٣م وبالمشاركة النشطة للأرياني ومحمد النعمان بدأ في صنعاء الإعداد لتشكيل تنظيم سياسي جماهيري «الاتحاد اليمني» (٢٠٧، ص ٨٢٧) ولم تكن فكرة هذا التنظيم غريبة فيما سبق عن قيادة الجمهورية العربية اليمنية، غير أنها أصبحت ماسة وحيوية في المرحلة المعاصرة لارتباطها الوثيق باتفاقية طرابلس، حيث نصت المادة التاسعة منها

على أن «ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحب المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية (٩٩، ص ١٧ - ٣٠). وشكلياً بررت القيادة في اليمن الشمالي إنشاء هذا التنظيم السياسي الجماهيري ليكون نظير الجبهة القومية، التنظيم السياسي القائم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وفي حقيقة الأمر استهدفت القيادة في ج. ع. ي من وراء إقامة هذا التنظيم - الاتحاد اليمني - تعزيز سلطتها وعندها اصطدمت بنمو النشاط السياسي للسكان (الذي عادة ما اكتسب طابعاً واتجاهاً غير مرغوب فيه) قررت قيادة الجمهورية العربية اليمنية إخضاع العملية السياسية في البلاد لقيادتها. وكانت هذه المهنة بالتحديد هي الدافع وراء إنشاء الاتحاد اليمني في تلك المرحلة موضوع البحث.

وشكلت اللجنة التنفيذية للاتحاد اليمني، ودخل في عضوية اللجنة المشايخ البارزين وكبار التجار وممثلو الجيش ومثقفي الاتجاه الإقطاعي. وكان رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمٰن الأرياني هو صاحب المبادرة في تشكيل اللجنة التنفيذية، واقترح توجيه الدعوة لانعقاد أول اجتماع للجنة التنفيذية في ١٨ فبراير ١٩٧٣م وذلك في مبنى مجلس الشورى (٢٤٤، ١٣/ ١٩٧٣/٢). إن تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع وكذلك اسم التنظيم، كل ذلك حقائق مشهورة في تاريخ اليمن.

وكما هو معروف، اندلعت في منتصف الثلاثينات حركة المعارضة ضد أسرة حميد الدين الحاكمة، وضمت هذه الحركة في صفوفها المثقفين الإقطاعيين والبرجوازية الناشئة وبعض مشايخ القبائل. وفي عام ١٩٤٨م اغتال المشتركون في هذه الحركة الإمام يحيى، وأنشأوا في الثامن عشر من فبراير عام ١٩٤٨م أول حكومة دستورية، ولم تستمر إذ إنه وبعد ثلاثة أسابيع تقريباً من قيامها، تمكن ولي العهد أحمد وبمساعدة القبائل الموالية له من استعادة سلطة الأسرة البائدة. وهذه الحركة وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً من نشاطها ارتدت أسماء عديدة، إلا أن اسم «الأحرار اليمنيين» أو «حركة الأحرار اليمنيين»

كان هو الاسم الغالب لهذه الحركة. وفي الخمسينات شكل أنصار هذه الحركة في المهجر «الاتحاد اليمني». ولعب هذا التنظيم دوراً كبيراً في القاهرة حيث كان في قيادتها كل من محمد محمود الزبيري وأحمد محمد نعمان. وكان عبد الرحمٰن الأرياني أحد الرموز الناشطة في تلك الحركة. ومن هذا المنطلق أصبغ مؤسسو التنظيم السياسي ـ الاجتماعي مطلع السبعينات عليه اسم «الاتحاد اليمني» مؤكدين في ذات الوقت على أن الاتحاد اليمني الوريث المباشر للحركة الثورية المناهضة للأئمة. إن الاتحاد اليمني ـ القديم والجديد ـ هكذا أرادوا أن يقولوا بأن الاتحاد ليس شيئاً واحداً، إنه لم يوقف نشاطه، وشارك في إعداد وتفجير ثورة ١٩٦٢م وفي النضال ضد قوى الثورة المضادة، وحالياً يشغل واحد من قادته القدامى عبد الرحمٰن الأرياني مكاناً رفيع المستوى في قيادة الجمهورية.

وكان تحديد مكان انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد اليمني ذا طابع سياسي. ويعتبر مجلس الشورى الهيئة التشريعية العليا للجمهورية العربية اليمنية وأشار الأرياني باستمرار في خطبه إلى أن أعضاء مجلس الشورى ـ هم ممثلو الشعب اليمني. وهكذا كان على الاتحاد أن يظهر على البسيطة تحت ظلال القانون والشعب. ولكن هذا قليل. وعند مباركتهم لإنشاء الاتحاد اليمني أعرب أعضاء مجلس الشورى ـ مشايخ القبائل في الأساس، أعربوا عن «مشاركتهم» في الثورة وبناءً عليه حقهم في السلطة.. لقد أصبح السعي لاكتساب «الصيغة الثورية» في هذه المرحلة صفة مميزة لتكتيك الكثير من شخصيات القمة القبلية الإقطاعية. وعلى هذا الطريق أرادوا وضع الأساس لادعاءاتهم السياسية للاستحواذ على الشعبية في أوساط الجماهير. وفي وقت متأخر وفي يونيو ١٩٧٤م أعلنوا في مشروع لائحة مؤتمر القبائل اليمنية: وفي جميع الحركات الموجهة لنهضة اليمن والتحاقها في حياة العصر الحديث، كانت القبائل اليمنية في طليعة مختلف فئات الشعب المشاركة في النضال الوطني (١٤٤، ص ٣ ـ ٢٠). وبالمناسبة وكما هو معلوم دخل في صفوف المعارضة للإمام قطاع صغير من المشايخ، في حين انهم ساعدوا آل حميد

الدين لاستعادة عرشهم مرتين الأولى عام ١٩٤٨م والثانية عام ١٩٥٥ م.

ويدل نص نداء الأرياني الموجه إلى أعضاء اللجنة التنفيذية على أن تقديرات أصحاب فكرة الاتحاد كانت كذلك: «منذ تلك اللحظة التي عززت فيها حركة الأحرار اليمنيين أسس السلطة الشعبية وأكدت الاستقلال الوطني، بدأت مرحلة جديدة من النشاط الوطني، مرحلة استعادة وحدة الشعب اليمني، لأن الوحدة تلبي متطلبات الحياة الجديدة». ونفس هذا الرأي عبَّر عنه أيضاً الأرياني في كلمته التي ألقاها عند افتتاح الجلسة الأولى للاتحاد: «إن اجتماعنا في هذه الجلسة التاريخية يمثل رصيداً ومساهمة جديدة في مجرى النضال الوطني. لقد اندلع هذا النضال ابتداء من حركة الأحرار اليمنيين وحتى تحقيق ثورتنا المجيدة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م...». (٢٤٤، ١٩٧٣/٢/١٩).

ما هي مهام الاتحاد اليمني وفقاً لأفكار مؤسسيه؟ في ندائه الموجه إلى المشاركين في الاجتماع، أشار الأرياني إلى أنه لدى قيادة الجمهورية التي يتحتم عليها حل جملة من المشاكل لا نجد متسعاً من الوقت لتعميم واستنتاج تجارب الماضي والتنبؤ بالمستقبل». ولهذا ظهرت حاجة ماسة لإنشاء مثل هذا الجهاز، الذي يمكن له القيام بدراسة وتحليل الأحداث في ترابطها، ومساعدة القيادة السياسية للبلاد في تنفيذ مهامها وواجباتها اليومية. وهنا تكمن مهمة التنظيم السياسي.

وبإسهاب حددت مهام وأهداف الاتحاد اليمني في خطب وكلمات الأرياني أولاً: يجب على الاتحاد تشجيع وتعزيز الروح الوطنية، وتعميق هيبة ونفوذ اليمن.. ولكي يتمكن الشعب اليمني من مواكبة الحضارة الحديثة عليه الاهتداء بالتقاليد والتعاليم الإسلامية وحمايتها من الأفكار المتطرفة. ثانياً: وبفضل الاتحاد اليمني يجب على الجماهير أن تحصل على إمكانية «المشاركة في إدارة شؤون البلاد ومراقبة نشاط الحكومة» ان الاتحاد ملزم بالعمل على «تطبيق القوانين في الواقع العملي، وتنفيذ خطط التنمية، كما أن الاتحاد ملزم بالعمل لكيلا يقع الشعب تحت ديكتاتورية الطبقة الواحدة، الحزب

الواحد، المجموعة الواحدة، أو ديكتاتورية الفرد». ثالثاً: يجب على الاتحاد اليمني مراقبة نشاط كافة المنظمات الاجتماعية القائمة في البلاد «وتوجيهها في الاتجاه الوطني الصحيح، وحماية هذه المنظمات من الاستبداد والانتهازية». رابعاً: على كاهل الاتحاد اليمني تقع مسؤولية إعداد وتحضير الكادر السياسي «القادر على تطبيق الديمقراطية الصحيحة في الحياة العملية، المتفقة مع مبادىء الدستور الدائم».

ونقرأ في خطاب الأرياني ما يلي: «وبأمَل حل التناقضات الطبقية بالوسائل السلمية، وتطبيق بيان طرابلس حول وحدة الشمال والجنوب اليمني، وضرورة إنشاء تنظيم سياسي يمني موحد، يضم في صفوفه جميع فئات الشعب اليمني صاحبة المصلحة في تحقيق الوحدة اليمنية الكاملة فقد قررنا إنشاء التنظيم السياسي الموحد للشطر الشمالي من اليمن» ودون المساس بالقضايا السياسية المقتبسة، ومن أجل ثبات فكرة السلطة المطلقة جرى استعراض مميزات تشكل الأيديولوجية الوطنية لدى القمة الحاكمة للجمهورية العربية اليمنية. وهذا مدهش على وجه الخصوص لأننا أمام وثائق تعكس وبالدرجة الأولى مواقع الفئات الاقطاعية ـ القبلية. وبقدر ما كان ممثلو هذه الفئات يطبقون على أنفسهم أفكار الدولة المركزية بقدر ما أصبحوا حاملين لهذه الأيديولوجية. إن فكرة إمكانية إنشاء منظمة سياسية جماهيرية تكون ميزتها الرئيسية طابعها الوطني العام بدون شك مرتبط بقبول الأفكار القومية. وحول هذا تحدثنا تجربة إنشاء المنظمات السياسية المماثلة في البلدان النامية الأخرى. ومن الطبيعي أن تتسم هذه الآراء في اليمن الشمالي في منتصف السبعينات بالطابع البدائي.

وفي هذه الجلسة أقرت لائحة الاتحاد وجرى انتخاب عبد الرحمن الأرياني رئيساً له وعبد الله الأصنج أميناً عاماً، كما جرى انتخاب أعضاء المكتب السياسي المؤقت (١١ عضواً) وكلِّف أعضاء المكتب السياسي بصياغة ميثاق العمل الوطني، المزمع مناقشته ودراسته في الأول من مايو ١٩٧٣ م.

ونلاحظ هنا قاسماً مشتركاً تخلل نداء الأرياني وخطابه في الجلسة الأولى للاتحاد اليمني، فحواه ضرورة الوحدة الداخلية. وجاء في النداء بأننا في المرحلة الجديدة، مرحلة نشاط الاتحاد سوف نتخلص من الانقسامات وما يترتب عليها من نتائج وآثار. «وليس بالإمكان تحقيق المزيد من المنجزات بدون التنظيم الشعبي الوطني القادر على رص كل فئات الشعب تحت لوائه. يجب أن يعتمد الاتحاد اليمني على الأيديولوجية اليمنية والتعاليم الإسلامية الحميدة.. ويسعى لخلق النظريات اليمنية الخالصة القائمة على حاضر البلاد وماضيها».

وأخذت المبادىء الموضوعة كأساس لإنشاء الاتجاد اليمني تطورها اللاحق في لائحته الداخلية. ولعب الدور البارز في وضع اللائحة أيدلوج الاتحاد محمد سالم باسندوة، الشخصية السياسية البارزة للجنوب اليمني في مرحلة الاستعمار الانجليزي. وطبقاً للائحة يتحتم على الاتحاد الدفاع عن الجمهورية ومبادىء الثورة، كما أن الاتحاد ملزم بتطبيق نصوص الدستور. وكرس بند خاص لقضية الوحدة اليمنية والتي «تتحقق بقدر ما يحل الخلاف مع الجنوب». «ويعتبر الحفاظ على السيادة الوطنية» شرطاً للتنمية الناجحة. ويجب أن تقترن التنمية بانبعاث الثقافة العربية اليمنية الإسلامية. وخلال ذلك «يجب ألا يقع الشعب تحت التسلط الطبقي أياً كانت تلك الطبقة، أو الفئة، أو الحزب، أو المجموعة أو تسلط الفرد».

وهكذا رأى مؤسسو الاتحاد اليمني في الاتحاد تنظيماً فوق الطبقات، يضم كل طبقات وفئات السكان في الجمهورية العربية اليمنية. وكان من المفترض أن يكون نشاط الاتحاد موجهاً لإلغاء التناقضات الطبقية وتخفيف الخلافات الاجتماعية. غير أننا نعثر في اللائحة على الاتجاه الطبقي لنشاط الاتحاد، ففي الفصل الثاني وعند تحديد مهام الاتحاد أشير إلى أن الاتحاد سيقدم العون للحكومة في ميدان الدعاية لإجراءاتها وخطواتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وسيخوض النضال جنباً إلى جنب مع التيارات والأحزاب التقدمية (١٦٢، ص ٥٧٥ ـ ٥٧٦).

ومنذ قيام الاتحاد اشتد الصراع على السلطة ضمن القمة الحاكمة وبدأت الصدامات بين رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الأرياني ورئيس مجلس الوزراء الحجري. وكان لقيام التنظيم الجماهيري السياسي أهمية كبيرة لحشد أنصار الأرياني ـ رجال الاتجاه المعتدل، وشكل هؤلاء الغالبية العظمى في قيادة الاتحاد بقطع النظر عن وجود عناصر في قيادة الاتحاد من أنصار الحجري. ومن خلال ميزان القوى كان من الواضح بأن الأرياني يتمتع بالقدرة على التأثير على المنهج الحكومي، الأمر الذي كان الأرياني بحاجة ماسة إليه، نظراً لأن سياسة المناورة والتي انتهجها على المدى الطويل، بين العناصر المحافظة والمعتدلة، بين مشائخ مختلف القبائل، بين العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كانت قد وصلت في تلك المرحلة إلى طريق مسدود.

وعند الصدامات بين الأرياني والحجري، شاركت السعودية بنشاط إلى جانب الحجري. وكما يرى الشهاري بأنه وبعد توقيع اتفاقيتي القاهرة وطرابلس حول استعادة الوحدة اليمنية سلمياً، والتي لم تقابلها السعودية بارتياح، بدأت تنظر إلى الأرياني والعيني كأشخاص «خرجوا عن الطاعة» (١٥١، ص ٧٢).

وفي هذه الآونة تسربت أخبار في الصحافة العالمية مفادها أن رئيس الوزراء عبد الله الحجري يعتزم إزاحة الأرياني من السلطة، معتمداً في ذلك على مساعدة العربية السعودية ومشائخ القبائل ومجلس الشورى الواقع تحت سيطرته الكاملة. كما ظهرت معلومات تشير إلى أن الحجري ينوي وبدون موافقة الأرياني المسبقة على ذلك إعادة العمري رئيس الوزراء الأسبق إلى اليمن، والذي كان قد نفي منها في مطلع سبتمبر ١٩٧١ م، كما وأنه يرتب تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة بدلاً عن قريب الأرياني، ليقود العمري القوات المسلحة لإخماد تمرد الفلاحين في المنطقة الوسطى (٢٦٧، ١٩٧٨ م، العدد ٧٩ ص ٨).

ولم تكن الأخبار المسربة خالية من الأساس، نظراً لأنه وفي ١٧ مارس

١٩٧٣م وصل إلى العربية السعودية وفد يمثل الحكومة اليمنية يضم كلٌّ من الحجري ومحمد نعمان والمسوري، ووقع الوفد رسمياً على بلاغ حول تعميق وتوسيع العلاقات الودية بين البلدين. وفي نفس الوقت وطبقاً لبيان التنظيمات التقدمية في الجمهورية العربية اليمنية، فقد وقع عضو الوفد محمد نعمان مع الجانب السعودي على اتفاقية سرية «تعترف بالحدود القائمة حتى ذلك الوقت بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية كحدود دائمة ونهائية»[٨٧]. وبهذا تصبح المناطق اليمنية، عسير ونجران وجيزان، والتي احتلت من قبل السعودية بعد حربها مع الإمام عام ١٩٣٤ م، تصبح تلك المناطق نهائياً تحت السيادة السعودية.

وفي السادس والعشرين من مارس ١٩٧٣م أصدر ممثلو الخمسة الأحزاب التقدمية ـ الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب العمل اليمني، حزب الطليعة الشعبية، وحزب البعث (الاتجاه العراقي) ـ أصدروا ولأول مرة بياناً مشتركاً، كشفوا فيه حقيقة سياسة حكومة الحجري المعادية للشعب، وأدانوا توقيع اتفاقية الحدود بين الجمهورية العربية اليمنية والعربية السعودية، واصفين الاتفاقية بأنها «خيانة للمصالح الوطنية.. إن تسليم الأراضي اليمنية، خرق للسيادة ويتحمل المسؤولية بهذا الشأن كل من رئيس المجلس الجمهوري ومجلس الشورى». وتوجه ممثلو الخمسة الأحزاب بنداء إلى قادة البلاد مطالبينهم بتحديد موقفهم الواضح إزاء سيادة واستقلال الجمهورية العربية اليمنية، «تشكيل حكومة وطنية قادرة على الدفاع عن سيادة واستقلال البلاد، واستعادة الأراضي اليمنية، وتطبيق بنود اتفاقيتي الوحدة الموقعتين في القاهرة وطرابلس». وتضمن البيان كذلك بنداً عن ضرورة منح الشعب الحريات الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين[٨٧]. إن طبع وتوزيع هذه الوثيقة يعتبر دليلاً على بدء التكتل السياسي للقوى الوطنية التقدمية.

ومكنت سياسة الحجري السعوديين من التأثير وبشكل كبير على الاتجاه الشمالي اليمني. وأخذت قيادة الجمهورية العربية اليمنية تبتعد أكثر فأكثر عن مبادىء إعادة وحدة الدولتين اليمنيتين سلمياً وعلى الأسس الديموقراطية.

وبالتدريج تجمدت أعمال اللجان الثنائية الخاصة بمناقشة القضايا المرتبطة بالوحدة. وأزاحت السلطات الرسمية الشخصيات الوطنية التقدمية من وظائفها في الأجهزة والمصالح الحكومية ومن الجيش، وبتوجيهات سعودية نفذت عمليات إرهابية ضد الشخصيات الديمقراطية وأنصار الوحدة (٢٦٥، ٢٦/٦/١٩٧٣ م، ٢٦٧، ١٩٧٦م العدد ٧٤ ص ٦٦).

وابتداء من ربيع ١٩٧٣م بدأت دورة جديدة لإعداد الجمهورية العربية اليمنية للحرب مع ج.ي.د. ش، وواصلت العربية السعودية وبنشاط تسليح الفرق القبلية اليمنية، وقامت بمحاولة المصالحة بين مشائخ القبائل المتنافسين، بهدف توجيه قواهم المشتركة، لإخماد حركة الفلاحين المعادية للإقطاع في المناطق الجنوبية من الجمهورية العربية اليمنية، وعلى وجه الخصوص في منطقتي البيضاء ودمت الواقعتين بالقرب من الحدود مع ج.ي.د.ش، وبدعم من الرياض نشطت هناك «كتبة الموت» ناشرة الرعب بين صفوف المواطنين، حيث قام أعضاؤها باغتيال أنصار المنظمات التقدمية وتفجير القنابل في المدارس (٢٧٤، ١٩٧٣م العدد ٢٣٣ ص ٢٨). ومن جانبهم كان مشائخ القبائل قلقين، خشية أن تتسع حركة الفلاحين في الجنوب، فتصل إلى المناطق الشمالية. وفضلاً عن ذلك سارت تقديرات السعوديين خطوات أكثر فانطلاقاً من انتقال التشكيلات القبلية المسلحة إلى الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أمل السعوديون أن يتوتر الوضع على الحدود. وحول الحدود بين ج.ع.ي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبمشاركة العربية السعودية أنشئت المعسكرات الجديدة لفرق ووحدات من الجيش وقوى الثورة المضادة.

وفي مايو بدأت الحوادث على الحدود بين الدولتين اليمنيتين. ضربت القوات الشمالية مواقع الجنوبيين في مكيراس، ومن جانبها أعلنت اليمن الديمقراطية إدانتها واحتجاجها على تلك الأعمال وطالبت بوقفها، وفي النصف الثاني من مايو حُشِدت على الحدود الجنوبية اليمنية في منطقة حضرموت أعداد كبيرة من القوات السعودية، كما جرى نفس الحشد من قبل القوات اليمنية الشمالية في منطقتي قعطبة والبيضاء (٢٥٢، ٩/٧/١٩٧٣ م).

وعند صيف ١٩٧٣م وبفضل المساعدة والدعم المالي المقدم من العربية السعودية عمقت مواقع القوى اليمنية في الجمهورية العربية اليمنية، وتزايد عدد أنصار الحجري، ليس فقط في أوساط وجهاء القبائل والإقطاع فحسب، بل وفي أوساط موظفي الجهاز الحكومي والضباط، وقام الحجري بتوزيع مبالغ مالية ضخمة، تسلمها من العربية السعودية.

وشنت القوى اليمنية هجومها التالي أثر مقتل عضو المجلس الجمهوري الشيخ محمد علي عثمان. اتهمت العناصر المحافظة ضمن الكتلة الحاكمة، اتهمت تلك القوى منظمة المقاومين الثوريين في حادثة الاغتيال، وكانت المنظمة مدعومة من قبل السلطات في ج.ي.د.ش، وحاولت تلك القوى استغلال تلك الحادثة للهجوم اللاحق على القوى التقدميّة في الجمهورية العربية اليمنية وتوتير العلاقات مع ج.ي.د.ش (٢٠٦، ص ٨٢٧، ٢٧٤، ١٩٧٣/٣م العدد ٢٣٤، ص ٢٨).

وبمناسبة حادثة اغتيال محمد علي عثمان كتبت الصحيفة الغربية الأوروبية «مشرق ـ مغرب» بأن هذه العملية «عملية السعوديين وموجهة ضد المعارضة اليسارية واليمن الجنوبية، وينبغي النظر إلى هذه العملية كضربة جادة في عملية مسار الوحدة». وعلى أثر هذا الحادث تعرضت القوى الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية لحملة اضطهاد قاسية. ولم يعد بإمكان المجلس الجمهوري تحقيق الرقابة على البلاد. وبدأت حملة تنافس مكشوفة بين رئيس الدولة عبد الرحمن الأرياني ورئيس مجلس الوزراء عبد الله الحجري. «وحظي عبد الله الحجري بتأييد السعودية المطلق، فضلاً عن وقوع الحكومة ومجلس الشورى تحت يديه». (٢٦٧، ١٩٧٨م العدد ٧٩ ص ٨١).

وفي منتصف مايو انعقد في الحصبة (منطقة في مدينة صنعاء) مؤتمر المشائخ، وحضر هذا المؤتمر قيادة الجمهورية العربية اليمنية العسكرية والمدنية، وتركز اهتمام المؤتمر على انتفاضات الفلاحين في جنوب البلاد. وطالب المشتركون في المؤتمر من الحكومة ضمان الأمن والاستقرار في

المناطق الجنوبية الشرقية «وتطهيرها من عناصر الإرهاب والتخريب» وحماية المواطنين وممتلكاتهم، وتوفير الحماية للمشيئخ الذين يتعرضون للاغتيالات والإرهاب».

وتحت مبرر الصراع ضد المخربين، ضغط المشائخ على مباشرة الهجوم ضد مواقع القوى الديمقراطية واقترح على رئيس المجلس الجمهوري، رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بتطهير جهاز الدولة والوزارات والجيش والمنظمات الاجتماعية من «العناصر الإرهابية والحزبية». وطالب المؤتمر من السلطات في الجمهورية العربية اليمنية بتوفير «المسكن والمعاش للفارين من مناطقهم والمتضررين من أحداث التخريب من مناطق دمت ورداع والبيضاء وحريب». وأعلن المشاركون في المؤتمر عن توصلهم إلى «اتفاق يقضي بإنشاء المجلس الأعلى للقبائل لشؤون الأمن، يدخل في مهامه تسوية النزاعات بين القبائل، وحل الخلافات القبلية وإقامة العلاقات الودية بين القبائل». (٢٢٩، ١٩٧٣/٦/١٦ م).

وإبان الوضع السياسي الداخلي المتوتر انعقد في الأيام الأولى من يونيو في مدينة صنعاء اجتماع موسع، حضره كل أعضاء أجهزة السلطة العليا - المجلس الجمهوري، مجلس الشورى، مجلس الوزراء، قيادة الاتحاد اليمني، القيادة العامة للقوات المسلحة، ومحافظو الألوية. وكان الحاضرون في الأساس يمثلون الأوساط الأكثر رجعية. وطالبوا بعودة «الشخصية القوية» - الرفيق حسن العمري إلى البلاد كونه وبحسب رأيهم الوحيد القادر على القضاء وبشكل سريع على «الإرهاب والتخريب» وإعداد الجيش للحرب مع اليمن الديمقراطية وتصفية الجيش من «العناصر الحزبية». وأيد المشتركون في الاجتماع تجميد نشاط لجان الوحدة المشتركة (٢٢٤، ١٩٧٣/٦/٥ م، ٢٦٧، ١٩٧٦م العدد ٧٤ ص ٦٦).

وتمكن رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الأرياني من إقناع الحاضرين بعدم الجدوى من عودة العمري إلى ج.ع.ي. وتقرر أن يتركز الصراع

ضد «النشاط التخريبي» في المحلات والنواحي. وعبر المجتمعون عن رأيهم بمنح المزيد من الصلاحيات للسلطات المحلية ـ محافظي الألوية وقادتها، قادة الوحدات العسكرية وقادة الأمن، ليتمكن هؤلاء بدعم من قبائل المشائخ من القضاء على «الإرهاب والتخريب». وأصبح على الجميع «مسؤولين ومواطنين واجب القبض على المخلين بالأمن والنظام وإحضارهم إلى مراكز النواحي والمحافظات وفي حالة مقاومتهم سمح بإطلاق النار عليهم. (٢٢٤، ٥/٦/١٩٧٣ م، ٢١٨ ص ٢٥٦).

وبدأت في البلاد حملة اعتقالات واسعة ضد الشخصيات ذي النزعات التقدمية، وعلى الخصوص في أوساط الضباط. ووفقاً لما أوردته صحيفة «الثورة» قامت لجنة خاصة اشترك فيها ضباط سعوديون بعقد اجتماعات أسبوعية، قامت هذه اللجنة بإحالة الضباط إلى التقاعد أو إلى الخدمة المدنية بحجة «خرقهم للنظام العسكري وعدم إذعانهم للأوامر». وجرى اعتقال نحو ٧٠٠ سبعمائة، فلاح، وعسكري، وعامل، وضابط دونما أي مصوغ قانوني. واغتيل الكثير من نشطاء الحركة المعادية للإقطاع ونشطاء النقابات والأحزاب السياسية غير العلنية أو رموا بهم في غياهب السجون. وبدأت في صنعاء محاكمات «المخربين» والتي استهدفت «إبراز» مشاركة ج.ي.د.ش في النشاط التخريبي القائم في الجمهورية العربية اليمنية (٢٥٢، ٩/٧/١٩٧٣ م).

وحدثت موجة الاغتيالات الواسعة الأولى في مطلع ١٩٧٣م وبدأت موجة الاعتقالات الثانية على أثر مقتل الشيخ/ محمد علي عثمان. وعلى وجه الخصوص اجتهد المشائخ في هذا الشأن، وكان نشاطهم مدعماً من قبل الجيش والشرطة. وتحت راية الصراع مع «الإرهاب» و«التخريب» أصدرت المحكمة الخاصة المشكلة لهذا الغرض أحكاماً إما بالإعدام أو السجن لمدد متفاوتة بحق الكثير. وكما كتب الباحث الانجليزي ر.سنكوك، كان «المحكوم عليهم في أغلب الحالات أناساً بسطاء عاديين غير متعلمين، وأساء المشائخ استخدام السلطات والصلاحيات الممنوحة لهم بفضل فرقهم المسلحة: أخذ المشائخ من الناس ضرائب وجبايات استثنائية ليس لها أي مستند قانوني أو

تشريع مدني، ونظراً لضعف الناس أمام الحاجة والجوع فقد بدأ صراعهم غير عابئين بحياتهم وحريتهم». (٢١٨ ص ٢٥٥ - ٢٥٧).

وإضافة إلى «حملة الصراع ضد الإرهاب والتخريب» اشتعل الصراع على السلطة ضمن القمة الحاكمة، واتخذ أشكالاً حادة بقدر ما استفحل الانقسام بين التيار المحافظ برئاسة الحجري والأحمر والتيار المعتدل برئاسة الأرياني، الذي ووفقاً للتقييم الغربي وقف إلى جانب السياسة البرجماتية المحدودة. واستغل الحجري دعم وتأييد مجلس الشورى، الجيش ومشائخ القبائل فقام بتصفية أنصار الأرياني وغيرهم من شخصيات الاتجاه المعتدل من مؤسسات الدولة. ومن جانبهم توجهوا بنداء إلى رئاسة الدولة طالبوا فيه بإزاحة اتجاه الحجري، الموالي للسعودية وتطبيع العلاقات مع اليمن الجنوبية (٢٧١، ١٩٧٣م العدد ٨، ٢٥٢، ١٩/٧/١٩٧٣ م).

وأصبح واضحاً في صيف ١٩٧٣م بأنه وعلى الرغم من الإجراءات والتدابير المتخذة، إلا أن المعتدلين لم يكن في مقدورهم مواجهة ضغط منافسيهم المستفيدين من مساعدة العربية السعودية الواسعة. ونظراً لعدم تأييده لسياسة الإرهاب غادر الأرياني العاصمة صنعاء متوجهاً إلى تعز، وفي مطلع أغسطس وبحجة مرضه توجه إلى سوريا. وفي هذه الفترة انتشرت إشاعات في الجمهورية العربية اليمنية عن استقالة الأرياني. (٢٦٧، ١٩٧٨م العدد ٧٩ ص ٨١، ٤٧٤، ١٩٧٤م أكتوبر ص ٣٦ - ٣٩).

وتطابق زمنياً مغادرة الأرياني مع توقف تقهقر المعتدلين التقليدين، كما توقفت عملية انضمام أنصارهم إلى معسكر المناوئين لهم. وبدأت بالتدريج عملية تلاحم في أوساط المعتدلين.

واستدعى نشاط حكومة الحجري مزيداً من السخط في أوساط المجتمع اليمني، وعلى وجه الخصوص تزايد الاستياء من تدخل العربية السعودية في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية، وجهودها لإشعال الحرب بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتنظيمها

لحملة العسف والإرهاب ضد نشطاء القوى التقدمية للجمهورية العربية اليمنية، ومحاولتها إعادة العمري إلى البلاد، وتوزيعها المبالغ المالية للموظفين والضباط والمشائخ المؤيدين لاتجاه الحجري الموالي للسعودية. وعبر أنصار الأرياني عن سخطهم إزاء نشاط رئيس مجلس الوزراء، الذي استغل غياب الأرياني فأطلق سراح مجموعة المعتقلين من «الإخوان المسلمين» وساعدهم على الوصول إلى السعودية.

ومن مميزات انحدار نفوذ الحجري، تلك الرسالة الموجهة إلى الأرياني خلال إقامته في دمشق. وفي هذه الرسالة وجهت شخصيات اجتماعية وسياسية بارزة، ورجال دولة وضباط وبعض مشائخ القبائل وممثلو المثقفين، وجه هؤلاء جميعاً انتقادهم الحاد لممارسات ونشاط حكومة الحجري. وأشارت الرسالة إلى أن استقالة الأرياني أخفيت حتى على أعضاء مجلس الشورى، ومع ذلك فقد ناقشت «اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام لتصحيح الأوضاع السائدة» والتي تشكلت بعد عدة اجتماعات انعقدت في مختلف أنحاء البلاد، ناقشت اللجنة الاستقالة، وتوصلت إلى نتيجة فحواها عدم إمكانية قبولها إلا أن اللجنة توصي بعدم عودة الأرياني إلى البلاد، إلا بعد تحقيق جملة شروط: حل المجلس الجمهوري ومنح صلاحيات المجلس لرئيس الجمهورية، وإجراء التعديل اللازم لذلك في الدستور، يجب على القيادة الوقوف دفاعاً عن استقلال البلاد وسيادتها وتحقيق إتفاقيتي القاهرة وطرابلس بشأن الوحدة اليمنية.

وطرح أصحاب الرسالة مسألة منح الشعب الحريات الديمقراطية، والأعداد الانتخابية حرة إلى مجلس الشورى. وجاء في الرسالة، على الحكومة الوطنية نيل ثقة الشعب، وحل القضايا الأساسية وعلى الأخص القضايا المنصوص عليها في هذه الوثيقة. يجب على الحكومة انتهاج سياسة السلام، وعدم استخدام وسائل الحرب عند حل القضايا الخاصة بالعلاقة بين الشمال والجنوب. يجب أن تكون سياسة الحياد الإيجابي هي حجر الزاوية للسياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية.

وفي ميدان السياسة الداخلية، طالبوا الحكومة بتخطي الأزمة المالية، وبذل الجهود لتصحيح الوضع الإداري. وجاء في الرسالة «يجب محاكمة الفاسدين وقطاع الطرق والخونة». وتطرقت الرسالة إلى مسألة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بحيث يكون «لصالح البلاد، ولكي لا يتحول إلى مسرح للاستغلال والصراع الطبقي الدموي». ويجب أن تتوقف إنتفاضات الفلاحين في جنوب البلاد. وينبغي على الحكومة مراقبة الجيش وقوات الأمن وتحويل هاتين المؤسستين إلى «أداة لحماية الثورة وتحقيق أهدافها والدفاع عن سيادة البلاد واستقلالها».

وطالبت الرسالة «بإقامة علاقات لائقة بين الحكومة والشعب والمواطنين». وهذه العلاقة يجب أن تقوم على أساس «العدل والمساواة وعدم الاستغلال». ويجب تحقيق «مركزية الدولة» ومن جهة تعزيز مركزية السلطة، ومن جهة أخرى ضرب الانفصالية القبلية والتي تشكل مظهراً من أشكال الإدارة الإقطاعية وتعيق نمو البلاد وتطورها.

وفي خاتمة رسالة «اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام لتصحيح الأوضاع» تعلن بأن تنفيذ المطالب الواردة فيها يمثل بداية لحياة سياسية جديدة، ومن جديد تؤكد الرسالة عدم إمكانية عودة الأرياني إلى البلاد بدون تنفيذ تلك المطالب(٨٢).

وهكذا أوردنا وبإسهاب مضمون الرسالة التي احتوت على مطالب الأوساط الساخطة إزاء الإدارة، والتي شكلت حينذاك القوة الثانية من حيث نفوذها في البلاد.

ومنذ ظهور الإشاعات عن استقالة الأرياني، والتي كان لها صداها في مختلف أوساط فئات المجتمع اليمني، أصبحت الحكومة ونهجها عرضة للانتقاد الحاد والمتزايد، وعلى وجه الخصوص استدعت العلاقات والصلات الوثيقة مع العربية السعودية (والقوى الإمبريالية الواقفة من وراءها) إدانة المجتمع. ورأى المناهضون للنهج الموالي للسعودية بأنه يجب أن لا تكون

الجمهورية العربية اليمنية أداة طيعة للعربية السعودية، ويجب أن تقوم العلاقات بين البلدين على مبدأ الحقوق المتساوية. ينبغي على الجمهورية العربية اليمنية أن تنتهج سياسة مستقلة عن العربية السعودية، وكذا الحال بالنسبة لأي دولة أخرى، كما أن على الجمهورية العربية اليمنية أن تلتزم سياسة سلمية بالنسبة لجيرانها - كررت المعارضة مجدداً مطالبها، وكما سبقت الإشارة كانت هذه الأفكار والنصوص هي أساس ومضمون برنامج السلام والبناء الذي جاء في خطاب الأرياني في الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني عام ١٩٦٩ م[٦٥].

وكانت العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية موضوع خلافات حادة. واستدعى برنامج الحرب والذي دعا إليه أنصار السعودية اعتراضاً قوياً، ومنذ خريف ١٩٧٣م بدأ التطبيع التدريجي للعلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وخلال مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في الجزائر جرت عدة لقاءات بين رئيسا الدولتين اليمنيتين، وتمخض عنها التوصل إلى اتفاق بوقف «تخريب اتفاقية الوحدة» واستئناف البحث عن طرق تحقيقها (٢٧٢، ١٩٧٤ م، العدد الأول ص ٥١). ومن جديد بدأت اللجان المشتركة أعمالها. وتم التوقيع على جملة اتفاقيات في المجال الاقتصادي، والتي كان من صالح الدولتين تطبيقها في الواقع. وبوساطة جامعة الدول العربية بدأت في نوفمبر ١٩٧٣م في القاهرة جولة جديدة من المفاوضات بشأن الوحدة بين الجمهورية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٢٧٢، ١٩٧٤م العدد الثاني ص ١٧٠).

وأخذت تسوية العلاقات طوراً جديداً من نموها أثر زيارة رئيس مجلس الرئاسة في ج.ي.د.ش إلى كل من مدينتي تعز والحديدة في نوفمبر ١٩٧٣ م، حيث تم التوقيع على بلاغ مشترك لوقف النشاطات التخريبية من قبل الجانبين. ولقد استقبل رئيس اليمن الجنوبية استقبالاً حاراً من قبل سكان المدن وسكان القرى التي قطعها في طريقه (٢٤٤، ١٥/١١/١٩٧٣م، ٢٤٥، ١٥/١١/١٩٧٣م).

وفي مطلع عام ١٩٧٤م استمرت العلاقات بين الدولتين اليمنيتين بالتحسن. ونشطت وبشكل ملحوظ لجان الوحدة. وفي النصف الأول من مايو كونت لجنة اقتصادية يمنية شمالية، حيث أعلنت عن استعداد الجمهورية العربية اليمنية لتوسيع تجارتها مع ج.ي.د.ش وتعاونها الوثيق معها في مجال التنمية الاقتصادية. وفي العاشر من مايو ١٩٧٤ جرى بين ممثلي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديقراطية الشعبية حوارات على أعلى مستوى وتركز الاهتمام في هذه الحوارات على تبعية جزر البحر الأحمر وقضايا الحدود.

إن إعاقة عملية توحيد الشمال والجنوب اليمني لم تكن تغني وقف الصراع ضمن الكتلة الحاكمة في الجمهورية العربية اليمنية، إذ بذل كل جانب جهده لتوسيع قاعدته الاجتماعية، وبدرجة رئيسية اجتذاب أكبر قدر ممكن من الأنصار إلى صفه من بين الأشخاص الذين يشغلون مناصب هامة. وكان هذا الأمر ضرورياً إلى حد كبير، نظراً لتخلف الحياة الاجتماعية وغياب الأحزاب السياسية العلنية. ووقفت مؤيدة المجموعة المعتدلة وبرنامجها للسلام جمعية العلماء التي تعتبر تنظيماً سياسياً دينياً منشقاً عن «الإخوان المسلمين، وشكل هذا نصراً هاماً للمعتدلين، كونه وضع مسألة وحدة جماعات المحافظين والتقليديين تحت علامة استفهام.

إن نمو صفوف أنصار الأرياني وتشكل رأي عام لصالحه ساعدا على انتشار الحملة الانتقادية في الصحف والموجهة ضد حكومة الحجري. اتهمت الحملة حكومة الحجري بالخمول وعدم النشاط، والانتشار الواسع لتجاوز الصلاحيات وسوء استخدام السلطة في أوساط الموظفين بهدف الإثراء الشخصي، وانعدام المواد الضرورية الأولى، وارتفاع الأسعار والغلاء، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الأسر اليمنية. واتهم أنصار الأرياني حكومة الحجري بعدم تسوية الخلافات بين القبائل منذ فترة الحرب الأهلية، وعدم قدرتها على فرض سيطرتها ورقابتها على مختلف أطراف الجمهورية. كما أشاروا إلى تغاضي الحكومة عن المشائخ الذين لم يدفعوا كل

الضرائب، التي قاموا بجبايتها إلى خزينة الدولة. وأعلنت المعارضة بأن على السلطة المركزية العمل بجدية ونشاط لتحديث حياة القبائل، إلا أننا نجد بأن شق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات يتم تنفيذها بشكل غير متساو في كل المناطق، ونجد إصرار على فكرة تغيير «القيادة» ويقصد بذلك الحكومة ومجلس الشورى مع الاحتفاظ بالتشكيل السابق للمجلس الجمهوري.

ومما له دلالته على نمو السخط إزاء نهج حكومة نهج حكومة الحجري تلك الرسالة المرفوعة إلى الأرياني من قبل مجموعة من الشخصيات، بما فيهم ممثلو القوى الوطنية ـ الديمقراطية الشخصيات الاجتماعية، وأعضاء الأسر المؤثرة وبعض المشائخ. وطالبت الرسالة رئيس المجلس الجمهوري بتوجيه اهتمامه إلى حملة الاعتقالات الواسعة، والظروف التي يعانيها المعتقلون في السجون. ودعا أصحاب الرسالة الأرياني إلى استخدام «حقه الدستوري في تنفيذ السياسة العامة للدولة والإشراف على تطبيقها» وإصدار توجيهاته لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين و«إيقاف جهاز الأمن من ملاحقة الشباب» (١٨٦).

وهكذا وفي بداية ١٩٧٤م تشكل وضع سياسي متوتر وزاد من تعويق هذا الوضع الصعوبات الاقتصادية الجدية. وفي الخامس من فبراير صدر مرسوم رئاسي قضى بنقل مسؤولية الرقابة على اعمل الإداري، الانتاج «التنمية الوطنية» والخدمات الاجتماعية لأعضاء المجلس الجمهوري، فدخل ضمن دائرة مسؤولية الأرياني وزارات الداخلية والخارجية والدفاع، والحجري المالية والاقتصاد والوقف والإدارة المحلية، بينما أحمد نعمان «التنمية الوطنية» والشؤون الاجتماعية، الزراعة، والإعلام وأيضاً الاتحاد اليمني ومجلس الشورى (١٦٩، ص ١١٩ ـ ١٢٠). وهكذا نجد كل مهام وصلاحيات حكومة الحجري الداخلية والخارجية وكذلك صلاحيات الاتحاد اليمني ومجلس الشورى وقعت في أيدي المجلس الجمهوري. وهذا يعني في الواقع العملي انتقال السلطات العليا إلى أيدي رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الأرياني.

وبعد مرور خمسة أيام صدر مرسوم جديد لرئيس المجلس، قضى بإقالة الحجري من مهامه كرئيس لمجلس الوزراء. وهكذا انهزم الحجري في صراعه مع الأرياني (٢٧٢، ١٩٧٤م العدد ٢ ص ١٧٠).

وهكذا لم يكن انتصار المعتدلين على المحافظين هو ختام الحلقات الملبية لتطور القوى الوطنية ـ الديمقراطية في البلاد. وعند مطلع عام ١٩٧٤م أعادت بعض الأحزاب التقدمية النظر في منطلقاتها الأيدلوجية والنظرية معلنة انتقالها إلى المواقع الماركسية، ومن هذه الأحزاب حزب البعث ـ التيار السوري، حيث أقر الحزب في مؤتمره الخامس المنعقد عام ١٩٧٣م بأنه من الآن وصاعداً سيقتدي بالأيدلوجية الماركسية في نشاطه وسيقطع علاقاته بالبعث العربي. وأقر الحزب تسمية جديدة ـ حزب الطليعة الشعبية(١٠).

وجرت الإشارة في المؤتمر إلى أن البعث يمثل الفئات الاجتماعية التالية: الفلاحين، العمال، البرجوازية الصغيرة، الجنود، الضباط والمثقفين. ويوحد هؤلاء جميعاً النضال ضد الاقطاع والكمبرادورية. ويسيطر النظام الرجعي في البلاد ولذلك يجب تغييره بنظام ديمقراطي.

وأعارت قرارات المؤتمر اهتماماً خاصاً بتشكيل الجهة الوطنية اليمنية الواسعة. وبهذا الصدد عبر المؤتمر عن أهمية قيام جبهتين لكل من الشمال والجنوب اليمني، مبرراً ذلك باختلاف الطبيعة الاجتماعية لكل من النظامين في الجمهورية العربية اليمنية وج.ي.د.ش، وأيد المؤتمر اتفاقتي الوحدة المبرمتين في كل من القاهرة وطرابلس، مؤكداً على أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا بنضال القوى الديمقراطية. (١٤٦).

وفي عام ١٩٧٣م كنف الحزب الماركسي الاتحاد الشعبي ـ الديمقراطي من نشاطه، والذي كان قد تشكل على قاعدة المنظمة الشبابية ـ

---

(١٠) ابتعد الحزب عن الخط العام للبعث العربي (الاتجاه السوري) بعد المؤتمر الرابع في عام ١٩٦٩ م، وتكوّن نهائياً في المؤتمر الخامس.

اتحاد الشبيبة اليمنية ـ الديمقراطية. ولم يكن الحزب هذا كبيراً من حيث عدد أعضائه. وضم في صفوفه الطلاب، المثقفين الثوريين، صغار الموظفين، عمال (مصنع القطن في صنعاء، مصنع الأسمنت في باجل وعمال الميناء في الحديدة)، الجنود والضباط الصغار. ونخل في عضوية الحزب بعض أعضاء سابقين في تنظيم «الضباط الأحرار». وامتلك الحزب صحيفة ناطقة باسمه «نضال الشعب».

وجاء في مشروع برنامج الحزب بأن الحزب يرى بأن مهامه في الظروف الراهنة تتمثل بـ «قيادة النضال السياسي والاقتصادي للعمال والفلاحين والكادحين، والعمل على فضح الأيدلوجية الرجعية المهيمنة في أوساط المجتمع اليمني» (١٣٤). ودعا الاتحاد الشعبي الديمقراطي إلى وحدة كل القوى الوطنية الديمقراطية في إطار جبهة وطنية عريضة وقيام حكومة ائتلاف وطنية «تصون سيادة البلاد واستقلالها، وتنتهج سياسة خارجية مناهضة للامبريالية، وتقف إلى جانب تحقيق المنجزات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ومنح الحريات الديمقراطية للشعب، وإعداد وصياغة دستور يكفل الحقوق الديمقراطية للفئات الشعبية الواسعة».

ولتحقيق الوحدة اليمنية رأى الاتحاد الشعبي الديمقراطي بأنه من الضرورة بمكان النضال في اتجاهين: النضال من أجل تطبيق شعار الحدة في الواقع، يقصد بذلك الطريق السلمي لوحدة شطري اليمن الشمالي والجنوبي. ثانياً: الحفاظ على النظام الديمقراطي في الجنوب، نظراً لأن حقيقة وجود هذا النظام قد خلق بحد ذاته الامكانيات لحل مسألة الوحدة على أسس وطنية ديمقراطية.

وامتلك اتحاد الشعب الديمقراطي علاقات ودية مع حزب البعث بجناحيه، بقطع النظر عن وجود تباين واختلاف في المسائل التكتيكية. ووقف قادة الأحزاب الثلاثة ضد شعار «الحزب الشعبية» في ظروف الجمهورية العربية اليمنية في تلك الفترة. وكان الجناح الديمقراطي في الحزب الديمقراطي

الثوري اليمني متفقاً مع الأحزاب الثلاثة حول هذه القضية. وكانت وجهة نظر اتحاد الشعب الديمقراطي بأن النشاط الإرهابي لا يؤدي في نهاية المطاف إلا إلى إضعاف القوى التقدمية في البلاد، نظراً لأنه يعطي المبرر للقيادة الرجعية في ج.ع.ي لتنظيم حملات الاعتقالات والملاحقات ضد ممثلي الأوساط التقدمية الديمقراطية. ودعت قيادة الاتحاد الشعبي الديمقراطي إلى توسيع مشاركة أعضاء الأحزاب في أعمال ونشاط المنظمات الاجتماعيّة، وعلى وجه الخصوص في النقابات، وبهذا الشكل تتوسع أشكال النضال العلني في الظروف السياسية السائدة في الجمهورية العربية اليمنية. ونلاحظ هنا بأن قيادة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني كانت ترفض وبشكل قاطع النضال العلني.

وفي عام ١٩٧٠ تم تشكيل حزب العمل على قاعدة عدة مجموعات من المثقفين الثوريين. وأعلن الحزب اهتداءه في نشاطه بالأيدلوجية الماركسية اللينينية.

وفي مطلع عام ١٩٧٤م أصدرت الخمسة احزاب ـ الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، اتحاد الشعب الديمقراطي، البعث، حزب الطليعة الشعبية وحزب العمل بياناً مشتركاً ويعتبر هذا البيان هو الوثيقة الثانية بعد الوثيقة الأولى الصادرة عام ١٩٧٣ م. وإذا كانت الوثيقة الأولى تضمنت وجهة نظر عامة حول قضية محددة، تتعلق بالاتفاقية بشأن الحدود، ففي الوثيقة الثانية ولأول مرة تتبلور وجهة نظر واحدة حول قضايا التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية والتطور السياسي الاجتماعي للبلاد (٩٢).

وتضمن البيان نقداً حاداً لنهج حكومة الحجري «الذي أدى إلى تدهور أوضاع الشعب أكثر فأكثر، وضاعفت من الصعوبات التي تعانيها البلاد، واستبيحت الحريات وسيادة واستقلال البلاد. وفتحت البلاد على مصراعيها للمنظمات التبشيرية الأجنبية والشركات والبنوك الاحتكارية، ووضعت استقلال وأمن البلاد تحت الأخطار، وأعاقت مشاركة رأس المال الوطني في التنمية المستقلة للبلاد». وجاء في البيان بأن مئات المواطنين يضيعون في السجون

ويتعرضون لأقسى أنواع الاضطهاد والتعذيب «ارتفعت الأسعار إلى مستويات جنونية. ولم تعد الظروف المعيشية للشعب قابلة للحياة. وفي ميدان السياسة الخارجية أكد أن «حكومة الحجري» ولاؤها للرجعية العربية والامبريالية العالمية وتتسم علاقاتها بالنظام الوطني في الجنوب بالعداء، وتحول دون تحقيق الوحدة بالوسائل الديمقراطية السلمية».

وفي البيان الصادر عن «حركة التحرر الوطني للجمهورية العربية اليمنية» تبلورت جملة مطالب ذات طابع ديمقراطي.

وجرت المطالبة في القسم السياسي بمنح «الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية وطلائعها الديمقراطية الوطنية». كما اقترح إضافة مواد إلى الدستور، تضمن أوسع الحريات للشعب وتحمي مصالحه. وجرت المطالبة أيضاً بإعادة النظر بقانون الانتخابات، بهدف زيادة عدد ممثلي المدن في مجلس الشورى (كان الهدف تخفيض عدد المشائخ، الذين كانوا يشغلون غالبية المقاعد في مجلس الشورى). وأشار البيان إلى ضرورة أن تكون الانتخابات في الريف سرية ومباشرة.

وفي القسم المكرس للاقتصاد طالب البيان «بتشجيع نمو القطاع العام وتقديم المساعدة للقطاع الخاص» وأيضاً تنظيم العلاقات الزراعية وأيضاً السعي «لوقف الاضطهاد في المحافظات الجنوبية من البلاد» وكذلك إلغاء الفروض الإقطاعية السائدة وأشار البيان أيضاً بأن على الحكومة أن تهتدي في نشاطها الاقتصادي «بالخطط والبرامج العلمية».

وفي الميدان الاجتماعي طالب البيان بحل البطالة، وبديمقراطية التعليم ومجانيته والزاميته. كما طالب البيان برفع مستوى التعليم سواء في المدينة أو في الريف. كما طرح البيان مسألة «إلغاء الجيش القبلي» واقترح صرف الاعتمادات التي كانت مخصصة للمشايخ «للأغراض الحربية» صرفها صالح تنمية وتطوير الريف ومن الواضح بأن هذا الطلب كان موجهاً لإضعاف سلطة وقوة المشايخ. ووفقاً لرأي الأحزاي الخمسة ينبغي أن تخصص مساعدات

الدولة، والتي كانت تصرف على الوحدات القبلية، ينبغي أن تصرف لسد احتياجات القبائل وأفراد القبائل الذين كانوا فيما مضى لا يحصلون إلا على جزء يسير من تلك المخصصات.

وشدد البيان على أنه ينبغي على الجمهورية العربية اليمنية في سياستها «بالصبر والمواظبة بهدف تحقيق وحدة الأرض اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية، وطبقاً لنصوص اتفاقيتي القاهرة وطرابلس والاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجزائر».

وهكذا نجد بأن توقيع الخمسة الأحزاب التقدمية على البيان مثّل الخطوة الحقيقية والواقعية الأولى على طريق وحدة وتلاحم تلك القوى، وتشكيل الجبهة الوطنية ـ الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية.

وفي الثالث مارس عام ١٩٧٤م تشكلت حكومة جديدة من عشرين عضواً برئاسة الدكتو حسن محمد مكي. وشغل عشرة وزراء من هذه الحكومة مناصب وزارية في الحكومات السابقة.

ودخل في الحكومة الجديدة عسكريون ومدنيون، من بينهم شخصيات ذات اتجاهات معتدلة، وشخصيات تعبر عن مصالح الأوساط الكمبرادوريه، وممثلو الملكيين، ومستقلون وضباط سبتمبريون (الداخلون في «جبهة ٢٦ سبتمبر») ومنحت وزارتين (وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) لأشد الشخصيات معاداة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ عبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة (٢٧٢، ١٩٧٤م العدد ٣ ص ٢٩٩).

إن إزاحة الحجري من منصب رئيس مجلس الوزراء لم يؤد إلى الإضعاف المحسوس للمحافظين والتقليديين، إذ أنهم «استمروا محتفظين بمواقعهم ونفوذهم وتأثيرها الفعال على أعلى مستويات السلطة». لقد كان المحتوى الرئيسي للصراع ضمن الكتلة الحاكمة هو حلّ مسألة أي طريق تنموية ينبغي أن تسلكها البلاد. لقد اعتمد حل مختلف القضايا الداخلية والخارجية ابتداء من تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ـ الاجتماعية وانتهاء بالعلاقات مع

الجارتين ـ العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كل ذلك اعتمد في نهاية المطاف على اختيار الاتجاه العام للتطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية. ومن الطبيعي أن تؤدي وحدة المصالح الطبقية إلى تقارب مواقف القوى القريبة من موقف القمة الحاكمة حول جملة قضايا، ومع ذلك وبالنظر إلى الطبيعة الانتقالية للمرحلة التاريخية المعايشة للجمهورية العربية اليمنية، لا يمكن إلاَّ الاعتراف بأن الآفاق التاريخية لمسار الصراع بين المجموعات الثلاث للطبقة الحاكمة لا بد وأن يؤدي إلى نتائج بعيدة المدى.

ومن جديد أكد رئيس مجلس الوزراء في المؤتمر الصحفي بأن على البلاد أن تتخطى مصاعب اقتصادية هامة وكبيرة في ميدان الاقتصاد والتموين والعمل الإداري. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد أكد رئيس مجلس الوزراء على أن الجمهورية العربية اليمنية ستبقى وكما كانت سابقاً متمسكة بالعلاقات والصلات الودية مع كل البلدان التي للجمهورية العربية اليمنية علاقات بها. وستحافظ على «الأخوة والقرابة» في علاقاتها مع العربية السعودية. وستسعى الجمهورية العربية اليمنية من أجل الاتحاد مع الجنوب.

وفي التاسع عشر من مارس ١٩٧٤م ألقى حسن مكي خطاباً أمام أعضاء مجلس الشورى سرد فيه البرنامج السياسي لحكومته (١٦٩ ص ٤١٩ - ٤٣٤). واحتوى البرنامج على نصوص تقضي بإجراء الاصلاحات في مختلف المجالات. وتركز الاهتمام بشكل خاص على تعزيز وتقوية الجيش وقوائد الأمن.

وتركز الخطاب على قضايا تنمية البلاد وتنفيذ البرنامج الإنمائي الثلاثي الأول للبناء الاقتصادي ـ الاجتماعي للأعوام ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٧٧/٧٦ م. وتميز حسن مكي عن غيره من رؤساء الحكومات السابقة بكونه عرض للمجلس بيانات إحصائية وأرقام محددة. وبلغ إجمالي ما رصده لمشاريع البرنامج ٨٣٢ مليون ريال من ذلك ٢٦٪ للاتصالات والمواصلات (شق طرق جديدة ومد خطوط التليفونات)، ٢٣٪ للتعليم بما في ذلك التعليم العالي

و١٧٪ للتنمية الزراعية (حيث نص البرنامج على نص مستوى الانتاج الحيواني والنباتي والسمكي) بما في ذلك إعداد وتأهيل الكوادر، و٧٪ للصناعة، بناء مشروعات صناعية جديدة، وزيادة إنتاجية مصنع الأسمنت في باجل، وزيادة كمية الملح المستخرج من الصليف، كما اقترح تخصيص جزء من ذلك لدعم القطاع الوطني الخاص.

ونص البرنامج أيضاً على إجراء الإصلاحات في الجهاز الإداري والنظام المالي، وكذلك تنفيذ بعض الإصلاحات المؤسسة في نطاق وزارات معينة.

وفي القسم السياسي من البرنامج جرى الحديث عن أن الحكومة ستواصل نهجها لوحدة الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وستشجع نشاط اللجان المشتركة.

وعند حديثه عن مهام السياسة الخارجية أعلن حسن مكي بأن سياسة الجمهورية العربية اليمنية إزاء الدول العربية ستنطلق من ميثاق جامعة الدول العربية والعقيدة الإسلامية، كما أشار إلى أن الجمهورية العربية اليمنية ستسعى إلى تنمية التعاون في ميدان التكتيك والثقافة مع بلدان شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، وستبني الجمهورية العربية اليمنية علاقاتها مع البلدان الصديقة الأخرى على أساس مباديء الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والالتزام الدقيق بميثاق الأمم المتحدة.

وافق أعضاء مجلس الشورى على البرنامج السياسي لحسن مكي. وفي ربيع ١٩٧٤م وعلى الرغم من خفة التوتر الذي شهده الوضع السياسي في ج. ع. ي نظراً لخروج الحجري من رئاسة الحكومة إلا أن الصراع في إطار الكتلة الحاكمة استمر في التصاعد. وفي هذه الفترة لوحظ وجود ثلاث مجموعات قوية ضمن الكتلة الحاكمة: ممثلو الجناح المحافظ برئاسة الأحمر وممثلو الأوساط الإقطاعية المعتدلة برئاسة الأرياني والمجموعة الثالثة والتي عبرت عن مصالح الكمبرادور برئاسة أحمد نعمان (٢٥٠، ١٩٧٤/٤/٢٩ م). ودخل ضمن المجموعة الأولى كبار المشايخ وكبار الضباط الذين يشغلون مناصب هامة ـ

السوري، أبو شوارب، المتوكل، أنصار إتحاد القوى الشعبية اليمنية، أسرة آل الوزير والعديد من الشخصيات المرتبطة بحركة «الإخوان المسلمين». واقتربت من هذه المجموعة بعض الشخصيات البرجوازية ذات الاتجاه المحافظ. وقد وقفت هذه المجموعة إلى جانب الحفاظ على البنية الإقطاعية وسيطرة الأرستقراطية القبلية في البلاد. وكانت هذه المجموعة عدوة عنيدة وحازمة ضد الحريات البرجوازية، والأيديولوجية الشيوعية وتطوير العلاقات الودية مع الجنوب اليمني والبلدان الاشتراكية.

وشكل أنصار الأرياني المجموعة الثانية، والتي دخل فيها قسم كبير من القضاة، وأفراد أسرة الأرياني وعدد كبير من كبار ومتوسطي ضباط الجيش. وربطت هذه المجموعة نهجها السياسي بإجراء إصلاحات محدودة ـ في المجال الاقتصادي والمجال الإداري، وكان أعضاء هذه المجموعة على استعداد «لتجديد» الأفكار الإقطاعية التي تجاوزها القرن. ومن المعروف بأن عبد الرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري نهج وعلى مدى سنوات عدة سياسة عميقة إزاء العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ففي حين لم يقف ضد جاره الشمالي، غير أنه كان راغباً بوضع حد لنفوذه. أما فيما يتعلق بجاره الجنوبي فقد كان الأرياني يفضل الحوار السلمي معه على المواجهة.

وتكتلت مع الأرياني مجموعة النعمان الغير كبيرة والتي وقفت إلى جانب التطور الرأسمالي وتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الغرب، وانتهاج سياسية «الأبواب المفتوحة». وكانت هذه المجموعة ترى بأن مصالح التطور الرأسمالي تتطلب تحديث الجهاز الحكومي، بل ونظام الإدارة على العموم. وسعى أنصار هذه المجموعة إلى تغيير عضوية مجلس الشورى وذلك بتخفيض عدد التقليديين والمعتدلين، وزيادة عدد المعتدلين (ولقوا في نهجهم هذا الدعم والتأييد من قبل الأرياني وأنصاره). وكان النعمان يرى ضرورة تعزيز الاتحاد اليمني وتوسيع نطاق نشاطه، بهدف تحويله إلى منظمة سياسية فاعلة، قادرة في الواقع على تنظيم فئات البرجوازية الصغيرة في المدن، واجتذاب

البرجوازية الريفية، والحيلولة دون الصدام الطبقي للطبقة العاملة الناشئة مع أصحاب الأعمال والرأسماليين.

وشغلت مجموعة العيني ـ بيت أبو لحوم، وضعاً خاصاً إلى حد ما ضمن المجموعة الحاكمة. وكما سبقت الإشارة كان العيني وبيت أبو لحوم مرتبطين ببعض بصلات وروابط أسرية، بقطع النظر عن الاختلاف والتباين في الاتجاهات السياسية لكل منهما، حيث (اشتهر الأول بالليبرالية في حين كان الثاني ينتمي إلى الأوساط المحافظة) غير أن العلاقات والروابط الأسرية تغلبت في كثير من الحالات على الاتجاهات السياسية، فضلاً عن ذلك وقف أبو لحوم كمعارض للأحمر. وكان هذا يعني بأنه وفي الوقت الذي كانا فيه متضامنين، كان الآخر يقف من وقت لآخر على المسرح السياسي بشكل مستقل عن صمه المؤثر. وحدد موقف القادة طبيعة اتجاه المجموعة بكاملها، والتي دخل فيها ضباط كبار ومتوسطون في الجيش (غالبيتهم ينتمون إلى عائلة أبو لحوم) مشائخ صغار ـ مناوئون للأحمر، البرجوازية الكمبرادورية الكبيرة والمثقفون. وكانت هذه المجموعة غير ثابتة وغير مستقرة، ومن وقت لآخر نجُدها تنقسم إلى مجموعتين فرعيتين، تقليدية محافظة ومعتدلة، ولكنها وفي أغلب الأحيان وقفت كمجموعة واحدة فعالة ومؤثرة.

وشغل مكاناً خاصاً في الكتلة الحاكمة مجموعة المناوئين لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ويوحد في إطار هذه المجموعة في الأساس أولئك الذين فروا من الجنوب بعد خروج الانجليز منها عام ١٩٦٧ م، وخاصة الفارين من الجنوب بعد استيلاء الجناح اليساري في الجبهة القومية على السلطة عالم ١٩٦٩ م، ودخل في هذه المجموعة التجار، العسكريون، الموظفون والمثقفون. وكانا قائد هذه المجموعة ـ الأصنج وباسندوة ـ وزيرلن في حكومة مكي. ووقفا ضد مجموعة النعمان والحجري، على الرغم من أنهما كانا مستعدان للمساومة مع أية مجموعة في سبيل الحصول على سلطة أكثر.

وينبغي الإشارة إلى أنه وفي الفترة موضوع البحث، وفي عملية تكون

القوى السياسية كان يوجد أيضاً تكتل سياسي غير داخل في المجموعة الحاكمة، لكنه يمتلك قوة كافية قادرة على التأثير في مجرى الأحداث في بعض الحالات. إننا نعني بذلك القوى الديمقراطية الوطنية الممثلة في الخمسة الأحزاب المشار إليها فيما سبق. ونظراً لأن هذه الأحزاب لم تكن علنيةً فمن الطبيع ألا يكون لها ممثلون في الأجهزة العليا للسلطة، وكل حزب من هذه الأحزاب إذا أخذناه بمفرده كان ضعيفاً وقليل العدد. ولكن مساعي وجهود هذه الأحزاب للوقوف جبهة واحدة أدى إلى تحولها إلى عامل سياسي مؤثر وفعال ويدل على ذلك تلك المحاولات الأولى الجارية في تلك الفترة والهادفة إلى التقارب بين بعض الشخصيات المعتدلة التي امتلكت الإمكانية للدخول في الأجهزة العليا للسلطة وممثلي القوى الديمقراطية.

وعند مطلع صيف عام ١٩٧٤م احتل الصراع بين مجموعات الأرياني ـ نعمان والأحمر مركز الحياة السياسية في اليمن الشمالية. وكان لا بد من اتخاذ خطوات عاجلة لنزع الجمهورية من الأزمة السياسية الداخلية التي تعانيها، وتحديد طريق تنمية وتطوير البلاد مستقبلاً، ولذلك وقفت الأوساط الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية موقفاً سلبياً إزاء المصادمات الجارية ضمن التكتل الحاكم.

يا له من تناقض! ففي فترة حكومة الحجري وعلى الرغم من المساعدات السخية السعودية والتي لم تقتصر فقط على كميات هائلة وضخمة من المال تحت تصرفه، بل وتدخلت مباشرة في الأعمال الداخلية للجمهورية العربية اليمنية، ومارست ضغطاً هائلاً على المناوئين له، ألا أن الدعم المنتظر لمجاميع المحافظين والتقليديين لم يحدث هذه المرة. وعلى العكس من ذلك توحد المعتدلون التقليديون والبرجوازية الوطنية وعززوا مواقعهم في عدد من أجهزة الدولة.

وعند منتصف عام ١٩٧٤ شغلت المجموعتان المتناقضتان موقعاً متساوياً على مستوى السلطة المركزية وكان تأثيرهما ونفوذهما في الحياة السياسية

للبلاد متساوياً تقريباً، وأبان ذلك اتخذ المحافظين عدة خطوات لدفع أنصارهم إلى الأرياف للوقوف ضد حكومة مكي، التي اعتبروها حكومة «شيوعية» ولهذا الغرض توجه البعض منهم إلى قبيلة خولان المعروفة بتعاطفها وميولها مع «الإخوان المسلمين» بهدف الاتفاق مع مشائخها للوقوف ضد حكومة مكي، كما ناشدوا خولان تأييد الحجري في المجلس الجمهوري (٢٥٠، ٢٩/٤/١٩٧٤ م).

وعندئذ تزايد نشاط الأمير محمد بن الحسين، أحد أفراد أسرة الأمام السابق، فحاول استنهاض أبناء الجوف، إحدى المناطق التي شكلت رأس جسر للقوى الملكية على مدى سنوات الحرب الأهلية، ضد الأرياني متهماً إياه «بالتعاون مع الشيوعيين».

وعكست المقالة المنشورة في الصحيفة العربية «الأهرام» تعقد، وتناقض وتوتر الوضع السياسي السائد في الجمهورية العربية اليمنية عند منتصف عام ١٩٧٤ م. وحلل كاتب المقال الوضع السياسي في ج.ع.ي مشيراً إلى أن الصدام في القمة وصل إلى ذروته في خريف عام ١٩٧٣ م، وذلك أبان زيارة رئيس جمهورية اليمن الديقراطية الشعبية إلى الحديدة، إذ رفض كل من رئيس مجلس الوزراء الحجري ورئيس مجلس الشورى الأحمر مقابلة رئيس اليمن الديمقراطية كما كان من الواضح بأن الأجهزة العليا للسلطة وعلى وجه الخصوص الحكومة كانت في الواقع العملي مشلولة تماماً (٢٢٨، ١٦/٦/١٩٧٤ م)».

لقد كانت الأزمة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية عميقة إلى الحد الذي كان فيه رئيس مجلس الشورى مجبراً على توجيه اتهام إلى حكومة الحجري، بالرغم من الصداقة التي كانت تربط بينهما. وفي نهاية ديمسبر عام ١٩٧٣م نشر «برنامج العمل الوطني والإصلاح الإداري «الموجه إلى قيادة الجمهورية وكل الشعب اليمني. وجاء في البرنامج بأن الرشوة والمحسوبية والتفكك والترهل هي المسيطرة والسائدة في الجهاز الإداري، ويدفع المسؤولون

بأصدقاءهم وأقرباءهم إلى أعلى درجات السلم الإداري، غير مبالين بأن تصرفهم هذا يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة التطور التدريجي للبلاد. ويجب على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة إزاء خرق القوانين (١٩١ ص ٣ - ٣٥).

واشتد الصراع أكثر فأكثر بين المجموعتين المتنافستين المعتدلتين والمحافظتين، وذلك في صيف عام ١٩٧٤م نتيجة لانكشاف المؤامرة المعادية للحكومة في صنعاء، حيث طالب المحافظون بسرعة معاقبة المعتقلين في حين وقف الأرياني إلى جانب إجراء التحقيقات وفقاً للقوانين النافذة في البلاد.

وفي هذا الوضع المتوتر، ظهر الجيش كقوة ثالثة على المسرح السياسي للبلاد. وفي المراحل الأولى حاول إبراهيم الحمدي نائب القائد العام للقوات المسلحة، حاول إجراء المصالحة بين الجانبين المتصارعين، غير أن محاولاته باءت بالفشل. وجرت عدة لقاءات حامية بين الأحمر والأرياني ولكن لم يتم التوصل فيها إلى أي اتفاق. (٢٠٣، ص ٣٦ - ٣٩).

وفي الثالث عشر من يونيو ١٩٧٤ «وبدافع الحرص على المصلحة العليا للبلاد» وجه الأرياني رسمياً رسالته إلى رئيس مجلس الشورى يرجوه فيها قبول استقالته كرئيس للمجلس الجمهوري، وفي ذات الوقت أصدر توجيهاته لاتخاذ كل التدابير والإجراءات الضرورية لحماية صنعاء والدفاع عنها من القبائل، وإعلان الجاهزية القتالية في صفوف حامية صنعاء. وعلى أثر استقالة الأرياني قدم عضو المجلس الجمهوري أحمد نعمان استقالته أيضاً (١٠٣، ١٣/٦/ ١٩٧٣ م). وكان العضو الثالث في المجلس الجمهوري عبد الله الحجري أبان ذلك الوقت خارج البلاد.

وبعث الأحمر برسالتي الأرياني والنعمان إلى إبراهيم الحمدي الذي كان في تلك اللحظات الممثل الوحيد للقيادة العسكرية المتواجدة داخل البلاد - إذ كان السوري رئيس هيئة الأركان ومحمد الأرياني نائب القائد العام كانا في تلك اللحظات خارج البلاد وفي رسالته أيضاً أعلن الأحمر عن استقالته كرئيس لمجلس الشورى. وفي رسالته أشار الأحمر إلى أنه «ولإنقاذ البلاد من الأزمة»

فإنه يسلم السلطة إلى الجيش «وعليه فأنتم ـ موجهاً خطابه إلى الحمدي ـ تتحملون مسؤولية توفير الأمن والاستقرار في البلاد بل وتغيير الأوضاع إلى الأحسن (١٦٣).

إن رسائل الاستقالات المبعوثة من رئيس الدولة ورئيس السلطة التشريعية والموجهة إلى الحمدي تدل على أن الجيش وفي ظل الأوضاع المتدهورة في البلاد، كان القوة الوحيدة المؤهلة لمواجهة حالة الفوضى السائدة، نظراً لما يتمتع به من تنظيم وتراص صفوفه.

وهكذا وفي الثالث عشر من يونيو عام ١٩٧٤م وبعد وصول الأزمة السياسية إلى ذروتها، نتيجة لانقسام المعسكر الحاكم إلى مجموعتين ـ معتدلة ومحافظة ـ واندلاع الصراع فيما بينهما في ظل أزمة مالية واقتصادية عميقة، وفي ضوء النمو المتصاعد لسخط الطبقة الاجتماعية الشعبية في اليمن الشمالية إزاء سياسة القوى الحاكمة وضعت وبحدة مسألة اختيار طريق التنمية في الجمهورية العربية اليمنية، وهكذا وبعد مرور سبع سنوات من الحكم المدني عادت السلطة مجدداً إلى الجيش.

---

(١١) حول توتر العلاقات بين الأرياني والأحمر تتحدث عدة مصادر وعلى وجه الخصوص جاء في الوثيقة الخاصة باستقالة الأرياني والنعمان في ١٣ يونيو ١٩٧٤م الرسالة الموجهة إلى الشيخ الأحمر بأنه أصبح معروفاً اتهامات الأحمر الموجهة إلى الأرياني وتهديد الأول بالاستيلاء على العاصمة (١٠٣). وهذا ما أوردته الصحيفة الفرنسية «ليموند دبلوماتيك» والتي كتبت بأن الشيخ الأحمر طالب وبشكل حاد باستقالة الأرياني وفي حالة عدم الاستجابة هدد بتوجيه القبلية نحو العاصمة (٢٠٣ ص ٣٦ ـ ٣٩).

الفصل الثالث

«الحركة التصحيحية» وبناء الدولة الحديثة

١٩٧٤ ــ ١٩٨٥ م

انتقال السلطة إلى العسكريين وبدء «الحركة التصحيحية»

١٩٧٤ ــ ١٩٧٨ م

كان الدافع الأساسي والأول لتسلُّم القوات المسلحة والأمن للسلطة، هو ضعف القيادة السياسية حيث بات واضحاً بأن الفساد السياسي وعدم قدرتها على اتخاذ الخطوات السريعة والحاسمة جعلاها عاجزة عن معالجة طموح المشايخ الإقليمية، والاضطرابات الشعبية المتصاعدة، ونشاط الوحدات العسكرية بتوجهاتها السياسية المختلفة، وفي الواقع فقدت هذه القيادة زمام السيطرة على الوضع في البلاد. كل تلك العوامل خلقن أرضية مناسبة لتشكيل تحالف جديد بقيادة ممثلي الضباط.

وكما هو معلوم يحتل الجيش في الجمهورية العربية اليمنية تماماً كما هو حال الكثير في غيرها من البلدان حديثة الاستقلال مكانة متميزة في المجتمع نتيجة لظروف تخلف التكوينات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، ولغياب الطبقة السائدة اقتصادياً والانحسار البطيء في المقومات الأساسية للبنية الاقطاعية ـ القبلية، وغياب المنظمات السياسية الجماهيرية، وسلبية السكان السياسية. ونهض الجيش كقوة سياسية مستقلة.

وفي اليمن كما هو الحال في غيرها من البلدان «حيث لا تزال الأمة ـ كما أشار إلى ذلك جـ. ميرسكي ـ في مرحلة تكونها والعلاقات القومية ضعيفة،

وحيث يتحدد وعي الناس ومفاهيمهم إلى حد كبير من خلال علاقاتهم وروابطهم الأسرية العشائرية والقبلية أكثر من شعورهم بالانتماء إلى أمة واحدة» (٤٦ ص ٨ ـ ٩). وكان الجيش في الجمهورية العربية اليمنية مؤهلاً وقادراً على تحمل أعباء المركزية من خلال دوره الثابت في عملية مسار تكوين وتشكيل الأمة الواحدة.

أشارت الدراسات والأبحاث السوفياتية التي تناولت قضايا الجيش في بلدان الشرق النامية، إلى أن الجيش في هذه البلدان «يلعب دور المؤسسة الحكومية، والمنظمة السياسية ذات الطابع الخاص في آن واحد». فالجيش جزء لا يتجزأ من أجهزة الدولة من ناحية ومن ناحية أخرى يعتبر الجيش صنفاً من صنوف المنظمات السياسية، المتميزة بشكل واضح عن الأحزاب «التقليدية» كمنظمات سياسية لمختلف الطبقات. (٥٤، ص ٥) وتنطبق هذه الأوصاف والمميزات تماماً على جيش اليمن الشمالية. يتبقى الإشارة إلى أن الجيش في الجمهورية العربية اليمنية خضع مباشرة لرئيس الجمهورية، الذي قام بممارسة مهام رئيس المجلس الجمهوري، إذ لم يكن يوجد وزراة للدفاع، الأمر الذي تسبب في تمتع الجيش باستقلالية كبيرة، وضاعف الدور الاجتماعي لهيئة ضباطه الكبار.

وبانتزاعه السلطة في ١٣ يونيو ١٩٧٤ م، نهض الجيش كقوة سياسية مركزية، ومؤثرة أكثر من غيرها، ومتميزة عن غيرها بصلابة وقوة هيكلها التنظيمي. وفي ظروف اليمن الشمالية وما تتميز به من تخلف سياسي وغياب كامل للمنظمات السياسية ذات البيئة الحزبية تقريباً، فقد كان الجيش بوضعه السالف الذكر ذا معنى كبير. وفي الحقيقة فعند تسلم الجيش للسلطة، لم تكن القوات المسلحة تمثل كياناً واحداً، وهو ما انعكس في تأثرها بالنزعة المركزية. وفي ذلك الحين كانت القوات المسلحة تتكون من ثلاثة أقسام «جيوش»: القوات النظامية، قوات الاحتياط و «الجيش الشعبي» أي الوحدات القبلية.

وخضعت هذه الوحدات لرقابة المشايخ المطلقة، أما اتجاهاتها السياسية

فقد حددتها وجهات نظر قادتها. وهكذا أيدت فرق الجيش الشعبي، المتواجدة في محافظة الحديدة (حيثما كان المحافظ فيها الشيخ/ سنان أبو لحوم) ومحافظة تعز، (الارياني)، في حين وقف الجيش الشعبي بقيادة الشيخ/ عبد الله الأحمر في صف رئيس الوزراء الأسبق/ عبد الله الحجري.

وتغلغلت تقاليد فرق الجيش الشعبي، في صفوف القوات المسلحة، الخاضعة للحكومة المركزية. وكانت القوات المسلحة المكونة من الجيش النظامي وجيش الاحتياط، خاضعة لرقابة وإشراف شخصيتين مختلفتين. ونتيجة للدور الكبير الذي لعبه الولاء الشخصي في صفوف الجيش اليمني، فقد سعى كل من قائدي الجيشين إلى تعيين ضباط من الموالين له على رأس الوحدات العسكرية التابعة للجيش الخاضع لسيطرته.

وليس من الصعب أن نتصور بأنه في اللحظات الصعبة تتحدد حركة الجيش بنوايا وعزيمة قادته بالدرجة الأولى، لأن صلات وروابط «القادة - الضباط» المباشرين أمتن من صلات وروابط «القائد - كممثل للسلطة المركزية». وفي هذه الفترة كانت القيادة الموحدة للجيش والواقعة تحت يدي رئيس المجلس الجمهوري قيادة اسمية. وعلى الرغم من أن وجهة نظر الضباط كشريحة اجتماعية كانت إلى جانب الدولة المركزية القوية، غير أن وحدة الجيش اليمني كانت ضعيفة جداً. وكانت قوات الاحتياط في الفترة موضوع البحث، متعاطفة إلى درجة كبيرة مع الجناح المحافظ أكثر من الجيش النظامي. وينبغي أن نضيف إلى أنه كان لكل فرقة من فرق القوات المسلحة رؤيتها السياسية الخاصة بها، وفي وقت متأخر أصبح لكل وحدة رؤيتها السياسية. وأدى انقسام الجيش إلى زيادة وصعوبة التعاون بين قواه، وخاصة بعد الانقلاب العسكري.

واهتم الضباط الذين أخذوا السلطة بأيديهم، وقبل كل شيء بتأمين وحماية البلاد من التدخل الخارجي. ومباشرة وبعد انقلاب ١٣ يونيو السلمي توجه وزير الدولة لشؤون الوحدة اليمنية إلى جمهورية اليمن الديمقراطية

الشعبية، ومن ثم أعلن رئيس اليمن الجنوبية بأن الانقلاب في اليمن من شؤون البلاد الداخلية، ويجب على الدول العربية عدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية.

وفي نفس اليوم صدر «البيان الأول لحركة ١٣ يونيو». وتضمن البيان حديثاً مبهماً وغامضاً جاء فيه بأن «القوات المسلحة والأمن ستسير في طريق تثبيت وترسيخ النظام الجمهوري بهدف سياسة العدالة والخير في البلاد». وتضمن هذا النداء الموجه إلى المواطنين الدعوة إلى «المشاركة في بناء الوطن وإيجاد نظام الإدارة الديمقراطي الشوروي وضمان حق الإنسان في حياة سعيدة وآمنة وهادئة وتمتعه بحقوقه وحريته».

وتضمن البيان وصفاً عاماً للحالة السائدة في البلاد لحظة الانقلاب («تلبد الأجواء بالغيوم»)، كما تضمن البيان سرداً للأسباب التي دفعت الجيش للاستيلاء على السلطة ـ انهيار النظام السياسي والاجتماعي السابق، فساد في الجهاز الإداري والمالي، وعجز في الأجهزة الحكومية.

ومن جديد أشار البيان إلى استقالة كل من رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الجمهوري الذين قُيّم نشاطهما من قبل القوات المسلحة «تقييماً عالياً». وجاء في البيان بأن الجيش، وبعد دراسته للأوضاع التي وصلت إليها البلاد قرر «أن يأخذ على عاتقه مسؤولية السياسة الكاملة في الحفاظ على سلامة البلاد واستقلالها وحل المشكلات السياسية». وتحقيقاً لتلك الأهداف، أعلن البيان عن تشكيل مجلس القيادة برئاسة إبراهيم الحمدي (ولم يشر البيان إلى أسماء أعضاء المجلس الستة الآخرين). ودع البيان في خاتمته المواطنين إلى «الحفاظ على الهدوء وصيانة النظام والعمل على تثبيت الأمن والاستقرار». (٨١ ـ ص ١٩).

وفي نفس اليوم أعلنت الأحوال الاستثنائية في البلاد، وطبق حظر التجول في المدن الرئيسية. وفي ندائه الموجه إلى رجال القوات المسلحة والأمن وجميع المواطنين في الجمهورية العربية اليمنية، أكد مجلس القيادة مجدداً على أهمية تحقيق الأمن والاستقرار.

وفي اليوم التالي، ١٤ يونيو صدرت ١٤ قراراً، نصت القرارات الرئيسية منها على ما يلي:

«تجميد مجلس الشورى»، «تعليق العمل بالدستور حتى استعادة الأوضاع الطبيعية في البلاد»، «توسيع عضوية مجلس القيادة من ٧ أعضاء إلى ١٠ أعضاء»، رفع رواتب أفراد القوات المسلحة والأمن»، «حل الاتحاد اليمني»، «تشكيل لجان في جميع المحافظات للنظر في أوضاع المعتقلين وإطلاق سراح البريئين منهم». وصدر قرار خاص «بإحياء مشروع قرارات التصحيح، المقدم من قبل العسكريين» (٨١ ص ٢١ - ٢٧). وأقر النظر في الوثيقة المقدمة من قبل الضباط في سبتمبر ١٩٧١م تحت عنوان «وجهة نظر القيادة العامة للقوات المسلحة في الجمهورية العربية اليمنية حول الأوضاع الحاضرة والحلول الممكنة».

وعلى الرغم من أنه لم يبق من أجهزة السلطة العليا المدنية سوى مجلس الوزراء برئاسة حسن مكي، إلاّ أن السلطات العسكرية أعلنت عن عودة الإدارة المدنية مستقبلاً وستمنح كامل السلطات «بمجرد ما تتهيأ الإمكانيات لذلك».

وفي الأيام الأولى التالية للانقلاب، صاغت قيادة الجيش برنامجها.

وفي ميدان السياسة الداخلية رأى مجلس القيادة بأن مهمته الأولى تكمن في بناء «دولة القانون والنظام» القائمة على مبادىء التخطيط، وتنفيذ الإصلاح المالي والاقتصادي، الموجهة لاستبعاد وعدم تكرار أخطاء القيادة السابقة. ودعا الشعب إلى النضال ضد الفساد والانحلال واختلاس أموال الدولة وغلاء المعيشة. كما أعلن عن إعداد وتحضير المشروعات الرامية لرفع مستوى معيشة الشعب.

وفي ميدان السياسة الخارجية، أعلن مجلس القيادة بأنه سيعمل على تعزيز العلاقات مع البلدان العربية، والبلدان الصديقة، ويدعم المبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجمهورية العربية اليمنية والدول الأخرى [٢٤٤/١٦/٦/١٩٧٤ م].

وظهرت التعليقات على الأحداث الجارية في الجمهورية العربية اليمنية، على صفحات الصحف والمجلات العربية والغربية. ومنذ الأيام الأولى للانقلاب جرت المحاولات لتحديد هوية الانقلاب، وما هي الطبقات والفئات التي جاء ليلبي مصالحها الاجتماعية ـ السياسية.

واستناداً إلى عدد من الحقائق، مثل وجود شخصيات سياسية خارج البلاد، عند قيام الانقلاب معروفة بارتباطها بالسعودية (مثل الحجري والمسوري وآخرين). وتعطيل مجلس الشورى والمجلس الجمهوري، وكانت غالبية أعضاء الأول من العناصر المحافظة. حل الاتحاد اليمني، المعروف أيضاً بتوجهاته المحافظة، كل تلك الحقائق دعت إلى الاعتقاد بأن الانقلاب ذو طابع «يساري».

وفي ذلك الوقت كانت شخصية الحمدي متناقضة إلى درجة كافية، وينحدر من عائلة اشتغلت في القضاء، وعمل في السنوات الأولى من الثورة موظفاً صغيراً في بلدية ذمار. وذاع صيته كنصير للاصلاحات الرامية لتعزيز الاستقلال الوطني. وحتى عام ١٩٦٨م كان عضواً في حركة القوميين العرب، ثم قطع صلته بها. وكانت له صلات وروابط قوية بمجموعة عبد الله الحجري (رحمه الله) و «بالإخوان المسلمين»، أي بأشد الأوساط رجعية في اليمن. وغير مرة عبّر الحمدي عن تعاطفه مع السعودية. ونشرت صحف الغرب تصريحات له عبر فيها عن «كراهيته للفساد والانحلال السياسي» مشيراً إلى «مجيء يوم يتم فيه وضع حد لهذا الفساد» (٢٧٤ أكتوبر، ١٩٧٤م ص ٣٦ ـ ٣٧).

وفي ضوء تلك المعلومات والشواهد، صنف الانقلاب كحركة معبرة عن مصالح أقصى القوى اليمنية المدعومة من قبل العربية السعودية. وظهرت وجهة نظر مفادها أن «الانقلاب» دبرته ونفذته العناصر السعودية في الجيش اليمني (٢٨٣، ١٩٧٥ م، فبراير ص ٤٠ ـ ٤١). وأن «الجيش اليمني برئاسة رؤساء القبائل أجبر القيادة الحالية على الاستقالة» (٢٧٢/ ١٩٧٤م العدد ٤ ص ٤٠٩). وتحدثت الأخبار التي أوردتها الصحف المصرية من صنعاء بأن غالبية

أعضاء مجلس القيادة لا ينتمون إلى اليمين أو إلى اليسار، أما (الأهرام) فقد أشارت إلى أنه من الأحرى القول بأنهم ـ أي أعضاء مجلس القيادة ـ «يمثلون اتجاه مركزية الدولة، وتنصب جلّ اهتماماتهم على المصالح الوطنية لليمن، ويتعاطفون مع القوى التقدمية» (٢٢٨، ١٥، ٦، ١٩٧٤ م).

وتبرهن تلك التعقيبات والمعلومات المتناقضة والمتضاربة، حول الأحداث الجارية في اليمن الشمالية إلى أي حد كانت الأوضاع في الجمهورية العربية اليمنية في تلك الفترة معقدة.

وفي ١٦ يونيو رفع حظر التجول في العاصمة، وأعيدت الاتصالات التليفونية مع الخارج، وفتحت المطارات، وسمح لرئيس المجلس الجمهوري المستقيل، القاضي عبد الرحمن الارياني، بمغادرة البلاد. وفي سوريا استقبل رسمياً كرئيس دولة سابق.

وفي ١٨ يونيو نشرت الصحف قرارين لمجلس القيادة قضى الأول بتعيين نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة العقيد/ محمد الأرياني سفيراً للجمهورية العربية اليمنية لدى بريطانيا، وقضى الثاني بتعيين رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السابق العقيد/ حسين المسوري سفيراً للجمهورية العربية اليمنية في مصر.

وفي أقل من أسبوع، أزيحت شخصيات من مناصبها، وعلى الأخص في ولائها لمجلس القيادة، أما الشخصيات الخطيرة فقد تم نفيها من البلاد. وبقي الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، الذي يقود تجمعاً عسكرياً مدنياً، مؤثراً في العاصمة، وكان يمكن أن تقف إلى جانبه بعض القطاعات من الجيش، والفرق القبلية الموالية له. وعكس موقف وجهاء القبائل من الأحداث كقوة سياسية، لا يمكن تجاهلها، اتجاه نهج الشيخ عبد الله الأحمر. وفي تلك الفترة لم يكن أمام الحمدي أي مخرج آخر عدا محاولة الحصول على دعم المشايخ.

وفي تلك الفترة لم تكن الوحدة سائدة بين مشايخ القبائل، إذ استمرت الخلافات القبلية والسياسية العميقة السائدة في صفوف القبائل في سنوات

الحرب الأهلية. وفي مناطق القبائل المتاخمة والتي كانت خاضعة لأشراف الأئمة، حتى حلول السلام، كانت النزعة الانفصالية مهيمنة وقوية. وفي الحقيقة لم تخضع هذه القبائل للسلطة المركزية.

وكانت حاشد بمختلف قبائلها مجمهرة، وأيدت غالبية قبائل حاشد الشيخ عبد الله الأحمر، وبالتالي فإن «الولاء» للجمهورية اعتمد على علاقة كبير قبيلة حاشد بها. وفي الحقيقة وجد قسم من حاشد احتفظ باستقلاله عن الشيخ الأحمر.

وكانت القمة الاقطاعية لاتحاد قبائل حاشد، على علاقات وروابط وثيقة بالسعودية، حيث حصلت منها على السلاح، المال، ومختلف السلع. وفي منطقة حاشد كانت العملة السعودية متداولة أكثر من العملة اليمنية.

ووجدت قبائل تؤيد بقوة الجمهورية، بل وتعتبر دعامتها، وعلى سبيل المثال قبيلة «بكيل»، ثاني القبائل الزيدية من حيث حجمها، التي وقفت غالبيتها العظمى إلى جانب الجمهورية.

ونؤكد من جديد بأن القبائل في الشمال اليمني، لعبت دوراً هاماً أو بالأحرى الدور الحاسم والذي بتأثيره تميزت الأوضاع السياسية الداخلية في البلاد بالاضطراب والتناقض. وبمرور الزمن تفاقمت الأوضاع، نتيجة لتدخل السعودية، والتي كانت القبائل دعامتها الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية.

وبمجرد وصول الحمدي إلى السلطة، كان يأمل بوضع حد لما كان يطلق عليه «العداوة السقيمة» بين السلطة المركزية والقبائل. غير أن حل هذه المشكلة لم يكن بتلك البساطة، وعلى الأخص ظهرت صعوبات كبيرة مرتبطة مع قبائل حاشد، ومشايخها الذين كانوا على رأس تجمع شديد المحافظة، ضم في صفوفه مشايخاً وعلماءً وضباطاً كباراً وشخصيات مدنية مؤثرة. وكما سبق الإشارة، قدمت العربية السعودية دعماً نشيطاً لهذا التجمع.

وفي المرحلة الأولى بعد تولي مجلس القيادة السلطة تمكن الحمدي من إقامة علاقات مع المشايخ. وفي ١٨ يونيو عقد في مدينة عمران (الواقعة في

منطقة حاشد) مؤتمر لممثلي القبائل اليمنية. وفي المؤتمر، ألقى الشيخ الأحمر كلمة، أوضح فيها التغيّرات التي حدثت في البلاد، نتيجة «لحركة ١٣ يونيو التصحيحية» ودعا شيخ بني مطر أحمد على المطري القبائل إلى دعم هذه الحركة. وعبر المؤتمر عن دعمه وتأييده «للبيان والقرارات الصادرة عن مجلس القيادة». واستحسن المشايخ على وجه الخصوص بيانات السلطة الجديدة التي تضمنت حرصها على الشريعة ومبادىء الإسلام. وأكد المؤتمر على أهمية نشاط قيادة الجيش، وعلى أن مجلس القيادة «أوقف نشاط مجلس الشورى وجمده ولم يحله، وعلق الدستور ولم يلغه... وعبر عن اجلاله واحترامه لمبدأ قدسية الشورى والدستور». ودعا المشايخ إلى التعاون مع السلطات الجديدة في مختلف المستويات وأعلنوا «عزمهم لتحقيق السلام والاستقرار وتثبيتهما، والنضال ضد مختلف النشاطات الهدامة والتخريبية» بما في ذلك النشاطات «الموجهة من الخارج». كل هذه القرارات جاءت في الوثيقة المسماة «النظام الداخلي للمجلس الأعلى لمؤتمر القبائل اليمنية» (١٤٤ ص ٣ - ٢٠).

وبمجرد حصوله على تأييد المشايخ، وعلى الرغم من كون ذلك الدعم كان شكلياً، قرر مجلس القيادة اتخاذ الخطوة التالية على طريق تدعيم وترسيخ مواقعه: وفي اليوم التالي ١٩ يونيو أصدر مجلس القيادة أول إعلان دستوري، حدد فيه نظام الحكم في المرحلة الانتقالية (١٠٧، ١٩٧٤/٦/٣٠م /٢٢٢/ ١٩٧٤/٦/٢١ م). ووفقاً لهذا الإعلان تركزت السلطة التشريعية والتنفيذية في المرحلة الانتقالية بيد مجلس القيادة. وتولى مجلس القيادة تحديد سياسة الدولة، تحت قيادة رئيس المجلس، الذي كان في نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة. ومارست الحكومة السلطة التنفيذية والإدارية، وكانت مسؤولة أيضاً عن تطبيق السياسة العامة للدولة «المقرة من قبل مجلس القيادة». وأعلنت بأن المحاكم مستقلة، ويجب عليها القيام بمهامها طبقاً للشريعة. وتكمن مهمة

(١) يلاحظ بأنه وفي عام ١٩٧٢م جرت المطالبة بإلغاء القيادة العامة للقوات المسلحة وإحلال وزارة الدفاع بدلاً عنها.

المرحلة الانتقالية في «استعادة الحياة الديمقراطية الدستورية الحقة». وأكد الإعلان الدستوري على حقوق وواجبات المواطنين، المنصوص عليها في دستور ١٩٧٠ م. ومن المهم الإشارة إلى ما نص عليه الاعلان الدستوري، حول إمكانية نزع الملكية» للصالح العام وطبقاً للحالات المحددة في القانون، وبموجب تعويض محدد».

وفي نفس اليوم وجه مجلس القيادة رسالة إلى محسن العيني جاء فيها بأنه نظراً «لخبرته ومساهمته في النشاط الوطني والنضال السياسي» يكلفه المجلس بتشكيل الحكومة وجاء في بيان مجلس القيادة، بهذا الصدد أن من مهام مجلس الوزراء تنفيذ الاصلاحات في مختلف ميادين الحياة في البلاد (١٧٣، ص ٣٧، ٢٢٢، ١٩٧٤/٦/٢١ م).

وفي رسالته الجوابية، عبّر محسن العيني عن موافقته على التعاون مع مجلس القيادة من أجل «تطورالبلاد على طريق الثورة وبناء دولة النظام والقانون». وقيّم العيني في رسالته «النشاط الوطني للحمدي» تقييماً عالياً، وأعلن عن قبوله التكليف وموافقته على تشكيل الحكومة. وأعلن العيني بأن حكومته «ستطبق مطالب الشعب وتراقب الأسعار، وستواصل تطبيق المشروعات الاقتصادية وتنفيذ التدابير الموجهة لتطوير وتنمية الثقافة والإعلام والتعليم». وجاء في الوثيقة أن الجمهورية العربية اليمنية، عملاً بالشريعة الإسلامية «ستحافظ على علاقتها مع البلدان الشقيقة والصديقة، وعلى الأخص مع تلك البلدان، التي قدمت المساعدة عبر سنوات عدة للجمهورية العربية اليمنية، وبالدرجة الأولى مع العربية السعودية» (١٧١، ص ٣٨ ـ ٣٩).

وفي ٢٢ يونيو أعلن عن تشكيل الحكومة من ٢١ وزيراً، وكانت الحكومة عبارة عن خليط، إذ أدخل في عضويتها شخصيات مدنية وعسكرية، زيدية وشافعية وثلاثة من القضاة، وثلاثة من المشايخ. وكانت توجهات أعضائها السياسية مختلفة: ففيهم الليبراليون المتطرفون، والشخصيات التقدمية، وممثلو «الإخوان المسلمين» وأنصار «القوى الثالثة».

وكما كان في السابق، شغل عبد الله الأصنج ـ العدو العنيد لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ منصب وزير المواصلات. ولتنفيذ برنامج الاصلاحات الإدارية، بقي سبعة من الوزراء السابقين ذوي الكفاءات العالية والعلاقات الواسعة مع القبائل، أعضاء في الحكومة الجديدة، على الرغم من ضلوعهم في الفساد سابقاً (١٠٧، ١٩٧٤/٦/٣٠م /٨٦٦، ص ١٤٦ ـ ١٤٧).

وأكد محسن العيني، الذي شغل منصب وزير الخارجية إلى جانب كونه رئيساً لمجلس الوزراء، أكد في مؤتمر صحفي أن الجمهورية العربية اليمنية، ستعمل على توطيد علاقات الصداقة والتعاون، مع جميع البلدان الشرقية والغربية، كما أعلن بأن حكومته ستعمل على استمرار ومواصلة المحادثات، مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بهدف تحقيق الدولة اليمنية الواحدة، وفقاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، كما أعلن بأن مجلس الوزراء بصدد تنفيذ البرنامج الصناعي، مؤكداً في نفس الوقت على أهمية الاستخدام العلمي للمشروعات المتوفرة. (٢٢٢، ١٩٧٤/٦/٢٦ م).

ولنعد مرة أخرى إلى تقييم الوضع في الشمال اليمني، ذلك التقييم الذي تم والأحداث لا تزال ساخنة ـ بعد اسبوع واحد من انتقال السلطة إلى يد العسكريين ـ انطلاقاً من توزيع المناصب الهامة في الحكومة، رجحت «الليموند» الفرنسية: «تقاسمت القبائل الشمالية المدعومة من قبل السعودية المناصب في الحكومة فيما بينها.. حيث حصلت قبيلة بكيل على المناصب المدنية ـ عائلة أبو لحوم، من خلال رئيس الوزراء محسن العيني، صهر الشيخ سنان أبو لحوم، الذي أبعد قبل ذلك من عمله كمحافظ للحديدة. أما السلطة العسكرية فسلمت إلى حاشد من خلال مجاهد أبو شوارب، قريب الشيخ عبد الله الأحمر، إذ عين مجاهد رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش اليمني». أما الحمدي، وفي ظل توازن القوى المشار إليه، فقد اعتبرته «الليموند» بأنه فرض عليه «دور الدمية» (٣٧٣، ١٩٧٧/١/٢١ م).

إن ذلك التحليل أحادي الجانب. فالسلطة في البلاد في حقيقة الأمر،

تقاسمها الضباط ووجهاء القبائل، وبالدرجة الأولى حاشد وبكيل. وفي ذات الوقت حصلت الشخصيات، التي تمثل البرجوازية الوطنية النامية على مناصب هامة. ولم يدرك معلق «الليموند» معنى وأهمية «الجيش ودوره» في حياة الجمهورية العربية اليمنية ـ درجة تأثيره على الوضع في البلاد، والأهم من ذلك دوره وتوجهه الاجتماعي. كما أن أعلن المعلق لم يستطع أن يتبين الدور السياسي المستقل للجيش، ومن هنا كان تحليله لدور الحمدي خاطئاً! وبهذه المناسبة تجدر الإشارة إلى أن مثل تلك التحليلات الخاطئة، كانت واسعة الانتشار في الغرب في ذلك الوقت.

فمن هي الشخصيات العسكرية التي شغلت مكاناً مرموقاً في القيادة بعد ١٣ يونيو؟ وعلى الرغم من التغيرات الدائمة والمستمرة في عضوية مجلس القيادة إلاّ أننا محقون عند حديثنا عن وجود «نواة عسكرية» مستقرة نسبياً في الهيئة القيادية الحاكمة، وكان معظم أعضاء مجلس القيادة مشهورين إلى حد كبير داخل البلاد. فإلى جانب العقيد الحمدي، المقدم يحيى المتوكل ـ الذي عمل سابقاً سفيراً في مصر ـ المقدم مجاهد أبو شوارب، قائد منطقة حجة، قائد قوات المجد ـ المقدم أحمد الغشمي ـ قائد فرقة المدرعات ـ، المقدم علي الشيبة ـ قائد القوات الجوية ـ، المقدم علي الضبعي ـ نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ـ، المقدم حمود بيدر، المقدم علي أبو لحوم ـ قائد قوات الاحتياط ـ، والمقدم درهم أبو لحوم ـ قائد منطقة تعز ـ. (٢٧٤، ١٩٧٤م أكتوبر ص ٣٦ ـ ٣٩).

وعلى الرغم من احتفاظ قسم منهم بعلاقات وأواصر قوية بالقبائل، غير أنه في الفترة موضوع البحث، كانت أواصر الزمالة في الجيش أهم بكثير من روابطهم القبلية. وفي هذه الفترة لم يلحظ وجود أية علامات تدل على خلافات جادة في صفوف الضباط. انعكست «وحدة الرأي» في صفوف الضباط، وفي وعي القادة العسكريين، للدور المتميز الذي كان على الجيش أن يلعبه في ظروف اليمن الشمالية، كمؤسسة تعبر عن أفكار الوحدة الوطنية. ومن الطبيعي، وطبقاً لمستوى النضوج القومي (وعلى الأصح «انعدامه») للمجتمع

اليمني لم تكن هذه الوحدة متينة، غير أن هذا لا ينفي حقيقة أن الجيش في تلك المرحلة كان مدركاً لدوره واعتبر بحق قوة موحدة. وكان شعار بناء «دولة النظام والقانون» الذي رفعه العسكريون موجهاً بالدرجة الأولى، ضد النزعات الإقليمية، التي حملت لواءها القبائل، وفي الدرجة الثانية ـ ضد الفساد. ويتأكد هذا الموقف في النشاط اللاحق لقيادة الجيش.

وبهذا الصدد يعتبر دليلاً موقف الضباط من «وجهة نظر القيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية» ١٩٧١ م، فبعد دراستهم لتلك الوثيقة وإجراء بعض التعديلات عليها، أعلنوا بأنها ستطبق في الحياة العملية. وتبين ذلك عبر المحطات التالية لهذا البرنامج. يجب تشكيل الحكومة وفقاً لمبدأ المؤهلات العلمية الفنية وكفاءة أعضائها، واستبعاد مبدأ الانتماء المذهبي الديني أو القبلي، عند تعيين أعضائها. لذلك وقف العسكريون إلى جانب تعيين «خبراء تكتيكيين» في الحكومة الجديدة وتمثل موقفهم من مجلس الشورى بلزوم توقفه من ممارسة مهامه، حتى تصاغ بشكل واضح ودقيق حقوقه وواجباته، ومن وثيقة ١٩٧١م المشار إليها سلفاً اقتبس مقولة القوات المسلحة مدعوة لممارسة مهامها المتمثلة بالعمليات الحربية، وفي زمن السلم يجب عليها أن تشارك في أعمال البناء ـ «الجيش للحرب والاعمار».

وفيما يتعلق بالنشاط العملي للحكومة الجديدة، فقد أقرت سلسلة من الاجراءات، الموجهة لتحسين عمل الجهاز الإداري والمالي، وذلك طبقاً للبرنامج المرسوم من قبل مجلس القيادة. وصدر قانون ضريبة الدخل. وخضع لبنوده جميع اليمنيين «والأجانب إذ نصت عقود عملهم على ذلك» العاملون في المؤسسات والمصالح الحكومية والخاصة والشركات. وتراوحت الضريبة من ٣ إلى ١٥٪ على الراتب وأجور العمل ومن ٦ إلى ١٨٪ على أرباح المصانع. (١٢٦، ص ٨ ـ ٩).

وفي ١٣ يوليو أقر قانون إنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في العاصمة والمحافظات، ومن مهامه الرقابة على النفقات والمصروفات، الأجور،

الخدمات، استخدام القروض المتاحة، تسديد القروض للدولة، معاشات التقاعد، تحصيل الضرائب بنوعيها ـ نقدية وعينية ـ مراقبة أملاك الدولة، مراجعة حسابات المؤسسات. وكانت الرقابة مستديمة على مدار السنة. وفي نهاية السنة المالية افترض إجراء مراجعات وفحوصات خاصة (١٢٣، ص ٥٤ ـ ٥٨). وكان الهدف من إقرار هذا القانون، وضع حد لتبديد ونهب أموال الدولة وممتلكاتها.

وفي ذات الوقت أقر قانون إنشاء النيابة الإدارية، والتي كان من مهامها مراقبة تنفيذ القوانين، من قبل الأجهزة المالية والإدارية، تحليل ودراسة التظلمات المتعلقة بعمل الدوائر الحكومية، واستهدف هذا القانون إصلاح الجهاز الحكومي لكي يقوم بتأدية وظائفه بشكل طبيعي واعتيادي.

وفي نهاية يوليو صدر مرسوم، قضى بتشكيل اللجنة العليا للتصحيح، ومن مهامها التحقق من تنفيذ القرارات الرامية إلى تحديث النظام الاداري والمالي. ودخل في عضوية هذه اللجنة ـ التي رأسها المقدم حمود بيدر ـ تسعة أعضاء بما فيهم ظابطان. وتشكلت في المحافظات فروع اللجنة العليا للتصحيح (١٨٥ ص ٦٥).

وصدر قانون خاص بإجراء التعداد العام للسكان ـ ويعتبر هذا أول تعداد للسكان في تاريخ البلاد ـ. وطبقاً لهذا القانون وجب إجراء التعداد العام كل عشر سنوات. وكلف الجهاز المركزي للتخطيط ـ الذي أنشيء منذ أمد غير بعيد ـ القيام بهذه المهمة.

وخلال الشهرين التاليين لقيام «حركة ١٣ يونيو التصحيحية» أقرت عدة قرارات تتعلق بالجيش، فصدر قرار قضى بإيقاف ترقيات الضباط لمدة سنتين،واعتبر رتبة المقدم أعلى رتبة في الجيش، وأعلن بأن للدولة وحدها فقط الحق في تشكيل وإنشاء القوات المسلحة، ولها الحق في اختيار المجندين في الجيش، ودفع الرواتب المقررة للمستخدمين. كما أقرت عدة اجراءات وخطوات تستهدف تحسين التدريب العسكري، وأعيد النظر في القيادة العسكرية، وثبت العقيد إبراهيم الحمدي رئيساً لمجلس القيادة وقائداً عاماً

للقوات المسلحة، وعين المقدم مجاهد أبو شوارب عضو مجلس القيادة ـ نائباً له، كما عين علي الضبعي عضو مجلس القيادة ـ رئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.

وهكذا عملت «حركة ١٣ يونيو التصحيحية» على ترسيخ وتعميق السلطة المركزية عبر اتجاهين: من خلال التحديث وتدعيم الأجهزة المركزية للدولة، وذلك من خلال إنشاء نظام رقابي فعال، وضمان تزويد الدولة بالوسائل المالية اللازمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ـ من خلال اضعاف نزعات القبائل الانفصالية الإقليمية، على الرغم من أن القبائل كانت شكلياً محرومة من حق امتلاك قوات مسلحة خاصة بها.

«وتجميداً» للترقيات في نطاق قمة الجيش، حالت السلطات دون التغيرات في هيئة القيادة على حساب الشخصيات الجديدة. ومنذ تزايد دور الجيش في حياة المجتمع اكتسبت «مهنة الجيش» بعد ١٣ يونيو ثقلاً اجتماعياً اضافياً. وكان من الطبيعي توقع قيام ممثلي القوى الاجتماعية، الذين اهتزت مواقعهم باستلام العسكريين للسلطة، بمحاولة استخدام قنوات الترقيات في داخل الجيش، عوضاً عن خسائرهم. وخضعت مهمة الحفاظ على الوضع الراهن لمسألة تحديد وحصر سلم رتبة المقدم.

وهكذا فإن الجيش برفعه شعار بناء «دولة النظام والقانون» كان أول من حسّ باجراءات البناء الأعلى للدولة، واضعاً بذلك بداية بناء هيكل جديد لسلطة الدولة، وإذا كان التركيب التقليدي للسلطة في واقع الحال قد اتسم بطابع شبه مركزي، باعتبار أن سلطة الإمام في أوساط القبائل كانت اسمية، فإن التركيب الجديد، وفقاً لتصورات أصحابه كان يجب أن يكون مركزياً. في الفترة موضوع البحث أخذت السلطة المركزية تتفوق على سلطات المشايخ إلى حد ما، غير أنها ـ أي السلطة المركزية ـ لم تكن في وضع قوي، يمكنها من الوقوف في وجه اتحاد هذه القوى المحلية، ومن هنا حرصت قيادة الجيش على الحفاظ على الصلات والعلاقات والروابط مع المشايخ، وسعت لجذب قطاع منهم إلى

جانب ما. واتسم هذا التكتيك ـ لدرجة ما ـ بطابع اضطراري، وكان مشجعاً لدرجة ما، والاتجاهين السائدين لدى قيادة الجيش، إذ كانت هذه القيادة قد عبرت عن المصالح القومية العامة، ومن جهة أخرى كانت لا تزال أسيرة للتصورات والمفاهيم القبلية.

واستناداً إلى ما سبق يبرز هذا السؤال: ما هي الفئات والشرائح الاجتماعية التي مثلت «حركة ١٣ يونيو» مصالحها وهمومها؟ وكما سبقت الإشارة عبرّ وجهاء القبائل وأعيانها والذين كان مصدر قوتهم وثرائهم سلطاتهم في الأقاليم والمحلات وفي أوساط القبائل، مثل هؤلاء النزعات الانفصالية ولذلك كانت مسألة تثبيت وترسيخ السلطة المركزية بمثابة ضياع وفقدان لمراكزهم ودخلهم وتقليلاً من نفوذهم. وكان التفكك والانقسام السائد في البلاد، والعداءات بين القبائل، حجرة عثرة في طريق نمو القوى المنتجة في الجمهورية العربية اليمنية، وتطور التجارة وقيام السوق الوطني العام. وهكذا عبرت القوى ذات المصلحة في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي عن النزعات والاتجاهات الرامية إلى قيام السلطة المركزية، ضم معسكر هذه القوى تحت رعاية العسكريين كل من البرجوازية الكبيرة والعناصر الاقطاعية المتبرجزة، ولقي هذا المعسكر الدعم والتأييد من قبل البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الريف والمدينة، والمثقفين البرجوازيين.

لقد كان تأثير ممثلي الفئات المتأرجحة بين الطبقة الاقطاعية والطبقة البرجوازية ملحوظاً في هذا المعسكر، الأمر الذي كان أهم ما يميز هذا المعسكر، وكذلك المشايخ الذين مارسوا بعض نشاطات رجال الأعمال، وبعض الملاك المنجرفين في نطاق الانتاج الرأسمالي. وكانت الفئات البرجوازية في اليمن الشمالي، في تلك الفترة، لا تزال في المراحل الأولى من إدراكها لدورها كطبقة، ولذلك كان فهم وإدراك تلك الفئات لمصالحها الطبقية غامضاً ومبهماً، كما كانت ممارساتها ونشاطها السياسي متناقضين، وكانت واقعة تحت تأثير العناصر الاقطاعية، بل والعناصر الاقطاعية القبلية، وكقوة سياسية تحركت تلك الفئات فقط ضمن معسكر ممثلي الفئات الاجتماعية، التي لم تنقطع بعد بوسيلة

الانتاج الاقطاعي، ولذلك كان محتوى برنامجها المناهض للاقطاع مبهماً وغامضاً. وتجلي هذا من خلال اصرار معسكر القوى المشار إليها على تنمية البلاد وربطهم مسألة التنمية بالدرجة الأولى بالاصلاحات في مجال البناء القومي للدولة، تلك الاصلاحات الهادفة إلى بناء الدولة القوية. ولكن لم يضع هذا المعسكر في برنامج مسألة إعادة بناء نظام العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية جذرياً.

وفي هذه الظروف برزت نزعة لإكساب الدولة مستوى أعلى من الاستقلالية. وهذه الظاهرة تتميز بها أكثر مجتمعات البلدان النامية «المجتمعات التي تفتقد إلى الطبقة الديناميكية اقتصادياً، المجتمعات التي لم تكتمل فيها بعد عملية التباين الطبقي، المجتمعات التي يهيمن فيها صغار المنتجين المندمجين إلى حد ما، أو المنتجين الذين لم يندمجوا نهائياً في عملية الانتاج الرأسمالي» (٥٢ ص ٣٣٣). بدأت في منتصف السبعينات في اليمن الشمالي عملية بناء الدولة المركزية القوية، وذلك في مجرى البرنامج الوطني الذي رفعه الجيش (أيضاً جزء من جهاز الدولة). ونهض الجيش لقيادة البلاد واستلم السلطة في أحرج اللحظات، والظروف التي عجزت فيها مختلف التجمعات السياسية والطبقات أن تأخذ على عاتقها مسألة قيادة البلاد وانقاذها من الأزمة وصد الخطر المحدق بالاستقلال الوطني. في تلك اللحظات والظروف نهض الجيش حاملاً الشعلة الوطنية. وباعتباره قوة فوق الطبقات من الطبيعي، أن يمثل الجيش طبقات اجتماعية محددة، تمركزت حول الجيش بل واعتبرت إلى درجة ما جزء منه.

وفي الظروف التي سادت فيها الدكتاتورية العسكرية، كان على الضباط اقتسام السلطة مع ممثلي الأوساط البرجوازية والعناصر التقليدية المحافظة. ودخل في معسكر الجيش عدة مشايخ بما في ذلك عدد من المشايخ الكبار. وكان الحمدي على رأس المعسكر الحاكم، وناهضه معسكر القوى المحافظة برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. ودخل في هذا المعسكر وجهاء وأعيان الاقطاع والقبائل، والمثقفون التقليديون بما فيهم المثقفون العسكريون

والتصق بهذا المعسكر أنصار «الإخوان المسلمين» و «القوة الثالثة» المدعومتان من قبل العربية السعودية والأوساط الامبريالية الأمريكية. ومقارنة بالمعسكر الأول تميز هذا المعسكر بتجانسه.

بعد ١٣ يونيو شغل الصراع الذي اشتدت حلقاته بين الأوساط الاقطاعية والجيش مركز الحياة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية، وكان الاتجاه السياسي الذي انتهجته قيادة الجيش موجهاً ضد استقلالية القبائل. ولترسيخ السلطة المركزية تمكنت قيادة الجيش من تكوين مجلس الشورى بعضوية أكثر ديمقراطية. وقفت قيادة الجيش إلى جانب توسيع صلاحيات الأشخاص الذين يشغلون مواقع هامة في قيادة الدولة. ومن جهتهم طالب ممثلو الاقطاع والقبائل باستعادة امتيازاتهم على مستوى المحلات والأقاليم (حيث نحيوا جانباً بدرجة قليلة جداً) والمراكز.

وعلى الرغم من وضع المشايخ القوي. إلاّ أن الضباط انتهجوا استراتيجية هجومية وفي ذات الوقت كانوا مضطرين للمناورة في علاقاتهم مع القوى القبلية حرصاً منهم على عدم الاصطدام المباشر بهم. وكان على الضباط تقديم التنازلات في حالة أي «انتقاص» من مصالحهم، وكان مجلس الشورى الحصن المنيع للمشايخ على مستوى السلطة العليا للدولة. وبإيقاف نشاط مجلس الشورى وجهت قيادة الجيش ضربة ملموسة ضد القوى الاقطاعية ـ القبلية، إذ إنها بذلك أزيحت عن السلطة العليا للدولة. وكان من الطبيعي، أن يؤدي هذا إلى استياء المشايخ. وللقضاء على حالة التوتر، كان من اللازم منح كبار المشايخ وأقاربهم عدداً من المناصب الهامة في الأجهزة العليا للدولة.

تحت تأثير المشايخ، وخوفاً من انتشار الأفكار التقدمية في أوساط الجيش، صدر في مطلع سبتمبر ١٩٧٤م القانون رقم ٩٣، والقاضي بتحريك النشاط الحزبي في صفوف القوات المسلحة (١٢٥، ص ٦٦ ـ ٦٧). استغلت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي نفذتها مجموعة من الضباط قبيل ذلك، مبرراً لصدور هذا القانون.

٤ نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن: «يحظر على ضباط وصف ضباط وجنود القوات المسلحة والأمن، والملحقين العسكريين منهم ابداء الآراء الحزبية والمساهمة في قيام أحزاب سياسية، أو تنظيم دعاية أو اجتماعات حزبية أو الانتماء إلى الأحزاب ذات المبادىء والميول السياسية». وعرفت المادة الثانية من القانون «الحزب» من وجهة نظر القيادة اليمنية على أنه «كل جمعية أو هيئة أو منظمة ذات هدف سياسي أياً كانت التسمية التي تطلق عليها ومهما كانت الميادين الأخرى التي يشملها نشاطها». وقرر القانون عقوبة الاعدام أو السجن المؤبد بحق كل من ألف الحزب وكذلك من تولى زعامة هذا الحزب، أو تولى منه قيادة ما، أما من انضم إلى ذلك الحزب ولم يشترك في تأليفه ولم يتقلد فيه زعامة أو قيادة ما، يعاقب بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن سبع سنوات.

وعلى الرغم من تلك التنازلات، تزايد استياء وجهاء الإقطاع والقبائل. وانصب غضبهم الرئيسي ضد «تجميد» نشاط مجلس الشورى. ولعدم وثوقه وتردده، أصدر مجلس القيادة مضطراً في نهاية أكتوبر ١٩٧٤م «الاعلان الدستوري الخاص بتنظيم أجهزة السلطة العليا في الدولة في المرحلة الانتقالية». وكان هذا الاعلان بمثابة تنازل جديد من قبل مجلس القيادة للأوساط الإقطاعية ـ القبلية.

وطبقاً لهذا الاعلان، أصبح مجلس القيادة رئيساً جماعياً للدولة. وعليه أصبح مجلس القيادة يمارس صلاحيات المجلس الجمهوري المنصوص عليها في دستور ١٩٧٠ م، واعتبر رئيس المجلس رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ودخل في صلاحياته توقيع المعاهدات وإصدار القوانين وفقاً لنصوص الدستور.

وكان القسم الهام في الاعلان ـ القسم المتعلق بمجلس الشورى ـ الذي أقر فيه استئناف نشاط مجلس الشورى وفقاً للائحته الداخلية، وبذلك شغل الشيخ الأحمر مكاناً موموقاً في السلطة المركزية بعد سنوات من النضال الدؤوب والمتواصل.

وحدد الاعلان الفترة الانتقالية من ستة أشهر حتى سنة، على أن يتم خلال هذه الفترة تنفيذ الخطوات والاجراءات الهامة مثل: إجراء بعض التعديلات في الدستور وإصدار قانون جديد للانتخابات. وتضمن الاعلان الدستوري نصاً يقضي باستئناف العمل بدستور ١٩٧٠ م، والذي أعلن تعليقه في يونيو ١٩٧٤ م. (١١٤، ص ٢).

وبعد صدور الاعلان الدستوري تشكل مجلس القيادة من سبعة أعضاء، دخل فيه إضافة إلى الحمدي والعيني، دخل فيه ممثلو القبائل المؤثرة ـ الرائد مجاهد أبو شوارب، درهم أبو لحوم، يحيى المتوكل، وأحمد الغشمي.

وبدا كما لو أن صدور الاعلان الدستوري، والتعيينات اللاحقة في عضوية مجلس القيادة سيخفضان لبعض الوقت التناقضات بين القوى السياسية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية، وعلى سبيل المثال: أعلن المشايخ في مؤتمرهم المنعقد في ريدة، يناير ١٩٧٥ م، «خضوعهم للسلطة المركزية». (٢٦٨، ١٩٧٧، العدد ٣٥ ص ١٦). وقيمت القيادة العسكرية هذه الواقعة كأول خطوة ناجحة لها «على طريق المصالح الوطنية» بين مجلس القيادة برئاسة الحمدي ومعسكر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.

وعلى الرغم من ذلك لم تستقر الأوضاع السياسية في البلاد وساءت العلاقات مع اليمن الجنوبي. ووفقاً للأخبار التي تناقلتها وكالات الأنباء والصحف الغربية، أدى تمركز قوات اليمن الجنوبية بالقرب من حدود اليمن الشمالية، في يوليو ١٩٧٤ م، إلى يقظة وانتباه قيادة الجمهورية العربية اليمنية (٢٧٢، ١٩٧٤ العدد ٤ ص ٤١٧). وتوقفت المفاوضات والحوارات بين الشمال والجنوب بشأن الوحدة.

واستمر نشاط حرب العصابات في الجزء الأوسط من المنطقة الجبلية. ولكن قيادة اليمن الشمالية تذكرت سير حرب عام ١٩٧٢م المأساوية والهزيمة التي منيت بها قوات اليمن الشمالية من قبل قوات اليمن الجنوبية الجيدة التسليح والحسنة التدريب، قررت قيادة الجمهورية العربية اليمنية نهج سياسة سلمية في علاقاتها مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وتعقد الوضع أكثر بتدخل العربية السعودية في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية. وعلى مدى السنوات المنصرمة ابتداء من ١٩٧٠م قدمت العربية السعودية دعماً مالياً ضخماً لحكومة اليمن الشمالية، بلغت هذه المعونات وفقاً لمعطيات التقديرات المتاحة حوالي ربع ميزانية اليمن، علماً بأن هذه المعونات قدمت مقابل تنازلات سياسية معينة سلفاً من الجانب اليمني. إضافة إلى علاقات السعودية رسمياً بالحكومة المركزية، واصلت في ذات الوقت تقوية وترسيخ علاقاتها غير الرسمية مع مشايخ القبائل وزودتهم بالسلاح والمال، الأمر الذي أدّى إلى تعاظم نفوذ القبائل في الجمهورية العربية اليمنية. وقدمت سفارة العربية السعودية مساعدات مالية للضباط اليمنيين والموظفين بهدف الحفاظ على أنصارها في أجهزة الدولة في الجمهورية العربية اليمنية. (٢٨٣، ١٩٧٥م العدد ٢ ص ٤٠ - ٤١). وليس من قبيل الصدفة أن يعلن المقدم يحيى المتوكل، عضو مجلس القيادة وزير الداخلية: «إننا نرغب أن تكون لنا علاقات حسنة وجيدة مع جميع البلدان، مانحين الأفضلية في هذا الميدان للعربية السعودية، باعتبارها جارتنا، وتقدم لنا مساعدة كبيرة» (٢٠٣، ص ٣٤ - ٣٩).

وفي هذا الوضع كانت علاقات قيادة الجمهورية العربية اليمنية بالعربية السعودية مزدوجة. ومع بداية عام ١٩٧٥م تمكن الحمدي من خلق علاقات مع البلدان العربية وغيرها من البلدان الصديقة بعد أن حصل منها على المساعدات الضرورية ـ على شكل قروض، وصفقات أسلحة للجيش اليمني. غير أن هذا لم يكن يبعث على الارتياح لدى العربية السعودية، فطالبت بتضييق علاقات الجمهورية العربية اليمنية الاقتصادية والعسكرية مع البلدان الأخرى. وتوجه إلى اليمن وفدان سعوديان: الوفد الأول لبحث مسألة تزويد الجيش اليمني بالأسلحة الحديثة، والوفد الثاني لتنظيم قضية المساعدات الاقتصادية وهنا دار

---

(٢) «حركة ١٣ يونيو» ـ والتسمية الكاملة لها «حركة ١٣ يونيو التصحيحية» ـ هكذا صارت تسمى العملية السياسية الجارية في اليمن تحت قيادة الجيش.

الحديث عن إنشاء المشروعات الهيكلية، وبناء مصافي النفط (٢٥، ١/٢/ ١٩٧٥) واستناداً لما تناقلته وكالات الأنباء، أخذت هذه المسألة طابعاً حاداً، ومن غير المستبعد أن تكون هذه القضية من الأسباب التي أدّت إلى استقالة حكومة العيني.

وقبل ذلك اكتشفت رواسب النفط في البحر الأحمر، بالقرب من سواحل الجمهورية العربية اليمنية. وحماية لنهج البلاد الاقتصادي المستقل، أعلن محسن العيني عن نوايا إنشاء شركة النفط الوطنية. وتقدمت السعودية باقتراح مضاد يقضي بإنشاء شركة نفط سعودية ـ يمنية شمالية مشتركة، بحيث يكون للسعودية في الواقع في هذه الشركة السلطة المطلقة. وقوبل هذا الاقتراح بالرفض من قبل العيني (٢٨٣، ١٩٧٥، العدد ٢ ص ٤١) وبهذا الصدد كتبت المجلة البيروتية «الحرية» بأن العيني «كمناوىء مشهور للاحتكارات السعودية في اليمن، حاول إقامة علاقات مع البلدان العربية الأخرى بهدف أن لا يقع اليمن نهائياً تحت النفوذ السعودي» (٢٥٠، ١٩٧٥/١/٢).

ولكي لا تتوتر علاقاته التي لم تكن دافئة مع العربية السعودية، أقال الحمدي حكومة محسن العيني. وفي ١٦ يناير ١٩٧٥م عين العقيد عبد اللطيف ضيف الله قائماً بأعمال رئيس مجلس الوزراء. وفي الحقيقة كان بالإمكان تصنيف إقالة العيني كدليل على تعاظم نفوذ مجلس القيادة، وقبل كل شيء نفوذ الحمدي نفسه، الذي أكد للسعودية عن «إخلاصه ووفائه لها»، وعلى الفور باشر تنفيذ استراتيجيته الخاصة، الموجهة إلى إزاحة ممثلي الإقطاع القبلي والشخصيات الموالية لهم من المناصب الهامة في الأجهزة العليا للدولة.

وكما سبقت الإشارة، عرف العيني كشخصية تقدمية وداعية للتطور المستقل لليمن من جهة، ومن جهة أخرى كان معروفاً في الماضي كقائد للبعثيين اليمنيين. ومن هنا كان العيني شخصية غير مرغوبة من قبل العربية السعودية، لذلك قوبلت استقالته بعين الرضا. وإضافة إلى ذلك كان العيني بالنسبة للأحمر، ممثلاً لبيت أبو لحوم المنافس له. ومن جهة أخرى وتحت تأثير الروابط العائلية، أخذ العيني مع بداية السبعينات يقف إلى جانب القمة

الإقطاعية القبلية. وفي الفترة موضوع البحث كان قد أصبح في الواقع المعبر عن مصالح المشايخ. وبعد حركة ١٩٧٤م انطلقت مجموعة العيني ـ أبو لحوم، بتحركاتها السياسية من العداءات القبلية التقليدية، والاعتبارات الطبقية، وهذا دفعها إلى الاتحاد مع مجموعة الأحمر ضد ممثلي الجناح المعتدل، وهذا ما جعل العيني في صف المناهضين للخط السياسي للحمدي.

وفي ٢٥ يناير ١٩٧٥م أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبد العزيز عبد الغني، خريج كلية الاقتصاد بجامعة كلورادو، محافظ البنك المركزي سابقاً، عضو في عدد من الحكومات السابقة. وكان عبد العزيز عبد الغني معروفاً بتعاطفه وميوله مع العربية السعودية، لذلك لقي ترشيحه إلى منصب رئيس مجلس الوزراء، التأييد في الرياض. (٢٨٣، ١٩٧٥م العدد ٢ ص ٤٠ ـ ٤٢). وفي الخارج قُيِّم تعيين عبد العزيز عبد الغني رئيساً للحكومة، كنصر لمؤيدي الاتجاه السعودي في اليمن.

تكونت الحكومة الجديدة من ٢٣ وزيراً، من بينهم ١٣ وزيراً لم يكونوا أعضاء في الحكومة السابقة. وكان غالبية الوزراء فنيين متخصصين. وحصل العسكريون على عدة مناصب: العقيد يحيى المتوكل ـ وزيراً للداخلية، المقدم عبد اللطيف ضيف الله ـ وزيراً للمواصلات، وشغل عبد الله الأصنج وزيراً للخارجية.

وبتنفيذه توجيهات العربية السعودية، استطاع الحمدي أن يقنع الملك فيصل باستمرار تقديم الدعم للحكومة المركزية متحاشياً بذلك انفجار الوضع في البلاد. وكان من الطبيعي، أن يساعد هذا على تعزيز مواقع قيادة الجيش. (ونلاحظ هنا بأن مشايخ القبائل، وكما كان في السابق، حصلوا بدورهم على السلاح والمال من العربية السعودية).

وبعد تحصين نفسه من احتمال التحركات المعادية من قبل أنصار العربية السعودية اتخذ الحمدي عدة خطوات ترمي إلى إضعاف أوضاع ومواقع القوى القبلية. وتحت شعار النضال ضد «مراكز القوى»، بدأ الحمدي بإزاحة العناصر

المرتبطة بالقبائل الشمالية من مناصبها وبالدرجة الأولى في القوات المسلحة. وهكذا ففي مايو ١٩٧٥م أزيح كل من درهم وعلي أبو لحوم، وفي يونيو أبعد مجاهد أبو شوارب من منصبه كنائب القائد العام للقوات المسلحة. وفي يوليو أبعد يحيى المتوكل من منصبه كوزير للداخلية. وعين الحمدي أنصاره في (المناصب الشاغرة).

ورأى الحمدي بأن مهمته تكمن في تدمير سلطة المشايخ (بالدرجة الأولى الأحمر، وأبو لحوم، ليس فقط على مستوى السلطة المركزية ـ في صنعاء ـ ولكن في المحلات وبين القبائل). وتحقيقاً لهذا الهدف اتخذت الحكومة عدة إجراءات ترمي إلى توسيع نشاط الجمعيات التعاونية وتعزيز وتقوية الجيش النظامي.

ومن السهولة أن نتصور رد فعل المشايخ، حيث دفعوا قبائلهم في عمليات موجهة ضد السلطة المركزية، وقاموا بتخريب جهود صنعاء المركزية. وفي تلك المرحلة لم يكن بإمكان الحكومة حل هذه القضية عسكرياً، وعلى ذلك قرر الحمدي اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية.

وبعد جهود مضنية تمكن الحمدي من إقناع الملك فيصل «وفيما بعد خالد» على تقديم المساعدة لتعزيز وتقوية السلطة المركزية في «الجمهورية العربية اليمنية» ودفع المعونات الشهرية مباشرة للحكومة، بدلاً من مشايخ القبائل وموظفي المؤسسات والمصالح الحكومية. (٢٥٢، العدد ١١٦، ٦/٩/ ١٩٧٦ م، ص ٢٠). وكانت العربية السعودية مضطرة للسير في هذا الطريق، على الرغم من كونه وبدون شك هدّم سلطة المشايخ) الذين كانت الرياض تعتمد عليهم مدة طويلة، وكان ثمن ذلك خلق أوضاع مستقرة في اليمن الشمالي. ورأى القادة السعوديون بأن الفقر المدقع للسكان، وانعدام الاستقرار السياسي، الناتج عن الخلافات المستديمة بين القبائل وبينها وبين الحكومة، وحرب العصابات في المناطق الوسطى، كل ذلك حول اليمن من وجهة نظر القادة السعوديين إلى بؤرة دائمة تهدد الاستقرار، بل من المحتمل تحولها إلى مصدر تهديد وخطر ثوري. وزاد من تخوف القادة السعوديين، الاتجاهات

النافذة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الرامية إلى إجراء التغييرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية ـ السياسية ـ الاجتماعية، تلك العلاقات التي كان النظام في السعودية يسهر لحمايتها. وتأكيداً لدورها السياسي القيادي، ولتحصين النظام في الجمهورية العربية اليمنية، وبلدان شبه الجزيرة العربية بل والبلدان العربية عموماً، من احتمالِ نهجها نفس النظام السائد في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كان لا بد للقادة السعوديين من العمل على خلق نظام في اليمن الشمالية يسوده الاستقرار، وعلى رأسه حكومة قوية.

تركزت جهود حكومة عبد العزيز عبد الغني ومنجزاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، على تطوير وتنمية العلاقات الرأسمالية في الجمهورية العربية اليمنية، واستهدفت تلك الجهود والمنجزات تعزيز وترسيخ أوضاع البرجوازية الوطنية ونموها وتحقيق التطور الاقتصادي في البلاد بوتائر سريعة. ولتحقيق ذلك بذلت الجهود لجذب الرأسمال الأجنبي واستثماره في الاقتصاد الوطني.

وتمشياً مع هذه السياسة، صدر في أغسطس عام ١٩٧٥م قانون خاص باستثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في الاقتصاد الوطني، وضمن هذا القانون للمستثمرين الأجانب والمحليين شروطاً أفضل بكثير من تلك الشروط السائدة في بلدان الشرق الأدنى والمتوسط. (١٢٤ ص ١ ـ ٩). وبموجب هذا القانون أعفيت الاستثمارات من الضرائب في الخمس السنوات الأولى. وبانتهاء الخمس السنوات من حق المستثمر سحب رأس ماله المستثمر وتصديره إلى الخارج. وأعفي المستثمرون من دفع الرسوم الجمركية وضرائب الأرباح. ويعتبر هذا القانون بحق، أول خطوة كبيرة وهامة لحكومة الجمهورية، موجهة لتشجيع الرأسمال الخاص.

ولتشجيع الرأسمال الخاص ودفعه إلى زيادة وتكثيف نشاطه، تم إنشاء نظام مالي للأقراض، تكون من عدة مؤسسات: البنك الصناعي اليمني، بنك التسليف الزراعي، بنك التسليف للإسكان العقاري. وتم جذب رأس المال الأجنبي للمشاركة في هذه البنوك.

وهكذا جرى تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية، في الجمهورية العربية اليمنية بالاعتماد أساساً على المعونات المقدمة من العربية السعودية، إذ قدمت لوحدها أكثر من نصف الأموال اللازمة لتغطية العجز في موازنة الجمهورية العربية اليمنية، ويمكن الاستدلال على أهمية ذلك الدعم من خلال نسبة الصادرات إلى الواردات لعام ١٩٧٣ م، إذ بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات أقل من ١٠/١، وفي عام ١٩٧٤م ١٦/١، وفي السنوات اللاحقة زاد العجز أكثر فأكثر (١٢٩، ١٩٤ م، ص ٢٧، ٢٥٢، العدد ٩٩، ١٩٧٦/١١ م).

بعد استئناف نشاط مجلس الشورى، خريف ١٩٧٤م اشتعل الصراع بين المجموعات المتنافسة في الجمهورية العربية اليمنية، وكان موضوع الخلاف هذه المرة مسألة رئاسة الدولة. ووفقاً للدستور، يعتبر المجلس الجمهوري الرئاسة الجماعية للدولة. وضغط الحمدي على ضرورة وجود رئيس للبلاد، وفي ذات الوقت استخدم كل ما لديه من إمكانيات، للحد من صلاحيات مجلس الشورى. الأمر الذي إذا ما تحقق سيساعد على تركيز مطلق السلطة بين يديه، الأمر الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لبناء الدولة المركزية القوية. وبعد دعمه لمواقعه، وضع الحمدي في حسبانه أن يكون غالبية أعضاء مجلس الشورى من أنصاره، وليس من أنصار الشيخ الأحمر، كما كان الحال في مجلس الشورى السابق. كان الحمدي يأمل كثيراً في نتائج أول تعداد عام للمساكن والسكان في تاريخ البلاد، والذي نفذ عام ١٩٧٥ م، إذ سيتمكن من خلاله، توزيع الدوائر الانتخابية بشكل يضمن له غالبية المقاعد في المجلس (بما في ذلك نسبة الأعضاء المعنيين من قبله كرئيس للجمهورية، طبقاً لما نص عليه الدستور).

وفي مطلع يونيو ١٩٧٥ م، صدر قانون الانتخابات، والذي بموجبه وجب أن تكون الانتخابات حرة، ومباشرة، ومتساوية (وفقاً للقانون السابق، كانت الانتخابات على ثلاثة أطوار). وفقاً للقانون يجب تشكيل ١٢٨ دائرة انتخابية، على أن يتم انتخاب ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويجب أن تكون الدوائر الانتخابية متساوية، من حيث عدد السكان فيها. وطبقاً للقانون، يعتبر كل مرشح ناجحاً، إذا حصل على الأغلبية النسبية لعدد أصوات الناخبين،

وفي حالة حصول أكثر من مرشح على عدد متساو من الأصوات تحسم المسألة عن طريق إجراء القرعة.

واعترض الحمدي على منطوق تلك المادة، إذ كان يرى أن الفوز في الانتخابات يجب أن يتحدد، ليس على أساس الأغلبية النسبية، ولكن على أساس الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، إذ كان الحمدي يرى بأن الأغلبية النسبية ستؤدّي إلى إجراء الطور الثاني من العملية الانتخابية، الأمر الذي سيؤدّي حتماً إلى اشتداد الصراع، بين المرشحين. ودخول القبائل خضم هذا الصراع، سيؤدي إلى تبديد قوى أنصار رئيس مجلس الشورى.

وضغط الحمدي على إدخال التعديلات في مواد القانون الخاصة بتشكيل لجان الانتخابات، وعدد أعضائها وهيكلها. واستهدف الحمدي من هذه التعديلات ضمان حصول أنصاره على غالبية المقاعد في مجلس الشورى.

ورفض مجلس الشورى قبول مقترحات الرئيس، ولم تمارس اللجنة العليا للانتخابات مهامها.

وكما كان متوقعاً، وقف ضد النظام التجديد للانتخابات، مشايخ القبائل المؤثرون برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر. وطالبوا بأنه وبانتهاء «المرحلة الانتقالية» ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥، يجب أن تكون نشاطات أجهزة السلطة مطابقة لنصوص دستور ١٩٧٠ م، واضعين في حسبانهم، بأنه وفي هذه الظروف سيكون دور مجلس القيادة محدوداً في مختلف جوانب الحياة اليمنية، نظراً لأن الدستور منح حق تعيين هذه الأجهزة لمجلس الشورى.

ومن جهتهم، رفض العسكريون برئاسة الحمدي الاعتراف بصلاحية مجلس الشورى، نظراً لأن مدته الدستورية قد انقضت في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥م.

وفي نهاية أكتوبر، وبمبادرة من مجلس القيادة، عقد مشايخ القبائل الصغيرة في مدينة الروضة «مؤتمراً شعبياً» لتدعيم سياسة الدولة، الموجهة لإضعاف سلطة كبار الإقطاعيين. وفي العاصمة وتعز نظمت المظاهرات المؤيدة، لانعقاد المؤتمر. (٢١٥، ١٩٧٦ م، العدد ١٠٣ ص ٢١). وطالب

المشتركون في المؤتمر حل مجلس الشورى «كونه لم يعبر عن طموح وآمال الشعب، وأعاق مسيرة التصحيح». وأكد المشاركون في رسالتهم الموجهة إلى مجلس القيادة «على ضرورة خلق المناخ المناسب في البلاد، لإجراء الانتخابات البرلمانية الديمقراطية الحرة».

وعبّر المؤتمر عن تضامنه «مع قرارات الرئيس الحاسمة، الرامية إلى بناء جيش وطني قوي» والهادفة إلى القضاء على التفكك والانقسام، داخل الجيش وقوات الأمن. وعبّر المشتركون في المؤتمر دعمهم وتأييدهم لتشكيل «اللجان الشعبية» في المحافظات والنواحي، المدعوة إلى النضال ضد الفساد. وأعلن المؤتمرون تأييدهم المطلق لسياسة الحمدي الداخلية والخارجية. (١٢٨، ص ٢٥٢).

وعندئذ انعقد مؤتمر ممثلي المثقفين التقليديين ـ كبار العلماء، أعضاء المحكمة الاستئنافية العليا، المثقفين، وفقهاء الشريعة. وأكدت قرارات هذا المؤتمر، على أنه وخلال المرحلة الانتقالية ابتداء من ١٣ يونيو ١٩٧٤ م، كانت الأوضاع متوترة في البلاد، غير أن هذا لم يحول دون تنفيذ العمليات الإيجابية، التي قد كانت في بداية التنفيذ في البلاد، تحت قيادة الحمدي، مثل: وحدة الجيش، وقوات الأمن، تنشيط الحركة التعاونية، تنفيذ المشروعات الاقتصادية في واقع الحياة. «وساعدت هذه المشاريع على التصاق القيادة بالشعب». وعبّر المشتركون في المؤتمر عن شكرهم وتقديرهم للرئيس، وأعلنوا استعدادهم لدعم جهود القيادة الرامية إلى «إحياء الشريعة الإسلامية». وعبّروا عن تأييدهم لاستمرار الحمدي في منصب الرئيس، ودعوا الشعب اليمني إلى بذل الجهود في سبيل تنفيذ سياسته. (٩٠، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

ومن الواضح جداً بأن «المؤتمر الشعبي» و «مؤتمر المثقفين» المشار إليهما سابقاً، جرى تنظيمهما من قبل السلطة، محاولة منها لخلق الوحدة الوطنية، وعلى الأقل شكلياً، ولكي تبدو خطواتها الرامية إلى تقوية السلطة المركزية متينة في المستقبل.

انطلاقاً من قرارات كلا المؤتمرين السالفي الذكر، أصدر مجلس القيادة في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٥م وثيقة دستورية جديدة ـ تعتبر الثالثة من حيث التسلسل (١١٧). وفي هذه الوثيقة أعلن عن بداية مرحلة انتقالية جديدة. ونصت المادة الأولى من هذه الوثيقة على أن «الاعلان الدستوري الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ م، أصبح فاقداً لأثره القانوني، وذلك نظراً لانتهاء مدته القانونية» وابتداء من ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤م «يعتبر مجلس الشورى موقوفاً، نظراً لانتهاء المدة الإضافية الممنوحة له وفقاً لنص الاعلان الدستوري الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ م». ونصت المادة الثانية على سريان مفعول دستور ١٩٧٠م في المرحلة الانتقالية الجديدة، ولكن «سيتمتع مجلس القيادة بكامل الصلاحيات الممنوحة للمجلس الجمهوري، وفقاً لدستور ١٩٧٠ م». ونصت المادة الثالثة من الاعلان على أن رئيس مجلس القيادة، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، وبالاستناد إلى الدستور، منحته هذه المادة كامل صلاحيات الرئيس. وأكدت المادة الرابعة على حتمية إجراء انتخابات مجلس الشورى «تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات طبقاً للنصوص والقواعد الواردة في قانون الانتخابات». وبعد مصادقة رئيس مجلس القيادة على هذا الاعلان، حلّ مجلس الشورى نهائياً، وبالتالي أصبح مطلق السلطة بيد شخص واحد.

وفي هذه المرحلة كانت مهمة رئيس مجلس القيادة تكمن في إضعاف المعارضين له سياسياً، وفي نفس الوقت توسيع وتقوية قاعدته الاجتماعية. وتحت شعار «جذب أوسع الجماهير للمشاركة في الحياة السياسية ـ الاجتماعية» شجع الجمعيات التعاونية للتطوير، التي ظهرت في البلاد، بعد ثورة ١٩٦٢م وأخذت فيما بعد طابعاً فريداً من نوعه، ونفذت المهام الاقتصادية. أما في مرحلة الحرب الأهلية فشكلت الفرق الفلاحية دفاعاً عن الثورة. وفي عام ١٩٧٣م أصبحت تسمى «الجمعيات التعاونية للتطوير وحدد دورها الإداري ـ الاقتصادي، بموجب قانون صدر خصيصاً لهذا الغرض. وفي الحقيقة أصبحت هذه الجمعيات، وفي ظروف اليمن. بمثابة أجهزة للسلطة، ومن خلالها طبقت سياسة الحكومة المركزية في المحلات. وفي الفترة موضوع البحث كانت هذه

الجمعيات لا تزال في مرحلة التكوين والتشكيل، ونظر الحمدي إلى هذه الجمعيات، كأداة فريدة من نوعها، لنشر نفوذ الحكومة المركزية بين سكان الريف. وسعى لتحويلها إلى «قاعدة ودعامة للفلاحين الصغار ضد مشايخ القبائل، الذين لا يزالون من كبار الملاك». وكان من المفروض أن تكون الجمعيات «مسؤولة عن تنفيذ التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية في البلاد» ووسيلة لنضال أوسع للجماهير الشعبية ضد التخلف وفي سبيل بناء اليمن الجديد. (٢٧٥، ١٧، ٢، ١٩٧٩ م).

يعتبر قرار مجلس القيادة، بإنشاء اللجنة العليا للتصحيح، الصادر في أكتوبر ١٩٧٥، الخطوة التالية في اتجاه تدعيم وترسيخ السلطة المركزية (٢٧٢، ١٩٧٦ العدد ١، ص ٧٦). ودخل في مهامها، ليس فقط مراقبة نشاط أجهزة السلطة، ولكن أيضاً نشاط المشايخ، سواء على مستوى السلطة المركزية أو على مستوى النواحي وبقطع النظر عن النتائج العملية لهذا القرار، غير أنه بالإمكان تقييمها كبداية لهجوم السلطة المركزية ضد القوى الانفصالية والإقليمية.

أدّت محاولات الدولة للحد من امتيازات وجهاء الإقطاع والقبائل، إلى المزيد من تظافر وتمركز المناوئين لنظام الحمدي، المتمثلين في مشايخ القبائل القوية، وضباط الجيش المرتبطين بهم، والذين سبق وأن أقالهم الحمدي من مناصبهم. ونشطت العلاقات المتبادلة بين الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ الأحمر، اللذين كانا فيما سبق على عداء. واستجابة لمطالبهما استأنفت العربية السعودية دفع مقرراتهما المالية (٢٢٥، ١١، ٥/١٩٧٥ م).

وأدان المشايخ والضباط المتحدون معهم والمزاحون من الجيش، في مؤتمرهم المنعقد في مدينة خمر، في منتصف نوفمبر ١٩٧٥م الحمدي «لاغتصابه السلطة». وكما هي عادة التقليديين في مثل هذه الأحوال، استخدم هؤلاء المصطلحات المتداولة ضد «التسلط الفردي» وأعلنوا وجوب تسليم السلطة في البلاد للأشخاص «المنتخبين بإرادة الشعب طبقاً للدستور». ونظراً

لأن مدة صلاحيات الحكومة قد انقضت، طبقاً للاعلان الدستوري الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ م، فسلطتها ليست شرعية سلطته، وعليه يجب أن تستقيل. ويتحمل الرئيس الحمدي الذي أعلن المؤتمر عدم شرعية سلطته، مسؤولية انعدام النظام وانتشار الفوضى في البلاد، وكذلك مسؤولية الحملات التعسفية التي يقوم بها الجيش ضد المواطنين المدنيين، وكذلك الاضطرابات السياسية وحل مجلس الشورى، حتى يتم انتخاب أعضائه الجدد. (٤٢).

وصاغ المؤتمر خطة نشاط وبرنامج عمل موجه ضد الحمدي، بما في ذلك حصار مدينة صنعاء واحتلالها من قبل الفرق القبلية، بقيادة المشايخ والعسكريين (٢٥٠، العدد ٧٦٤، ١٩٧٦/٣/١٥).

وعلى الرغم من معرفة الحمدي بخطة نشاط وبرنامج عمل المشايخ، إلاّ أنه ترك الأحداث تجري في مسارها الطبيعي. وفي يوم عيد الأضحى بدأ تمرد القبائل المنتظر ضد الحكومة المركزية، في المنطقة الوسطى. ودعم هذا التمرد محافظ تعز وأحد كبار مشايخ الإقطاع في محافظة اب. (٢٥٢، ١٩٧٦، العدد ١٠٣ ص ٢١). وتعرض أنصار الحمدي للاعتقال وقتل الكثير منهم.

وبفضل تحرك الرئيس السريع والحاسم، أخمد التمرد ـ بالطرق السلمية ـ إقالة محافظ تعز من منصبه، وتعيين بديلاً عنه من أنصار الحمدي، وفي ذات الوقت فشلت محاولة القوى الرجعية، الرامية إلى التنكيل بالعسكريين الواقفين على رأس السلطة المركزية في صنعاء، الأمر الذي أدّى إلى تعاظم نفوذ الدولة، وهيبة الرئيس. وبرزت أمام الرئيس مسألة ترسيخ انتصاره وحل تلك المسألة في اتجاهين: واصل هجومه ضد القوى الرجعية بالطرق السلمية، ومن جهة أخرى عمل على تنامي شعبية سياسة القيادة للجمهورية في أوساط الجماهير.

وعلى مدى النصف الأول من عام ١٩٧٦م أجرى الحمدي عدة تغييرات في الحكومة، وفي أجهزة الوزارات والقوات المسلحة، وذلك بإزاحة الشخصيات المرتبطة بالقبائل من مناصبها. كما اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ المنجزات، والتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية المضمونة النجاح.

وبفضل إصلاح إدارة الإحصاء، نظمت عملية جباية الضرائب، وشكلت لجنة البرنامج الغذائي. وبعد تنظيم الرقابة على الأسعار من قبل المنظمات الاجتماعية تمكنت اللجنة من تثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية. وقوبلت هذه الإجراءات بالدعم الواسع من قبل المواطنين.

وقدمت الدول العربية وبالدرجة الأولى النفطية المساعدات اللازمة والملموسة إلى الجمهورية العربية اليمنية، لإصلاح الاقتصاد، كما حصلت الجمهورية العربية اليمنية على مساعدات المنظمات الدولية والشركات الأوروبية الغربية، إذ كانت قد اطمأنت إلى قدرة الحمدي على خلق الاستقرار في اليمن الشمالي، وراهنت تلك المنظمات على تعزيز وتقوية سلطة الحمدي.

ومن المهم على وجه الخصوص تطور العلاقات السعودية ـ اليمنية. واصلت السعودية التمسك بسياستها المعتادة: ربطت العربية السعودية بين الدعم الكبير والهام المقدم منها للجمهورية العربية اليمنية و «الممارسة السياسية» لقيادة اليمن الشمالي وبقدر ما كانت الممارسة السياسية تتفق وتلبي المصالح السعودية بقدر ما كانت الرياض سخية وكريمة. وهذا النهج تناقض بشكل صارخ وسياسة الاستقلال الوطني التي أعلنها الحمدي وأنصاره (٢٦٧، ١٩٧٦م العدد ٧٤ ص ٦٤).

ومنذ استلام العسكريين للسلطة برزت وبشكل حاد حتمية وضرورة تقوية الجيش ووضعت قيادة الجيش برنامجاً لإعادة بناء الجيش جذرياً وإعادة تسليحه. ووضعت السعودية نصب عينها مسألة إخضاع هذه العملية لرقابتها، رامية من وراء ذلك ربط جيش اليمن الشمالي بالأسلحة الغربية. وفي نهاية إبريل ١٩٧٦م نشرت الأنباء والصحف الأمريكية أخباراً، مفادها بأن العربية السعودية قدمت ١٣٩ مليون دولاراً، مقابل تمويل صفقة أسلحة للجمهورية العربية اليمنية، ومن الطبيعي أن لا يكون هذا بدون شروط سياسية (٢٧٢، ١٩٧٦ العدد رقم ٤، ص ٥٣٨).

وفي ديسمبر ١٩٧٥م قام الرئيس الحمدي بزيارة إلى العربية السعودية

وخلال هذه الزيارة نوقشت المسائل المرتبطة بالتعاون اليمني ـ السعودي. ولحل المسائل المرتبطة بالتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، الاقتصادية، الثقافية، السياسية والحربية أنشيء على مستوى الوزراء مجلس للتنسيق.

وفي تلك الفترة تغير موقف العربية السعودية فيما يتعلق بعلاقاتها بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. إذ أظهرت السعودية رغبتها ومصلحتها في تطبيع العلاقات مع اليمن الجنوبية.

وكان ذلك ناتجاً عن الأوضاع السياسية السائدة في العربية السعودية في منتصف السبعينات، إذ إن نشاط شاه إيران الاستعماري في شبه الجزيرة العربية، شكل مصدر قلق للعربية السعودية. واستجابة لطلب قابوس دفعت إيران قواتها إلى عُمَان. ومن ثم حاول الشاه إقامة صلات متينة مع الجمهورية العربية اليمنية، على الرغم من أن تلك المحاولات لم تقابل بالحماس من قبل الحمدي (٢٥٢، ١٩٧٦ م، العدد ١١٦ ص ١٥). وأدّت هذه المحاولة إلى اليقظة والحذر من قبل العربية السعودية، كونها تعتبر نفسها القائد المعترف به لهذه المنطقة. ولكي تحد من نفوذ إيران ولكي لا يخرج عن نطاق ظفار، كان لا بد لها من إقامة علاقة حسن جوار ليس فقط مع اليمن الشمالية بل ومع اليمن الجنوبية. ولذلك وضعت الأوساط الحاكمة في العربية السعودية في حسبانها أهمية دور الجمهورية العربية اليمنية في هذا الصدد، غير أنهم رأوا بأن دفع اليمن الشمالي إلى التقارب مع اليمن الجنوبي، يمكن أن يكون مسموحاً به فقط في ظل وجود نظام يتمتع بالاستقرار التام في اليمن الشمالية.

وساعدت المعونات المالية السعودية، الحمدي إلى حد ما على تقوية السلطة المركزية وتحديث أجهزة الدولة والحد من النزعة القبلية الاقليمية، وفي تلك الفترة كان نشاط الحمدي يخدم مصالح العربية السعودية، المتمثلة بالحفاظ على هيمنتها السياسية في شبه الجزيرة العربية.

وفي هذا الصدد تعتبر علاقة القوى الوطنية ـ الديمقراطية في شبه الجزيرة

العربية، الممثلة بقيادة اليمن الجنوبية والعديد من الشخصيات الوطنية في الشمال، بنظام الحمدي مسألة مهمة. وفي هذا الصدد تعتبر وجهة نظر المؤرخ اليمني محمد علي الشهاري، والتي سبقت اشارة إليها، مؤشراً واضحاً ودليلاً على ذلك. ففي كتابه «رسائل إلى إبراهيم الحمدي» (١٥٣، ص ١ ـ ٣٥٢) أورد المؤلف مراسلاته مع قادة اليمن الجنوبية بشأن الاتجاه السياسي للحمدي، وكذلك مراسلات الشهاري مع الحمدي مباشرة، وعبّر الشهاري في كتابه ليس فقط عن وجهة نظره الخاصة، بل عكس موقف واتجاه عدد من الشخصيات المتفقة مع وجهة نظره. وتضمن هذا الكتاب تقييماً لنشاط الحمدي، من خلال خلفية الأحداث السياسية، في تلك المرحلة. وعلى الرغم من إعادة النظر بتلك التقييمات مؤخراً، إلاّ أنها تعتبر مهمة، نظراً لأنها تتيح الإمكانية لدراسة الحياة السياسية في تلك المرحلة بكل تعقيداتها.

وقيّم الشهاري في رسالته الموجهة إلى قادة اليمن الجنوبي بتاريخ ١٧ يونيو ٧٤م قيّم انتقال السلطة إلى الجيش «كحركة رجعية». ويرجع صاحب الرسالة بأنه يقف وراء الانقلاب «عناصر من العسكريين الإقطاعيين الموالين للسعودية ـ عملاء الولايات المتحدة الأمريكية» وبأن «هذا النظام يوجه شوكته ضد الحركة الوطنية اليمنية، والنظام الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

ويقترب من ذلك التقييم «لحركة ١٣ يونيو» التقييم الوارد في رسالة الشهاري المؤرخة في ٢ يوليو ١٩٧٤ م، والمبعوثة أيضاً إلى قادة اليمن الجنوبي. وتتحدث الرسالة عن وجهة نظر حول «الانقلاب»: وطبقاً لوجهة النظر الأولى، فخطة الانقلاب وضعها البعثيون العراقيون وموجهه الروحي سنان أبو لحوم». وطبقاً لوجهة النظر الثانية «وقف وراء الانقلاب، العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، ليسدا بذلك الطريق أمام القوى الوطنية الديمقراطية للوصول إلى السلطة (١٥٣، ص ٢٥ ـ ٢٦).

وبقدر ما كانت الأوضاع السياسية التي تستعرضها الرسالة شائكة ومعقدة، في الجمهورية العربية اليمنية، لخطة استلام الجيش للسلطة، بقدر ما

كانت الإجراءات الأولى التي اتخذها الحمدي متناقضة ومتعارضة، هذا أولاً، وثانياً تدل الرسالة على أن الشخصيات التقدمية في تلك الفترة «ولم تكن حينذاك قليلة العدد» كانت واثقة من إمكانيات انتقال السلطة في الجمهورية العربية اليمنية إلى أيدي القوى الديمقراطية.

ويرى الشهاري بأنه ولمعارضة الخط السياسي للحمدي، لا بد من قيام «جبهة واسعة، لكل المنظمات الثورية الوطنية بحيث يدخل في هذه الجبهة البعثيون السوريون، الناصريون، المستقلون، إضافة للحركة الديمقراطية». وافترض الشهاري أيضاً انضمام ممثلي البرجوازية المتقلبين إلى الجبهة. وطبقاً لوجهة نظره «يجب على الجبهة أن تعتمد في نشاطها على ميثاق عمل وطني ديمقراطي، ويجب أن تنطلق الجبهة في سياستها، من الأسس المنصوص عليها في اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، الراميتان إلى تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية». وعلى الجبهة أن تحدد سياستها بناء «على موافقة الأطراف المشاركة فيها». (١٥٣، ص ٢٧ - ٣٠).

وبعد مرور عام على «حركة ١٣ يونيو التصحيحية» غير الشهاري وجهة نظره وتقييمه بالنسبة لشخصية الحمدي وسياسته. وجاء ذلك في رسالته المرفوعة إلى الحمدي، حيث بارك فيها الإجراءات التي نفذتها الحكومة، وجاء في الرسالة مخاطباً الحمدي «لم يكن خطكم السياسي واضحاً فيما سبق، أما الآن فقد أصبح واضحاً بما فيه الكفاية». وتضمنت الرسالة تأييداً لفكرة بناء الدولة المركزية، وعبّرت عن الدعم الحازم للإجراءات المؤدية إلى ذلك. «وجاء في الرسالة، بأن اليمنيين لن يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء إجراءات ونهج حكومة الجمهورية العربية اليمنية، وسوف يذودون عنها بقدر ما تتحقق في الحياة».

ووقف الشهاري إلى جانب تأسيس مفاهيم سياسة حديثة. وكتب الشهاري بأنه «في الآونة المعاصرة، يجب على الحركة السياسية أن تعتمد على العلاقات الحديثة، في إطار المنظمات والأحزاب السياسية.. وبناء المنظمات «الأحزاب» السياسية سيساعد على بعث النهوض الوطني للبلاد». (١٥٣، ص

٤٠ ـ ٤١). وكغيره من السياسيين الوطنيين كان الشهاري من أنصار التحالفات والائتلاف الطبقي في إطار حزب سياسي موحد «تنظيم» وأشار إلى أنه يمكن أن يكون هذا العمل ناجحاً فقط، في حالة قيام مثل هذا التنظيم.

وشاطره هذا التفكير المشاركون له في الرأي. حيث رأوا بأن المشاركة الواسعة، للقوى التقدمية والديمقراطية، في الأجهزة النيابية، وقيام الجبهة الواحدة، وبناء الحزب الجماهيري، كل ذلك مفتاح ومقدمة تكوين «الحزب الاشتراكي اليمني الموحد». وتكرر هذا الرأي غير مرة في رسائل الشهاري المبعوثة إلى الحمدي والمحررة خلال عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ م. (١٥٣، ص ١١٤ ـ ١١٧).

وفي منتصف السبعينات نشطت الحياة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية إلى حد كبير. ففضلاً عن الأحزاب والتنظيمات السياسية اليسارية، الستة الأساسية: «الحزب الديمقراطي الثوري اليمني»، «المقاومين اليمنيين»، «اتحاد الشعب الديمقراطي»، «البعث، «حزب الطليعة الشعبية» و «حزب العمل» ـ دخلت مجموعة «الناصريين» في عداد المنظمات الديمقراطية. وبعد توقيع السادات لاتفاقية «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨ م، انقسمت مجموعة الناصريين إلى تيارين ـ الاتجاه الليبي أو «جبهة الرفض» والاتجاه المصري، الذي رفع شعار «العلم والايمان» أيدت العناصر الرجعية «الاخوان المسلمين» وغير ذلك من المنظمات الدينية، برئاسة جمعية العلماء التي نشطت كمنظمة سياسية. وبين هذين القطبين السياسيين المتناقضين، تواجدت المجموعات السياسية الصغيرة المتقلبة.

ولشرح وضع القوى الوطنية في تلك الفترة، سنلقي الضوء على بعض أوجه نشاط حزب العمل. عقد هذا الحزب مؤتمره الأول في سبتمبر ١٩٧٥ م، على الرغم من أنه ظهر إلى الوجود في مطلع السبعينات. وتوصل المؤتمر إلى تقييم تاريخي لحزب العمل، وفيما يتعلق بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م جاء في «قرارات اللجنة المركزية لحزب العمل، في الجمهورية العربية اليمنية» التي

أقرها الحزب، كبرنامج له، بأن المبادىء الستة لثورة السادس والعشرين من سبتمبر ليست إلاّ «تعبيراً عن طموح البرجوازية الصغيرة، والمتوسطة، والجناح الإقطاعي المتنور». (١٨٧، ص ١٩). وأشارت الوثيقة إلى انحسار حركة التحرر الوطنية العربية وتعاظم نفوذ البرجوازية الصغيرة فيها نتيجة للعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ م. وكنتيجة لذلك تراجعت حركة التحرر الوطنية اليمنية. وقيّم حزب العمل، انقلاب ١٩٦٧ م، الذي استولى الاقطاعيون المتنورون من خلاله على السلطة، والذين قرروا عدم تغيير شكل النظام الجمهوري والإدارة الجمهورية، وعملوا على نخره من الداخل. ونتيجة لنشاطهم «بقت الجمهورية شكلاً، في حين أفرغت من محتواها الثوري».

وجاء في «القرارات» تحليل لحصار السبعين يوماً. وأشارت الوثيقة السالفة الذكر، إلى أن فرق المدافعين عن صنعاء، «تشكلت من مختلف الطبقات المعارضة للإقطاع والقوى الإمبريالية» وعندما كانت العاصمة محاصرة» فرّ من صنعاء كبار العسكريين والمشايخ وكبار الموظفين والساسة، أما صغار الضباط الذين أخذوا على عاتقهم قيادة القوات المسلحة، بدأوا بالتدريج ينتقلون إلى المواقع الديمقراطية الثورية». (١٨٧، ص ٢٨).

وجاء في القرارات بأن «حركة ١٣ يونيو» استلمت السلطة، نتيجة للخلافات السائدة ضمن التحالف الحاكم. إن القيادة الحالية في الجمهورية العربية اليمنية «تعمل ما في جهدها لتقوية سلطة الدولة المركزية في مختلف مناطق البلاد، وهذا أمر له جوانبه الإيجابية الكبيرة، كما أن من الجوانب الإيجابية لنشاط الدولة محاولتها تطبيق تصحيح الأوضاع المالية والإدارية».

وفي نفس الوقت أشار واضعو «القرارات» مضطرين إلى «انعدام النشاط الثوري في البلاد، نتيجة لعدم قيام اتحادات العمال والفلاحين والطلاب والمرأة وغيرها من الاتحادات بمهامها». وفي مثل هذه الأوضاع يصبح تنظيم النشاط السياسي للسكان أمراً غير ممكن. إن مستوى الوعي السياسي المنخفض، والتجربة السياسية المحدودة للسكان، يعتبران العائقين الرئيسيين، في طريق تطور

«الصراع الطبقي». وبناء على ذلك، وفي ظل تلك الظروف، فهل يمكن أن نطرح مسألة الكفاح المسلح؟، وفي هذا الصدد نشأ خلاف حاد بين حزب العمل، والحزب الديمقراطي الثوري اليمني، المتمسك بالكفاح المسلح وكان رد حزب العمل على موقف الحزب الديمقراطي سلبياً، إذ يرى حزب العمل ضرورة مرحلة الصراع الاقتصادي، ليمكن من خلال ذلك خلق الوعي الطبقي «في الشعب» وترسيخ عزيمته الثورية، وبعد ذلك فقط يمكن ممارسة مختلف أشكال النضال بما في ذلك النضال المسلح. (١٨٧، ص ٤٠ - ٤١).

وهكذا عبّر حزب العمل عن موقفه المضاد، للنضال المسلح، والذي كان يخوضه في ذلك الوقت الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وفي هذا المجال أيد حزب العمل كل من اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية والبعث.

وفي هذه الوثيقة، درست قضية الوحدة اليمنية، وأشارت الوثيقة، إلى أنه يمكن أن تتحقق الوحدة في الواقع العملي على أساس اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس. ويجب أن تكون الجبهة الواحدة لليمن بشطريه ـ الشمالي والجنوبي، هي الأداة لتحقيق الوحدة اليمنية. (١٨٧، ص ٤٣).

ومن خلال التعرف على وثائق الأحزاب وبرامجها السياسية في الجمهورية العربية اليمنية، يبدو واضحاً بأن مسألة قيام جبهة القوى الوطنية التقدمية، لكلا الشطرين كانت ذا طابع جاد في منتصف السبعينات، وكان حل هذه القضية يعتمد إلى حد كبير، على علاقة اليمنيين الشماليين بالجبهة القومية في اليمن الجنوبية، ولم يكن الموقف من الجبهة بنفس الأهمية، ليس فقط على مستوى كل حزب على حدة، بل وفي نطاق الحزب الواحد.

ويدل على ذلك الرسالة الموجهة إلى قيادة حزب العمل، من مجموعة من أعضاء الحزب، فرع سوريا، (١٧٢). وجاء في هذه الرسالة بأنه تكون في عام ١٩٧٠م في الجمهورية العربية اليمنية، حزب العمال والفلاحين، الذي أصبح فيما بعد يسمى بحزب العمل، وأعلن الحزب عن إقراره المبادىء

الماركسية اللينينية. غير أن أصحاب هذه الرسالة انتقدوا مختلف جوانب نشاط الحزب، وعلى الأخص عبّروا عن عدم موافقتهم مع وجهة نظر القيادة فيما يتعلق بالحزب الواحد، والجبهة الواحدة.

وجاء في الرسالة بأنه يسود الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية «نظامان مختلفان، وتبرز أمام كل منهما مهام اجتماعية وسياسية مختلفة»، ولذلك فإن مسألة تكوين حزب واحد في الشمال والجنوب تعتبر «مسألة سياسية ونظرية خاطئة»، والأصح هو تكوين حزبين متوازيين ـ أحدهما في الشمال، والآخر في الجنوب ـ «ويجب أن يسود بينهما تعاون وتنسيق كاملين وذلك بهدف أن يكون نشاطهما في اتجاه واحد ـ اتجاه الوحدة اليمنية القائمة على أسس تقدمية، والمناهضة للقوى الإمبريالية والرجعية».

ومن الطروحات الخاطئة تلك الأطروحة الخاصة بتكوين جبهة وطنية واحدة، في حين أنه «لمصلحة نضال القوى التقدمية من الضروري تكوين جبهتين ـ إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب» ويجب أن يسود نشاطهما التنسيق الدقيق، ويبحثان عن أشكال التعاون الممكنة، لكي تتمكن كل جبهة من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، في نطاق الشطر الواحد، وبالتالي خلق المقدمات لوحدة اليمن على أسس ديمقراطية وتقدمية.

وفي ختام رسالتهم أعلنوا خروجهم من الحزب.

وفي عام ١٩٧٥ م، حدث انقسام مشابه في حزب الطليعة الشعبية، وبرزت في حزب البعث أيضاً وجهات نظر مختلفة، حول قضية الوحدة اليمنية، غير أن الحزب تمكن من الحفاظ على وحدته وواصل نشاطه السري، سواء في الشمال أو في الجنوب، وبشكل إساسي في أوساط الطلاب. (٢٢٨، ٢٤/٧/ ١٩٧٨ م).

وفي منتصف السبعينات، أعلنت ستة أحزاب وطنية يسارية عن ميولها الماركسية وتعاطفها مع أفكار الوحدة اليمنية، بقطع النظر عن كونه لم يكن

لدى هذه الأحزاب انسجام كامل في الرأي حول هذه المسألة، غير أن تقييم هذه الأحزاب للأوضاع في البلاد، والعلاقات المتبادلة بين الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كانت متطابقة. ومن بين تلك الأحزاب، وقف الحزب الديمقراطي الثوري اليمني موقفاً خاصاً، إذ كان هو الحزب الأكثر جماهيرية وشعبية، غير أن سيطرة الجناح المتطرف في قيادة الحزب أدت إلى أن يكون نشاط الحزب إرهابياً، وعلى الأخص في المنطقة الوسطى، حيث مارس نشاطه «جيش الشعب الثوري». إن انتهاج الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، للكفاح المسلح أسلوب للنضال، أثر سلبياً على كافة القوى اليسارية، إذ كانت هي الضحية لتعرضها لتعسف وملاحقة السلطات. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن تتضمن الوثيقة الصادرة عن الحزب الديمقراطي الثوري اليمني عام ١٩٧٩م نقداً لنشاط الحزب، في الفترة السابقة، وجاء في تلك الوثيقة «عندما تسلمت (حركة ١٣ يونيو) السلطة، كان وضع الحزب الديمقراطي الثوري اليمني وغيره من الأحزاب اليسارية، صعباً للغاية. ثم نشأت بعد ذلك أوضاع سيئة زج بآلاف الناس في السجون، وفر المئات من البلاد، ولقي الكثير مصرعهم.. وأظهر الواقع بأنه لا يمكن الوصول إلى الهدف المنشود عن طريق الكفاح المسلح. (٩٦، ص ١٥).

إن التجربة العملية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني، والتعرف العميق لأعضاء الحزب على نظرية الإشتراكية العلمية، كل ذلك هيأ الظروف بالتدريج لإعادة النظر بالمواقف اليسارية لقيادة الحزب. وطُعِّمَ الحزب بعد عودة أعضائه الذين أكملوا دراساتهم في البلدان الاشتراكية، إلى اليمن، بكوادر حسنة، وجيدة الإعداد، وبدأ الحزب الديمقراطي الثوري اليمني بتوسيع علاقاته مع الأحزاب التقدمية، سواء في داخل اليمن أو في البلدان العربية الأخرى. وكانت علاقات الحزب واتصالاته بالأحزاب الشيوعية ذات فائدة كبيرة، إذ ساعدت أعضاء الحزب الديمقراطي على الادراك والفهم العميق للنظرية الماركسية اللينينية، وبالتالي ساعدت على التحليل العلمي للوضع السائد في البلاد، ومن ثم صياغة استراتيجية وتكتيك صائبين.

وابتداء من منتصف السبعينات، بدأت قيادة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، تغير وجهة نظرها فيما يتعلق بالكفاح المسلح باعتباره الأسلوب الفعال لنشاط الحزب. وجاء في الوثائق الحزبية لتلك المرحلة حول هذا الموضوع ما يلي: «لم يعد الكفاح المسلح هو التاكتيك الوحيد.. لقد توصل الحزب إلى استنتاج مفاده، وجود عدة أشكال للنضال» (٦٩، ص ١٦ - ١٧).

وبدأ الحزب الديمقراطي يعيد تنظيم نشاطه حيث بدأ تكوين خلاياه «على أساس المبدأ الإنتاجي والجغرافي»، وبدأ دعاة الحزب ومحرضوه ينشطون في أوساط القبائل، ويقيمون العلاقات مع المشايخ الصغار، والأسرة المؤثرة ومن الطبيعي كان هؤلاء الأشخاص، وفي معظم الأحوال مرتبطين بالقبائل الذين كلفوا بالعمل في أوساطها، وكونهم من أفراد تلك القبائل، فقد تمتعوا بحمايتها.

ووصل الحزب الديمقراطي الثوري بنشاطه إلى أعمق مناطق البلاد، وحقق في هذا الميدان نجاحاً كبيراً، حيث أقام علاقات جيدة مع القبائل الزيدية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، بل إنه استطاع تكوين خلاياه الحزبية فيها. وبدأت قيادة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني تدرك بأنه لكي يكون الحزب قادراً على العودة إلى ممارسة النشاط السياسي، فمن الضروري تطوير علاقاته مع الأحزاب والتجمعات اليسارية، بهدف تكوين جبهة وطنية، وبهذا الشكل يتم توحيد القوى اليسارية في نطاق منظمة واحدة. (٩٦، ص ٧٧).

لقد طرحت قضية تكوين جبهة وطنية من قبل الأحزاب والمنظمات اليسارية في الستينات، وحينها جرت أولى المحاولات لتوحيد بعض تلك المنظمات، غير أنه اتضح بأن التشكيلات الناتجة عن ذلك لم تكن متبلورة، وكانت قصيرة الأجل. وللمرة الأولى تمكنت الأحزاب والمنظمات السياسية الفاعلة في البلاد، من التوصل إلى صياغة وجهة نظر واحدة بهذا الشأن في يناير ١٩٧٤ م، وقبيل ذلك وخلال مدة طويلة دارت بين تلك الأحزاب والمنظمات الحوارات والمفاوضات الهادفة إلى خلق جبهة وطنية واحدة.

وفي مطلع ١٩٧٣م صيغ مشروع البرنامج السياسي «للجبهة الوطنية

الديمقراطية» في الجمهورية العربية اليمنية، ووقع عليه كل من الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب العمل، حزب البعث باتجاهيه، منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين. (١٢٥). وأقرت هذه الوثيقة بشكلها النهائي في فبراير١٩٧٦ م، تحت اسم «البرنامج السياسي للجبهة الوطنية الديمقراطية»(٧٧).

واشتمل هذا البرنامج على مقدمة وستة أقسام ـ السياسي، الاقتصادي، قضايا التعليم والثقافة، القضايا الاجتماعية، القوات المسلحة، السياسة الخارجية، والوحدة العربية.

وتبلورت المهام السياسية العامة للجبهة الوطنية كما يلي: «الدفاع عن الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية»، «النضال من أجل القضاء على العلاقات الإقطاعية الرجعية ونفوذ الاحتكارات الكبيرة، وفي سبيل قيام نظام وطني ديمقراطي.. عن طريق إعادة بناء أجهزة الدولة، لتكون قادرة على خدمة أهداف الشعب وحماية مكاسبه»، «النضال من أجل الحريات الديمقراطية» ـ حرية النشاط الحزبي والنقابي، حرية المظاهرات والإضرابات، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، إيقاف الإرهاب والملاحقات والحملات الحربية ضد انتفاضات الفلاحين.. الخ». وأفرز البرنامج بنداً خاصاً بمسألة الوحدة اليمنية، ضمن المهام السياسية العامة للجبهة الوطنية، حيث أشار إلى تحقيق الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية، عن طريق تعميق التفاهم المتبادل بين شطري اليمن، وتنسيق الجهود والفعاليات في المجالات الاقتصادية، السياسية، والثقافية».

وفي القسم الاقتصادي الذي يشغل من حيث الترتيب، الفصل الثاني من البرنامج، أعلن عن «النضال من أجل تحرير الاقتصاد الوطني، من الإمبريالية، وطالب البرنامج بـ «خلق اقتصاد وطني، إنتاجي، حديث.. على أسس من التخطيط العلمي». وتحدث البرنامج عن ضرورة «تشجيع ودعم نشاط الرأسمال الوطني وتوجيهه، لبناء المشروعات الإنتاجية، وبناء وخلق قاعدة للاقتصاد الوطني». ونص البرنامج الاقتصادي، على منح الامتيازات وتقديم المساعدات

لرجال الصناعة والتجار والحرفيين الوطنيين، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وخلق التعاونيات الحرفية، وطرح البرنامج على بساط البحث إقرار قانون بشأن الإصلاح الزراعي، مؤكداً على «ضرورة تحديد ملكية الأرض بناء على خصوبتها» وتضمن البرنامج بنوداً خاصة بمساعدة الفلاحين، وتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية، بمختلف أنواعها، والجمعيات الزراعية في أراضي الدولة، وتنمية الثروة الحيوانية، وإقامة المصانع التي تعتمد على المحاصيل الزراعية، وتنمية الثروة السمكية، وتقديم العون والمساعدة للصيادين، وإنشاء جمعيات لهم. ونلاحظ هنا بأن طرح مسألة الإصلاح الزراعي كانت مهمة، نظراً لمحاولة المعسكرالحاكم الهروب والتخلص منها.

ويعالج القسم الثالث من البرنامج قضية «نشر وتطوير الثقافة الوطنية الجديدة» والنضال ضد «الأفكار الإمبريالية والرجعية»، ونص البرنامج على ضرورة وأهمية الانتشار الواسع للمؤسسات التعليمية والثقافية» و«ديقراطية التعليم ورفع مستواه، وعلى الأخص في المناطق الريفية.. والنضال في سبيل محو الأمية وتعليم الكبار».

وفي القسم الرابع المكرس للقضايا الاجتماعية، طرحت قضية «تطبيق قانون العمل في الواقع العملي، وإعداد قانون الضمان الاجتماعي والصحي». وطالب البرنامج بـ «تحديد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل». ونص بند خاص من هذا القسم على النضال ضد الأفكار والمخلفات التي «يقوم الاقطاعيون بغرسها وتأصيلها للحفاظ على أوضاعهم، وتدمير الوحدة الوطنية للشعب اليمني». وطالب البرنامج منح المرأة حقوقاً متساوية مع حقوق الرجل في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، وأيضاً في ميدان النشاط الاجتماعي. وتطرق البرنامج إلى قضية «تسرب الأيدي العاملة إلى الخارج»، وطرح البرنامج قضية استخدام الإجراءات الاقتصادية، لإيقاف الهجرة، وإفساح المجال أمام اليمنيين العائدين إلى الوطن للمساهمة في الحياة الاجتماعية للبلاد.

وفي القسم الخامس الخاص بالقوات المسلحة وقوات الأمن، تحدث البرنامج عن إعادة بنائهما، ورفع مستوى الأمن. وعالج البرنامج هذا القطاع كجزء من «نضال الشعب من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي، الاقتصادي».

وفي ميدان السياسة الخارجية، طالب البرنامج «بالتعاون مع الشعوب العربية التي تخوض النضال من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام، وتقديم كل عون ومساعدة لها». وأدان البرنامج السياسة العنصرية بمختلف أشكالها ومظاهرها، والحروب العدوانية، وأيد البرنامج مبدأ التعايش السلمي بين الدول، ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، كما أعلن البرنامج تأييده لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وضرورة توسيع علاقات الصداقة، مع البلدان الاشتراكية، والدول المناضلة من أجل التحرر الوطني، والديمقراطية والسلام.

إن يوم ١١ فبراير ١٩٧٦ م، هو اليوم الذي أقر فيه البرنامج السياسي، والذي أصبح فيما بعد يوم ميلاد الجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية. ودخل في هذه الجبهة خمسة أحزاب ومنظمات سياسية: الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، حزب العمل، منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، حزب الطليعة الشعبية، واتحاد الشعب الديمقراطي. في وقت لاحق انضمت إلى الجبهة، منظمة «جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية».

وطبقاً لمعلومات بعض المصادر الغربية، حصلت الجبهة بعد إعلان برنامجها على «شرعية نشاطها العلني». (٢١١، ص ١٠ ـ ١٤). ونعتقد نحن بأنه من الخطأ تأكيد ذلك. وكان السياسيون في الجمهورية العربية اليمنية وغيرهم من اليمنيين، على علم بوجود الجبهة ونشاطها، وزعت الجبهة بياناتها ومنشوراتها، غير أنها لم تتمتع بشرعية وقانونية النشاط العلني. وعلى الرغم من أنه كان من المفروض أن يروق برنامج الجبهة ويناسب القيادة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية، وعلى الأقل بنود البرنامج المتعلقة بترسيخ السلطة المركزية للدولة، والحد من نفوذ مشايخ القبائل وعلاقات الجمهورية العربية

اليمنية، بالعربية السعودية. وكانت وجهات النظر حول مسألة اليمن الجنوبية متطابقة.

وتمتعت الجبهة بتعاطف المثقفين التقدميين، الموظفين، الضباط والبرجوازية الصغيرة. ووقف إلى جانب الجبهة سكان العاصمة والمناطق الجنوبية من البلاد. وطبقاً لما جاء في البرنامج، شملت القاعدة الاجتماعية للجبهة «العناصر الوطنية التقدمية المستقلة، بعض المشايخ ورجال الدين، التجار الوطنيين، الفلاحين، العمال وشرائح المجتمع المضطهدة». (١٠٥، ص ١٠٧ - ١٠٨).

وكان واضحاً بأن البلاد في حاجة ماسة إلى الاصلاحات العميقة، وعلى الأخص الاصلاحات في الميادين الاقتصادية. إن القصور الاجتماعي وعدم الثقة في القوى الذاتية، كليهما أعاقا المبادرات الاجتماعية، حتى لدى بعض رجال التحالف الحاكم، ذوي الاتجاه الرأسمالي، في تنمية البلاد. ولأول مرة في تاريخ اليمن الشمالية، توجهت الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى أوساط الرأي العام ببرنامج ذي محتوى ديمقراطي واسع ومعاد للإقطاع. وعكس هذا البرنامج آمال جماهير الشعب - من عمال وفلاحين وصغار البرجوازية - وكل من له مصلحة في تطور البلاد، اقتصادياً، سياسياً، واجتماعياً، بوتائر سريعة، وبناء صرح اليمن الديمقراطي القوي.

ودخل في قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية ممثلو كل القوى السياسية المشاركة في الجبهة، وكذلك الشخصيات المستقلة. ونظراً لأن الحزب الديمقراطي الثوري اليمني كان أكثر المنظمات الجماهيرية مشاركة في الجبهة، فقد احتل ممثلوه غالبية المقاعد في قيادة الجبهة، الأمر الذي كان لا بد وأن يترك أثره على نشاط الجبهة، بل وعلى مجمل خط سير نمو القوى التقدمية في الجمهورية العربية اليمنية.

وعلى الرغم من أن الرئيس الحمدي، لم يعترف رسمياً بالجبهة، إلاّ أنه سعى لإيجاد اتصالات وروابط مع قادتها، هادفاً من وراء ذلك، استخدام نفوذها

في مواجهة نفوذ القوى القبلية الإقطاعية. وانتهج الحمدي سياسة متوازنة، بين المحاور السياسية، آملاً من ذلك تطبيق الإصلاحات في الميدان الاقتصادي، وفي مجال بناء أجهزة الدولة الحديثة.

وأدّت سياسة تشجيع الرأسمال الخاص، إلى زيادة النشاط الاقتصادي. وفي ١٩٧٦م نفذ البرنامج الإنمائي الثلاثي الأول للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي. وهيأت المنجزات الاقتصادية المحدودة، الأرضية اللازمة لإعداد وإقرار الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من العجز المتزايد من سنة إلى أخرى في ميزانية المصروفات إلاّ أنه أمكن تغطية ذلك العجز، من تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج ومن القروض والمساعدات المقدمة لليمن. وبلغت المساعدات المقدمة من العربية السعودية ما نسبته (٣٠٪ تقريباً) من إجمالي نفقات الموازنة. واتخذ مجلس التنسيق السعودي ـ اليمني، الذي بدأ أعماله في يناير ١٩٧٧م قراراً باعتماد المعونة الاقتصادية للجمهورية العربية اليمنية بنحو ١٤٠ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك التزمت العربية السعودية، بتنفيذ ٦٤ مشروعاً تنموياً في الجمهورية العربية اليمنية، وتتمثل هذه المشروعات أساساً بالمدارس، والمستشفيات، والطرقات، والآبار الارتوازية. (٢٢٠، ١٩٧٧/٣/٢٤ م).

وفي يونيو ١٩٧٧م بدأت الجمهورية بتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية. وباستخدام الخبرة المكتسبة للسنوات الخمس، كان لا بد من الانتقال من المشروعات المحدودة الضيقة، إلى البناء الاقتصادي الواسع بهدف تقوية الاستغلال الاقتصادي للبلاد، حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى، ورفع مستوى حياة الشعب، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، وخلق الهيكل الأساسي للقاعدة الصناعية.

ونالت مشروعات الطرقات، ووسائل الاتصالات الأفضلية الأولى، ضمن الخطة الخمسية، حيث بلغت نسبة الاستثمارات في هذا المجال ٢٥٪ من إجمالي استثمارات الخطة. وكان هذا الطريق صائباً، نظراً لأنه لا يمكن

تحديث الاقتصاد بدون وجود شبكة طرقات، تربط مختلف مناطق البلاد ببعضها. وتتميز جغرافية اليمن الشمالية، بتشتت مراكز التجمعات السكانية، وتباعدها عن بعض. ولإجراء الحد الأدنى من البحث والتنقيب عن موارد البلاد الطبيعية، كان لا بد من تخطي تلك الميزة على حساب.

وأيد الفلاحون، الذين «نظروا لأول مرة إلى الدوّلة، ليس مجرد أداة قهر» بحماس البرنامج المقدم من قبل الحمدي. (٢٧٣، ٢٢ - ١٩٧٨/١/٢٣ م). وأكدت الخطة الخمسية على سياسة «الأبواب المفتوحة». وفي سنوات الخطة نفذت مشاريع اقتصادية، حكومية، مشتركة، وخاصة، وتعاونية. ومنح الرأسمال الأجنبي نفس الإعفاءات الممنوحة للرأسمال الوطني.

وبقدر ما جرى تنفيذ المشروعات والإجراءات الاقتصادية ـ الاجتماعية، في الواقع وتحديث آلية الاقتصاد، بقدر ما بدأت مواقع السلطة المركزية تقوى بالتدريج على مستوى المحلات. وساعد على ذلك إلى حد كبير، هيئات التعاون الأهلي للتطوير، إذ انها ونتيجة لغياب المنظمات الجماهيرية في البلاد، دفعت أوسع جماهير وفئات المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية. وكان دور التعاونيات واضحاً وجلياً، في المناطق النائية من البلاد على وجه الخصوص. وشعر التعاونيون المنتخبون لرئاسة الهيئات القيادية للجمعيات التعاونية، والذين كانوا حتى الأمس القريب مجرّدين من الحقوق، شعروا أن بإمكانهم التأثير على سلطات الدولة، في المحلات وكذلك نجدهم يعارضون من وقت لآخر مشايخ القبائل، خاصة عندما يعتدي الآخرون على المصالح الاجتماعية. وهكذا تحولت الجمعيات التعاونية بشكل واضح، إلى قاعدة حقيقية للسلطة المركزية في المحلات «النواحي».

وفي النصف الأول من عام ١٩٧٦م أحدث الحمدي عدة تغييرات في الحكومة، حيث تشكلت نهائياً الحكومة الجديدة في أغسطس من نفس العام. واقترح الحمدي ترشيح عدد من الشخصيات، المرتبطة بالقبائل كتنازل أصبح من اللازم عليه تقديمه، نتيجة للسخط المتزايد، وفي أوساط القوى القبلية ـ

الاقطاعية إزاء السلطة المركزية. وبعد حل مجلس الشورى، توجه الشيخ الأحمر إلى خمر، ومن هناك بدأ يشن هجوماً ضد الحمدي مطالباً إياه «بعودة الحياة الدستورية الطبيعية في البلاد».

وعندما شعر المشايخ بانحسار تأثيرهم ودورهم في البلاد، كشفوا نشاطهم، وعلى ذلك وفي بداية يناير ١٩٧٧م وبالقرب من صنعاء، عقدوا مؤتمراً جديداً للقبائل، ألقى فيه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم ـ شيخا أقوى قبيلتين ـ حاشد وبكيل ـ كلماتهما. وبعد أن وحد المشايخ قواهم، أعلنوها «حرباً مقدسة» ضد الحمدي ونظامه الذي قيموه «كشيوعي وملحد» (٢٦٨، ١٩٧٧ العدد ٣٧، ص ١٠ ـ ١٤).

وتقدم قادة القبائل الحاضرون في هذا المؤتمر بمذكرة إلى الحمدي، احتوت على أربعة عشر بنداً، شملت مطالب القبائل، وتضمنت المطالب الرئيسية منها، نفس المطالب السابقة وهي: «عودة الحياة الدستورية الطبيعية، تشكيل حكومة جديدة تحظى برضا القبائل، استبعاد العناصر التي استغلت وضعها لتحقيق أهدافها الخاصة، من الحكومة والقيادة العسكرية، تلبية مطالب القبائل واحترام تقاليدها، باعتبارها الحامية الرئيسية لاستقلال اليمن وسيادته، إعادة النظر في القوانين الصادرة أثناء غياب مجلس الشورى، وعلى أن تكون تلك القوانين متطابقة ومبادىء الشريعة الإسلامية، التنسيق الفعال والمتواصل لسياسة الجمهورية العربية اليمنية، مع متطلبات العربية السعودية، العفو العام عن «المجرمين» السياسيين المتهمين بمعارضة النظام. إعادة النظر بأوضاع اللاجئين السياسيين من الجنوب.. الخ (٢٦٨، ١٩٧٧م العدد ٣٧، ص ١٠).

وتكمن حقيقة تلك المطالب، في منح القبائل سلطات واسعة في أجهزة الدولة، وانتهاج سياسة تعاون لصيقة بالعربية السعودية. وللتأكيد على «جدية نواياهم». نجد فرق القبائل، تصطدم مع قطاعات الجيش النظامي.

ورداً على تحركات القبائل، أجرى الحمدي عدة لقاءات مع قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية، تم خلالها التوصل إلى صياغة عدد من القرارات المشتركة،

القاضية بتوسيع رقابة السلطة المركزية الفاعلة في كافة مناطق البلاد، وإنشاء جيش وطني قوي، وإيقاف التدخلات الخارجية في شؤون الجمهورية العربية اليمنية، والحد من نفوذ القبائل (٢٠٤، ص ٦٥٤).

وللحصول على دعم وتأييد القوى الديمقراطية في البلاد، وتعزيز مواقعه، عمل الحمدي على تحسين العلاقات مع اليمن الجنوبية. وفي منتصف فبراير ١٩٧٧ م، عقد في مدينة قعطبة الواقعة بالقرب من الحدود مع اليمن الجنوبية مؤتمر لرئيسي الدولتين في اليمن الشمالية واليمن الجنوبية، وفي هذا المؤتمر اتفقا على إنشاء مجلس الرئاسة، يشترك فيه رئيسا الدولتين ورئيسا الأركان وممثلون عن الوزارات، واتفقا على أن يعقد هذا المجلس اجتماعاته مرة كل ستة أشهر. وتمثلت مهمته في مراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن كلا الطرفين، وقيادة نشاط اللجان المشتركة في مختلف المجالات. كما اتفقوا في هذا المؤتمر أيضاً على إنشاء لجان فرعية، في المجالات الاقتصادية والتجارية والتخطيط، مهامها دراسة إمكانيات التعاون في نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا المؤتمر أيضاً تم التوصل إلى اتفاق، يقضي بأن يمثل أحد الطرفين منهما الطرف الآخر، في البلد الذي لا يوجد له فيها تمثيل دبلوماسي (٤٠، ١٩٧٧. فبراير ٢٢٤، ١٩٧٧/٢/١٧، ٢٧٢، ١٩٧٧، العدد رقم ٢، ص ٢٠٣).

ودفعت العلاقات والاتصالات التي أقامها الحمدي مع القوى اليسارية، وكذلك لقاءاته ومحاورته مع جمهورية اليمن الديمقرطية الشعبية، القوى المحافظة التقليدية، إلى بذل كل الجهود الممكنة، لتحسين وتطبيع العلاقات بين الدولة والقبائل. ولعب القاضي عبد الله الحجري دور الوسيط في هذا الميدان بين الشيخ الأحمر والحمدي، إذ تمكن الحجري من إقناع المشايخ بقبول المصالحة مع الحمدي. فضلاً عن ذلك كان المشايخ مضطرين إلى قبول المصالحة نظراً لتخليص الاعتمادات المالية المتدفقة من العربية السعودية، والتي من جرائها عانى المشايخ أزمة مالية، وفي ذات الوقت، سبق للحمدي أن وعدهم بالتغلب عليها. وأثبت الحجري للمشايخ بأن الحمدي أعطى موافقته

المسبقة على سرعة تخفيف عملية تنفيذ الإجراءات الاجتماعية في الحياة العملية، كما وعدهم أيضاً باتخاذ الخطوات المؤدية إلى الفتور في العلاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٢٦٨، ١٩٧٧، العدد ٣٥، ص ١٣ - ١٦).

ودفع التوجس من ترسيخ مواقع القوى اليسارية في البلاد، وتحسين العلاقات مع اليمن الجنوبي، دفع الشيخ الأحمر الذي مكث في خمر، أكثر من عام، إلى العودة إلى صنعاء في فبراير ١٩٧٧ م، وكان قد عاد قبله إلى العاصمة، مجاهد أبو شوارب.

وهكذا وبهذا الأسلوب المتمثل بموقف الحمدي المتوازن، بين اليسار والقوى الرجعية وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والسعودية، تمكن بالطرق الدبلوماسية من تسوية النزاع المشتعل، وإعادة الأحمر إلى العاصمة ليسهل عليه مراقبة نشاطه (٢٧٣، ٧٨/١/٢١ م). كما تمكن الحمدي أيضاً من التوصل إلى اتفاق مع الشيخ الأحمر، يقضي بأن توقف القبائل هجومها على قطاعات الجيش، ويوقف المشايخ معارضتهم للإصلاحات المالية والاقتصادية التي تقوم بتنفيذها الحكومة.

وفي الوقت الذي سار فيه كلا الطرفين على طريق تقديم التنازلات، كان كل منهما يأمل أن النزاع سيحل مستقبلاً لصالحه، فالشيخ الأحمر وضع في حسبانه بأن نفوذ وتأثير مجلس الشورى مستقبلاً، سيكون إلى جانبه وأنصاره وسينتخب مجدداً رئيساً للمجلس، في حين وضع الحمدي في حسبانه مسألة تخفيض مقاعد القبائل في المجلس وزيادة المقاعد المخصصة للضباط الشباب والموظفين (٢٦٢، ١٩٧٧ م، العدد ١١ ص ٢٦).

وتبين بأن المصالحة لا تعدو عن كونها استراحة مؤقتة، إذ لم يتم التغلب على الحالة السياسية المتوترة السائدة في البلاد. ففي إبريل ١٩٧٧م وفي ظل ظروف غامضة اغتيل في لندن القاضي عبد الله الحجري - رجل الاتجاه المحافظ، المشهور بارتباطه الشديد بالعربية السعودية والقبائل الشمالية.

وكانت رحلة الحجري إلى لندن مرتبطة بالحوارات المفترض إجراؤها مع عاهل المملكة العربية السعودية ـ الملك خالد حول عدد من القضايا السياسية الحيوية والهامة، في جنوب شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك تسوية العلاقات بين السلطة المركزية وقبائل اليمن الشمالية، إذ ظلت هذه المسألة حيوية نظراً لأن الاتفاق بين الأحمر والحمدي كان شكلياً، وبقي التنافس على أشده (٢٦٢، ١٩٧٧، العدد ١٥، ص ٤).

ونظر المشايخ إلى اغتيال الحجري كتراجع من قبل الحمدي عن وعوده للحجري، وقادة العربية السعودية. واستمرت علاقة الأحمر تزداد سوءاً في شهر مايو ويونيو. ووسعت قبائل اليمن الشمالية عملياتها العسكرية فانتقلت من العمليات الهجومية الصغيرة، إلى الاستيلاء على مراكز الحراسة العسكرية، ومحاصرة وقطع الطرق الواقعة في الشمال من العاصمة صنعاء.

وفي مطلع أغسطس ١٩٧٧م جمع الأحمر قوة من القبائل يصل عددها نحو أربعين ألف مقاتل واستولى على مدينة صعدة، والمنطقة الجبلية المحيطة بها. استجاب لندائه الموجه إلى المشايخ ـ الذي يدعوهم فيه إلى النهوض والوقوف معاً ضد السلطة المركزية ـ عدد ليس كبيراً من قبائل المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، أما قبائل المنطقة الوسطى من البلاد، فقد اعتذرت عن المشاركة في تلك العمليات، ونتيجة للعمليات الهجومية للقبائل، أصبحت البلاد في واقع الأمر منقسمة: وقعت الستة المحافظات الواقعة في الشمال والشمال الشرقي من البلاد تحت سيطرة المشايخ برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر، وسيطرت الحكومة على الستة المحافظات الأخرى، الواقعة غرب وجنوب غرب البلاد.

وفي أغسطس، شن الجيش النظامي مدعماً بالمدرعات والطائرات حملات حربية، ضد القبائل المتمردة (٢٠٥، ص ٧٩٣). وحققت تلك الحملات نجاحاً كبيراً، رفعت تدابير الحمدي السريعة والمضادة من هيبته، وفي نفس الوقت أوقعت الهزيمة من نفوذ وسمعة وجهاء القوى القبلية

الإقطاعية. وكان هجوم قوات الحكومة ضد الفرق القبلية، أول عملية من نوعها في تاريخ الجمهورية. ودلت هذه العملية على الدور المتنامي للجيش، وقوة السلطة المركزية في البلاد. أدت هزيمة مشايخ القبائل إلى تعثر دورهم في الحياة الاجتماعية ـ السياسية للجمهورية العربية اليمنية.

وعلى الرغم مما أصيبت به مواقع مشايخ القبائل من ضعف وانحسار، إلاّ أن الأحداث الحربية، الواقعة في صيف عام ١٩٧٧م أظهرت عدم مقدرة كلا الطرفين المتصارعين على تحقيق النصر الحاسم. وبدأت مرحلة (توازن القوى). وعليه لم تكن هناك أية وسيلة للتغلب على الأوضاع المتوترة في البلاد، سوى السير في طريق التنازلات المتبادلة.

وفي بداية سبتمبر ١٩٧٧ م، وبتوسط الملك خالد، تم التوصل إلى مصالحة سياسية بين الطرفين (٢٦٧، ١٩٧٨، لعدد ٧٩، ص ١٢). أبرم الحمدي والأحمر اتفاقية (أو بالأحرى مصالحة) منح بموجبها الأحمر منصب نائب رئيس مجلس القيادة لشؤون القبائل، وسنان أبو لحوم منصب نائب رئيس مجلس القيادة للشؤون الاقتصادية، مجاهد أبو شوارب ـ عضو مجلس القيادة. ووافق الحمدي على إجراء انتخابات مجلس الشورى (على الرغم من عدم تحديد تاريخها)، كما وافق رسمياً على تشكيل «الجيش الشعبي» من ثلاثة آلاف فرد. وكان من المفروض أن تقوم الحكومة بتسليم وتمويل هذا الجيش ويتولى قيادته مجاهد أبو شوارب. ومن جديد منح الحمدي رؤساء القبائل عدداً من المناصب في الحكومة، ووافق على حرية تحرك المشايخ في داخل البلاد مصحوبين بحراستهم المسلحة الخاصة. ومن جانبهم التزم المشايخ بتسليم أسلحتهم الثقيلة وسحب فرقهم، من مناطق العمليات الحربية، التي حدثت قبل ذلك في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، والتي كانت واقعة تحت سيطرتهم. (٢٠٤، ص ٦٥٦).

إن إبرام هذه الاتفاقية التي تبدو من الوهلة الأولى «غير متكافئة» تدل من جديد، على أنه وبالرغم من الدور المتنامي للدولة، إلاّ أن مواقع القبائل بقت

قوية ولا يستهان بها. ولكن وحسب ما بينت التجارب، يعتمد تأثير ونفوذ الشخص، ليس فقط على المنصب الذي عيّن فيه، بقدر ما يعتمد على نوعية ثقله السياسي، ومن هنا تبين، بأن تنازلات الحمدي ليست كبيرة وفي التحليل الأخير ساعدت الاتفاقية المبرمة بين الحمدي والمشايخ على تعزيز وترسيخ مواقع الدولة، في داخل البلاد وخارجها. وفيما يتعلق بالمشايخ، كانت المجلة الانجليزية صائبة في معرض حديثها بهذا الشأن، حيث أشارت إلى أن «نجاحهم» في هذا النزاع مع الدولة «أقرب ما يكون دليلاً على هزيمتهم النهائية» (٢٠٦٨، ١٩٧٧، العدد ٣٥، ص ١٦). وفي واقع الحال لم يعد هنالك أي معنى لدى الحمدي لمواصلة العمليات الحربية المنهكة للبلاد، والموجهة ضد القبائل: كان واضحاً تماماً تفوق السلطة المركزية عسكرياً بقطع النظر عن عدم توافر الإمكانيات الكافية للقضاء على القبائل نهائياً.

إن النجاح الذي حققه الحمدي وضع اللبنات الأولى، لخرق التوازن السياسي لصالح المركزية، ولم يكن بالإمكان تقييم ذلك النجاح تقييماً عادلاً، إلاّ في وقت متأخر. وساعد على هذا إلى حد ما، موقف العربية السعودية، التي صارت سياستها تميل أكثر فأكثر، إلى جانب حكومة اليمن الشمالية. وأصبحت المنح والعطايا الوفيرة التي كانت سابقاً تمنحها في الأساس للقبائل، أصبحت الآن تصب وبكرم في خزينة الدولة.

ودفعت الاتفاقية المبرمة بين الحمدي والشيخ الأحمر، بعض أعضاء الحكومة، إلى تقديم استقالاتهم. ويفسر وزير العمل، استقالته في مذكرته الموجهة إلى رئيس مجلس الوزراء، بهذا الشأن كما يلي: تقع المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والغربية من البلاد، تحت سيطرة ونفوذ القبائل، التي تبذل كل ما في وسعها للاحتفاظ بسلطتها وإدارتها الذاتية هناك، كما تسعى جاهدة لتحويل هذه المنطقة إلى «منطقة وحزام» لمواجهة الزحف التقدمي. وفي مثل هذه الأوضاع يجب عدم تقديم التنازلات لمشايخ القبائل. إن عودة الأحمر، وأبو لحوم، وأبو شوارب، إلى ممارسة النشاط السياسي تعتبر «كارثة ومصيبة للشعب، وتراجع إلى الوراء لسنوات كثيرة». إن العربية السعودية، وعلى الرغم

من توسيع روابطها واتصالاتها مع الحكومة، إلاّ أنها في نفس الوقت تعمل جاهدة لبقاء المناطق السالفة الذكر «مستقلة» أي بمعنى آخر استمرار تلك المناطق تحت سيطرة المشايخ، الذين بإمكانهم مستقبلاً القيام بضغوط معينة، على سياسة السلطات المركزية (٣٥٠، ١٩٧٧/١١/٧ م، ص ٢٤ - ٢٥).

وجاء في الرسالة أيضاً «ليس من المنطق ولا من الضروري، أن كل قضايا اليمن تحل بمساعدة العربية السعودية»، بل من الضروري التخلص من كل أنواع مساعدات العربية السعودية وحتى «المساعدات المالية المخصصة لتغطية عجز الميزانية». ويجب على الحكومة العمل «لتشكيل المجلس الاستشاري الأعلى، الذي يقع على عاتقه مسؤولية دراسة الوضع في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد وتحليل ظروف تمرد المشايخ». (٢٥٠، ٧٧/١١/٧ ص ٢٥).

ويبدو واضحاً، بأن صاحب المذكرة ثابت في اتجاهه، وموقفه المناهض للعربية السعودية، فبعد أن شرح تخوفه من قيام الرياض بفرض سيطرتها الكاملة على شؤون اليمن الشمالية، اعتبر بأن قطع كافة علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع العربية السعودية، مسألة ضرورة. ولكن قيادة الجمهورية، وإدراكاً منها لإمكانياتها المحدودة، لم تكن قادرة (بل لم تكن راغبة) في اتخاذ مثل تلك الخطوة، وللتأثير على السياسة السعودية، استخدمت علاقاتها مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وفي المرحلة التي أعقبت تولي الحمدي السلطة، لوحظ تحسن العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، وبهذا الصدد كتب الشهاري: «أدرك الضباط المنتسبون لخط الاصلاحات، والذين رفعوا شعار الإصلاح المالي والإداري، وبناء دولة القانون والنظام الحديثة، أدرك هؤلاء الضباط بأنه لا يمكن السير قدماً دون وجود حوار وتفاهم مع الحركة الوطنية ونمو وتطور العلاقات مع النظام الديمقراطي في الشطر الجنوبي من الوطن، في ظل ظروف السلام والاستقرار. وهنا من المحتم أنهم

اصطدموا بنفوذ العربية السعودية وأنصارها، ضمن أوساط كبار الإقطاعيين». (١٥١، ص ٧٤). ومع ذلك استمرت القيادة العسكرية في نهجها وعلاقاتها الودية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وجرت لقاءات دورية بين الشخصيات القيادية في كلا الشطرين نوقش فيها القضايا المتعلقة بتوحيد الدولتين اليمنيتين، وابتداء من عام ١٩٧٤ م، جرى خلالها تبادل الوفود والزيارات على مستوى الوزراء. والتقى رئيسا كلا الدولتين في مؤتمر قادة دول عدم الانحياز المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤م وفي كولا لامبور عام ١٩٧٦ م.

ونتيجة لزيارة رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لليمن الشمالية في فبراير ١٩٧٧ م، أقر إنشاء لجنة شؤون الوحدة المشتركة على مستوى وزراء الدفاع، الاقتصاد والتجارة، التخطيط، والخارجية، على أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها الدورية كل ستة أشهر مرة، كما بدأت اللجان المشكلة في مؤتمر طرابلس اجتماعاتها الدورية (٢٠٧، ص٨٢٧، ٢٢٤، ١٩٧٧/٢/١٧ م).

وتم التوصل إلى عدة نتائج، في نطاق ترتيب وتنظيم العلاقات الاقتصادية والثقافية. عولجت القضايا المتعلقة بتجارة الخضروات، وإلغاء الرسوم الجمركية. وأنشئت منظمة واحدة للأدباء والكتاب اليمنيين، وتم الاتفاق على أن تدرس مادة التاريخ في المدارس، وفقاً للمنهج المعد من قبل اللجنة المشتركة. كل هذا جاء تأكيداً عملياً على جهود الشطرين الرامية إلى وضع أسس راسخة لاستعادة الوحدة اليمنية. (٢٤٤، ١٩٧٧/٩/٢٦ م). ومع ذلك لم تتوفر الشروط الواقعية للوحدة اليمنية، ضمن الظروف السياسية السائدة في تلك المرحلة، الأمر الذي أدركه جيداً العقلاء والمفكرون في كلا الجانبين.

وفي سنوات محل البحث بدأت قضية البحر الأحمر تحتل مكاناً ملموساً ليس فقط في العلاقات بين دول شبه الجزيرة العربية، بل على مستوى السياسية الدولية بشكل عام. وكان هذا مرتبطاً بعدد من الأسباب، وبالدرجة الأولى بالتغيرات السياسية الخارجية في هذه المنطقة من العالم.

وحتى ١٩٧٤م احتلت الولايات المتحدة الأمريكية موقعاً مؤثراً في حوض البحر الأحمر، وذلك بفضل امبراطور الحبشة الذي منح الولايات المتحدة حق إنشاء القواعد العسكرية لها في الأراضي الحبشية واحتلت إسرائيل مواقعاً هامة بالقرب من مضيق باب المندب، حيث تواجدت في بعض الجزر القريبة من المضيق، والتي منحتها الحبشة لبريطانيا، قبيل جلائها من جنوب شبه الجزيرة العربية. ونسقت كل من إسرائيل وأمريكا نشاطها وجهودها وأعدت الخطط الرامية إلى تثبيت سيطرتها وهيمنتها على مضيق باب المندب. وأعدتا العدة لضرب العرب في هذه المنطقة الاستراتجية. (٢١٣ ص ٧١ ـ ٨٤، ٢٤٥، ١٩٧٢/٢/٢، ٢٤٩، ١٩٨٢/٢/١١ م).

وبعد ثورة ١٩٧٤م في أثيوبيا كانت الولايات المتحدة مضطرة للانسحاب من حوض البحر الأحمر.

وفي منتصف السبعينات أخذت مسألة الملاحة في البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب ترتدي أهمية وحيوية كبيرة، وجذبت انتباه الكثير من البلدان، ذات المصلحة في الملاحة الدولية. وارتباطاً بذلك قادت السعودية حملة سياسية نشطة مركزة جهودها من أجل إقامة كونفدرالية دول شبه الجزيرة العربية وبلدان حوض البحر الأحمر، والتي يمكن أن تؤيد سياستها الرامية إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية. وأيدت حكومة الجمهورية العربية اليمنية هذه السياسة، ووقفت إلى جانب قيام رقابة حركة من (ج.ع.ي وجمهورية ي.د.ش وجيبوتي) على مضيق باب المندب، وكذا إبرام اتفاقية دولية، شبيهة باتفاقية تنظيم الملاحة عبر السويس والبوسفور، غير أن هذا المشروع لم توافق عليه بلدان كثيرة وتميّز موقف ج.ي.د.ش عن موقف الجمهورية العربية اليمنية في كون الأولى وقفت إلى جانب فكرةِ تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة سلام واستقرار (٢٦٧، ١٩٧٦م العدد ٦٤ ص ٦٧).

وكانت قضية البحر الأحمر وعلى الأخص جزره على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديقراطية الشعبية.

وإبان حرب ١٩٧٣م بين الشمال والجنوب، احتلت قوات الشمال جزيرة كمران، والتي سلمتها انجلترا إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بعد انسحابها من المنطقة عام ١٩٦٧م ولم تتوصل المحادثات واللقاءات العديدة بين ممثلي الشمال والجنوب، إلى تغيير ملموس في الوضع القائم في الجزيرة إذ استمرت الجزيرة تحت سيطرة الجمهورية العربية اليمنية.

وفي عام ١٩٧٦م استأنفت العربية السعودية جهودها الرامية، إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، مستخدمة لتحقيق هذا الغرض ولجذب الحلفاء مختلف الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وأيدت السعودية فضلاً عن الجمهورية العربية اليمنية، كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة.

ووقفت ضد هذا المعسكر مجموعة البلدان العربية المجاورة: السودان، مصر، سوريا (٢٦١، ١٩٧٧م أكتوبر ص ٧٢ - ٨٠). وفي بداية عام ١٩٧٧م عقدت هذه البلدان عدة لقاءات على أعلى مستوى، وتمخض عن تلك اللقاءات، إبرام اتفاقية سرية قضت بقيام «القيادة السرية الموحدة» لبدان حوض البحر الأحمر. وتقريباً في ذلك الوقت، عقد في جدة وتحت شعار «البحر الأحمر - بحيرة عربية» اجتماع للخبراء العسكريين من كل من مصر، العربية السعودية، الجمهورية العربية اليمنية والسودان».

وفي مارس ١٩٧٧م افتتح في مدينة تعز مؤتمر رؤساء دول حوض البحر الأحمر - الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، السودان، والصومال. وعلى الرغم من عدم حضور العربية السعودية هذا المؤتمر، إلا أن هذا وفقاً لما أشار إليه المعلقون الغربيون» لم يمنع الرياض من أن تلعب الدور الأول، من وراء الكواليس» (٢٦١، ١٩٧٧م أكتوبر ص ٨١).

وتبنت الجمهورية العربية اليمنية بشكل واضح ودقيق، وجهة النظر القائلة إن «البحر الأحمر من حيث موقعه الاستراتيجي والسياسي، يعتبر في واقع الأمر بحيرة عربية داخلية» وحول قضية باب المندب رأت الجمهورية العربية اليمنية ضرورة وجود «استراتجية موحدة يجب أن تو-» لتقوية وتعزيز التواجد اليمني

في هذه المنطقة، وذلك بزيادة الدعم المقدم لكلا الدولتين» (٢٤٩، ١١/٢/١٩٨٣ م)، وهكذا عكست وجهة نظر الجمهورية العربية اليمنية، وإلى حد بعيد موقف العربية السعودية.

أما وجهة نظر اليمن الجنوبي، فقد تضمنها تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني المقدم إلى المؤتمر الأول للحزب «إن أمن البحر الأحمر، هو أمن كافة البلدان والشعوب القاطنة في حوضه، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق تحويل البحر الأحمر إلى منطقة سلام دائم واستقرار». (٤٥ ص ١٣ - ١٤) وطالبت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بحرية الملاحة عبر باب المندب.

وجاء في البيان الختامي لمؤتمر تعز «لكي يصبح البحر الأحمر منطقة سلام، يجب على دولة بذل أقصى الجهود، للوصول إلى هذا الهدف وذلك عن طريق التنسيق والتشاور الدائمين» (٢٢٣، ١٩٧٧م العدد ١٥٤ ص ٧، ٢٦١/١٩٧٧م أكتوبر ص ٨١).

وبهذا الشكل لم يؤيد مؤتمر قمة تعز، موقف العربية السعودية، ووجدت الأنظمة العربية المحافظة، والقوى الإمبريالية، الواقفة خلفها بأن الصيغة المقدمة، من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بشأن واحدة من القضايا الحيوية في المنطقة هي التي أقرت في المؤتمر. وليس من قبيل الصدقة، أن تكتب الحولية السنوية الانجليزية «ميدل ايست انويل ريف» أن الحمدي «رأى بأن التقارب الشديد بين البلدين (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - جالوبفسكايا يلينا) يمكن أن يؤدي إلى بروز معسكر فعال ومؤثر في شبه الجزيرة العربية بإمكانه الاتجار جيداً مع العربية السعودية. وفي عام ١٩٧٧ م، قطع الحمدي شوطاً بعيداً، في علاقته مع الحكومة العدنية، أما مؤتمر تعز، الذي دعا إليه الحمدي، وقام بإعداده وتنظيمه واشتركت فيه إضافة

(٣) في الوقع العملي كان هذا هو حزب المثقفين اليمنيين.

إلى الدولتين اليمنيتين السودان والصومال، وكُرِسّ لمناقشة أمن البحر الأحمر فقد قيمته العربية السعودية كناقوس وإنذار بالخطر» (٢٦٩، ١٩٧٩م ص ٤١٩).

وعندما لم تحقق السعودية أهدافها، «بدأت ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل لتحقيق أهدافها، من خلال إحلال الرقابة على البحر والمضيق عبر القوات العربية المشتركة» ومن جانبه ووفقاً لما أورده الشهاري «قام الحمدي بتشكيل فرقة عسكرية خاصة، قوامها ٣٠٠٠ فرد للدفاع عن مداخل البحر الأحمر... وكان هذا أحد أسباب مصرعه (١٥٣ ص ٢٦٠ - ٢٦١).

وتطلبت الأوضاع السياسية السائدة في البلاد خريف ١٩٧٧م من الحمدي تحديداً دقيقاً، لتوجهاته اللاحقة، في مجال السياسة الداخلية والخارجية. لم تكن سياسة الحمدي المتوازنة، والمشار إليها سلفاً قادرة على الثبات طويلاً، بل إنها خلقت عدم الرضا والسخط والشك، لدى كافة القوى المشاركة في العمل السياسي. غير أن الحمدي ركب مخاطر العزلة.

وعلى الرغم من محاولات قيادة الجبهة الوطنية ومساعيها لإيجاد علاقات مع الحمدي، إلا أنه لم يستجب لذلك، ورفض التعاون معها، بل ومع مختلف القوى الوطنية. وكما كتب الشهاري لم يكن بمقدور الحمدي، وغيره من الضباط أنصار «الإصلاحات من أجل التجديد» أن يدركوا بأنه لا يمكن بناء الدولة المركزية الحديثة «بدون التعاون، مع الحركة الوطنية حتى النهاية، وخلق مناخ سلمي للعلاقات مع النظام الديمقراطي في الشطر الجنوبي من اليمن». وأصبح الصدام مع العربية السعودية وأنصارها في اليمن الشمالية أمراً محتماً. «ونتيجة لأن الحمدي لم يكن حاسماً بما فيه الكفاية، سواء في ميدان تنفيذ الإجراءات الراديكالية، أو في علاقته مع عملاء السعودية... في الجيش وقوات الأمن وفي أجهزة الدولة فقد سقط صريعاً في أيدي قاتليه» (١٥١ ص ٧٤ - ٧٥).

وبهذه المناسبة من المفيد جداً إيراد الملاحظات، التي كتبها الصحفي

الفرنسي ـ جان جير عندما كان الحمدي لا يزال على قيد الحياة، حيث كتب ما يلي: «لقد كان واضحاً بأن الحمدي محكوم عليه. بالموت فهو ملعون من قبل الإقطاع ومتهم من قبل الحكام في العربية السعودية ويقود الصراع في ظروف انعزالية متزايدة، لرفضه الاعتماد على القوى اليسارية والوطنية، والتي تعتبر بحق في تلك الظروف حليفاً طبيعياً له. وأثارت وسائله وأساليبه الغيظ والسخط لدى أقرب أنصاره، إذ دفعه الغرور والشعور بجماهيريته، إلى عدم التشاور مع أحد فأصبح لا يطاق...» (٢٧٣، ٢١/١٠/١٩٧٨ م).

وفي ١١ أكتوبر ١٩٧٧م وقبيل توجهه إلى عدن للتشاور مع قادة اليمن الجنوبي (هذه الزيارة الرسمية الأولى لقائد اليمن الشمالي إلى ج.ي.د.ش إذا ما تمت) وجد الحمدي مقتولاً في ظل ظروف يشوبها الغموض.

وبهذا الصدد، أصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية بياناً اعتبرت فيه اغتيال الحمدي «خطة أمريكية منفذة بأياد يمنية» الهدف منها التخلص من الحمدي، ومن سياسته التي تميزت بالاستقلالية النسبية، عن الاتجاه الأمريكي والسعودي». وتمكن الحمدي من تنفيذ الإصلاح في الجهاز الإداري الموجه إلى تحديث هذا الجهاز، وبناء بعض المشروعات التنموية والحد من نفوذ وتأثير كبار الإقطاعيين، ومشايخ القبائل المرتبطين بالنظام الرجعي المجاور». وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية قلقتين من جراء التقارب بين شطري اليمن، وإبرامهما اتفاقية تقضي بتحديد موقف مشترك، إزاء قضية البحر الأحمر ومضيق باب المندب. ولم ترضِ هذه القوى بموقف الحمدي المحايد إزاء أثيوبيا والصراع الجاري حول البحر الأحمر» (٢٥٠ العدد ٨٣٩، ٢٧/١١/١٩٧٧م ص ٢٤).

ومن الطبيعي أن يكون المشايخ هم الأعداء الرئيسيون للحمدي، نظراً لإزاحتهم من أجهزة الدولة وحرمانهم من المبالغ المالية الطائلة، التي تصل وفقاً لبعض التقديرات إلى ما يقرب من ثلاثمائة ألف دولار في السنة (٢٦٤، ١٢/ ١٠/١٩٧٧ م). كما أن الحمدي أخمد تمرد القبائل، الذي اشترك فيه نحو

أربعون ألف شخص وبعد الضربة التي أوقعها الحمدي بالاستقلالية القبلية، بدأ .ور وفعالية المشايخ ينحسر في المجتمع اليمني، ولا يمكن عودته إلى حجمه .لسابق.

لم يؤدّ اختلاف الحمدي مع الأوساط الاقطاعية المحافظة إلى تقاربه مع القوى الوطنية التقدمية ومن الصعب الحديث عن الأسباب التي حالت دون قيام هذا التحالف، غير أنه من الواضح بأن نفوذ العناصر الليبية في الحركة الديمقراطية، في الجمهورية العربية اليمنية، المتمثل في ممارسة التكتيك المغامر والعمل المسلح كانا من أوائل تلك الأسباب.

وأعلن في ١١ أكتوبر عن التشكيل الجديد لمجلس القيادة، حيث أصبح المقدم أحمد حسين الغشمي رئيساً لمجلس القيادة وقائداً عاماً للقوات المسلحة. ودخل في عضوية مجلس القيادة عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء، وعبد الله عبد العالم، الذي كان عضواً في مجلس القيادة السابق. وفي ١٢ أكتوبر أعلن مجلس القيادة عن مواصلة الحكومة ممارسة مسؤوليتها بتشكيلها السابق.

وتقدم وزير الخارجية عبد الله الأصنج ببيان عن الاتجاه السياسي للبلاد، أكد فيه على تمسك البلاد بالنهج السابق، والتزام الجمهورية العربية اليمنية بمبادىء منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. «كما أعلن أن الحركة التصحيحية، ستواصل سيرها في المستقبل، وستظل القوات المسلحة والأمن درع الثورة وحامي مبادئها في جميع الأحوال» (٢٠٤ ص ٦٥٧، ٦٦٨، ١٩٧٧م العدد ٢٧ ص ١١).

وفي الأسبوع الأول لتولي الغشمي مقاليد الأمور، كانت الأوضاع السياسية في البلاد متوترة ويكفي القول هنا بأن الجماهير وأثناء تشييع جثمان الحمدي اتهمته بمقتله.

وبمجرد تولية السلطة، اصطدم الغشمي بنفس المشاكل التي واجهت سلفه، إذ وجد نفسه بين قطبي قوتين ـ مشايخ القبائل الشمالية واليسار الموحد

في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية. وطالب المشايخ المرتبطون بالسعودية بتنفيذ الاتفاقية، الموقع عليها من قبل الحمدي والأحمر في سبتمبر ١٩٧٧م والقاضية بإجراء انتخابات مجلس الشورى.

وفي ١٢ أكتوبر ١٩٧٧م فتح الأحمر الطرق الواقعة في شمال وشرق البلاد، والتي كانت مقطوعة منذ بداية العام، ولكن المصالحة بينه والسلطة المركزية لم تتم، ولم يكن الأحمر راضياً بالغشمي (على الرغم من أنه ينحدر من قبيلة حاشد، وأخوه من المشايخ المؤثرين في حاشد) لشغله منصب القائد العام، وحجبه هذا المنصب عن قريبه، المقدم مجاهد أبو شوارب.

ومما زاد الأمور تعقيداً، إعلان الغشمي في نهاية عام ١٩٧٧م عن عدم اعتزامه مواصلة الحوار مع مشايخ القبائل، ما داموا لا يحترمون الدولة، ولا يلتزمون بتطبيق القوانين (٢٦٧، ١٩٧٨م العدد ٧٩ ص ١٢) وعلى أثر ذلك رفض الأحمر تأييد نظام الغشمي، نظراً لخرق الاتفاقية المبرمة مع الحمدي. وفي واقع الأمر كان الأحمر يرفض التعاون مع الغشمي، نظراً لأنه لاحظ نشاط الغشمي يستهدف التعزيز اللاحق للسلطة المركزية.

ومن الدلائل المشيرة إلى توتر علاقات السلطة المركزية بالقبائل، المقابلة الصحفية التي أجرتها الصحيفة الفرنسية «ليموند» مع وزير الخارجية، وفي هذه المقابلة صرح وزير الخارجية، بأن مشايخ القبائل يقفون على الدوام، ضد أي جهود للدولة إلى تطوير البلاد القبلية ـ دولة داخل الدولة. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فلا يمكن «أن تفرض سيطرتها الكاملة على الجيش» وعليه فمن الضروري وضع حد لاستهتار وعدم خضوع القبائل نظراً لحاجة البلاد الماسة إلى الاستقرار، ولتتمكن من حل مهام التنمية الاقتصادية. (٢٧٣، ٢٢ ـ ١٩٧٨/١/٣٣ م).

ونظر الغشمي إلى جمعيات التعاون الأهلي للتطوير، كأداة لتقوية السلطة المركزية، على مستوى النواحي، لذلك واصل دعم الاتجاه الذي سبق وأن أيده الحمدي، والرامي إلى تعزيز وتقوية الحركة التعاونية في البلاد. وإلى جانب قيام

هذه الجمعيات بمهام سياسية هامة كلفت هذه الجمعيات أيضاً، بإنجاز كل المشروعات القادرة على إنجازها في المناطق الريفية.

وفي نوفمبر ١٩٧٧م ألقى الغشمي كلمته في اجتماع الهيئة القيادية للاتحاد العام للجمعيات التعاونية والذي ركز فيها على دور التعاون في حياة اليمن. «التعاونيات ـ هي الطريق الحقيقي لبناء اليمن واستعادة حضارته «وأكد في خطابه أيضاً، بأن التعاون جوهر الحياة اليمنية «وبأنه ما كان لليمنيين أن يبنوا الحضارات ويشيدوا السدود العظيمة، إلاّ في ظل التعاون والتكاتف «وأكد الغشمي للمجتمعين، بأن القيادة العليا للبلاد لن تبخل بتقديم دعمها المتنوع وفي مختلف المجالات من أجل نجاح العمل التعاوني». ودعا التعاونيات تحمل كامل مسؤوليتها، وعدم إتاحة المجال للمضاربين «للتلاعب بأموال وإمكانيات التعاون» وأكد على أنه سيقوم شخصياً بمراقبة الحركة التعاونية وفي ختام خطابه، وباسم مجلس القيادة والحكومة أعلن عن «منح التعاونيات ٧٥٪ من أموال الزكاة وإعفائها من الرسوم الجمركية» (١.٢٣، ١٩٧٧م العدد ٩ ص ١٨).

وكان لهذا القرار أهمية كبيرة جداً، إذ إنه ضمن للتعاونيات دخلاً كبيراً، وقوى مواقعها الاقتصادية، ومنحها الاستقلال الكبير من النظام التقليدي القبلي للسلطة، والذي لعب فيه المشايخ والوجهاء دوراً أساسياً وكبيراً. وهذا القرار ساعد أيضاً على ترسيخ هيبة ونفوذ السلطة المركزية في عيون أفراد القبيلة.

وكانت سياسة منح الاستقلال الاقتصادي للجمعيات التعاونية موجهة لضرب نفوذ وسلطة مشايخ القبائل، وهذا بدوره كان من المحتم أن يؤدي إلى إضعاف العلاقات والروابط القبلية، وبالنتيجة تفكك الهياكل القبلية والانهيار التدريجي للعلاقات القبلية.

وعليه وبناء على ما سبق برهنت الخطوات الأولى للغشمي، على عدم تغير نهج القيادة اليمنية الرامي إلى بناء الدولة المركزية.

ولكن وإلى جانب خطواته الرامية إلى تعزيز السلطة المركزية، سعى

الغشمي إلى تخفيف سخط المشايخ «وتهدئة القبائل الشمالية» وإقامة أوثق علاقات التعاون مع العربية السعودية.

وفي الحقيقة لم يتمكن الغشمي من تسوية كل تلك المتناقضات وتحقيق الاستقرار. وهكذا بقي وضع القائد الجديد صعباً ومعقداً بما فيه الكفاية. (٢٦٩، ١٩٧٩م ص ٤٢٠).

لم يستطع الغشمي مباشرة بعد توليه السلطة أن يؤمن لنفسه تأييد ودعم الكثير من ضباط الجيش المؤثرين، وفي ظروف اليمن الشمالية كان هذا يعني عدم ثقته بخضوع هؤلاء الضباط له، وما إذا كانوا سنفذون أوامره أم لا، واحتمال توجيه أسلحتهم ضد القوات الحامية للحكومة. ووقف في صف المعارضة، ضد القائد العام للقوات المسلحة، عضو مجلس القيادة الرائد عبد الله عبد العالم، الذي نازع الغشمي على منصب رئيس القيادة. ولم تؤيد الغشمي قوات الصاعقة والمظلات، كما وقفت ضد الغشمي أيضاً قوات العمالقة والتي كانت تحت قيادة عبد الله الحمدي الذي وجد مقتولاً بجانب أخيه إبراهيم الحمدي. واتهمت بعض وحدات العمالقة، والتي كانت مشكلة في الأساس من قبيلة بكيل، الذي ينتمي إليها قائد العمالقة السابق عبد الله الحمدي، اتهمت هذه الوحدات الغشمي (والذي ينتمي كما سبق الإشارة إلى حاشد) في عملية الاغتيال. ورغبة من هذه الوحدات بعدم الخضوع للغشمي، فرّ الكثير من أفرادها إلى عدن. (٢٠٥ ص ٧٩٥).

كل تلك الأوضاع اضطرت الغشمي إلى البدء بإجراءات التصفية داخل الجيش، وكانت هذه الإجراءات موجهة بالدرجة الأولى ضد أصدقاء وأنصار الحمدي. وبهذا الصدد كتبت الصحف العربية «لقد أعقب مقتل الحمدي اعتقال عشرات من كبار الضباط، والشخصيات المدنية المشايعة للحمدي «كما نكل بالكثير من الشخصيات المنتمية إلى الأحزاب، والمنظمات الوطنية والمتعاطفة معها. وشهدت مدينة تعز غالبية هذه الإجراءات وكان من الطبيعي أن تكون هذه الإجراءات مقدمة للتغيرات السياسية المنتظرة. وبهذا الصدد كتبت

المجلة البيروتية «الحرية»: «تشهد اليمن الآن موجة واسعة من التغيرات السياسية ويعد الغشمي عدته لتنفيذ التغيرات في هيكل السلطة وسياسة البلاد» (٢٥٠، ٧/ ١٩٧٧/١١م ص ٢٤).

وفي تلك الفترة أصبحت العلاقات بين الجبهة الوطنية الديمقراطية والغشمي متوترة، حيث تقدمت الجبهة إلى الغشمي بعدة مطالب من بينها ـ شرعية وعلنية نشاط الأحزاب والنقابات، قيام مجلس الشورى بمشاركة القوى اليسارية، تنفيذ التحولات الاجتماعية الإدارية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفي مجال السياسة الخارجية، دعت الجبهة إلى الالتزام بالمنهج المؤدّي إلى الوحدة اليمنية وطالبت بوقف التدخل من قبل العربية السعودية في شؤون الجمهورية العربية اليمنية (٣٠٥ ص ٧٧٤). وعلق الصحفيون الغربيون على نشاط الجبهة الوطنية الديمقراطية «لأول مرة ترفع القوى التقدمية صوتها بدون خوف مطالبة بتوفير المناخ العلني للجدل الديمقراطي في البلاد» (٢٦٧، ١٩٧٨م العدد ٧٩ ص ١٤) ويبدو واضحاً بأن القوى الوطنية كانت في الواقع واثقة من نفسها إلىٰ ما فيه الكفاية.

وقيمت المطالب المقدمة من الجبهة، وعلى الأخص منها المتعلقة بالمنجزات الاجتماعية، ومشاركة اليسار في أعمال مجلس الشورى، قيمت من قبل المشايخ كاعتداء على حقوقهم. وكمحاولة منهم للضغط على الحكومة بالاتجاه المعاكس، أصر المشايخ على أن تستأنف الحكومة دفع المخصصات المالية للقبائل بقطع النظر عما تشكله هذه المخصصات من عبء كبير على الميزانية اليمنية. وسرعان ما بدأت الانتفاضات في صفوف القبائل، وفضل الغشمي تهدئتها، ومن جديد بدأ دفع مخصصاتها المالية. وآثار هذا التصرف السخط الشديد في أوساط الجبهة الوطنية الديمقراطية، وحينئذ بدأ رئيس الدولة بحملة اعتقالات واسعة في صفوفها وشملت هذه الاعتقالات معظم العناصر الوطنية، وكان حزب العمل أكثر الأحزاب تضرراً من جراء تلك الاعتقالات، وأدانت الجبهة الوطنية الديمقراطية تلك الممارسات.

توترت الأوضاع في البلاد أكثر فأكثر وشهدت المدن الكبيرة في جنوب البلاد - تعز والحديدة - موجة من المظاهرات، والإضرابات المضادة للحكومة، وشهدت مناطق الأطراف المحادة لجمهورية اليمن الديمقراطية اضطرابات قبلية مناهضة للإقطاع (٢٠٥ ص ٧٩٥). وبضغط تلك الأحداث ونتيجة لها صارت العلاقات بين ج.ع.ي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية متوترة. ولتهدئة الرأي العام أمر الغشمي في نوفمبر ١٩٧٧م بإطلاق نحو ٣٠٠ معتقل بما في ذلك المعتقلون السياسيون. ولكن هذا الإجراء لم يلغ النزاع بين السلطة والمناهضين السياسيين لها سواء اليمين المتمثل بوجهاء الإقطاع القبلي أو اليسار المتمثل بالقوى الوطنية.

ولتطبيع الوضع السياسي في البلاد لجأ الغشمي إلى استخدام الوسائل المجربة من قبل أسلافه: حاول جذب اهتمام خصومه إلى قضية جديدة تماماً، رامياً من وراء ذلك إبعادهم ولو لبعض الوقت عن انتقاد القيادة العليا في البلاد وبقدر الإمكان الانشغال ببعضهم البعض. في بداية ديسمبر ١٩٧٧م أعلن عن دعوة المؤتمر الشعبي العام بمشاركة ممثلي جميع الشرائح الاجتماعية والتجمعات السياسية. كما أعلن بأن الهدف من وراء ذلك هو «المصالحة الوطنية». وللإعداد والتحضير لهذا المؤتمر شكلت اللجنة التحضيرية، ودخل في عضويتها ممثلون عن السلطة، والحركة التعاونية وشخصيات اجتماعية مؤثرة. ولكن المؤتمر الشعبي العام لم يعقد اجتماعه إلا في أغسطس ١٩٨٢ م.

وفي منتصف يناير ١٩٧٨م وعبر وساطة العربية السعودية جرت المصالحة بين الغشمي والمشايخ - الأحمر وأبو لحوم. وفي مطلع يناير أيضاً رفع الغشمي مرتبات أفراد القوات المسلحة والأمر وبدأ الجنود يستلمون تعين يومي (٢٠٧ ص ٨٢٧). وسمح لبعض كبار الضباط المنفيين في فترة الحمدي بالعودة إلى ج.ع.ي وكذلك الشخصيات الرجعية والمحافظة.

وفي ٦ فبراير ١٩٧٨م أصدر مجلس القيادة إعلاناً دستورياً جديداً بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي. وكانت فكرة هذا المجلس تتمثل قيامه

بدور المجلس النيابي الاستشاري الخاضع في نشاطه لإشراف مجلس القيادة وعلى أن يتحول مستقبلاً إلى برلمان منتخب ويتكون هذا المجلس من ٩٩ عضواً يعينون من قبل مجلس القيادة ولمدة سنتين إلى ثلاث سنوات. وعلى المجلس وبعد موافقة مجلس القيادة انتخاب رئيساً للجمهورية، ونائبيين للرئيس. وكان يجب أن يدخل في عضوية المجلس ممثلو جميع الفرق السياسية والشرائح الاجتماعية من مختلف مناطق البلاد. ويعقد هذا المجلس دوراته كل ستة أشهر بدعوة من رئيس مجلس القيادة (١٣٣ ص ١٣ - ١٦).

ومن مهام مجلس الشعب التأسيسي رفع التوصيات للرئيس واقتراح التعديلات على الدستور وابداء الملاحظات على مشروعات القوانين. وكلف المجلس القيام بمهام لجنة الانتخابات ولجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية. ومن مهام المجلس أيضاً الاشتراك في دراسة وتحليل الميزانية وغير ذلك من المسائل المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، آلاجتماعي الثقافي للبلاد وكذلك في مجال السياسة الخارجية.

وفي تعليقه على قيام مجلس الشعب التأسيسي أكد الغشمي بأنه يمكن للمجلس تمثيل مختلف القوى السياسية والآجتماعية وذلك فى حالة ما إذا كان أعضاؤه معينين وليس منتخبين وفي واقع الحال وفي ظل وضع رئيس دولة كالغشمي، الذي كان يتمتع بدعم محدود في داخل البلاد فمن مصلحته تزويد المجلس بأعضاء من أنصاره. وكانت الخطورة الكبرى مصدرها الأوساط الاقطاعية القبلية. ومن الضروري الإشارة إلى حقيقة ظريفة: تم تعيين أعضاء مجلس الشعب التأسيسي على أساس فحص المرشحين سلفاً من قبل شخصيات مؤثرة من بين البرجوازية التجارية، المثقفين والعسكريين، ومن ثم وبعد موافقتهم ترفع كشوفات المرشحين إلى الشيخ الأحمر للتشاور (٤٢).

وشكل سكان المناطق الشمالية للبلاد غالبية أعضاء مجلس الشعب التأسيسي - المشايخ القضاة والعسكريون، وكانت نسبة ممثلي المثقفين والموظفين ضئيلة وممزوجة بأغنياء صنعاء والحديدة، ٢٦، ١٩٧٩م ص ٤٢٠).

واتسمت عملية قيام مجلس الشعب التأسيسي بخصائص ومميزات الحياة اليمنية في تلك الفترة. وأول ما يجذب الانتباه في هذا الصدد حقيقة كون المجلس تكون بطريق التعيين وليس الانتخاب، لأن إجراء الانتخابات في تلك الفترة معناه احتلال الأوساط القبلية الاقطاعية غالبية المقاعد في المجلس، كما كان من المهم موافقة فئات اجتماعية أخرى بنيلها نسبة من المرشحين لكي يكون ممثلوها كاملي العضوية في المجلس. وهذه الفئات هي: الجيش الذي يقود في الواقع الدولة، والبرجوازية التجارية المتميزة بغنائها السريع واحتلت مواقع السيطرة في الاقتصاد وبدأت تؤثر إلى حد بعيد في المجريات السياسية للبلاد، والمثقفون الذين هم في الأساس وثيقو الصلات ومرتبطون بالقضاة والمشايخ والذين كانوا يمثلون في تلك الفترة الصفوة الدينية، والقبائل التي كانت قوتها وقدارتها لا تزال كبيرة وقوية في تلك الفترة.

وأظهر قيام مجلس الشعب التأسيسي تزايد ونمو الشخصيات المدنية في المسرح السياسي للبلاد وخصص لممثلي الجيش (الذي استمر يلعب الدور القيادي في ج. ع. ي.) اثنا عشرة مقعداً من إجمالي المقاعد في المجلس البالغة ٩٩ مقعداً (٢٤٤، ١٩٧٨/١٢/٢ م).

وفي ٢٤ فبراير صدر قانون خاص بتحديد هيكل ومهام وصلاحيات مجلس الشعب التأسيسي ولجانه، وفي ٢٥ فبراير بدأت أعمال الدورة الأولى بانعقاد الجلسة الافتتاحية والتي ألقى الغشمي خطاباً فيها، اعتبر فيه قيام مجلس الشعب التأسيسي كحدث هام في حياة البلاد، يعني عودة الجمهورية العربية اليمنية إلى ممارسة الحياة الطبيعية الدستورية، كما أعلن الغشمي أيضاً، بأنه وبمجرد انتهاء المجلس من إعداد قانون الانتخابات سيتم إجراء الانتخابات الحرة (٢٤٤، ١٩٧٨/٢/٢٦ م).

وانتخب عبد الكريم العرشي، الشخصية السياسية المعروفة رئيساً للمجلس، وكلف أعضاء اللجنة الدستورية والتشريعية بإعداد المقترحات المتعلقة بشكل نظام الدولة في المستقبل، واجراءات استبدال مجلس القيادة بمجلس الرئاسة.

وفي هذه الفترة احتل مجلس الشعب التأسيسي مركز اهتمام الرأي العام اليمني، ورأت الأوساط الديمقراطية بأنه يجب أن يمثل مجلس الشعب التأسيسي الاتجاهات والنزعات الديمقراطية، وعبروا عن سخطهم لاحتلال الشخصيات المحافظة والمرتبطة بالأوساط القبلية الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة غالبية مقاعد المجلس. وارتفعت هنا وهناك أصوات تنذر بأن الغشمي قدم السلطة في البلاد إلى مشايخ القبائل، بعد أن كانوا قد حرموا منها إبان حكم الحمدي (٢٠٥ ص ٧٩٨).

وفي بداية مارس من عام ١٩٧٨م ظهرت أنباء تفيد عن وجود صدامات بين قبيلتي حاشد وبكيل في مناطق عمران، خمر وريدة، ونقلت الصحافة العربية روايات مختلفة عن تلك الصدامات، ومن تلك الروايات أن الرائد مجاهد الكهالي أحد أنصار الحمدي، والذي كان سابقاً قائداً لأحدى فرق القوات المسلحة في منطقة عمران، هاجم مع قواته على أحد معسكرات الجيش هناك واستولى على كمية كبيرة من الأسلحة. وبعد ذلك دفع بقبيلة سفيان (إحدى قبائل بكيل) ضد قبيلة حشد (٢٥٠، ١٩٧٨/١١/٢٧ م) وأدت النزعات المعادية في أوساط القوى التقدمية، وتمرد القبائل تحت قيادة ضباط الجيش، إلى موجة جديدة من الاعتقالات في صفوف أعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية. وتعبيراً عن احتجاجها ضد العسف والاضطهاد دعت القوى التقدمية إلى مؤتمر شعبي عام، عقد في مارس عام ١٩٧٨م في مدينة صعدة، ودعا المشاركون في هذا المؤتمر إلى تعزيز وتقوية القوى الوطنية في كلا الدولتين اليمنيتين وطالبوا بمنح الشعب حقوقه السياسية وإيقاف ملاحقات القوى اليسارية كما طالبوا بإعادة تكوين مجلس الشعب التأسيسي من ٥٤ شخصاً والمجلس الرئاسي من ٧ ـ ٩ أعضاء.

وبدورهم عبر ممثلو الأوساط الاقطاعية ـ القبلية عن سخطهم، حيث كان في حسبانهم الحصول على غالبية مقاعد مجلس الشعب التأسيسي، لكي

---

(٤) في اللغة العربية تعني كلمة «جمعية تعاونية» ـ «مساعدة متبادلة» ـ كلمة واحدة («تعاون»).

يستولوا بتلك الطريقة على السلطة في البلاد، بيد أن توقعاتهم لم تتحقق، كما أنه لم يدخل في عضوية مجلس الشعب شخصيات مؤثرة مثل الأحمر وأبو لحوم ومجاهد أبو شوارب (وكانت النوايا متوجهة نحو تعيينهم في المجلس الرئاسي مستقبلاً).

وفي النصف الثاني من أبريل ١٩٧٨م أصدر مجلس القيادة اعلاناً دستورياً جديداً نص على توسيع صلاحية مجلس الشعب التأسيسي، حيث أصبح من حقه حل المسائل المتعلقة بنظام سير العمل بأعلى جهاز في السلطة ـ مجلس الرئاسة (٢٤٤، ١٨، ١٩٧٨/٤/١٩). كما نص الإعلان أيضاً على منح مجلس الشعب التأسيسي صلاحيات أخرى مهمة، ولكن اقرار القوانين وموازنة الدولة بقيت مؤقتاً من صلاحيات رئيس مجلس القيادة.

وفي ٢٢ أبريل اتخذ المجلس قراره بشأن شكل رئاسة الدولة وبموجبه أصبحت السلطة العليا في البلاد لرئيس الجمهورية والذي يعتبر في ذات الوقت القائد العام للقوات المسلحة.

وينتخب الرئيس لمدة خمس سنوات بعد إعلان نتائج التصويت ويؤدي اختصاصاته وصلاحياته طبقاً للدستور والإعلان الدستوري، وألغي مجلس القيادة وحلّ محله المجلس الرئاسي المشكل من الرئيس ونائبيه (١٣٣، ص ١٧).

وفي اليوم التالي انتخب مجلس الشعب بأغلبية الأصوات أحمد الغشمي رئيساً للجمهورية، وقدمت الحكومة استقالتها، غير أن عبد العزيز عبد الغني بقي في منصبه رئيساً لمجلس الوزراء حتى تعيين حكومة جديدة.

وبعد حلّ مجلس القيادة رفض عضو مجلس القيادة عبد الله عبد العالم، الذي لم يتمكن من تولي منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، رفض منصب نائب رئيس الجمهورية، كما رفض أيضاً المناصب الأخرى المعروضة عليه. وعلّل رفضه بعدم موافقته والنهج السياسي للغشمي الموجه لتعزيز العلاقات مع العربية السعودية والحاق الضرر بالعلاقات مع ج. ي. د. ش. وطبقاً لتصريحات العالم، ابتعد الغشمي عن النهج السياسي للحمدي، الذي كان

الجيش يعتبزه رفيقه ووريثه. وتعبيراً عن معارضته توجه مع أنصاره في قوات المظلات والعمالقة إلى الحجرية الواقعة في جنوب البلاد واحتل مدينة التربة الواقعة على الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ومن هناك أعلن مجدداً عن عدم موافقته وسياسة السلطة المركزية. ولم يؤيد السكان المحليون تمرده ولم يدعموه. وفي خاتمة المطاف أخمد هذا التمرد من قبل قوات حامية تعز بقيادة المقدم علي عبد الله صالح وفرّ عبد الله عبد العالم إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع عدد من أنصاره ومن هناك توجه إلى ليبيا (٢٧٢، ١٩٨٧م العدد ٤ ص ٤٦٩، ٢٠٥ ص ٧٩٩، ٢٠٧ ص ٧، ٨).

وفي مايو ١٩٧٨م استقرت الأوضاع السياسية في البلاد إلى حد كبير، وقام الغشمي بزيارة خاصة إلى المنطقة الجنوبية من البلاد، زار خلالها الحديدة، تعز والحجرية.

وفي ٣٠ مايو أعلنت الحكومة الجديدة، التي شكلها عبد العزيز عبد الغني. ودخل في عضوية الحكومة ممثلو الجيش والبرجوازية التجارية والأوساط الاقطاعية القبلية. وعين الأصنج وزيراً للخارجية كما عين باسندوة رئيساً للجهاز المركزي للتخطيط وكلاهما من أبناء اليمن الجنوبي واشتركا غير مرة في حكومة اليمن الشمالي (٢٤٤، ١٩٧٨/٥/٣١م).

وواصلت الحكومة سياسة أسلافها، وأخذت تسير على طريق التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية. والتزمت بمبدأ الحياد الإيجابي في سياستها الخارجية. وفي الحقيقة وتحت تأثير الغشمي تزايد اعتماد الجمهورية العربية اليمنية على العربية السعودية، الأمر الذي انعكس على علاقات البلاد بالبلدان الأخرى. وكان لزيارة الوفد العسكري السعودي، في أبريل ١٩٧٨م دوراً مهماً في تطوير العلاقات السعودية ـ اليمنية. وفجأة تدهورت العلاقات بين ج. ع. ي. وجهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وسرعان ما تطورت الاحتكاكات على الحدود إلى مصادمات مسلحة (٢٧٦، ١٩٧٩م العدد ٨٤ ص ١٥ ـ ١٦).

وحتى يونيو ١٩٧٨م لم تكن علاقات السلطة المركزية ببعض مشايخ

القبائل وببعض الضباط المؤثرين قد سويت بشكل نهائي، إذ كان تكتيك التوازن الذي انتهجه الغشمي لا يزال بحاجة إلى بعض التصحيح والتقويم. وعلق الغشمي بعض الآمال في تسوية بعض القضايا الخلافية، وخلق نظام إدراي متوازن وسليم على نشاط مجلس الشعب.

ولكن عملية تطبيع الأوضاع السياسية الداخلية في الجمهورية العربية اليمنية، اخترقت من جديد بمقتل الرئيس في آخر يونيو ١٩٧٨ م.

البحث عن هيكل سياسي حديث للدولة في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٨ ــ ١٩٨٥ م)

وإبان استقبال الرئيس الغشمي في مكتبه، المبعوث الجنوبي، انفجرت القنبلة الموقوتة، التي كانت في حقيبة المبعوث فأودت بحياة الرئيس. وعلى إثر ذلك تشكل على الفور مجلس الرئاسة، برئاسة رئيس مجلس الشعب التأسيسي عبد الكريم العرشي وعضوية رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني ورئيس هيئة الأركان العامة المقدم علي صالح الشيبة، وقائد منطقة تعز الرائد علي عبد الله صالح. وتم إجراء تغييرات في الجيش: عين علي صالح الشيبة قائداً عاماً للقوات المسلحة، وعلي عبد الله صالح نائباً للقائد العام ورئيساً لهيئة الأركان العامة. وأصدر مجلس الشعب التأسيسي بياناً أكد فيه بأنه سيتم انتخاب رئيساً للجمهورية في أقرب وقت ممكن طبقاً للدستور.

وشكلت لجنة للتحقيق في حادثة اغتيال الرئيس الغشمي، مكونة من سبعة أشخاص (٢٠٥، ص ٨٠١) اتهمت القيادة في اليمن الشمالية، السلطات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بمقتل الغشمي ومن جانبها أصدرت الحكومة في اليمن الجنوبي بياناً «عبرت فيه عن جزعها وحزنها لمقتل الغشمي» وسخطها العميق إزاء النشاط الإجرامي والخياني، الذي وخلال ثمانية أشهر فقط أدى إلى مصرع الرئيس الحمدي والرئيس الغشمي «(٤٠، ١٩٧٨/٧ م). وكان المبعوث الشخصي لرئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، هو الشخص المتلبس بحادثة اغتيال الرئيس الغشمي»،

ولذلك طلبت قيادة الحزب الحاكم في ج. ي. د. ش.، التنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية، طلبت من رئيس مجلس الرئاسة تفسيراً لما حدث، فرفض الانصياع وقام بمحاولة تمرد غير موفقة، فألقي القبض عليه وحوكم، وبقرار من المحكمة تم اعدامه رمياً بالرصاص.

وقطعت حكومة الجمهورية العربية اليمنية علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتوجهت إلى جامعة الدول العربية بطلب تدعوها فيه إلى عقد اجتماع عاجل. وفي الجلسة الطارئة لمجلس الجامعة العربية المنعقدة في الأول من يوليو ١٩٧٨م على مستوى وزراء الخارجية، ضغط ممثل الجمهورية العربية اليمنية على طرد اليمن الجنوبي من عضوية الجامعة وأعلنت خمسة عشر دولة أعضاء في جامعة الدول العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ج. ي. د. ش. ولم تؤد محاولات التوسط العديدة، وعلى الأخص وساطة ياسر عرفات إلى تسوية العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وبدأت في الجمهورية العربية اليمنية حملة واسعة ضد اليمن الجنوبي. وبعد أن أشعلت السلطات في البلاد المشاعر المعادية لعدن، اتهمت قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالتدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية وكذا باختراق سفن وطائرات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لحدود الجمهورية العربية اليمنية في منطقة مضيق باب المندب، كما شجبت واستنكرت سلطات الجمهورية العربية اليمنية دعم وتأييد ج. ي. د. ش. للقوى اليسارية في الجمهورية العربية اليمنية. وأدى توتر العلاقات إلى حشد القوات على الحدود بين الدولتين واستئناف المصادمات العسكرية بينهما. وبعد اتهام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للجمهورية العربية اليمنية باحتلال قريتين جنو بيتني، طالبت الجمهورية العربية اليمنية جامعة الدول العربية بتكوين لجنة عسكرية للنظر في الاتهام (٢٦٩، ١٩٧٩م ص ٤٢١، ٢٧٢، ١٩٧٨م العدد ٤ ص ٤٦٩). وفي نفس الوقت أعلنت الجمهورية العربية اليمنية عن رفضها أي وساطة أجنبية بينهما كطرفين متنازعين.

وفي الجلسة الاستثنائية لمجلس الشعب التأسيسي، المنعقدة في ١٧ يوليو، انتخب علي عبد الله صالح بالأغلبية المطلقة للأصوات رئيساً للجمهورية العربية اليمنية وقائداً عامً للقوات المسلحة.

وفي اليوم التالي ألقى الرئيس علي عبد الله صالح خطاباً متضمناً برنامجه، حيث وعد بمواصلة الجهود والاهتمام ببناء الدولة المركزية الحديثة ـ دولة النظام والقانون وانتخب عبد الكريم العرشي نائباً لرئيس الجمهورية، وظل محتفظاً بمنصبه كرئيس لمجلس الشعب التأسيسي. (٢٠٥ ص ٨٠٢، ٢٤٤، ١٩٧٨/٧/١٩ م).

وجرت تغييرات كبيرة في قيادة الجيش والحكومة، وأجهزة الدولة والإدارة المحلية. وفي أغسطس عين الشيخ الأحمر وصادق أمين أبو رأس ـ ابن شيخ بكيل، المتوفى في مايو من نفس العام ـ عضوين في المجلس. (٢٦٧، ١٩٧٩م العدد ٨٣ ص ١٥).

وبدأت السلطات الجديدة بحملة اعتقالات في صفوف المعارضة، وعلى وجه الخصوص في أوساط الضباط الذين اتهموا بمشاركة الكثير منهم في التمرد ضد الحكومة. وأدت عمليات العسف والاضطهاد الجماهيري إلى مزيد من توتر الوضع السياسي في البلاد، وأصبح الوضع سيئاً أكثر بعد مقتل الرئيس الثاني ـ أحمد الغشمي ـ وأدى توتر العلاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى عدم استقرار الوضع في المناطق الحدودية وفي المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، إذ لم تتوقف المصادمات المسلحة بين قوات الحكومة والقبائل. وعمت الفوضى عدداً من المناطق الداخلية للبلاد (٢٥٠ العدد ٨٩٢، ١٩٧٨/١١/٢٧م ص ٣١). وباقتراب الخريف تنامت إلى حد كبير المشاعر الاجتماعية المعادية للحكومة، ومن جديد ضاعفت المجموعات المعارضة نشاطها داخل الجيش.

وطبقاً لما أشرنا إليه سابقاً، أخذت حالة السخط في أوساط الضباط تتحول إلى عصيان وتمرد مفتوحين ـ في فبراير ١٩٧٨م تحت قيادة الرائد

مجاهد الكهالي، وفي مايو من نفس العام تحت قيادة المقدم عبد الله عبد العالم. حواكم عبد الله عبد العالم والمنحازون إليه غيابياً وصدرت بحقهم أحكام بالإعدام. وشعوراً من الضباط الذين لم يشاركوا الغشمي توجهاته السياسية، بأنهم يشكلون جزءاً من القوى السياسية الرائدة في تلك المرحلة ـ الجيش، فقد اتهموا المجموعة الحاكمة في تعميق تبعية البلاد، واعتمادها على العربية السعودية، وتدهور الوضع الاقتصادي وزيادة التضخم المالي، حيث وصل وفقاً لبعض المصادر في تلك الفترة، إلى ما نسبته ٤٠٪ في العام، وفي انخفاض مستوى معيشة السكان. وكانت تقديرات قادة البلاد صائبة بتقييمهم تلك الانتفاضات كمصدر رئيسي للأخطار، التي تهدد سلطتهم إذ كان الجيش حصنهم، وأي انقسام في صفوفه، يعني تدمير امكانية السلطة المركزية من مقاومة انفصالية القبائل. ولذلك كان التنكيل بالمتمردين قاسياً وسريعاً. وأضعفت التصفيات اللاحقة داخل الجيش من مستواه القيادي وانحسرت إلى حد كبير العناصر الديمقراطية في صفوف الضباط.

وفي ٥ أكتوبر ١٩٧٨م أقدم الضبط المعارضون على محاولة جديدة للاستيلاء على السلطة في صنعاء، تدعمهم المدرعات والمشاة والشرطة العسكرية. وكان المدبرون لهذه المحاولة مجموعة الضباط ـ أعضاء المنظمة السرية (جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية) والتي تكونت عقب مقتل الحمدي ودخل في عضوية الجبهة أنصار الرئيس الحمدي والناصريون والمستقلون. وكان الرائد مجاهد الكهالي أحد مؤسسي هذه الجبهة. وأخمد هذا التمرد بحملات مشتركة من قبل قوات الأمن الداخلي ووحدات من القوات المسلحة، بقيادة نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.

وفي الحقيقة إذا ما قيمنا الانقلاب من خلال حملات العسف، التي أعقبته فإن المشتركين فيه لم يكونوا محصورين في نطاق الجيش، بل تعدوه إلى مختلف شرائح المجتمع. وبعد محاكمة سريعة تم اعدام تسعة ضباط، وبعد مرور بضعة أيام أصدرت المحكمة أحكامها بإعدام ١٣ شخصاً مدنياً، من بينهم عدة أفراد شغلوا وظائف عليا في الدولة.

وطبقاً للرواية الرسمية شجعت على تنفيذ هذا الانقلاب العناصر الناصرية، واتهمت سلطات صنعاء، ليبيا في تشجيع وتمويل هذا الانقلاب، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين (٢٦٧، ١٩٧٩ م، العدد ٨٣ ص ١٥ - ٢٠).

وعلى الرغم من حملات الاعتقالات، إلاّ أن نشاط «جبهة ١٣ يونيو» لم يتوقف. ووفقاً لبعض المعلومات غير الرسمية جددت الجبهة هيكلها التنظيمي. وفي الفترة التالية لفشل الانقلاب أقرت الجبهة «برنامجها السياسي المرحلي» (٧٨ ص ٢ - ٣٢).

ويتكون البرنامج من قسمين، القسم الأول ويتضمن دراسة وتحليل نشاط الحمدي وأنصاره على المستوى الداخلي والعربي والدولي، بعد استلامهم السلطة. وفي هذا القسم أيضاً جرت الإشارة بوجه خاص، إلى المبادرات الأولى للحمدي والتي لاقت دعم وتأييد الجبهة، بل وحملت على عاتقها مسؤولية تطبيقها اللاحق في الحياة العملية.

القسم الثاني، ويتكون من جزءين الجزء الأول ويتضمن الجانب النظري للبرنامج والذي ينطلق في الأساس من الأفكار الناصرية. وتربط الجبهة قيمها الروحية العليا بالإسلام، باعتباره مصدر «الطاقة والأفكار». وجاء في البرنامج أن الشعب اليمني جزء «من الأمة العربية الواحدة» ولكن خطوة اليمن الأولى للانتماء إلى هذه الأمة هي تحقيق الوحدة اليمنية.

وتضمنت الوثيقة فكرة أساسية مفادها أن عملية التطور الاجتماعي، يجب أن ترتكز على الاستفادة الكاملة من التراث العربي الإسلامي ومنجزات العلم الحديث.

وبعد أن أكّد واضعو البرنامج على عدم قبول عزلة البلاد عن مسار التطور العالمي، أشاروا إلى «ضرورة الاقتراب من الفكر الإنساني العام، عند اختيار الطريق اليمني» بيد أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال نقل «تجربة جاهزة» من أي بلد من البلدان وتطبيقها في اليمن ما لم يكن لليمن تجربتها التنموية الخاصة، النابعة من الواقع اليمني.

إن الحوار السلمي، هو الوسيلة الرئيسية للصراع من أجل تطبيق «المبادىء الديمقراطية» في واقع الحياة. وأكد البرنامج على أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الوحيد لتسوية وحل مختلف التناقضات ولمواجهة التكتيك الإرهابي. وأكد البرنامج على أنه كي تتحقق الحريات السياسية، يجب توفر وتأمين الضمان الاجتماعي، ونص بند خاص في البرنامج، على صيانة الملكية وحمايتها بأشكالها الثلاثة ـ الاجتماعية، التعاونية والخاصة. ويجب أن تستخدم كلها في سبيل تنمية الانتاج وتطوره.

وكرّس القسم الثاني من البرنامج لمهام سياسية محددة في ميدان السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية العربية اليمنية. هدف السياسة الداخلية ـ بناء الدولة المركزية، دولة النظام والقانون. إن تحقيق هذا الهدف يعتمد إلى حد كبير على القوات المسلحة وقوات الأمن اللتين يجب أن تلبيا متطلبات العصر، من حيث التسليح والمعدات وكيفية التنظيم. يجب أن نحول دون أن يكون الجيش في خدمة مصالح «القوى الانتهازية» إذ يجب أن يكون هدفه الأسمى خدمة الشعب. ولكي تكون القوات المسلحة قوية وقادرة على حماية الثور ومنجزاتها من أعدائها، فيجب أن تكون خاضعة لقيادة عسكرية واحدة.

ونص البرنامج على ضرورة إنشاء قضاء معاصر، ويجب أن يكون القضاء مستقلاً، ولا يخضع إلاّ للقانون، ويجب أن يقوم النظام القضائي على مبادىء العدالة.

يجب أن تشرف الدولة على الحركة التعاونية وتدعمها. إن التجربة الفريدة المكتسبة بفضل «حركة ١٣ يونيو» أظهرت الامكانيات الهائلة للتعاونيات في ظروف واقع اليمن الشمالي.

وشاركت في الحركة التعاونية بهمة ونشاط قوى اجتماعية مختلفة يجمعها هدف واحد ـ ضمان تنمية البلاد بوتائر سريعة. وظهرت جدوى التعاونيات وعلى وجه الخصوص في تلك المناطق التي لم يكن يوجد فيها شيء البتة، ثم بدأت تبني فيها المدارس والعيادات والمراكز الصحية والآبار

الارتوازية. ونشطت التعاونيات في تلك المناطق، في تعاون وترابط تام مع أجهزة الدولة.

وأعار البرنامج اهتماماً كبيراً لنشاط «لجان التصحيح» مشيراً إلى ضرورة توسيع مهام وصلاحيات تلك اللجان، وضمان أفضل الشروط لنشاطها، وعلى أن يعاقب الأشخاص، الذين يحولون دون ذلك بالعقوبات الإدارية.

ويجب العمل من أجل توسيع الحركة النقابية، ويجب أن يكون نشاطها قائماً على أسس ديمقراطية.

وأكّد البرنامج على أن تطور البلاد يجب أن يتم على أساس من التخطيط.

وأكّد البرنامج على ضرورة أن تكون التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في البلاد قائمة على التخطيط العلمي المسبق. وأشار البرنامج أيضاً إلى أن التجربة المكتسبة أثناء سنوات تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، والتي تم وضعها بالمشاركة المباشرة للحمدي والخبراء «أصبحت منجزاً ضخماً» «لحركة ١٣ يونيو». ولذلك فمن الضروري الاستفادة من هذه التجربة وتوسيع نطاق تطبيقها.

وفي بند خاص من البرنامج أشير إلى دور الدولة في تربية الشباب، إذ ينبغي أن تغرس في نفوسهم القيم الروحية للإسلام. ويجب على الشباب السير في طريق التعليم.

وكرس النصف الثاني من القسم الثاني من البرنامج لمسائل السياسة الخارجية. وفيه جرى الحديث عن حتمية «تأكيد وتعميق التفاعل بين الشعب اليمني والشعوب العربية الأخرى» في النضال ضد الامبريالية والصهيونية والتفرقة العنصرية. ويجب على الجمهورية العربية اليمنية: تعزيز العلاقات المتساوية مع الدول العربية التي تحترم السيادة وتلتزم بمبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى» تعميق وتوسيع العلاقات مع البلدان الإسلامية، تقديم الدعم والمساعدة لحركات التحرر الوطنية، الوقوف ضد الحرب النووية.

وجاء في خاتمة البرنامج: «تسعى الجبهة لتصحيح المسار الثوري في البلاد، وتنظيم النضال ضد الطغيان السعودي، ووضع حد لتدخل العربية السعودية في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية... نحن نطالب باستعادة الأراضي اليمنية ـ عسير ونجران وجيزان».

وهكذا لم يكن واضعو برنامج «جبهة ١٣ يونيو الشعبية» بعيدين عن الوثيقة، التي أعدها وصاغها العسكريون عام ١٩٧١م والتي وضعها الحمدي في أساس منهجه. وحددت المبادىء المستعارة في تلك الوثيقة والمتمثلة بالمنجزات العملية لتجربة إدارة الحمدي، حددت الموضوعات الأساسية للبرنامج. وتمثل التوجه الأساسي لواضعي البرنامج، بالولاء والإخلاص لسياسة الحمدي، إذ اعتبروا أنفسهم في ذت الوقت من أتباع الحمدي.

وبعد القضاء على انقلاب ١٥ أكتوبر، سار بقية أعضاء جبهة ١٣ يونيو على طريق الوحدة مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وصولاً لتحقيق الأهداف الوردة في برنامجها السياسي. وطبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه تتولى الجبهة الوطنية الديمقراطية قيادة نشاط مختلف القوى الوطنية ـ الديمقراطية في البلاد. ووقعت كل من جبهة ١٣ يونيو والجبهة الوطنية الديمقراطية على بيان مشترك (٤٠، ١٩٧٨م ص ٢ ـ ٣) جاء فيه بأن الوحدة جاءت نتيجة لعدة لقاءات بين ممثلي الجبهتين في الفترة من ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨م إلى ٥ يناير ١٩٧٩ م. «لقد كانت عملية الوحدة ضرورة حتمية، أملتها ظروف الواقع، التي تتطلب تعبئة كل قوى وطاقات الشعب اليمني، لتعزيز وتوسيع النضال» الرامي ـ وكما جاء في الوثيقة ـ إلى إقامة السلطة الوطنية ـ الديمقراطية في الشطر الشمالي من الوطن على طريق تحقيق وحدة كلا الشطرين في اليمن الديمقراطي الواحد... إن وحدة اليمن تراباً وشعباً في سبيل تحقيق الأهداف العظيمة لثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر، هي الطريق الوحيد لضمان استقلال وسيادة الوطن الغالي واستقرار وازدهار الشعب اليمني.

وأدت وحد الجبهتين إلى تقوية الجبهة الوطنية الديمقراطية، وهذا بدوره

ساعد على تكثيف نشاطها في نهاية عام ١٩٧٨م في المناطق الواقعة بين دمت والبيضاء، وفي مناطق وادي بنا وفي الحجرية الواقعة جنوب محافظة تعز. (٢٦٧، العدد رقم ٨٣ ص ١٨، ٣٧٢، ١٩٨٠/١٢/٢٠ م) وسقطت تحت السيطرة الكاملة للجبهة عدة قرى وأصبحت تسمى بـ«القرى المحررة».

وسارت الجبهة الوطنية الديمقراطية، على طريق التحالف مع القبائل التي أعلنت استعدادها لدعم الجبهة. وصار من المعتاد ورود أنباء عن عمليات عسكرية بمشاركة الفرق القبلية المنظمة إلى صف الجبهة الوطنية الديمقراطية، وفي نهاية أكتوبر ـ مطلع نوفمبر جرت معارك في المناطق الشرقية والشمالية من البلاد، وعلى وجه الخصوص في المناطق الواقعة بالقرب من حرف سفيان والجوف.

وفي تلك الفترة أجرى الرئيس علي عبد الله صالح تغييرات في صفوف الضباط الكبار، إذ بعث بالموثوق بهم، إلى المناطق التي لم تخضع حتى ذلك الحين للسلطة المركزية، وهكذا عين أحمد الخولاني قائداً عسكرياً لمنطقة الجوف في حين بعث مجاهد أبو شوارب إلى منطقة مأرب. (٢٦٧، ١٩٧٩م العدد ٨٣ ص ١٦، ٢٤٤، ٤ ـ ١٩٧٨/١٢/٢ م).

وخشية من اتساع نشاط القوى اليسارية أغلقت الحكومة في نهاية عام ١٩٧٨م مقر الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن، واعتقلت عدداً من النقابيين الذين بقوا خارج المعتقلات، وهكذا فقدت هذه المنظمة الجماهيرية إمكانية نشاطها العلني. ومع ذلك هاجمت النقابات، وفي وضعها غير العلني الحكومة بمطالبتها ـ إطلاق سراح أعضاء النقابات، المحكوم عليهم ظلماً بالسجن، وإعادة المفصولين بدون مستند قانوني إلى أعمالهم، والسماح من جديد بممارسة النشاط النقابي، وإجراء الانتخابات النقابية ليتمكن العمال بكامل حريتهم من اختيار ممثليهم إلى قيادة النقابات (٢٥٧، ١٩٧٨/٩/١٣م ٢٨ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣). وكتب الشهاري بأنه وبعد مقتل الحمدي، أخذت إجراءات العسف الموجهة ضد أعضاء الجبهة وغيرهم من ممثلي القوى الوطنية أشكالاً

أشد قسوة، حيث دمرت السلطات قرى بكاملها، وقامت بحملة إعدامات جماعية، حيث قتلت الأطفال والعجائز (١٥١ ص ٧٨) ولكن إجراءات العسف والاضطهاد بحق القوى التقدمية والديمقراطية، لم تستطع إيقاف حالة السخط والتذمر، التي بلغت أقصى مداها في البلاد وفي نوفمبر تمردت عدة فرق من الجيش في شمال الجمهورية العربية اليمنية، وانضمت إلى صفوف الجبهة وتواصلت اشتباكات فرق الجبهة مع جيش الحكومة، ونشرت أخبار تلك الاشتباكات في صحف اليمن الجنوبية.

وفي نهاية أكتوبر ـ بداية نوفمبر ظهرت أنباء منسوبة إلى الأوساط العدنية مفادها انعقاد لقاء في المحافظة الرابعة في ج.ي.د.ش بين وفود حاشد وبكيل ومسؤولين من قيادة اليمن الجنوبية (٢٦٧، ١٩٧٩م العدد ٨٣ ص ١٨). وفي المقابلة الصحفية التي أجرتها صحيفة «الحرية» البيروتية مع الرائد الكهالي، أعلن فيها أن ممثلي القبائل الذين وصلوا إلى عدن، ليباركوا قيام الحزب الاشتراكي اليمني، يعتبرون شهوداً على المنجزات والتحولات الضخمة التي حدثت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد الاستقلال، في ميادين الصناعة والتعليم والصحة (٢٥٠، ١٩٧٨/١٢/١٢م ص ٣٢). وشكل التعاون بين القوى القبلية وممثلي الحركة الوطنية التقدمية، خطورة بالنسبة للسلطات في الجمهورية العربية اليمنية، ومما ضاعف من خطورة الوضع تأييد فريق من الجيش لهذا التعاون. وأخذ نشاط الجبهة الوطنية الديمقراطية مداه الواسع، ليس فقط في المناطق المحايدة لليمن الجنوبية، بل وفي المنطقة الوسطى.

وتميز الوضع السياسي السائد في الجمهورية الغربية اليمنية في النصف الثاني من عام ١٩٧٨م بعدم الاستقرار والإنذار بإمكانية تغيير النظام. وتوقعت القوى الديمقراطية العدنية احتمال انتقال السلطة إلى القوى التقدمية بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية. ولذلك فليس من قبيل الصدفة ما تضمنه البيان المشترك للجبهة الوطنية الديمقراطية وجبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية حول «إقامة السلطة الوطنية ـ الديمقراطية» في اليمن الشمالي من أجل سرعة (التقويم من قبلنا، جالويوفسكايا إيلينا) تحقيق الوحدة».

وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع اليمن الجنوبي، عززت قيادة اليمن الشمالي نشاطها الدبلوماسي الرامي إلى عزل عدن عن البلدان العربية منتقدة بشدة اتجاهها السياسي. وأدى التنافس مع اليمن الجنوبي إلى التعزيز اللاحق لروابط وصلات اليمن الشمالي مع الأنظمة العربية المحافظة وأخذت العلاقات مع العربية السعودية دفعة جديدة، حيث ضاعفت السعودية من مساعداتها المالية المقدمة للجمهورية العربية اليمنية، والمخصصة لشق وسفلتة طريق الجديدة ـ جيزان، وصعدة ـ ظهران. وبالانتهاء من هاتين الطريقين، ارتبطت كلا البلدين بشبكة طرق حديثة. وفي ديمسبر ١٩٧٨م زار رئيس الجمهورية العربية اليمنية بلدان شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي (أبو ظبي، عمان، ومسقط) مستهدفاً من وراء ذلك الحصول على مساعدات إضافية ليستعين بها في صراعه مع المعارضة الداخلية، ولإدارة العمليات العسكرية على الحدود مع ج.ي.د.ش.

وفي هذه الفترة بالتحديد تعززت العلاقات والروابط أكثر فأكثر بَين قادة الجمهورية العربية اليمنية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي المفاوضات التي جرت في واشنطن بين الممثلين اليمنيين والسعوديين والأمريكيين، نوقشت مسألة تحديث الجيش اليمني، حيث تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم صفقات الأسلحة والمعدات، في حين تكفلت السعودية بتمويل تلك الصفقات ورأت الأوساط التقدمية في الجمهورية العربية اليمنية نشاط الرئيس خضوعاً واستسلاماً للنهج الغربي والسعودي.

وفي نهاية فبراير ١٩٧٩م ظهرت أنباء مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لإرسال صفقة أسلحة ضخمة بما قيمته مائة مليون دولار إلى الجمهورية العربية اليمنية... وطبقاً لأقوال مساعد نائب خصصت هذه الأسلحة «للصراع ضد اليمن الجنوبي». (٢٢٢، ١٩٧٩/٢/٢٨ م).

واستمرت العلاقات في توتر بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتطورت المصادمات العسكرية إلى عمليات عسكرية مفتوحة في بداية عام ١٩٧٩ م. «ووصلت روح العداء في العلاقات مع الحركة الوطنية والنظام الديمقراطي في اليمن الجنوبي إلى أقصى حد، الأمر الذي أدى

إلى احتدام العمليات الحربية في فبراير - مارس ١٩٧٩ م» (١٥١ ص ٧٩).

ووفقاً لبيان وزارة خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بدأت المصادمات المسلحة على الحدود، بقيام قوات الجمهورية العربية اليمنية بهجوم على أراضي اليمن الجنوبية في منطقة بيحان وكيراس، وصدت الهجوم العلميات الحربية وحدات من الجيش النظامي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفرق المليشيا الشعبية، بيد أن المعارك لم تتوقف. ومن جانبها اتهمت حكومة الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية في الأحداث الجارية، وجاء في بيانها «بأن جيش اليمن الجنوبي شن هجوماً واسعاً على مدن البيضاء وحريب وقعطبة» (٢٦٧، ١٩٧٩م العدد ٨٤ ص ١٦).

وفي نفس الوقت أصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية بلاغاً جاء فيه بأن فرقها المسلحة العاملة في اليمن الشمالي تسيطر سيطرة كاملة على المدن اليمنية الشمالية، قعطبة، البيضاء وحريب (٢٢٢، ١٩٧٩/٢/٢٨ م) ومنيت فرق الجيش اليمني أثناء المعركة بهزيمة فادحة. وكان لدعم السكان المحليين للجبهة، وانضمام فرق من الجيش اليمني إلى صفوف الجبهة دوراً كبيراً في نجاح قواتها، وكما أشارت الأنباء الواردة في الصحافة الغربية نقلاً عن المراقبين العسكريين فإن الهزيمة كانت من الممكن أن تكون أشد فداحة، لولا موازرة الفرق القبلية للجيش «حيث هبت عدد من الفرق القبلية لا يقل عدد المشتركين في كل منها عن ألف مقاتل» (٢٦٨، ١٩٨٠م يناير ص ٣٥).

وهكذا اشتعلت المعارك الأساسية في المنطقة الحدودية لليمن الجنوبية بين فرق جيش اليمن الشمالي مدعومة بفرق القبائل، وبين فرق الجبهة الوطنية الديمقراطية المسلحة.

وفي نهاية فبراير ١٩٧٩م توجهت قيادة الجمهورية العربية اليمنية بمذكرة إلى جامعة الدول العربية اتهمت فيها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالهجوم على اليمن الشمالي، وطالبت الجمهورية العربية اليمنية من الجامعة العربية دراسة الوضع الناشىء والتدخل في النزاع القائم.

ومن خلال الوساطة النشطة لسوريا والأردن والعراق، تمكن الطرفان

المتنازعان من التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار في الأول من مارس، على أن يسري مفعوله ابتداءً من صباح ٣ مارس ١٩٧٩م (٢٢٢، ١٩٧٩/٣/٣ م).

ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، لمناقشة العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وعلى أن يبقى ممثلو سوريا والعراق والأردن في مناطق النزاع لدراسة الأوضاع، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى النزاع.

وفي ٤ مارس عقدت الجلسة الافتتاحية للاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية في الكويت وأشار المشتركون في الاجتماع إلى أن النزاع بين اليمنيين ينذر بالخطر «ويهدد مصالح الأمة العربية» وبعد أن باركوا اتفاقية وقف إطلاق النار المبرم في الأول من مارس دعوا الطرفين المتنازعين إلى سحب قواتهما خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام وامتناع الطرفين مستقبلاً عن الدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض وإيقاف الحملات الإعلامية المعادية وإقامة العلاقات التجارية الطبيعية والعمل على حرية تنقل المواطنين بين الشطرين. وشكلت لجنة خاصة من وزراء خارجية الأردن والإمارات العربية المتحدة، الجزائر، سوريا، العراق، الكويت وممثل عن فلسطين وآخر عن الجامعة العربية لمراقبة عملية تطبيع العلاقات بين الشمال والجنوب. وكلفت اللجنة أيضاً بمتابعة ومراقبة تنفيذ قرارات الاجتماع الطارىء لمجلس جامعة الدول العربية، وتنظيم الحوارات واللقاءات بين حكومتي كلا الدولتين بهدف تطبيق اتفاقية القاهرة وطرابلس. واقترح الاجتماع تشكيل لجنة مراقبة عسكرية من ممثلي الطرفين تحت إشراف الجامعة العربية. وعلى لجنة المراقبين والأمين العام للجامعة العربية تقديم تقريرهما إلى أول اجتماع لمجلس الجامعة حول مراحل تنفيذ القرارات المقترحة من قبل الاجتماع الطارىء، (١٠٠ ص ٢٩ - ٤٢).

وتنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة أصدر رئيسا الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أوامرهما بوقف إطلاق النار. وعلى الرغم

من ذلك استمرت الصدامات المسلحة في المناطق الحدودية، علماً بأن كلاً من الطرفين حمّل مسؤولية استمرار المصادمات المسلحة الطرف الآخر.

ولعبت الجبهة الوطنية الديمقراطية دوراً نشطاً، في تطور الأحداث على مسرح العمليات الحربية، إذ إن الجبهة تصلّب عودها أبان ذلك وأصبح تنظيمها قوياً وحظيت بدعم واسع، من قبل سكان المناطق الجنوبية في الجمهورية العربية اليمنية. وبدعم فرق جيش اليمن الشمالي المنظمة إلى صفوف الجبهة، سيطرت الجبهة على عدد من مدن وقرى الجمهورية العربية اليمنية ـ قعطبة، حريب مارب، أرحب، نهم، سفيان، الجبل، بني عبد ودمث. ونشطت عمليات الجبهة بشكل واسع في مناطق نجد الجماعي (٨٩) وهناك وأيضاً في محافظة أب أنشيء ما أصبح يسمى بالمناطق المحررة. وفي المناطق التي سيطرت عليها الجبهة، وبدعم من السكان تكونت أجهزة السلطة المحلية للقوى الوطنية. وفي ظل مثل تلك الأوضاع الناشئة فإن تثبيت عملية المصالحة، وتفنيذ مقررات وشروط دورة الجامعة العربية، بدون مشاركة الجبهة الوطنية الديمقراطية، كان أمراً غير واقعي، وفي ذات الوقت رفضت الجبهة الاعتراف باتفاقية وقف إطلاق النار، نظراً لأنها ووفقاً لما أعلنوه قادتها لم تمثل الجبهة كعضو كامل الحقوق في الدورة الاستثنائية للجامعة العربية، المنعقدة في الكويت، ولذلك اعتبرت قيادة الجبهة بأن الجبهة حرة في تصرفاتها.

ونظراً لاطراد نجاح العمليات العسكرية للجبهة، تنامت ثقة أعضائها في إمكانية تحولها إلى قوة سياسية رائدة في الجمهورية العربية اليمنية. وفي هذه الفترة تقريباً تقدم قادة الجبهة ببرنامج واسع وطالبوا الحكومة بتنفيذه، بالاشتراك مع الجبهة ونص هذا البرنامج على اتخاذ التدابير والإجراءات الرامية إلى ضمان سيادة البلاد واستقلالها، ووقف تدخل العربية السعودية، وكل تدخل أجنبي في شؤون الجمهورية العربية اليمنية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات مجلس الشعب التأسيسي التي تكفل اشتراك ممثلي مختلف القوى السياسية فيه.

وحتى نهاية مارس ١٩٧٩م استمرت الأوضاع متوترة، على الحدود وفي

المناطق المحاذية. وفي نهاية مارس توسط أمير الكويت، والتقى في الكويت رئيسا الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وفي الاجتماع الموسع المنعقد في ٨ مارس، والذي حضره فضلاً عن الرئيس علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، ووفدا الجانبين، كل من أمير الكويت، عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التخطيط العراقي، عضو للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سفير الأردن والإمارات العربية المتحدة، ووقع الرئيسان علي عبد الله صالح، وعبد الفتاح إسماعيل على بيان مشترك حول الوحدة اليمنية. ونص البيان على تشكيل لجنة دستورية، مهمتها إعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال أربعة أشهر وعند انتهاء اللجنة من أعمالها، يعقد الرئيسان لقاء، لإقرار الصيغة النهائية للمشروع، ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في الشطرين للموافقة عليه كمشروع، ومن ثم إجراء استفتاء عام، تحت إشراف لجنة تشكل خصيصاً لهذا الغرض برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في كلا الشطرين. ومن ثم وخلال ستة أشهر منذ تشكيل اللجنة السالفة الذكر تجري انتخابات المجلس التشريعي لدولة اليمن الموحد.

وأخذ الرئيسان على عاتقهما مسؤولية دعم تطبيق نصوص اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وغيرهما، من القرارات المبرمة من قبل الجانبين والخاصة بوحدة الشطرين. وتم الاتفاق على أن تجري لقاءات الرئيسين بالتداول في الشمال والجنوب.

وأشار بيان الكويت إلى أن «الوحدة اليمنية تعتبر عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار والأمن في المنطقة... وعامل من عوامل وحدة الشعب وتقدمه وازدهاره، تماماً كما هي تعزيز للسلام في العالم...» (٨٣، ص ٥١ ـ ٦٦).

ودعمت القوى الوطنية ـ الديمقراطية تطبيع العلاقات بين اليمن الشمالي والجنوبي. وفي بداية أبريل ١٩٧٩م أصدرت سكرتارية الجبهة الوطنية الديمقراطية بياناً بهذا الصدد، أعلنت فيه تأييد الجبهة لبيان ٢٨ مارس. وأكدت الجبهة في بيانها على دعمها لبيان ٢٨ مارس، نظراً لأنه ينص على قيام الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية وطنية. وجاء في البيان بأن الجبهة ستتوقف عن

ممارسة العمليات العسكرية، إلا في حالة الدفاع وستستخدم الوسائل الديمقراطية في نضالها السياسي، من أجل الديمقراطية والوحدة اليمنية». وفي جميع الأحوال ستقف الجبهة ضد أية محاولة «تستهدف عرقلة الوحدة أو تفريغها من محتواها الوطني الديمقراطي «نظراً لأنه» «بالوحدة فقط يمكن ضمان الأمن والاستقرار»(٩١).

وهكذا أمكن وقف العمليات الحربية المشتعلة، للمرة الثانية خلال السبعينات بين اليمن الشمالي والجنوبي، بفضل جهود قادة الدولتين اليمنيتين وتوسط البلدان العربية. ومن خلال سير الحربين اتضح تفوق جيش اليمن الجنوبي على جيش اليمن الشمالي، وأدراكاً لهذه الحقيقة قبلت قيادة الجمهورية العربية اليمنية، الشروط التي تقدمت بها قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اجتماع الكويت، والذي كان أهم بند فيها، ووفقاً لما نشرته الصحافة هو «مسألة الوحدة اليمنية كشرط حتمي يقضي نهآئياً على أسباب تدهور العلاقات بين الدولتين ونظراً لأن القوات المسلحة لليمن الشمالي لم تستطع الوصول إلى مستوى القوات المسلحة في اليمن الجنوبي، فلم يكن بإمكان صنعاء السير في مخاطرة توسيع العمليات العسكرية (٢٨١، ١٩٨٠م العدد ٢ ص ١٨٧ - ١٨٨، ١٥١ ص ٧٩ - ٨٠).

وضع بيان ١٨ مراس نهاية للعمليات العيسكرية للجبهة الوطنية الديمقراطية، ووفقاً لما أوردت المجلة الألمانية الغربية «المستشرق» وافقت الجبهة الوطنية الديمقراطية على وقف العمليات المسلحة ضد حكومة صنعاء مقابل موافقة رئيس الجمهورية العربية اليمنية على إتاحة الفرصة أمام الجبهة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية وفي نشاط الحكومة (٢٨١، ١٩٨٠م العدد ٢ ص ١٨٨ - ١٨٩). ولذلك واصلت الجبهة نضالها مستخدمة الوسائل السلمية السياسية، وهو ما أشارت إليه في بيانها.

---

(٥) تكوّن الحزب الاشتراكي اليمني في ج. ي. د. ش، أكتوبر ١٩٧٨م من الأحزاب الداخلة في التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية.

وتطلب التكتيك الجديد من الجبهة الوطنية الديمقراطية إعادة بناء هيكلها التنظيمي، بشكل جوهري وملموس. ووفقاً لوجهة نظر قادة الجبهة، كان على القوى الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية الظهور على المسرح السياسي، كحزب سياسي متلاحم أيدلوجياً، وليس كمجموعات سياسية موحدة مؤقتاً، وهذا الحزب يجب أن يتمتع بأقصى حد ممكن من القوة والثبات لكي يكون بمقدوره فرض برنامج اتجاه الجبهة الوطنية الديمقراطية على قيادة اليمن الشمالي، فضلاً عن ذلك كان من المفروض أيضاً قيام الحزب بإدارة الحوار مع الحزب الاشتراكي اليمني في اليمن الجنوبي، وكان من المفروض أن يتم هذا في المرحلة الثانية من البرنامج الذي بدأت قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية، وبمجرد انتقالهم إلى السلطة في الجمهورية العربية اليمنية ـ (الأمر الذي كان واضعو البرنامج واثقين منه ثقة مطلقة) عمل قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية في حسبانهم الدخول في مفاوضات مع الحزب الاشتراكي اليمني، بهدف الاتحاد مع النظام في اليمن الجنوبي على المستوى الحزبي والحكومي.

استهدفت عملية إعادة تنظيم الجبهة وحدة القوى اليسارية التي تعتبر القوى الرائدة الأساسية للنهج الجديد في المستقبل، والتي تستشعر ضعفها وتفككها إزاء التنفيذ الناجح للبرنامج في الواقع المعاش. وفوق كل ذلك كانت خطة الجبهة، بحاجة إلى إعادة النظر، نظراً «لعدم انسجام برنامجها ولائحتها الداخلية والأحداث العامة للثورة» (٩٦، ص ٣٣ ـ ٣٤).

في بداية عام ١٩٧٩م شكلت الأحزاب والمنظمات اليسارية الخمس، الداخلة ضمن الجبهة الوطنية الديمقراطية، شكلت حزب الوحدة الشعبية.

ويشمل البرنامج السياسي للحزب الجديد.(١٨٨، ص ٣ ـ ٦٨) مقدمة وخمسة فصول.

وجاء في المقدمة التعريف التالي لحزب الوحدة الشعبية: «حزب الوحدة الشعبية الطليعة الكفاحية الواعية، للطبقة العاملة وحلفائها ـ الفلاحين، والمثقفين الثوريين وغيرهم من الكادحين». إن حزب الوحدة الشعبية «يقود النضال دفاعاً

عن الثورة اليمنية وفي سبيل السلطة الوطنية الديمقراطية وبناء اليمن الديمقراطي الموحد وإنجاز أهم مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، ذات الآفاق الاشتراكية».

وعند استعراضه الوضع الدولي أكد البرنامج على الدور المتنامي للمنظومة الاشتراكية العالمية، وتفاقم الأزمة الرأسمالية، ونهوض حركة التحرر الوطنية العالمية «والنضال ضد الإمبريالية والأنظمة الرجعية والديكتاتورية ومن أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام «ويقف حزب الوحدة الشعبية ضد الانحراف اليساري واليمني «ويقود الحزب» نضالاً دوؤباً وعنيداً من أجل الاشتراكية العلمية، والتحالف المتين مع الاتحاد السوفيتي وغيره من المنظومة الاشتراكية. ويعتبر حزب الوحدة الشعبية المقاومة الفلسطينية إحدى القوى الرئيسية لحركة التحرر الوطني العربية» و«الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني شرط لحل قضية الشرق الأوسط».

وفي الفصل الأول من البرنامج المعنون بـ«نضال الشعب اليمني من أجل الحرية والتقدم والوحدة» تجري معالجة المسار التاريخي لحركة التحرر الوطني الديمقراطي اليمني ومختلف أشكال نضالها السلمية والعنيفة ضد «المعسكر الإقطاعي الكمبرادوري» الذي استولى على السلطة «بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م». ويتمثل «الخط الاستراتيجي للثورة» في النضال من أجل وحدة الثورتين اليمنيتين و«وحدة اليمن على أسس ديمقراطية وطنية وبمحتوى سياسي واقتصادي تقدمي» إن هذا الصراع جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي، الذي تقوده القوى الثورية ضد القوى المعادية للثورة.

وتضمن الفصل الثاني «من أجل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية» تحليل التطور الاقتصادي للبلاد خلال سنوات الجمهورية، وأوضاعها الزراعية الصناعية والمالية. وابتداء من عام ١٩٦٧م جرت في البلاد عملية توطيد العلاقات الرأسمالية، ومنذ ذلك الوقت بدأت البرجوازية الكبمرادورية في الجمهورية العربية اليمنية تستولي على مواقع في نطاق الإنتاج والتجارة والخدمات.

وفي هذا الفصل أيضاً استعرض التركيب الاجتماعي الطبقي لمجتمع اليمن الشمالي ومنذ نهاية السبعينات اعترت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية الضعف وشهدت السبعينات أيضاً بداية ظهور العلاقات الرأسمالية في المدينة والريف. وظهرت طبقتان جديدتان ـ البرجوازية والعمال. وفي القرى حيثما ظهر ترابط شديد بين العلاقات الإقطاعية والرأسمالية تحول جزء من كبار ملاك الأراضي إلى برجوازيين، في حين تحول صغار الفلاحين إلى عمال زراعيين. وفي المدينة صاحب عملية تشكيل برجوازية الكبرادورية، إحياء نشاطها الاقتصادي وتعزيز مواقفها في نظام السلطة السياسية. ويلاحظ نمو البرجوازية الوطنية والفئات المدنية الوسطى. ولا تزال الطبقة العاملة سواء من حيث الكم أو الكيف ضعيفة.

ويحدد البرنامج قوى الثورة الفاعلة في الشمال بالعمال، الفلاحين، المثقفين الوطنيين، الطلاب، الجنود والبرجوازية الوطنية والصغيرة. «إن انجاز مهام تلك المرحلة من الثورة يعتمد على عمق تحالف تلك الطبقات والفئات في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي تعتبر «أداة الحزب في النضال من أجل أوسع جماهير الشعب».

وبالاعتماد على تلك القوى «يقود حزب الوحدة الشعبية النضال من أجل» إقامة السلطة الديمقراطية «والنضال ضد النفوذ السعودي ومن أجل الوحدة ورفع مستوى حياة الشعب وتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة، ومنح الشعب الحريات الديمقراطية... الخ «إن إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في الشمال يرتبط عضوياً بإنجاز مهام الثورة الوطنية في الجنوب في نطاق وحدة شطري اليمن في دولة ديمقراطية بأفق تقدمية».

وكرس الفصل الثالث من البرنامج للمطالب المرحلية. وجاء في هذا الفصل أن حزب الوحدة الشعبية بوصفه المعبر عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وكل الفئات الكادحة، فإنه سيناضل من أجل تحقيق مصالح تلك الطبقات والفئات. ويقف الحزب إلى جانب مستواهم الاقتصادي ـ الاجتماعي،

الثقافي ومنحهم الحق في تشكيل تنظيماتهم النقابية، وفي هذا الفصل من البرنامج، خصص قسم خاص يتعلق بالنضال من أجل تحرير المرأة ومنها حقوقاً متساوية مع الرجل في المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

ويعالج الفصل الرابع والخامس قضايا الوحدة العربية والسياسية الدولية. ويؤكد لبرنامج على الترابط الوثيق بين «نضال الأحزاب الوطنية الديمقراطية من أجل الاستقلال الوطني، الديمقراطية والوحدة اليمنية بالنضال الوطني - الديمقراطي العربي العام، من أجل الوحدة العربية ذات المحتوى الديمقراطي والمعادي للامبريالية». ويقف حزب الوحدة الشعبية مع تعزيز وترسيخ الوحدة النضالية للقوى الثورية في العالم وتقوية التضامن الأممي، من أجل النضال المشترك في سبيل التحرر والديمقراطية والاشتراكية والسلام».

ويتخلل البرنامج أفكار عن حتمية وحدة شطري اليمن في دولة ديمقراطية واحدة تقوم على أساس المبادىء التي قامت عليها ج.ي.د.ش وبهذا يتجاهل البرنامج حقيقة وجود طبقة إقطاعية في المجتمع الشمالي اليمني وتجاهل البرنامج أيضاً دور المشايخ كقوة عسكرية مؤثرة في صفوف القبائل.

وتضمنت اللائحة الداخلية لحزب الوحدة الشعبية - التزام الحزب بالنظرية الثورية للشيوعية العلمية «ومبادىء المركزية الديمقراطية. وأشارت اللائحة إلى أنه ومن أجل وحدة وتلاحم الحزب، فإن شروط العضوية فيه تقضي عدم المشاركة في المنظمات أو التجمعات الدينية القبلية والإقليمية، والنشاطات الإنقسامية».

وطبقاً للائحة الداخلية يمكن أن يكون عضواً في الحزب كل يمني «أو يمنية» بلغ من العمر ثمانية عشر سنة وينحدر من طبقة «العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين والفئات الكادحة شريطة قبوله برنامج الحزب ونظامه الداخلي، ويلتحق في إحدى منظمات الحزب، ويلتزم بتنفيذ قرارات الحزب ويدفع الاشتراكات المقررة». ونصت اللائحة أن على عضو الحزب النضال «ضد الأيديولوجية الإقطاعية والبرجوازية، وضد التيارات القبلية والدينية

والانعزالية والانتهازية ومختلف النظريات المنافية للاشتراكية العملية أو المحرفة لها... والوقوف من أجل وحدة اليمن على أسس ديمقراطية واشتراكية».

واحتل مبدأ القيادة الجماعية أهمية كبيرة في النظام الداخلي، حيث وضع المبدأ الانتاجي ـ الإقليمي في أساس التنظيم الهيكلي: ضمت المنظمة الحزبية القاعدية عدة قرى أو عدة وحدات سكنية وتبعت منظمات في الحي المنظمة الحزبية للحي، وبدورها تتبع منظمات الأحياء، المنظمة الحزبية للمنطقة، وتخضع منظمات المناطق للمنظمة الحزبية في المحافظة. وأعار النظام الداخلي اهتماماً كبيراً بمسألة «الحفاظ على الأسرار الحزبية» إذ كان الحزب يعمل في ظروف سرية. وأكد النظام الداخلي على أهمية تجنب مسؤولي الحزب العواطف والصلات القبلية عند اختيار وتوزيع الكادر الحزبي. ويجب على عضو الحزب عدم الاتصال أو إقامة العلاقات مع العاملين في أجهزة الأمن وكذلك العمل في السفارات بدون موافقة الحزب».

وعلى الرغم من تخطي الحزب مرحلة التأسيس إلاّ أنه فضّل أن يمارس نشاطه السياسي سرياً باسم الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي كان الحزب داخلاً في عضويتها. ونتيجة لتشكيل حزب الوحدة الشعبية اكتسبت القوى اليسارية في نطاق الجبهة مواقعاً متفوقة بالنسبة للأعضاء الآخرين، لذلك قوبلت مسألة تشكيل حزب الوحدة الشعبية بالسلبية من قبل القوى السياسية المنخرطة في الجبهة. وسرعان ما أعلنت «جبهة ١٣ يونيو الشعبية انسحابها من الجبهة الوطنية الديمقراطية، ثم انسحب البعثيون منها. وكان من الطبيعي أن يؤدّي ذلك إلى ضعف الجبهة وانحسار تشكيلاتها العسكرية، الأمر الذي أثر سلبياً على مجمل نشاطاتها في السنوات اللاحقة. وعاش حزب الوحدة الشعبية في خلافات جادة وخطيرة، إذ لم يكن يوجد انسجام ووحدة في الآراء ووجهات النظر، سواء على مستوى قيادة الحزب أو وعلى مستوى القاعدة، الأمر الذي لم يكن مستبعداً بل طبيعياً: فحزب الوحدة الشعبية كما هو معروف تكون من اندماج عدة أحزاب ومجموعات باتجاهات سياسية مختلفة ـ ماركسيين وقوميين. ومن حيث العلاقات الاجتماعية. لم يكن يعتبر حزباً، أي تنظيماً قائماً

على أسس طبقية، بقدر ما كان اتحاداً أو تكتلاً طبقياً ضمّ في صفوفه ممثلي طبقات وفئات مختلفة ـ البرجوازية الصغيرة، الفلاحين، المثقفين الراديكاليين والفئات المتوسطة المدنية المتلاحمة على أساس النضال ضد الحاكم. وإلى حد كبير كان البرنامج الإيجابي لحزب الوحدة، المسجل في الوثائق الحزبية، عبارة عن نقل ميكانيكي، لأحاديث وأقوال قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، محورة في ظروف اليمن الشمالية، ولم يحظ هذا البرنامج في نطاق حزب الوحدة الشعبية بالدعم المطلق، بل كان موضوع خلاف وجدال، حيث ووجدت شعارات تغليب أشكال الكفاح المسلح على غيره، انعكاساتها في البرنامج. إذ سيطرت الشعارات في مطلع الثمانينات من جديد، وذلك عندما سيطر على قيادة حزب الوحدة الشعبية، شخصيات يسارية متطرفة كانت فيما سبق في الحزب الديمقراطي الثوري اليمني. وتحت تأثير هذه القيادات رفض حزب الوحدة الشعبية، كما رفض الحزب الديمقراطي الثوري اليمني في السبعينات، العمل في المنظمات الجماهيرية وعلى وجه الخصوص في النقابات معتبرة إياها منظمات «صفراء». ورفض قادة حزب الوحدة الشعبية الحلول الوسطى في موقفهم فيما يتعلق باحتمال وإمكانية إجراء الحوار والتفاوض مع قادة الجمهورية العربية اليمنية.

فتحت اتفاقية الكويت وانتهاء العمليات العسكرية بداية مرحلة الاستقرار في البلاد، وبعد تسوية العلاقات السياسية مع جمهورية الديمقراطية الشعبية، أجرى الرئيس علي عبد الله صالح تغيرات في الأجهزة العليا للسلطة تتفق والسياسة الجديدة، حيث استبعد من عضوية الحكومة الشخصيات التي تعارض سياسة التقارب مع اليمن الجنوبية وحل محلها شخصيات معروفة بتعاطفها مع القوى الديمقراطية.

وأعلن الرئيس علي عبد الله صالح بداية مرحلة جديدة في تطور البلاد ونموها ووصفها بـ «مرحلة بناء المجتمع الديمقراطي» والتي ستتمتع فيه مختلف القوى السياسية بحقوق متساوية ومنذ عهد الرئيس علي عبد الله صالح، احتلت قضية بناء الدولة مركز الاهتمام بالنسبة لقيادة الجمهورية. ولتنفيذ سياسة

المصالحة الوطنية أصدر الرئيس قراراً بتشكيل المجلس الاستشاري من ١٥ عضواً، مدنيين وعسكريين وقضاة وممثلي «القوى الثالثة» وأنصار «الأخوان المسلمين» وغير ذلك من الاتجاهات السياسية باستثناء الجبهة الوطنية الديمقراطية (٢٧٣، ١٩٨٠/١٢/٢٠ م). وعمل المجلس الاستشاري تحت رئاسة الجمهورية حيث كان على المجلس دراسة ومناقشة أهم القضايا السياسية والحكومية.

وفي ٨ إبريل ١٩٧٩م صدر إعلان دستوري جديد، قضى بإجراء عدة تعديلات في الاعلانات الدستورية السابقة المتعلقة بمجلس الشعب. ونص هذا الاعلان على زيادة أعضاء مجلس الشعب إلى مائة وتسعة وخمسين عضواً، كما نص على منح أعضاء المجلس حق المبادرة التشريعية والتقدم بمشروعات القوانين واتخاذ القرارات المتعلقة بميزانية الدولة ورفع التوصيات إلى الحكومة. كما أنيط بالمجلس تحمل مسؤولية أعمال اللجنة العليا لانتخابات المكلفة بالإعداد والتحضير للانتخابات المؤتمر الشعبي العام (١٣٣، ص ٢٢ - ٢٥). وبناء على ما سبق وسعت صلاحيات مجلس الشعب وتنامى دوره في التشريع، غير أنه لم يمنح حق مراقبة تنفيذ القوانين، بمعنى آخر حق الرقابة على أعمال الحكومة. أما السلطة العليا فانحصرت برئيس الجمهورية، وتمتع رئيس مجلس الشعب، والذي كان في الوقت نفسه نائباً لرئيس الجمهورية بصلات وروابط قوية برئيس الجمهورية.

واقتصر تعيين الأعضاء الجدد في مجلس الشعب التأسيسي البالغ عددهم ٦٠ عضواً على رئيس الجمهورية، ومثل هؤلاء الأعضاء الاتجاهات السياسية المختلفة، وكان من بين هؤلاء الأعضاء الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ أحمد علي المطري. وينبغي الإشارة إلى أنه في الفترة محل البحث كان الضعف قد اعترى المشايخ كقوة سياسية، ولم يعودوا يشكلون كما كانوا في الفترات السابقة مصدر خطر قاتلاً بالنسبة للدولة الفتية. وسعت السلطة المركزية في الظروف الجديدة إلى جعل الموقف السلبي لوجهاء الإقطاع ـ القبلي محايداً، وهو الموقف الذي استدعى بعض القلق من جانب الحكومة.

لم يحدد الاعلان الدستوري لعام ١٩٧٩م مدة صلاحية مجلس الشعب، حيث جاء فيه بأن مجلس الشعب يمارس صلاحياته (كبرلمان) حتى انعقاد الجلسة الافتتاحية من أعمال الدورة الأولى لمجلس الشورى، على أن يحدد رئيس الجمهورية موعد الانتخابات، غير أنه سادت وجهة نظر مفادها بأن البلاد ليست مهيأة بعد لإجراء الانتخابات.

وفي مايو عام ١٩٧٩م افتتحت الدورة الثانية من أعمال مجلس الشعب التأسيس، وألقى فيها رئيس الجمهورية خطاباً ركز فيه على أن الشعب سيخوض مستقبلاً ولأول مرة تجربة الانتخابات وتجربة المشاركة في إدارة شؤون البلاد (١٣٣، ص ٧٩ ـ ٨١). وفي يوليو ١٩٧٩م جرت وللمرة الأولى انتخابات المجالس البلدية، وعين الرئيس نسبة من أعضاء هذه المجالس.

وحينئذ وارتباطاً بذلك جرت تعديلات جزئية في عضوية الحكومة: حيث تزايد أعضاء الحكومة من ممثلي الاتجاه المعتدل، في حين انخفض عدد ممثلي العناصر المحافظة (٢٧٢، ١٩٧٩م العدد ٤ ص ٤٩٢).

وأدّت الإجراءات التي اتخذها الرئيس علي عبد الله صالح، إلى تعزيز مواقع الدولة، وعلى الأخص في المحلات. كما تم تثبيت رقابة السلطة المركزية في عدد من المناطق التي كانت حتى ذلك الوقت مستقلة. وهكذا أصبح الوضع طبيعياً في البلاد، وهو الأمر الذي تأكد من خلال جولة الرئيس في عدد من محافظات الجمهورية العربية اليمنية.

وأدّى تعزيز الاستقرار إلى تعميق وتوسيع العلاقات الودّية المتبادلة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وفي بداية أكتوبر ١٩٧٩م جرت في صنعاء المفاوضات بين رئيسي الدولتين اليمنيتين الرامية ـ وبحسب ما أوردته الصحافة الغربية ـ ليس فقط إلى تمديد المصالحة، ولكن إلى المزيد من تطوير علاقات التعاون.

وكما سبق الإشارة أقر مؤتمر الكويت بين رئيسي الدولتين اليمنيتين إجراء الاستفتاء في الشطرين بعد الانتهاء من صياغة مشروع الدولة اليمنية الواحدة،

ولكن الفترة المحددة لذلك انقضت في حين لم ينجز بعد مشروع الدستور نتيجة للصعوبات، التي وقفت أمام اللجنة المكلفة بإعداد المشروع، والتي تمثلت في «حتمية احتواء المشروع على الخصائص التي تجمع بين النظامين واستبعاد التناقضات بينهما» (٢٧٣، ١٩٨٠/١٢/٢٠ م).

وساعد الاختلاف الكبير في النظام الاجتماعي لكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إلى عدم التطرق إلى مسألة الوحدة الفعلية، على الرغم مما كان لشعار الوحدة من جاذبية سياسية. وفي مناخ تسوية الصلات المتبادلة، تطورت وبوتائر سريعة، العلاقات والروابط بين اليمن الشمالي والجنوبي وساعدت المفاوضات الرسمية المنعقدة بين ممثلي الشطرين إلى تسهيل عملية انتقال المواطنين بين الشطرين ونمو التبادل التجاري بينهما. (٢٦٨، ١٩٨٦م يناير ص ٣٤ ـ ٣٥).

نصت اتفاقة الكويت الموقعة في مارس ١٩٧٩م على تسوية علاقة السلطة في الجمهورية العربية اليمنية والجبهة الوطنية الديمقراطية، وتمشياً مع تلك القرارات عقد الرئيس علي عبد الله صالح في يناير ١٩٨٠م في صنعاء عدة لقاءات مع ممثلي الجبهة، وكانت هذه اللقاءات إيجابية وبناءة، وفي نهاية يناير تم التوصل إلى اتفاق حول الحكومة المركزية مع الجبهة الوطنية الديمقراطية. وتم التوصل إلى صيغة قرار حول تشكيل حكومة تحالف وطنية يجب أن تضم في عضويتها ممثلي مختلف القوى السياسية والأحزاب شريطة موافقة الجبهة على ذلك. وتم التوصل إلى اتفاق حول إعداد دستور جديد وميثاق وطني للجمهورية العربية اليمنية، وأخيراً اتفق على إجراء انتخابات حرة ومباشرة للمؤتمر الشعبي العام، وتوسيع قاعدة الحريات السياسية، وعلى وجه الخصوص منح حرية النشاط النقابي في الواقع العملي.

وخلص المشتركون في الحوارات إلى استنتاج حول «ضرورة التنمية الشاملة في البلاد وخلق اقتصاد وطني مستقل وقطاع زراعي وصناعي متطورين».

وفي ميدان السياسة الخارجية نص الاتفاق على ترسيخ سيادة البلاد

واستقلالها، وانتهاج سياسة مستقلة قائمة على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، والالتزام بمبدأ التعايش السلمي وعدم الانحياز والقضاء على كافة التدخلات الخارجية في شؤون البلاد الداخلية وأكد الجانبان على أن «للدولة وحدها فقط التعاون مع الدول الأخرى.. ولا يجوز لأي تجمعات ومنظمات أو شخصيات إقامة الاتصالات مع الدول الأجنبية». (١٣٩ ص ١ ـ ٤٥).

وقيم الأمين العام للجبهة الوطنية الديمقراطية سلطان أحمد عمر الحوارات مع الرئيس علي عبد الله صالح «كنقطة تحول هامة في النضال السياسي للحركة الوطنية اليمنية» (٤٠، ١٩٨٠) وفي الحقيقة تمخضت اللقاءات بقرارات تتسم بالاعتدال أكثر من رغبة غالبية قادة الجبهة الديمقراطية، وعلى الأخص قادة حزب الوحدة الشعبية.

ومن المعروف أن الجبهة الديمقراطية طلبت من قيادة الجمهورية العربية اليمنية تطبيق الشروط، التي تقدمت بها قبل أن تلقي سلاحها. ومن بين هذه المطالب «إجراء الإصلاح الزراعي في البلاد» وإزاحة أنصار الإقطاع من الحكومة، وتخفيف الاعتماد على السعودية، واتخاذ إجراءات محددة لتحقيق الوحدة مع اليمن الجنوبي» (٢٦٨، ١٩٨٤م إبريل ص ٣٥). وبهذا الصدد سارت الجبهة على طريق التنازل.

ولكن الاتفاق حول التعاون بين الحكومة والمعارضة اليسارية، لم يطبق في واقع الحال في الحياة العملية. وتمخض الحوار بين الرئيس علي عبد الله صالح وسلطان أحمد عمر إلى بحث أشكال مشاركة الجبهة في إدارة البلاد. ووافق الرئيس على ضم عناصر من الجبهة في الحكومة، على أن لا يأخذ ذلك طابع التمثيل الرسمي للجبهة، ومن جانبها كانت الجبهة مستعدة لقبول ثلاثة مقاعد في الوزارة لكي يتحقق في الأخير «وجود ديمقراطي فعلاً» في الجمهورية العربية اليمنية (٢٧٣، ١٨/١١/١٩٨١ م).

ولم يكن لنهج الجمهورية العربية اليمنية الرامي إلى تحسين العلاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إلاّ أن يخلق القلق لدى العربية السعودية.

وفي بداية يناير ١٩٨٠م نشرت صحيفة «الحرية» البيروتية أخباراً عن ظهور توتر بين اليمن الشمالي والمملكة العربية السعودية. وأخذ التنافر المحتمل طابعه الحاد إبان الزيارة الرسمية لوفد اليمن الشمالية إلى الرياض، حيث اضطر الوفد إلى مغادرة السعودية قبل انتهاء الموعد المحدد للزيارة. وكما اتضح خلال الزيارة تركزت الخلافات حول أربعة محاور أساسية، عسير، نجران جيزان، الاستفزازات السعودية على الحدود، ومصادر تمويل الأسلحة، إذ سعت الجمهورية العربية اليمنية إلى الحصول على الأسلحة ليس فقط من الغرب بل ومن الشرق، الحوارات والمفاوضات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حول الوحدة اليمنية. تلك هي القضايا الأساسية، التي لم تكن وجهات نظر كل من العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية إزاءها متطابقة.

ومن القضايا التي خلقت القلق لدى العربية السعودية، حوار بين الرئيس علي عبد الله صالح مع قادة الجبهة حول اشتراك ممثلين عن الجبهة في الحكومة.

وتحدثت مجلة «الحرية» مجملة أسباب النزاع، فأشارت إلى أن عدم رضا الأوساط الحاكمة في العربية السعودية كان مبعثه «استقلالية قيادة الجمهورية العربية اليمنية» وفي الماضي وفي مثل تلك الأوضاع، كان السعوديون سرعان ما يتمكنون من تغيير الوضع لصالحهم، مستخدمين عملاؤهم في ج. ع. ي. أما الآن وفي بداية الثمانينات وعلى الرغم «من تنامي التدخل السعودي في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية وعلى الرغم من مضاعفة جهودهم من أجل التأثير على الوضع السياسي، غير أنه أصبح من الصعب على السعوديين تحقيق أحلامهم على أرض الواقع (٢٥٠ ١٩٨٠/١/٤م ص ٣٥).

ونجد تفسير الاستقلالية النسبية التي أظهرتها الجمهورية العربية اليمنية، بانخفاض حاجة البلاد إلى المساعدات السعودية في تلك الفترة، إذ غطت تحويلات المغتربين اليمنيين العجز في الميزانية بل وساعدت على زيادة الدخل

القومي، وقدمت دول الخليج العربي مساعدات متنوعة سخية للجمهورية العربية اليمنية، وفي ذات الوقت حصلت السعودية على مساعدات من المنظمات الدولية. وأدّى تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد إلى أن تتمكن الجمهورية العربية اليمنية من تلبية حاجاتها من مواردها الداخلية وثرواتها.

ولإضعاف النظام «المتمرد» في اليمن الشمالية وتخريب علاقاته مع جمهورية الديمقراطية الشعبية أوقفت العربية السعودية في بداية ١٩٨٠م تمويل صفقة الأسلحة الأمريكية التي تسلمت الجمهورية العربية اليمنية أول دفعة منها بعد انتهاء العمليات الحربية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ربيع ١٩٧٩ م، كما أوقفت السعودية أشكالاً أخرى من المساعدات. وفي نفس الوقت استأنفت السعودية دفع المساعدات والمقررات المالية لبعض القبائل، التي وقفت ضد الحكومة المركزية (١٩٣، ٢١٩ ـ ٢٤٠). كذلك كانت العربية السعودية وراء عدة صدامات على الحدود، الأمر الذي يعني وفي ظل غياب ترسيم دقيق للحدود سهولة انتقال القبائل في المناطق الشمالية ـ الشرقية والشمالية الغربية من الجمهورية العربية اليمنية وميولها إلى جانب العربية السعودية نظراً لأن هذا هو التكتيك المحبب لدى القبائل والذي يتلخص في تأييد سلطات البلاد التي تعطي أكثر وتطلب أقل.

قامت القبائل التي حصلت على المساعدات السخية من العربية السعودية بعدة هجمات ودخلت في اشتباكات مع وحدات عسكرية من الجيش النظامي للجمهورية العربية اليمنية. وليس هذا فحسب، بل رفع ممثلو هذه القبائل في العاصمة أصواتهم ضد سياسة الحكومة. وعلى الرغم من أن المشايخ ـ النواب لم يكونوا يشكلون الغالبية في مجلس الشعب التأسيسي، غير أن وقوفهم معاً شكّل قوة سياسية مؤثرة. وفي الفترة محل البحث شكّل احتمال وإمكانية وحدة الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الحجة والمبرر لتكتل وتوحيد موقف ممثلي هذه القبائل، وتخوف المشايخ من إمكانية حدوث خرق ملموس للمساواة السائدة بين القبائل وما ينجم عن ذلك من تغيير الحالة الدينية لصالح السكان الشوافع، وذلك في ظل ظروف اليمن الواحد.

ولم يكن بإمكان قيادة الجمهورية العربية اليمنية تجاهل وجهة نظر القمة الزيدية القبلية نظراً لأن تأثيرها في البلاد لا يزال كبيراً. ويكفي الإشارة إلى حقيقة رقابة الحكومة العابرة على المناطق الواقعة شمال العاصمة صنعاء. وكتب الصحفي الفرنسي جان جير صاحب عدة مقالات عن اليمن، كتب بأن المناطق الواقعة على جانبي طريق صنعاء ـ صعدة تخضع لسيطرة ورقابة الشيخ عبد الله الأحمر أكثر من خضوعها لسيطرة ورقابة الدولة، وكما كان الحال في الماضي قام المشايخ بجمع الزكاة من الفلاحين الداخلين في نطاق سيطرتهم (ومارسوا عمليات التهريب التي حصلوا من ورائها على فوائد كثيرة، علماً بأنهم مارسوا كل تلك العمليات على أعلى مستوى تنظيمي، وبشكل مكشوف ومعلوم بالنسبة للدولة التي لم يكن لها حول ولا قوة» (٢٧٣، ١٩٨٠/١٢/٢٠ م).

وفضلاً عمّا سبق هنالك دليلاً آخر على تأثير المشايخ القوي، إذ إنه بدون تدخلهم لا يمكن عادة تسوية الخلافات القبلية، التي عادة ما تتطور إلى صدامات مسلحة مكشوفة. ومن الأمثلة على ذلك انفجار العمليات القتالية طبقاً للمعنى الحرفي للكلمة بين قبيلتي أرحب وبني الحارث الواقعتان بالقرب من أسوار مدينة صنعاء، حيث عجزت الحكومة عن وقف المعارك بين هاتين القبيلتين، وتمكن الشيخ عبد الله الأحمر بهيبته وكلمته المسموعة من إنهاء هذه الحرب، وفيما يتعلق بالصداقة التقليدية بين القمة الإقطاعية القبلية والعربية السعودية كتبت الصحيفة الإنجليزية «ميدل ايست» «يظل المشايخ أداة الرياض التي من خلالها يستطيع تصحيح الخطوات المفاجئة وغير المرغوبة للحكومة في صنعاء بما في ذلك قضية الوحدة» (٢٦٨، أكتوبر ١٩٨٠ م).

وفي هذا الميدان وقفت البرجوازية التجارية الكبيرة جنباً إلى جنب مع القمة الإقطاعية القبلية ضد الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن كبار التجار الذين فروا من اليمن الجنوبي بعد نيله الاستقلال واستلام الجناح اليساري في الجبهة القومية للسلطة هناك في عام ١٩٦٩م شكل القسم الأكبر من هذه البرجوازية. وفي مطلع الثمانينات، كانت هذه البرجوازية قد اندمجت في النشاط الرأسمالي في اليمن الشمالي، وكانت تخاف من أنه وفي حالة قيام الوحدة يتحتم عليها

الدخول في صدامات وصعوبات قد تصل إلى حد التأميم.

ومع ذلك تميز موقفها إزاء الوحدة بالازدواجية، نظراً لأن تخفيف حدة التوتر بين الدولتين اليمنيتين سيترك آثاره الإيجابية على الوضع الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من معارضة الوحدة، غير أن موقف الغالبية العظمى من اليمنيين كان إيجابياً من قضية الوحدة، الأمر الذي لم يكن بإمكان قيادة الجمهورية العربية اليمنية أن تستصغره. وكان موقف قيادة الجمهورية العربية اليمنية من قضية الوحدة شائكاً ومعقداً، إذ فهمت هذه القيادة قضية الوحدة كنتيجة وتأثير البيئة الاجتماعية لليمن الشمالية على اليمن الجنوبية ولكن توازن القوى حال دون تحقيق حلمها. وأيدت هذه القيادة شعار الوحدة، ليس لأن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أجبرتها على ذلك، بل لأن شعار الوحدة جزء لا يتجزأ من «الأيديولوجية الوطنية اليمنية» ولأنها ـ أي الوحدة ـ أصبحت بالتدريج محوراً ومرتكزاً للاتجاه السياسي للأوساط الحاكمة وأيديولوجيتهم الرسمية، وبهذا الموقف ضمنت القيادة في الجمهورية العربية اليمنية الدعم الواسع، والذي كان شرطاً ضرورياً لتنفيذ برنامج تنمية وتحديث مجتمع اليمن الشمالي، وعلى ذلك يتعين أن ننظر إلى المشاريع الكثيرة التي نفذها الرئيس عبد الله علي صالح بمنظور وطني قومي.

وفي نهاية مايو ١٩٨٠م صدر قرار بتشكيل اللجنة العليا للحوار الوطني، وكان قد سبق تشكيل اللجنة التقاء الرئيس بممثلي مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص لقاءات الرئيس مع رؤساء القبائل في أغسطس ١٩٨٠م والتي أكد فيها على «أن يتحمل كل اليمنيين مسؤولياتهم في القضاء على التخلف الموروث من عهد الأئمة» ويجب على المشايخ كغيرهم من اليمنيين المساهمة في عملية بناء المجتمع الديمقراطي وتعزيز الوحدة الوطنية(٢٤٤، ١٩٨٠/٨/٣ م).

وتشكلت اللجنة العليا للحوار الوطني من خمسين عضواً، عينهم رئيس

الجمهورية (١٠٤ ص ٤ - ٦). من بينهم ممثلو البرجوازية الكمبرادورية، والمثقفون والقبائل.

وكانت المهمة الأساسية للجنة العليا للحوار الوطني، هي إعداد مشروع الميثاق الوطني - «الوثيقة البرنامجية للقوى الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية، المستعدة للتعاون مع قيادة البلاد لتحقيق مبادىء ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م والحركة التصحيحية عام ١٩٧٤ م» وحول هذا الموضوع تحدث الرئيس علي عبدالله صالح في الجلسة التي عقدتها لجنة الحوار تحت رئاسته في أكتوبر ١٩٨٠ م، مشيراً إلى أن المهمة الأساسية للميثاق يجب أن تكون تحقيق الوحدة الوطنية، ولذلك يجب أن يلبي الميثاق مصالح مختلف فئات السكان، مشيراً إلى أن مشروع الميثاق سيعرض للاستفتاء الشعبي العام، وكلفت اللجنة بوضع استثمارات استبيان آراء الجماهير حول المشروع، وفضلاً عن ذلك كانت اللجنة مكلفة بعقد اللقاءات والاجتماعات الشعبية لشرح وتوضيح نصوص الميثاق والاستماع إلى آراء ومقترحات المواطنين، ومن ثم جمعها وتبويبها ورفعها إلى القيادة (٢٤٤، ٦/١٠/١٩٨٠ م).

وفي ديسمبر ١٩٨٠م شكلت اللجان الفرعية للحوار الوطني في مختلف مناطق اليمن، وكانت مهمتها توزيع مشروع الميثاق، وجمع الاستبيانات عنه من المواطنين، وفي ضوء الملاحظات الواردة في الاستبيانات أعدت اللجنة العليا للحوار الوطني المشروع الجديد.

وفي أغسطس ١٩٨٠م صدر قانون الانتخابات «للمؤتمر الشعبي العام» وبموجبه منح حق الانتخابات جميع اليمنيين البالغين من العمر ١٨ عاماً ويستثني من هذا الحق المتجنسون ما لم يكن قد مضى على حصولهم على الجنسية اليمنية ما لا يقل عن عشر سنوات، وكذلك المصابون بأمراض عقلية والمحكوم عليهم بجرائم مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليهم اعتبارهم. ونص القانون على أن تكون الانتخابات متساوية ومباشرة وسرية. ومنح القانون حق الترشيح إلى عضوية المؤتمر الشعبي العام كل يمني لا يقل عمره عن ٢٥

عاماً، شريطة أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة، حسن السيرة والسلوك ومحافظاً على الشعائر الدينية وليس موظفاً حكومياً (٢٣٤، ١٩٨٠م العدد ٢، ٤ ص ١٣٤ ـ ١٤٠، ٢٤٤، ١٩٨٠/٩/٢ م.

وتأجل ميعاد إجراء الانتخابات إلى المؤتمر الشعبي غير مرة. ويمكن تفسير تأجيل الانتخابات بسعي السلطة إلى أن يشكل المناوئون لها في المؤتمر أقل عدد ممكن «المشايخ وأنصار الإخوان المسلمين». (٢٧٣، ١٢/٢٠/ ١٩٨٠ م).

وأدّى تشكيل اللجنة العليا للحوار الوطني والإعداد والتحضير الانتخابات المؤتمر الشعبي العام إلى ازدياد وكثافة نشاط مختلف القوى السياسية. وأصبح الوضع أكثر تعقيداً نتيجة لتدخل العربية السعودية، إذ مدت أنصارها وأعوانها بالمساعدات المالية السخية.

واصل قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية في الثمانينات لقاءاتهم مع رئيس الجمهورية، غير أن المفاوضات تقدمت ببطء شديد. ورداً على مطالبة الجبهة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، أعلن الرئيس بأنه سيتم تحقيق ذلك عندما تعود كلما ما يسمى «بالمناطق المحررة» إلى سيطرة الدولة. وردت الجبهة على ذلك بالرفض القاطع، وفور ذلك بدأت العمليات الحربية بين الجيش وفرق الجبهة.

ومع اقتراب الانتخابات، رأت السلطات في الجمهورية العربية اليمنية بأن من مصلحتها تسوية علاقاتها مع الجبهة الديمقراطية، وفي أغسطس ١٩٨٠م تم التوصل إلى توقيع اتفاق بين الرئيس وقيادة الجبهة يقضي بوقف العمليات العسكرية. أطلقت سلطات الجمهورية العربية اليمنية سراح بعض أعضاء الجبهة كما سمحت للجبهة بإصدار صحيفتها الأسبوعية «الأمل».

لم يدم الهدوء طويلاً، حيث استؤنفت المعارك في مناطق دمث والبيضاء، واشترك فيها ولأول مرة «فرق الجبهة الإسلامية» إلى جانب وحدات الجيش النظامي.

وضمت «الجبهة الإسلامية» التي تكونت في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات على أساس قواعد مختلف المنظمات الإسلامية، وفي ظل الدور المتزايد «للإخوان المسلمين»، ضمت في صفوفها ممثلي المنظمات الأكثر تطرفاً. ولقت هذه المنظمة تأييداً من قبل التجار وقسم من الفئات المتوسطة المدنية أما في الريف فقد أيدها المشايخ ورجال القبائل المقربون منهم وشكلت العناصر ذات الميول السياسية المتطرفة والمغرمة بالشعارات البراقة، والمنفصلة عن طبقاتها القسم الأكبر في «الجبهة الإسلامية» وجذبت الشعارات التي رفعتها الجبهة هذه العناصر. وكانت هذه العناصر فخورة بمشاركتها في الجبهة ليس لأنها كانت منسجمة مع مستوى إدراكهم، ولكن لأنهم وجدوا فيها هوى في نفوسهم. ومن هنا فقد اعتبروا أنفسهم الأنصار الحقيقيين والمدافعين عن العقيدة، وأعداء الشيوعيين والماركسيين وكل من له نشاط في الاتجاه الرامي إلى القضاء على التقاليد العريقة في البلاد. وبذر قادة الجبهة الإسلامية ومنظريها في نفوس أنصارهم الكراهية والعداء ضد نشاط السلطة المركزية، مصورين ذلك "النشاط كسلوك غير مشروع يستهدف القضاء على العادات والتقاليد ونمط الحياة السائد في البلاد منذ قديم الزمان. وضمت الجبهة الإسلامية في صفوفها أنصار الإمام الخميني وأنصار الدعوة الوهابية والفارين من الجنوب اليمني، الذين استهدف نشاطهم إثارة الحرب الباردة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وأيضاً الملحدين، الذين لا يؤمنون بالجنوب والشمال كوطن لهم. وتحرك كل هؤلاء ووزعوا المنشورات تحت مظلة «الإخوان المسلمين».

وتزايد تأثير «الإخوان المسلمين» من عام لآخر وتواجد ممثلوهم وأنصارهم بشكل واسع في مجلس الشعب التأسيسي وفي الحكومة والجيش وأجهزة أمن الدولة. وكانوا متعاطفين مع العربية السعودية ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن يطلق على الإخوان المسلمين اسم «العشيرة السعودية» كما كانت للإخوان المسلمين صلات وطيدة مع القبائل. وعلى مدى سنوات عديدة بذل الإخوان المسلمون جهوداً مضنية للسيطرة على مختلف مناحي الحياة

الاجتماعية في البلاد، وتمكنوا من تحقيق سيطرتهم في مجال التربية والمؤسسات التعليمية العليا، غير أن سعيهم لم يكن مقصوراً على المحافظة على تدريس القرآن وعلومه وتفاسيره في جميع المستويات التعليمية فحسب، بل سعوا لتربية الشباب بالأفكار الرجعية والمحافظة على التقاليد. وفي نهاية السبعينات انتشرت وبشكل واسع ـ «المعاهد الدينية» والتي انخرط فيها تلاميذ المدارس الابتدائية، وفي هذه المعاهد نشطت «المعسكرات الحربية» حيث تلقى الدارسون حصصاً في مجال الإعداد العسكري وموّلت العربية السعودية هذه المدارس والمعسكرات. وهكذا اهتم الإخوان المسلمون بإعداد المقاتلين للانخراط في فرقهم. وتمتعت حركة الإخوان المسلمين بنفوذ وتأثير كبيرين في جامعة صنعاء، التي بدأت الدراسة فيها في السبعينات.

وانفجرت المصادمات بين تشكيلات الجبهة الوطنية الديمقراطية من جهة والجيش و «الجبهة الإسلامية» من جهة أخرى في منطقة قعطبة ـ لواء اب. وطبقاً للمعلومات التي أوردتها الجبهة الديمقراطية استخدمت «السلطة في الجمهورية العربية اليمنية في هذه المصادمات المدفعية والمدرعات، مدعمة بالقوات الجوية، ولتطهير المنطقة هاجمت تلك القوات القرى المسالمة». وتحدثت مجلة «الحرية البيروتية» عن القمع والإرهاب والتنكيل الذي مارسته الجبهة الإسلامية: أزهقت أرواح البشر بمجرد اتهامهم بالتعاطف مع الجبهة الوطنية الديمقراطية (٢٥٠، العدد ٩٩١ ١٩٨٠/١١/٢٤م والعدد رقم ٩٩٣، ١٩٨٠/١٢/٨ م). وخاضت فرق الجبهة الإسلامية صراعاً عنيفاً مع قوات الجبهة الوطنية الديمقراطية وأعلن المشايخ وكبار الاقطاعيين، بصفتهم المدافعين عن السلطة أعلنوا عن أنفسهم «كأنصار وحماة العدالة» وإضافة إلى ذلك بدأ أعضاء «الجبهة الإسلامية» بممارسة النشاط الإرهابي في المدن، ففي صنعاء على سبيل المثال نظمت عدة محاولات لاغتيال الضباط الوطنيين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الجبهة الإسلامية حاولت الضغط على رئيس الجمهورية نفسه، إذ اتهمته بالتساهل المفرط إزاء ممارسات وأنشطة الجبهة الوطنية الديمقراطية (٢٧٣، ١٩٨٠/١٢/٢٠ م).

ومن خلال نشاط الجبهة الإسلامية، وتنامي صفوفها كشفت القوى المحافظة النقاب عن رجعيتها عبر موقفها من الحوارات والمفاوضات الإيجابية للحكومة مع الجبهة الوطنية الديمقرطية، إذ عملت بكل طاقتها ضد أي شكل للتقارب بين قيادة الجمهورية العربية اليمنية والقوى التقدمية وتمكنت من التأثير على القيادة إبان إعادة تشكيل الحكومة في ٥ أكتوبر ١٩٨٠ م، حيث استبعد من عضوية الحكومة الشخصيات الليبرالية والمتعاطفة مع الجبهة الوطنية الديمقراطية (٣٧٣، ١٩٨٠/١١/١٨ م) وشكلت العناصر ذات الاتجاه المحافظ القسم الأكبر من أعضاء الحكومة البالغ عددهم ٢٥ وزيراً. كما مثل الإخوان المسلمون أيضاً في الحكومة (٢٤٤، ١٦/١٠/١٩٨٠م العدد ١١ ص ٦ - ٧).

ومن جانبها عملت الجبهة الوطنية الديمقراطية على عدم حصر نضالها بالأشكال المسلحة فسعت بقدر الإمكان إلى تعزيز مواقعها عن طريق الدعاية لخطها ونهجها السياسي، بما في ذلك استخدام المطبوعات والصحف. وفي يناير ١٩٨١م طبعت الجبهة ووزعت، وثيقة «من أجل ميثاق وطني حقيقي» (١٣٩) واحتوت الوثيقة إضافة إلى نقد مشروع الميثاق الوطني، الموضوعات الأساسية لبرنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية المقر في ١٩٧٦م وأعلنت الجبهة بأنه وابتدء من نشر هذه الوثيقة «ستخوض الجبهة نضالاً سياسياً وإيدلوجياً علنياً في الحدود المسموح بها من قبل السلطة».

وفي بداية هذه الوثيقة عبرت الجبهة عن عدم موافقتها على أسلوب تشكيل لجنة الحوار الوطني وتركيبه، مشيرة إلى أن مشروع الميثاق احتوى على عرض أحادي وسطحي لتاريخ اليمن. كما أن المشروع تجاهل قضية هامة، ألا وهي قضية الحدود، وعموماً لم يتطرق إلى المناطق اليمنية المغتصبة من قبل السعودية وهو الأمر الذي يؤكد نفوذ السعودية.

ويرتدي القسم الخاص من الوثيقة والمتضمن سرداً للنشاط السياسي والعسكري للجبهة في الفترة من ١٩٧٩م - ١٩٨٠م على أهمية خاصة. وفي الفصل المعنون بـ «وجهة نظرنا» اقترحت الجبهة الوطنية الديمقراطية إجراء حوار

ونقاش واسع تشترك فيه مختلف القوى السياسية في البلاد ممثلة بالأحزاب والمنظمات، كما يشترك في هذا النقاش الشخصيات الاجتماعية المعروفة. وتستهدف هذه المناقشة إيضاح وجهات النظر حول القضايا التي تضمنها مشروع الميثاق. غير أن من المستبعد في تلك الفترة وفي ظل وجود عدة آراء ووجهات نظر سياسية متفاوتة، أن تتمخض تلك المناقشات إلى تفاهم متبادل، يؤدي إلى إعداد وصياغة رأي موحد لممثلي مختلف القوى السياسية ـ الاجتماعية. ومع ذلك كانت هذه المناقشات مهمة بالنسبة للقوى الديمقرطية، لتطرح من خلالها آرائها وتصوراتها. وكان من الواضح عدم قبول السلطة رسمياً لهذا الاقتراح لذلك فقد استهدفت الجبهة الديمقراطية من وراء ذلك في الأساس الناحية الدعائية. وهكذا سعت الجبهة من خلال طبع وتوزيع وثيقتها «من أجل ميثاق وطني حقيقي» إلى إيصال آرائها ووجهات نظرها ومضمون مهامها التي عملت على تحقيقها طيلة السنوات الماضية.

وفي أبريل ١٩٨١م تم التوصل من جديد إلى وقف إطلاق النار بين قيادة الجبهة والحكومة، بيد أنه سرعان ما تم خرق وقف إطلاق النار، إذ استؤنفت المعارك الضارية في يونيو ـ أغسطس والتي استخدم فيها وكما أشارت إلى ذلك «الليموند» الفرنسية الأسلحة الثقيلة. وشاركت فرق الجبهة الإسلامية المسنودة بالدعم المالي والعسكري من قبل السعودية إلى جانب الجيش (٢٧٣، ١٩٨١/١١/١٨ م، ٢٧٠، ١٩٨١م العدد ١٢ ص ٤٩).

وينبغي الإشارة إلى أن الحرب ضد الجبهة لم يكن مستحباً، في أوساط الجيش النظامي. وبهذا الصدد أشارت وكالات الأنباء الغربية إلى اعتقال ثمانين ضابطاً، نفذ حكم الإعدام بحق أربعة منهم نتيجة لرفضهم الاشتراك في المعارك الجارية في جنوب البلاد.

وزودت هيئة الأركان العامة ساحة المعارك بامدادات جديدة. وأكد ممثل هيئة الأركان العامة على استعادة القوات الحكومية للمواقع الرئيسية، التي كانت خاضعة لسيطرة الجبهة الوطنية الديمقراطية وفي تلك الفترة كان من الصعب

تحديد أي الجانبين متفوقاً عسكرياً. بيد أن الجبهة التي كانت لا تزال متفوقة من حيث قدرتها على التعبئة وفي أي لحظة استعادة أي منطقة سقطت من بين أيديها (٢٧٣، ١٨/١١/١٩٨١ م). وأدرك رئيس الجمهورية وغيره من الضباط ذوي النظرة الثاقبة عدم إمكانية حل الخلافات عن طرق الحرب، إذا تطلبت الحرب ضد فرق الجبهة التي تستخدم أسلوب حرب العصابات، تتطلب الحرب من الجيش النظامي تفوقاً كبيراً في القوى البشرية وفي التسليح، وهو ما لم يكن متوفراً لدى الجيش.

وحقيقة بدأ أنصار الجبهة الإسلامية مع مرور الوقت يضاعفون نشاطاتهم، حيث تمركزت فرقها في تلك المناطق التي كان للجبهة الوطنية الديمقراطية فيها نشاط فعال. وجنباً إلى جنب مع قوات الجيش النظامي أوقعت فرق الجبهة الإسلامية هزيمة ماحقة بفرق الجبهة الوطنية الديمقراطية، وذلك في مايو ـ يونيو ١٩٨٢ م، إذ مارست فرق الجبهة الإسلامية أشد أنواع العسف والتنكيل: قامت بتدمير أي قرية وتسويتها بالأرض إذا ما وجدت فيها أي شخص يعتبر عضواً في الجبهة الوطنية الديمقراطية، وقتل جميع من فيها من السكان. وفي ذلك الحين تنامت القدرة القتالية للجيش النظامي، فتحت ضغط الجيش ودعم «الجبهة الإسلامية» أجبرت قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى الانسحاب من بعض المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وفي هذه المرحلة حدثت تحولات وتغيرات ملموسة في صفوف الجبهة الوطنية الديمقراطية. حيث أزيح قادتها السابقون ـ سلطان أحمد عمر وآخرون ـ وتسلمت قيادة الجبهة وحزب الشعبية مجموعة جديدة، وكانت هذه القيادة فيما سبق في الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وكانت آراؤها راديكالية ووقفت إلى جانب استمرارية الصراع مع الحكومة، ضد المساومات في المفاوضات الجارية مع الرئيس علي عبد الله صالح. ووقفت هذه القيادة ضد تعاون الجبهة الوطنية الديمقراطية مع المنظمات الجماهيرية وخضعت فرق الجبهة الوطنية الديمقراطية بالكامل للقيادة الجديدة، لذلك شنت هذه الفرق معاركها أساساً في مناطق رأس أولئك القادة.

وفي منتصف يوليو ١٩٨٢م أجرى قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية محاولة أخرى للاتفاق مع الحكومة، حيث طالبت الجبهة بوقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المتقيين السياسيين إلى البلاد، مقابل قيام الجبهة بإعادة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، كما وافقت الجبهة على سحب المدافع الثقيلة والمتوسطة من تلك المناطق. كل ذلك شريطة قيام الجبهة الإسلامية بنفس الخطوات. واستجابت الحكومة إلى هذه المطالب وبذلك تم التوصل إلى اتفاق الطرفين.

وبعد انقضاء شهر أعلن ممثلو الجبهة الوطنية الديمقراطية عن انسحب فرق الجبهة ومعدانها من المنطقة الوسطى ومنطقتي ريمة ووصاب، وذلك طبقاً للاتفاق. وفي ١٥ أغسطس شكلت لجنة مشتركة من ممثلي الحكومة والجبهة للاشراف على تنفيد بنود الاتفاق. وكان من المفروض أن يساهم في أعمال هذه اللجان كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وغيرهما من كبار المسؤولين، لكن ونتيجة لتدخل «الجبهة الإسلامية» النشيط المصحوب بمصادمات جديدة، تعثرت المفاوضات. وهكذا وتحت ضغط القوات المسلحة المتفوقة والجبهة الإسلامية، انسحبت فرق الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى أراضي اليمن الجنوبي (٢٦٨، ١٩٨٤م إبريل).

وهكذا انتهت حرب العصابات التي شنتها الجبهة الوطنية الديمقراطية على مدى خمس سنوات من ١٩٧٨م وحتى ١٩٨٢م بالفشل والهزيمة، وذلك لأسباب عدة وأهم تلك الأسباب تكمن في اعتماده قيادة الجبهة على العمل المسلح والقوى المسلحة فقط والاستهانة بغيرهما من الأساليب بما في ذلك تأييد الشعب الأمر الذي أدى بالتدريج إلى انعزال الجبهة عن سكان المناطق، التي تركز نشاطها فيها، وعن أنصار النهج الوطني الديمقراطي في المدن وبالدرجة الأولى في العاصمة.

وللتأكيد على أنه قد تم القضاء على بؤر الحرب والقلاقل «في المناطق الوسطى»، قام الرئيس في مايو بجولة في مناطق محافظتي تعز وذمار ودعا في

كلمته التي ألقاها هناك «المغرر بهم» إلى العودة إلى قراهم، واعداً إياهم بالعفو (٢٤٤، ١٩٨٢/٥/١٢ م).

واصلت قيادة اليمن الشمالي نهجها الرامي إلى بناء دولة مركزية قوية، وفي هذه الفترة ارتدت مسألة بناء جيش حديث قادر على بسط سلطة الدولة وسيطرتها على جميع مناطق الجمهورية العربية اليمنية أهمية حيوية قصوى. وينبغي الإشارة إلى أنه سبق وأن وافق الرئيس في ربيع ١٩٧٩م تحت ضغط الرياض على تسليح الجيش بالأسلحة الأمريكية على أن تتولى السعودية التمويل، بيد أنه سرعان ما اتضح بأن مسألة إعادة تنظيم الجيش بهذا الشكل يعني الوقوع تحت سيطرة السعودية والاعتماد كلياً على قيادتها ـ إذ قررت أن تستفيد من سعي الجمهورية العربية اليمنية ومصلحتها في تحديث الجيش اليمني، لتقوية وتعزيز نفوذها ـ أي السعودية ـ على السياسة اليمنية الداخلية والخارجية. وللخروج من هذا الوضع قرر الرئيس علي عبد الله صالح التوجه إلى الاتحاد السوفياتي لشراء أسلحة سوفياتية للجيش اليمني. ولم يكن بمقدور الرئيس الإقدام على مثل هذه الخطوة الشجاعة، إلا بعد أن كان قد عزّز مواقعه ولقي تأييداً ودعماً جماهيرياً واسعين، والأهم من كل ذلك تحسين أوضاع البلاد المالية.

ومنذ تلك الفترة شهدت علاقات الجمهورية العربية اليمنية بالعربية السعودية بروداً في بعض جوانبها، بل واتخذت من وقت إلى آخر طابعاً حاداً، الأمر الذي أرغم العديد من الشخصيات اليمنية الفاعلة والمؤثرة، على إعادة النظر بعلاقاتها هي أيضاً بالعربية السعودية. وبهذا الصدد كتبت المجلة الإنجليزية ما يلي «لم يصب اليمنيون بخيبة أمل في رعاية السعودية وقدرة أمريكا بل إنهم أصبحوا غير مقتنعين بمناخ الدعاية الدينية الخيالية والحالمة المسيطرة في العربية السعودية» (٢٧٠، ١٧٨ العدد ٦ ص ٣).

وحتى هذه المرحلة كانت جمهورية اليمن الشمالية قد قطعت شوطاً كبيراً في طريق التطور السياسي ونمو مفاهيم قطاع السكان النشيط اجتماعياً،

باكتسابه بعض الخبرات ومن خلال مشاركته في الحياة السياسية وبادراكه لآلية عمل المؤسسات السياسية، ولذلك برزت أمام قيادة الجمهورية العربية اليمنية مسألة الانتقال من البيانات السياسية غير المبرهنة والمسندة بالحجج، والتي كانت سائدة في المرحلة الأولى لقيام الجمهورية العربية اليمنية، إلى مرحلة التخطيط لإجراءات وخطوات محدودة ودقيقة ترمي إلى إقامة آلية عمل سياسي مقتدر على تنفيذ التوجهات السياسية، التي تخدم مصالح الفئات الحاكمة.

وفي المرحلة محل البحث تركز الاهتمام السياسي على مستقبل الميثاق الوطني الذي منح الكثير من المميزات الدستورية: وباعتباره متمتعاً بالصفة القانونية الالزامية، فقد حدد الميثاق الاتجاهات الأساسية للتطور الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي للبلاد.

وفي سبتمبر ١٩٨١م انتهت عملية الاستفتاء الشعبي العام على مشروع الميثاق، والتي كانت قد بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٨٠م وعلى إثر ذلك رفعت نسخة من مشروع الميثاق الوطني المعدل إلى القيادة السياسية، والتي كان عليها تحديد ميعاد إجراء انتخابات المؤتمر الشعبي العام والذي كان عليه اقرار الميثاق الوطني، وحددت اللجنة العليا للحوار الوطني التي كان يرأسها حسين المقدمي آخر عام ١٩٨١م موعداً للانتهاء من عملية إعادة صياغة الميثاق، استناداً إلى نتائج الاستفتاء الشعبي عليه.

وفي خريف ١٩٨١م أجريت بعض التعديلات على قانون الانتخابات، حيث منحت المرأة ولأول مرة حق الاشتراك في الانتخاب. وكانت هذه الانتخابات جزءاً من الحركة التصحيحية الموجهة إلى بناء «دولة النظام والقانون» كما كان الهدف من وراء هذه الانتخابات وطبقاً لتصريح وزير الإعلام، المساعدة على توطيد الوحدة الوطنية للبلاد (٢٧٠، ١٩٨١ م، العدد ١٢، ص ٤٩).

وفي أكتوبر ١٩٨١م صدر قرار رئيس الجمهورية وبموجبه حدد أعضاء المؤتمر الشعبي العام بألف شخص منهم ٧٠٠ عضو يجري انتخابهم بطريقة

الانتخابات المباشرة في ديسمبر ١٩٨١ م، و٣٠٠ عضو يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية. (١٠٤ ص ٧).

وتزامنت انتخابات أعضاء المؤتمر الشعبي العام مع الدورة الانتخابية الثالثة للتعاون الأهلي للتطوير. وفي ديسمبر ١٩٨١م أعلنت اللجنة العليا للانتخابات التعاونية والمؤتمر الشعبي العام بأن الانتخابات جرت على مرحلتين. في المرحلة الأولى جرت انتخابات الممثلين على مستوى العزل، وفي المرحلة الثانية على مستوى الناحية، ومن ثم انتخاب ٧٠٠ عضو إلى المؤتمر الشعبي العام (١٠٤، ص٤١ - ٤٧).

ونظراً للظروف والأوضاع المتوترة والمعقدة استبعدت طريقة الانتخابات المباشرة: ففي الجنوب وبعد فترة هدوء قصيرة الأمد اشتعلت مجدداً العمليات العسكرية، أما في المدن فقد قامت السلطة بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف القوى الوطنية الديمقراطية. وعليه فقد تمخضت الانتخابات سواء التعاونية أو انتخابات المؤتمر الشعبي العام عن نجاح «الإخوان المسلمين». وظهر نفوذهم القوي وعلى وجه الخصوص في المدن، أما في المناطق الريفية وعلى الأخص في تلك المناطق الواقعة إلى الشمال من مدينة صنعاء، لم يحصل «الإخوان المسلمون» على الأكثرية نظراً لأن القبائل الزيدية تعتبرهم من أنصار الوهابية، التي يكن لها البسطاء اليمنيون الحقد منذ القدم.

وفي أغسطس ١٩٨٢م صدر قراران لرئيس الجمهورية: احتوى الأول على قائمة بأسماء ٣٠٩ أعضاء المعنيين في المؤتمر من قبل الرئيس، وتضمن القرار الثاني دعوة رئيس الجمهورية إلى انعقاد المؤتمر العام في ٢٤ أغسطس. وينبغي الإشارة إلى أن غالبية الأعضاء مثلوا الاتجاه الليبرالي: ويبدو بأن الهدف من وراء تعيينهم إلى حد كبير، هو عدم ترجيح كفة أنصار القوى اليمينية، وبدرجة أساسية «الإخوان المسلمين».

والجدير بالذكر أن المؤتمر العام، ضم ممثلين عن الجبهة الوطنية الديمقراطية جنبٌ إلى جنب مع غيرهم من ممثلي التجمعات السياسية الأخرى.

وهذه اللفتة من قبل الدولة استهدفت إظهار وحدة القوى السياسية، ورفع هيبة المؤتمر الشعبي العام كجهاز ووعاء يعكس أراء الأمة قاطبة. وبهذا الأسلوب ينعكس أمامنا طموح قيادة اليمن الشمالي لممارسة نشاطها تحت برنامج وطني عام. ويلاحظ هنا بأن انعدام ديمومة نشاطها في هذا الاتجاه، يعود ليس فقط إلى التباين السائد بين البيانات السياسية والممارسة العلمية، ولكن أيضاً وبالدرجة الأولى إلى التناقض السائد بين مواقفها ومنطلقاتها، وعدم امكانية الجمع باستمرار بين مصالحها الطبقية والمصالح الوطنية العام.

وأقر المؤتمر العام المنعقد في ٢٤ أغسطس الميثاق الوطني بشكله النهائي والنظام الداخلي للمؤتمر، كما انتخب هيأته القيادية ـ اللجان الدائمة.

وكما سبقت الإشارة، منح الميثاق القوة القانونية الملزمة، ونصت قرارات المؤتمر الشعبي العام على ضرورة التزام جميع المواطنين بالميثاق الوطني.

وأدى الميثاق الوطني مهمتين مزدوجتين، فمن ناحية احتوى على تسجيل للوضع السائد ـ نظم الحياة السياسية للجمهورية وحدد مبادىء بناء الدولة والاتجاهات الأساسية للسياسة الخارجية الداخلة. ومن ناحية أخرى كان الميثاق بمثابة وثيقة برنامجية. ومن هذا المنطلق اتسم الميثاق بآفاقه المستقبلية: وضع خطة البناء الاقتصادي، ورسم اتجاهات وتحولات البنية السياسية، ووفقاً لتصورات واضعي الميثاق، استهدف الميثاق ضمان المشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية.

وطبقاً لما أشارت إليه مجلة «الميثاق» لسان حال المؤتمر الشعبي العام، فالهدف من الميثاق هو: «خلق نموذج التنمية الإسلامية اليمنية» ورسم اتجاه «التحولات الاجتماعية في نطاق الوحدة الوطنية». لقد تم وضع نموذج البناء الاجتماعي لمجتمع اليمن الشمالي «القائم على أساس العقيدة الإسلامية» بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المعاصرة التاريخية، السياسية والايدلوجية لدول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. وتكمن منجزات الميثاق في كونه أخذ بعين الاعتبار واقع الحياة اليمنية وعادات اليمن وتقاليدها (٢٣٧، ١٢/٦/ ١٩٨٢ م).

ومن الأمور ذات الأهمية، مسألة طبع وتوزيع الميثاق الوطني بمناسبة الذكرى العشرين لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م، الأمر الذي يؤكد على رسوخ مبادىء الثورة والنظام الجمهوري وحتمية تطبيق تلك المبادىء.

وكتب عبد الملك عودة سلسلة مقالات في مجلة «الميثاق» أشار فيها إلى الطبيعة «التركيبية» للميثاق - مزج الماضي بالحاضر «التجربة الإسلامية» والمنجزات العالمية. ولتقييم الميثاق، فلا بد من التعمق في الصيغ العامة ونظام البنود والفقرات، والمعاني الخفية والواضحة للكلمات والجمل والتفاصيل والإضافات، ولا بد من التعمق أيضاً في الصيغة العامة، والاقتباسات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية وينبغي تحليل الميثاق بعمق وإيضاح معاني مصطلحات ايدلوجية الإسلام السياسية، الفكر السياسي الأوروبي والعالمي (٢٣٧، ١٩٨٢/١١/٢٩ م). ومن المهم الإشارة إلى أن ما تضمنه الميثاق من تحديد دقيق لعدد من المصطلحات مثل «العدالة الاجتماعية» «الشورى» «المشاركة الشعبية» «المعارضة» «الوحدة العربية الإسلامية» «التضامن العربي الإسلامي» «الوطن» و «المواطن».. الخ. وهكذا عكس الميثاق الوطني التصورات الايدلوجية لقطاع من مجتمع اليمن الشمالي ذي الميول القومية.

وتحدثت مقدمة الميثاق عن معاني وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م، حيث أشارت إلى أن الثورة «لم تكن ثورة ضد نظام حكم مستبد فاسد، أو ضد مستعمر دخيل فحسب... بل كانت ثورة إنسانية ضد ركود الحياة على الأرض اليمنية، الذي أبقاها تعيش في عهد من عهود القورن الوسطى المظلمة». «لقد جاءت الثورة لتعيد للدين جوهره ونقاءه وتقفز بالحياة قفزة هائلة تنقلها من العهود المظلمة إلى الحياة المتطورة في القرن العشرين».

وكرست مقدمة الميثاق لتاريخ البلاد وتطور الحضارة اليمنية وأشكال الإدارة. وجاء في الميثاق - «وفي مجال الحكم تميزت الحضارة اليمنية القديمة بوجود دولة مركزية أوجدت الكيان اليمني «والشعب اليمني منذ القدم» فخوراً بأصالته وسيادته وكرامته». وفيما بعد بدأ الضعف والتفكك يدب في

الكيان اليمني. فقط في ظل الدولة الإسلامية تمكنت اليمن من استعادة الاستقرار وتقوية البلاد، غير أنه وفيما بعد حلّ الركود والضعف. ويستعرض الميثاق بالتفصيل تاريخ ميلاد ونشاط حركة المعارضة في القرن العشرين ويحلل خصائصها المحلية ومدى تأثير تبعية البلاد اقتصادياً عليها و «صراع الدول الرأسمالية، من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على الأقطار العربية» وكان هدف حركة الوطنيين الأحرار، النضال ضد طغيان الحكم، الذي حال الحفاظ على سيطرته مستقلاً «تشويهه» للإسلام في حين واجهته الحركة الوطنية بالإسلام الحق، مستهدفة بناء المجتمع اليمني الجديد (٢٣٧، ١٩٨٢/١٢/١٣).

وأشار الميثاق إلى أن «تنظيم الضباط الأحرار أصبح القوة المحركة للقوى الوطنية بعد عام ١٩٥٥ م، إذ لعب هذا التنظيم الدور الحاسم في تفجير ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م. «وهكذا وللمرة الأولى بعد عام ١٩٧٣م حدد الجيش كقوة سياسية أساسية فجرت الثورة». وبهذا ثبتت قاعدة تاريخية بها احتل الجيش ابتداء من الثمانينات مواقع قيادية في التحالف الحاكم. كما أشار الميثاق إلى اشتراك فئات اجتماعية مثل «القبائل، الطلبة، المثقفين» في الثورة والتي ساندتها كل فئات الشعب، وأشار الميثاق على وجه الخصوص إلى «الدور الكبير، الذي لعبه الجيش المصري في دعم الثورة اليمنية والجمهورية».

وأكد الميثاق على تمسك المجتمع اليمني بالإسلام وقيمه الروحية، والإسلام كعقيدة وشريعة ـ «قاعدة الحكم» وعليه فالمجتمع اليمني يرفض كل نظرية في الحكم.. تتناقض مع عقيدته وشريعته الإسلامية «وأكد الميثاق على أن أي تبعية خارجية ايدلوجية تعتبر خيانة وإضرار بمصلحة الوطن العليا» (٢٣٧، ١٩٨٢/١٢/١٣ م).

إن نموذج التنمية الإسلامية اليمنية يعتمد «على القواعد المرنة وأسس الإسلام الراسخة» ولذلك فاختيار الوسائل والأساليب ليس إلاّ مسألة إدراك وبصيرة، وهذا الأمر من حق السلطة وهو يعني «الاجتهاد» وحرية الجدال والمناقشة والاستدلال العقلي والاستنتاج، وخلق الأنظمة والمباحث العلمية

وإعادة تنظميها على الأسس الإسلامية وبما يتفق مع ظروف الحياة وتطورها.

ويعير الميثاق انتباهاً كبيراً للوحدة الوطنية، ووحدة وتلاحم الشعب مع الدولة والوحدة اليمنية والوحدة العربية. إن وحدة فئات الشعب «الوحدة الوطنية» تقوم على أساس الولاء للوطن وأهداف الثورة. وعبر طرحه لمسألة الوحدة الوطنية، أدان الميثاق وبشكل قاطع مختلف النعرات الطائفية والسلالية «والقبلية والحزبية كون ذلك» تخريب للوحدة الوطنية واضرار بمصالح الشعب والوطن «وبناء عليه استبعدت الأحزاب من النظام السياسي، وأعلن الميثاق انتهاجه» الديمقراطية المباشرة ـ مشاركة الجماهير الشعبية المباشرة والواسعة في حياة البلاد الاجتماعية. وأشار الميثاق إلى حاجة اليمن الضرورية الماسة في المرحلة المعاصرة «إلى وحدة الجبهة الداخلية ورسوخها، القائمة على أساس وحدة المواقف الوطنية». إن الوحدة الوطنية ـ أساس الوحدة اليمنية والعربية. ويجب أن تقوم على أساس الحوار وبالطرق السلمية».

وأشار الميثاق إلى أن الديمقراطية التي يؤمن بها الشعب اليمني هي الديمقراطية الإسلامية وهي تعلو في مفهومها على مفهومي الفوضى والديكتاتورية بجميع أشكالهما، ويسترشد الشعب اليمني بالديمقراطية الإسلامية، ضد تمركز السلطات في يد فرد أو مجموعة أفراد. وتضمن الميثاق توصيفاً للنظام الجمهوري كنظام «ديمقراطي شوروي برلماني». وطبقاً لما نص عليه الميثاق، فإن مبدأ انشورى يعني حق الشعب في اختيار قادته «حكامه» واعتبار خروج السلطة عن هذا المبدأ أو استخدام وسائل لا تتفق والأنظمة الإسلامية عملاً غير قانوني. وجاء في الميثاق بأن نظامنا الجمهوري يقوم على أسس دستورية واضحة ـ سلطة الشعب، العدالة المساواة الاجتماعية، البشرية واستقلال القضاء.

وهكذا استهدف الميثاق إنشاء منظومة سياسية، يوجه من خلالها نشاط كل السكان لتحقيق المهام الوطنية واخضاع المصالح الطبقية للأهداف الوطنية العامة. ولذلك فليس من قبيل المصادفة إدانة الميثاق لكافة الظواهر والنعرات الحزبية، القبلية، السلالية والطائفية ونلاحظ هنا تنويه القائمة إلى كل القوى

التي اعتبرت الفئة الحاكمة بأنها وقفت في مختلف مراحل بناء النظام اليمني الشمالي ضد نظرية الدولة القومية. إن إعلان الميثاق لشعار «الديمقراطية المباشرة» كان المقصود به في الواقع هو انكار امكانية فهم المصالح الوطنية العامة عبر المصالح الطبقية. وعلى المستوى التنظمي كان هذا الشعار موجهاً ضد مختلف التجمعات، الروابط (الطبقية بالدرجة الأولى) التي يمكن أن تقف «بين الدولة والشعب». وعبر الميثاق عن الوحدة على أسس وطنية قومية من خلال شعار «كل المواطنين أسرة واحدة».

وتضمن الميثاق خطة «إنعاش البلاد» اقتصادياً عن طريق التوسع في بناء المشروعات الصناعية الهيكلية وزيادة إنتاج السلع الصناعية والزراعية، وبالدرجة الأولى السلع الضرورية، وتنظيم التجارة الخارجية وتحسين الرقابة على عملية تداول العملة.

إن تحسين الصناعة يجب أن يتم عبر «توسيع القاعدة الإنتاجية والنهوض بمستوى الإنتاج» وأعلن الميثاق بأن الأساس المادي لتطبيق مبدأ المساواة هو «تثبيت العدالة في توزيع الحاجات الأساسية للمجتمع». وثبت الميثاق مبدأ «حرية العمل» سواء بالنسبة للرأسمال الوطني أو الأجنبي، وذلك في حدود «المصلحة العامة» كما أكد الميثاق على ضرورة تعاون القطاعات الثلاثة - الخاص والمختلط والحكومي.

وركز الميثاق اهتماماً كبيراً بالجيش، نظراً لدوره في بناء الدولة الوطنية. وأعطى الميثاق «الجيش الشعبي» حقه من الأهمية نظراً لدوره في الدفاع عن الثورة والجمهورية والقضاء على الملكية وأكد الميثاق على أن خدمة الدفاع الوطني تعتبر واجباً إلزامياً ومقدساً، لكل من بلغ سن الخدمة الإجبارية، لأن ذلك يعزز لدى الشباب روح التضامن والمساواة ويعزز الشعور بالواجب في نطاق المشاركة في الدفاع الوطني.

وربط الميثاق مسائل تربية الشباب بضرورة فهمهم وإدراكهم العميق للتراث الثقافي الأيديولوجي للشعب اليمني، الذي يجب أن يكون عاملاً مهماً

لرفضهم الولاءات القبلية، وفي نفس الوقت يخلق لدى الجنود الشعور بحب الوطن وفدائه.

واحتلت الحركة التعاونية والتي اتسمت بالاختيارية والتجريبية في اليمن، وتحظى بإعفاءات وامتيازات معينة، احتلت هذه الحركة في الميثاق مكانة هامة، حيث أشار الميثاق إلى ما للمبادرات الشعبية في مجال التعاون من تأثير معنوي في تماسك المجتمع، وتأثير مادي في اقتصاد البلاد الوطني وذلك بما توفره من طرقات وخدمات هي من صلب التطور الاقتصادي وشموليته».

ومن جانبنا ينبغي الإشارة إلى أن الدور الاجتماعي للتعاونيات في اليمن الشمالية، كان أوسع من ذلك بكثير، وكما سبقت الإشارة بدأت السلطة بتنشيط التعاونيات إبان حكم الحمدي، وحينها كانت من وراء ذلك وبالدرجة الأولى تحطيم العلاقات والروابط الداخلية القبلية التقليدية، وتعميق وتقوية نفوذ السلطة في المحلات. وبمنحها التعاونيات صلاحيات اقتصادية وسياسية ودعم مالي كبير (٧٥٪ من حاصلات الزكاة و٣٪ من الرسوم الجمركية) عملت السلطة على أن تقف التعاونيات في مواجهة نفوذ المشايخ في أوساط القبائل، إذ لم يقتصر دور التعاونيات على شق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات، والمشاركة في تنفيذ المشاريع الحكومية الضخمة، فحسب، بل إنها لعبت دوراً بارزاً وريادياً في الحملات السياسية وفي بث ونشر الدعاية لصالح نهج وسياسة الحكومة.

ودافعت التعاونيات عن مصالح الكادحين، ووقفت ضد اضطهاد وعسف أصحاب الأعمال. وهكذا اكتسبت التعاونيات صفات النقابات والمنظمات السياسية. وبفضل شعبية التعاونيات اتسعت قاعدة السلطة على مستوى المنظمات الاجتماعية. وبانجراف جماهير الريف في نشاط التعاونيات، أدركت هذه الجماهير مسار التطورات السياسية والاقتصادية العامة.

وتنامى أكثر فأكثر دور وأهمية التعاونيات في المراحل اللاحقة: فتوسعت صلاحيات التعاونيات الاقتصادية، وتزايد دورها في تنظيم حركة الجماهير

السياسية. ومنذ النصف الثاني للثمانينات ومن خلال التعاونيات وفروع المؤتمر الشعبي العام عمقت الدولة سلطتها على أدنى مستويات التقسيمات الإدارية، والتي كانت فيما سبق واقعة بالكامل في أيدي المشايخ. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يرأس الاتحاد العام للتعاون الأهلي للتطوير رئيس الجمهورية بنفسه.

وفي ميدان السياسة الخارجية أعلن الميثاق التزامه بمبادىء عدم الانحياز والحياد الإيجابي والتعايش السلمي. وعكس الميثاق طموح الجمهورية العربية اليمنية إلى تطوير علاقات الود والصداقة والتعاون الاقتصادي مع جميع دول العالم وعلى وجه الخصوص مع بلدان شبه الجزيرة العربية والخليج العربي الشقيقة. وأعلن الميثاق أن ج.ع.ي «متضامنة مع البلدان النامية في نضالها من أجل نظام اقتصادي دولي جديد «واستعدادها» لدعم نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني «وقبل كل شيء نضال الشعب الفلسطيني، وفي نفس الوقت إدانة الجمهورية العربية اليمنية لسياسة التفرقة العنصرية. وناشد الميثاق الشعب التحلي بالحذر واليقظة، لكي لا يقع فريسة وضحية لنفوذ الاستعمار الجديد، الذي يتستر وراء الكثير من الأقنعة البراقة، مستهدفاً التغلغل الاقتصادي والأيدلوجي، ومخفياً الوجه القبيح للاستعمار القديم «وأكد الميثاق على وحدة شطري اليمن و«قيام الدولة اليمنية الواحدة المزدهرة في أقصر وقت».

ويعتبر الميثاق الوطني من الوثائق السياسية التي صدرت في البلاد، في الفترة محل البحث، والتي عكست وبشكل كامل وجهة نظر الأوساط الحاكمة في الجمهورية. ومما يزيد من أهمية الميثاق احتواؤه على خطة دقيقة (على الرغم من أنها غير واقعية) لتنفيذ النهضة الوطنية، ولذلك فمن حقنا تسمية هذا الميثاق ببرنامج النهضة الوطنية اليمنية الشمالية. وهذه الوثيقة تتميز بها الممارسات السياسية في البلدان النامية، التي تتميز بالتسلط الإداري وتسير في طريق التحولات الرأسمالية التدريجية. ونظراً لأن الفريق الحاكم في الجمهورية العربية اليمنية وثيق الارتباط بوسائل الإنتاج الإقطاعية نجد بأنه لم يعكس في الميثاق الرؤية المناوئة للإقطاع إلاّ لماماً. وخص الدور الريادي لعملية النهوض

الوطني بالدولة. ونتيجة للمستوى المتدني لنمو المجتمع الاقتصادي ـ الاجتماعي؛ لم تنعكس في الميثاق نزعة رأسمالية الدولة تقريباً، على الرغم من أنه كان يجب انعكاسها نظراً لأن الدولة عبرت عن استعدادها لتحمل جزء كبير من أعباء إقامة الاقتصاد الوطني.

ورأى واضعوا الميثاق أن المقدمات اللازمة لإقامة دولة جديثة ومعاصرة، تكمن في الدرجة الأولى في تحقيق المهام الوطنية، أما قوة الدولة فقد اقترنت من وجهة نظرهم، وبالدرجة الأولى بقوة الجيش.

إن ظهور برنامج النهوض الوطني شكل خطوة كبيرة على طريق تكون المجتمع المعاصر.

وكانت مدة المرحلة الأولى لتطور البلاد أربع سنوات وهي نفس المدة المحددة لصلاحيات المؤتمر الشعبي العام، بعدها يجب أن تجري انتخابات جديدة.

وأقر المؤتمر النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام (١٦٨) وحدد النظام الداخلي المؤتمر الشعبي العام «كتكوين سياسي يمثل مختلف الفئات ويعمل المؤتمر على أساس الخط النظري الذي تضمنه الميثاق.

وحدد النظام الداخلي مهام المؤتمر كما يلي: ـ

«تنمية مدارك المواطنين، وخلق الظروف الملائمة لنشاطهم السياسي في نطاق الميثاق الوطني، والنضال من أجل تطبيق أهداف ومبادىء الميثاق» وذلك «لضمان مساهمة الشعب في حل المسائل الهامة في حياة الأمة».

وبإقرار اللائحة الداخلية، تحول المؤتمر الشعبي العام من اجتماع يضم ممثلي أوسع الجماهير، إلى تكوين سياسي مستديم يملك صفات الجهاز التشريعي، وكان على المؤتمر القيام بمراقبة نشاط المؤتمرات الفرعية. وكان يجب أن يعقد المؤتمر الشعبي العام اجتماعه «المؤتمر العام» في كل سنتين. ويعاد انتخاب الأعضاء في كل أربع سنوات مرة، على أن ينتخب ٧٠٪ منهم

من قبل المواطنين و٣٠٪ يعينون بقرار من رئيس الجمهورية. وحددت اللائحة الشروط اللازم توفرها في المرشحين للمؤتمر الشعبي العام: أن يكون حائزاً على المواطنة اليمنية، وأن لا يقل سنه عن ٢١ عاماً، حسن السيرة والسلوك، وغيرَ محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف. وأشارت اللائحة في بند خاص إلى «عدم تمتع أعضاء المؤتمر بأية مميزات أو حقوق خاصة عدا ما ورد في هذه اللائحة من مهام وواجبات المؤتمر الشعبي العام وتكوينات في مختلف المستويات وأشارت اللائحة إلى تمتع الأعضاء سواء كانوا منتخبين أو معينين بحقوق متساوية. وحددت اللائحة صلاحيات الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام كما يلي: «قيادة نشاط المؤتمر الشعبي العام وتكويناته المختلفة لتحقيق أهدافه». وانتخب المؤتمر الرئيس علي عبد الله صالح أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام.

ونصت اللائحة على أن تقوم اللجنة الدائمة المكونة من ٧٥ عضواً، ٥٠ عضواً ينتخبهم المؤتمر بطريقة الانتخاب السري والمباشر و٢٥ عضواً يعينهم الرئيس، تقوم هذه اللجنة بمهام وصلاحيات المؤتمر في الفترة ما بين انعقاد دورات المؤتمر.

وتحتل أهمية خاصة تلك البنود من اللائحة، والتي تتحدث عن مهام ووظائف اللجان الخاصة وهي: اللجنة السياسية، لجنة الثقافة والتوجيه، اللجنة الاقتصادية ولجنة الإدارة والخدمات، ودخل في مهام هذه اللجان مساعدة اللجنة الدائمة في الميادين المتعلقة بإجراء الأبحاث وتقديم الآراء والمقترحات ومشروعات الخطط والبرامج «الرامية إلى تطبيق مضامين الميثاق الوطني ومقررات المؤتمر الشعبي العام. وتكونت كل لجنة من تلك اللجان من ٧ إلى ١١ عضواً من أعضاء اللجنة الدائمة وانتخبت كل لجنة من بين أعضائها رئيساً لها.

ومارست اللجنة السياسية نشاطها، في إعداد وتحضير المشروعات المتعلقة بقضية الوحدة اليمنية وتقديم الحلول المتعلقة بالقضايا القومية الإسلامية والدولية، وتنظيم النشاط الأيدلوجي.

ودخل في مهام لجنة الثقافة والتوجيه نشر الوعي الميثاقي في أوساط الجماهير الشعبية «لتوسيع مداركها» وإعداد خطط التوعية السياسية «وتوسيع قنوات العلاقات والصلات بالشعب.

وفيما يتعلق بنشاط اللجنة الثقافية أكدت اللائحة الداخلية على ضرورة الاهتمام الكبير «بخصائص المجتمع الإسلامي اليمني وغرس القيم الديمقراطية» وخوض النضال ضد «الاتجاهات التي تخرب أسس العقيدة الوطنية، ونمط الحياة والقيم والمبادىء» والوقوف ضد الآراء المخالفة لذلك، وغرس وتنمية الروح الوطنية والدينية في المواطن بهدف تعميق حبه لله والوطن» «ربط المواطن بالدولة بما يكفل تجاوبه الإيجابي الملتزم تجاه الدولة حفاظاً على المال العام وأداء الزكاة ودفعاً للواجبات المالية والضرائب.

وهكذا يتضح بأن على لجنة الثقافة والخدمات الإسهام بقدر كبير في بناء الدولة المركزية إذ أن عليها أن تلعب دوراً كبيراً في تشكيل وعي المواطن بما يتفق وأيدلوجية ومبادىء الميثاق الوطني بمحتواه الأساسي، الذي يعني أسبقية القضايا الوطنية بالنسبة للقضايا القبلية والعشائرية والمذهبية. وبنشاطها التثقيفي والتربوي والإعلامي على اللجنة تنظيم تفاعل وتلاحم الدولة والشعب «وأتمنت اللجنة بمراقبة الإعلام والثقافة والتعليم والجمعيات الحرفية والمهنية والرياضية وأجهزة التخطيط والشؤون الاجتماعية والعمل، وكذلك الأجهزة التي يرتبط عملها بشؤون اليمنيين في الخارج. ونصت اللائحة على وجوب تكريس ذلك النشاط الواسع فيما يخدم عملية «تلاحم الدولة والمواطن في جبهة واحدة» في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي عند تحليل نشاط لجنة الثقافة والتوجيه أن نعرف أن القرية كانت هي الموضوع الرئيسي لتحديث الجمهورية العربية اليمنية. وتميزت المناطق الريفية عن المدن في كون الأولى كانت لا تزال أرضاً عذراء، لم تهب عليها بعد رياح التحديث والمعاصرة، وتسيطر عليها الروابط القبلية والمفاهيم الإقطاعية، وكان من اللازم، أن تتسم مسألة إعادة البناء الإداري بالعمق فتحت

تأثيرها كان من اللازم أن يتم كسر الهيكل التقليدي القديم وبهدف أن يتم مستقبلاً إعادة النظر بالروابط القديمة ونمط الحياة القديمة بهدف البدء بتشكيل شخصية جديدة بمقومات روحية أخرى.

ومن الأمور المهمة، انتخاب رئيس الجمهورية أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام. ووفقاً للمعلومات الرسمية كان الهدف من هذا، توطيد الثقة والتعاون والتنسيق بين أجهزة الدولة والمؤتمر الشعبي العام». غير أنه ينبغي النظر إلى هذه الفكرة، من خلال الإجراءات التي ينفذها قادة البلاد الموجهة إلى توطيد السلطة المركزية والتي تركزت في يد رئيس الجمهورية. وهذه العملية تستحق التقييم المزدوج، فمن جهة ضاعفت خطورة إقامة الدكتاتورية في البلاد، وما يترتب عليها من إعاقة حركة المجتمع في اتجاه التنشيط السياسي لأوسع فئات السكان، ومن ناحية أخرى ظهور تجانس ضمن الفريق الحاكم بنزعة أقل محافظة وعلى الرغم من أن العسكريين شغلوا مناصب قيادية في جهاز الدولة، والجيش في اليمن الشمالي غير أنهم «لا يعتبرون الزعماء السياسيين للأمة والدولة» (٥٨، ص ٧٨). ولم يستطع الجيش القيام بهذا الدور، على الرغم من أن خصائص المجتمع اليمني الشمالي مثل تخلف الهياكل الاجتماعية ـ الطبقية وغياب الأحزاب السياسية، بدا كما لو أنها تمكنه من هذا الدور، إذ وقف حائلاً في طريقه وجود تركيبة قبلية قوية، والتي دخل تحت تأثيرها ضمن التحالف الحاكم عدا الأوساط البرجوازية المتعاطفة مع الجيش الأرستقراطي الإقطاعية القبلية. وعبر مواقعه الراسخة تمكن الرئيس علي عبد الله صالح، من الوقوف بنجاح ومواجهة ضغط القوى المحافظة وتنفيذ الاتجاه الرامي إلى تحديث البلاد.

إن تأسيس المؤتمر الشعبي العام، وإقراره لعدد من الوثائق، كان يعني مرحلة جديدة في التطور الاجتماعي السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ورأت قيادة البلاد أن المؤتمر الشعبي الذي يسترشد في نشاطه بالميثاق الوطني، سيؤدي حتماً إلى تعزيز مواقع النظام السائد، وسيرفع وعي الجماهير سياسياً ويوسع مساهمتها في «بناء مجتمع العدالة والديمقراطية». وأنيط بالمؤتمر

الشعبي مسألة الرقابة على التحولات السياسية، الاجتماعية ـ الاقتصادية والأيدلوجية والثقافية المنفذة في البلاد.

وفي نهاية ديسمبر ١٩٨٢ م، أقرت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام، الذي أعد استناداً إلى مبادىء الميثاق الوطني، وكان على جميع المواطنين الالتزام بهذا البرنامج. ويلاحظ هنا «أن البرنامج السياسي حرم ممارسة أي نشاط سياسي في البلاد خارج الأطر الشرعية للمؤتمر الشعبي العام والبرلمان» (٧٦، ص ٧ ـ ١٢١).

وفي يناير ـ مارس ١٩٨٣م تم تشكيل فروع المؤتمر الشعبي في المحافظات وفي نهاية عام ١٩٨٤م في النواحي وأمانة العاصمة. وكما هو الحال في المؤتمر، ٧٠٪ من الأعضاء في الفروع يتم انتخابهم و٣٠٪ تعينهم القيادة السياسية للجمهورية العربية اليمنية ولمدة أربع سنوات.

وبهدف رفع الوعي السياسي للجماهير، وتوسيع مساهمتها في الحياة الاجتماعية، أقرت اللجنة الدائمة في دورتها الثالثة المنعقدة في أبريل ١٩٨٣م تنظيم ندوات التوعية السياسية في المصانع، المؤسسات والمصالح ووحدات الجيش، والجمعيات التعاونية تحت إشراف المؤتمرات الفرعية والمؤتمر الشعبي العام. وللدراسة العميقة والهادفة لنصوص الميثاق الوطني، ناقشت اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة المنعقدة في أغسطس ١٩٨٣م مسألة إنشاء معهد حكومي لدراسة الميثاق الوطني.

إن التحاق فئات جديدة من الشعب في الحياة السياسية، أدى إلى أن توضع مسألة تشكيل المنظمات الاجتماعية والحرفية، على رأس برنامج الأعمال، ولذلك شكلت اتحادات ونقابات المهن الطبية، الصحفيين والكتاب، عمال الطيران، جمعية المرأة اليمنية ومنظمات الشباب والمنظمات الرياضية، وبعض هذه الاتحادات أصبح شاملاً لكلا الدولتين كاتحاد الأدباء والكتاب.

وكان انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للعمال في ابريل ١٩٨٤م في مدينة صنعاء، حدثاً مهماً في حياة البلاد الاجتماعية ـ السياسية، وفي هذا

المؤتمر جرى انتخاب الهيئات القيادية للاتحاد - المجلس الأعلى واللجنة التنفيذية، كما أقر النظام الداخلي للاتحاد ونوقشت القضايا المرتبطة برفع المستوى الثقافي والتعليمي للعمال وتحديث مواهبهم في العمل.

وفي عام ١٩٨١م انتهى من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، التي ركزت اهتمامها الأساسي على تطوير خطوط المواصلات والصناعة والزراعة، وفي هذه المرحلة ارتفعت أسعار النفط في السوق العالمية، وارتباطاً بذلك زادت هجرة الأيادي العاملة اليمنية إلى البلدان النفطية المجاورة، وبالدرجة الأولى إلى العربية السعودية، وهذا أدّى إلى تدفق العملة الصعبة، التي غطت العجز في ميزان المدفوعات وتسديد القروض الخارجية.

وفي عام ١٩٨٢م بدأت الجمهورية العربية اليمنية بتنفيذ الخطة الخمسية الثامنة لتطوير البلاد (١٩٨٢ - ١٩٨٦ م) وفي هذه المرحلة وجه قسم كبير من التضخم إلى الفروع الانتاجية. وفي هذه الخطة نالت الزراعة الاهتمام الأساسي باعتبارها قاعدة الاقتصاد الوطني كما ركز أيضاً على الصناعة التعدينية. وهذه الإجراءات ساعدت على زيادة إنتاج السلع لسد حاجات السكان، ومواد الخام للفروع الصناعية النامية، وبفضل ذلك أمكن القضاء على الهوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك. وفي فترة الخطة الخمسية الثانية، كان الاهتمام كبيراً بإعداد وتأهيل الكادر الوطني.

ولم تختلف مصادر تمويل الخطة الخمسية الثانية، عن مصادر تمويل الخطة الخمسية الأولى. حيث شكلت القروض والمساعدات المقدمة من الدول الأجنبية والشركات الدولية مصادر تمويل كلا الخطتين واحتلت السعودية بين هذه المصادر المكانة الأساسية.

وفي سنوات الخطة الخمسية الثانية (كما هو الحال في الأولى) كثف القطاع الخاص نشاطه بشكل ملحوظ وعلى الأخص في قطاع التجارة والخدمات. ولا يزال هذا هو حاله في الوقت الحاضر، أما القطاع العام «القطاع الحكومي»، وعلى الرغم من عدم نموه الملحوظ إلا أنه يحتل مواقعاً ريادية في قطاع الطاقة وغيره من القطاعات الأساسية.

وفي عهد الرئيس علي عبد الله صالح، تم تنفيذ عدد من المشروعات الاجتماعية الهامة بهدف رفع مستوى معيشة السكان حيث تم في عام ١٩٧٩م زيادة الأجور لجميع فئات موظفي ومستخدمي الدولة. وفي أكتوبر ١٩٨٠م صدر قانون التقاعد للعسكريين. وضاعفت الحكومة من جهودها لتطبيق الأسعار ومراقبة الالتزام بها، كما خاضت نضالات ضد الغلاء، ولتحقيق ذلك خصصت الحكومة المبالغ اللازمة من الميزانية العامة.

وفي ديسمبر ١٩٨١م وبعد مناقشات عديدة وطويلة أقرت اللجنة الدستورية المشتركة من ممثلي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مشروع دستور دولة الوحدة. «إن مشروع الدستور ـ كما أعلنت اللجنة الدستورية ـ يعتبر حصيلة طموح الجماهير الشعبية من ناحية، ومن ناحية أخرى وليد الظروف والأسباب الموضوعية المتطابقة مع خصائص ومميزات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليمنية» (٢٤٩، ٢١/١٠/١٩٨٢ م).

وبين تلك الأسباب احتلت الشريعة الإسلامية أهمية كبيرة، وبناء على ذلك يبرز السؤال التالي: ما هو دور الإسلام في العملية السياسية؟: وإذا ما عدنا إلى الماضي لوجدنا أنه وعلى الرغم من وجود الخلافات المذهبية في مجتمع اليمن الشمالي، فقد كان الإسلام من أهم عوامل الوحدة، ولذلك فقد كان من الأمور الطبيعية أن يستند أنصار قيام دولة الوحدة إلى الإسلام، وفي نفس الوقت قيمت ظواهر الخروج عن الإسلام، كتعبير عن موقف مضاد للإسلام «المزيف» عن صورته الأولى وجوهره وحقيقته.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الدستور بنصه الكامل لم يطبع إلا في ديمسبر ١٩٨٦ م. وحتى هذا التاريخ، نشرت الصحف في الجمهورية العربية اليمنية مقتطفات من نصوص المشروع، مقالة محمد المهاجري «دستور الوحدة وقوة وحيوية الشريعة» المنشورة في مجلة (صنعاء ١٢/١/٨٢ م).

ويعبر المؤلف عن وجهة نظره، حول عدد من قضايا الفكر السياسي

الإسلامي، ذي العلاقة بمشروع الدستور والذي كان كما يبدو معروفاً بالنسبة للمؤلف. الإسلام قانون وعقيدة ولذلك فالمجتمع القائم على الإسلام، يجب أن يكون ملتزماً بنمط معين ومحدد في الحياة «وثيق الارتباط بالقانون. ومن هنا يجب أن يكون الدستور مفعماً «بروح الشريعة» وهذا مرهون بنظام الدولة الموحدة والتي ستكون يمنية خالصة. ومعتمدة على المبادىء اليمنية والإسلامية... وعلى وجه التحديد سعت اللجنة إلى تحقيق هذا، وهذا بالتحديد ما جسده مشروع الدستور».

ونظراً لأن الناس يبنون حياتهم على أساس المبادىء التي يؤمنون بها ـ كتب ـ فإنهم «سيرفضون وجهات النظر والمبادىء المتناقضة مع مبادئهم «غير أن هذا لا يعني إنكار الحاضر والمستقبل» إلا في حالة تناقضه مع الأيدلوجية الإسلامية. والكاتب يعني بالمبادىء المتناقضة مع الإسلام، النظريات السياسية التي تسترشد بها القوى الديمقراطية التقدمية في الجمهورية العربية اليمنية، والتي يلتزم بها الحزب الاشتراكي اليمني في ج.ي.د.ش.

ومن الجدير بالذكر أن المؤلف حينما يعتبر «الشريعة مصدراً رئيسياً للدستور، لا يعني بذلك تزينها بلباس قديم «نظراً لأن الإسلام عميق في معانيه، وصالح لكل العصور» كما أن تطابق القوانين الدينية ومتطلبات الحياة ممكن جداً، وتدعيماً لوجهة نظره، أورد المؤلف استنتاجاً آخر، مفاده أن الشريعة هي نصوص القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وثمرة الفكر الإنساني ـ الاجتهاد ـ وهذا هو ما جعل الشريعة قادرة على التطور والتجدّد.

وكتب المهاجري أن المصدر الثاني للدستور هو «الواقع اليمني». وإذا ما اعترفنا بشرعية النظام الدستوري، الذي يقوم على أسس ومبادىء الشريعة الإسلامية والواقع اليمني «فهذا يدل على أن الإسلام كمصدر رئيسي لجميع القوانين، لا يعتبر عقيدة جامدة وبالإمكان إيجاد توافق بين الإسلام والواقع المعاش». وفي نهاية المقال كتب المؤلف: «وبفضل الطبيعة الشعبية للدستور فإن هذا يعني وجود إمكانية للمحافظة عليه وانتقاله من جيل إلى جيل».

وكما كتبت مجلة «التايمز» الانجليزية أنه وعلى الرغم من أن اللجنة الدستورية المشتركة تمكنت من إيجاد صيغة توفيقية لعدد من القضايا المبدئية، وأعدت الكثير من النقاط التفصيلية للمشروع، غير أن شكل الوحدة نهائياً لم يحسم بعد، وبيد رئيسي الدولتين حل هذه القضية (٢٨٧، ١٩٨١/١٢/١٨ م).

واعتبر المؤلف المشروع غامضاً ومبهماً وزائلاً، وعلى ما يبدو تتسم هذه الوثيقة بالفكر السياسي الإعلاني عن «استعداد» اليمن بشطريها للوحدة وعلى هذا وضعت الوثيقة الأسس العامة لتقارب الدولتين. غير أن الوثيقة لم تستهدف تحقيق الوحدة الفعلية. ونلاحظ هنا أن «الجبهة الموحّدة» للجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لا بد أن تؤدي إلى نمو هيبة وسمعة كلا الطرفين على المستوى الدولي، وساعد على ذلك اللقاءات الدائمة، بين رئيسي الدولتين والحكومتين.

وفي مطلع الثمانينات أقر في اليمن الشمالي عدد من الوثائق، ونفذت عدة مشاريع في مجرى بناء الدولة، والتي كانت رمزاً لإنجاز مرحلة هامة في البناء الوطني والوثائق، وبالدرجة الأولى ـ الميثاق الوطني ـ كانت موجهة إلى تعميق توازن القوى ـ الاجتماعية، وخلق نظام أجهزة السلطة القادر على حماية البلاد من التغيرات السياسية المفاجئة، ومن هذا المنطلق، وعلى وجه الخصوص جاء تعيين قسم من أعضاء أجهزة الدولة التمثيلية، وإدراكاً منها لعدم إمكانية تنفيذ المهام الوطنية بدون أن تجذب إليها أوسع الجماهير الشعبية، وفي نفس الوقت الركون إليها، أعلنت القيادة الحاكمة عن المبادىء الديمقراطية المحددة في إدارة البلاد، ولكن الديمقراطية تميزت بضيق نطاقها.

ونلاحظ هنا أنه وحتى لحظة الثورة ١٩٦٢م كانت الأيديولوجية الوطنية السائدة في الشمال اليمني لدى متبنيها، لا تزال في شكلها البدائي، ولذا فقد تزامنت عملية تنظيم الدولة الوطنية، ونضوج التصورات الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية. وفي بداية الثمانينات توجت عملية تكوين الهياكل الأساسية لجهاز الدولة المركزية، الذي تميز في واقع الأمر بالطابع اليمني العام هذا من

جهة، ومن جهة أخرى، كانت الأفكار الوطنية الإسلامية هي الأيدلوجية السائدة في أوساط التحالف الحاكم، وعلى هذا اللأساس اكتسبت صفة الفعالية القانونية. وهذا بدوره حدد إلى حد بعيد الطريق اللاحق. لتطور اليمن الشمالي.

الخاتمة

وفي الختام سنحاول إعطاء صورة عامة للمتغيرات الجذرية في حياة مجتمع اليمن الشمالي والتي كانت في أساس العملية السياسية على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، مرحلة ما بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م. وبدون تناول القضايا الاقتصادية (إذ نستحق التغيرات الملموسة في هذا الميدان والتي حدثت خلال الفترة الماضية، تستحق دراسة خاصة) سنتوقف عند التحولات الاجتماعية التي جاءت متناسبة والتحولات السياسية والتي أدت في مطلع الثمانينات إلى تكوين الدولة المركزية التي أخذت تسير على طريق إنشاء أسس الاقتصاد الوطني المعاصر.

وعلى الرغم من أن اليمن الشمالي لم يكن في فترة ما قبل الثورة مسرحاً للاستغلال الاستعماري المباشر. إلا أن سياسة الدول الاستعمارية وقبل كل شيء انجلترا أثرت على طبيعة نمو مجتمع اليمن الشمالي بما تسبب في ركوده. استهدفت سياسة العزلة التي انتهجها الإمام حماية البلاد من تغلغل الدول الاستعمارية والاحتكارات التي سعت لإخضاع البلاد لنفوذها. وكان الوجه الآخر لسياسة العزلة الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتخلفة والعادات والتقاليد الموروثة من الماضي.

ونتيجة لذلك سيطر في البلاد حتى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين أسلوب الإنتاج الإقطاعي وبقايا ما قبل الإقطاع، وعلى خلفيته ظهور بذور الرأسمالية. واستمر قسم كبير من سكان الريف يعيشون ظروف الحياة

القبلية العشائرية، الأمر الذي ترك بصمات كبيرة على الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية للبلاد.

وخلفت النزعة المحافظة لوجهاء وأعيان القبائل حاجزاً صارماً في طريق أي طموح تقدمي أما النزاعات القبلية الانفصالية فكان يمكنها إيقاف الجهود المركزية للنظام الأمامي والحفاظ على مظهر الدولة الموحدة.

وتركت التناقضات الزيدية ـ الشافعية تأثيرها على مجتمع اليمن الشمالي في ظروف سيطرة القمة الإقطاعية ـ القبلية الأكليركية الزيدية. وتعرض أفراد الجماعة الشافعية للتمييز العقائدي والديني. ولم يجد سخط واستياء الشوافع أي مخرج بل ظل متواصلاً.

وأعاق عملية نمو وتطور مجتمع اليمن الشمالي وجود المجموعات الاجتماعية التقليدية ذات المقامات والدرجات المتباينة.

إن وجود المجموعات الاجتماعية التقليدية ذات المقامات والدرجات المتباينة أعاق عملية نمو مجتمع اليمن الشمالي وتشكل المجتمع البرجوازي الصغير. وتأصلت أنواع الصلات والروابط الواردة أعلاه في ذهن غالبية سكان اليمن الشمالي. وهذه الصلات حالت دون نضج الوعي الطبقي لديهم. وأكثر من هذا وفي ظروف «المجتمع المغلق» تجاهلوا وجود العالم الخارجي وتركوا مكاناً ضئيلاً للوعي الوطني.

وعلى الرغم من كل قصور الأيدلوجية القومية، إلاّ أنها وإلى حد كبير لبّت أهداف تحديث المجتمع أكثر من الأيدلوجية التقليدية ووجه أنصار النمو المعجل نضالهم ضد ادعاءات الإمبريالية بشأن سيادة واستقلال البلاد، وفي الداخل ضد دعوات تفكك وتبشت مجتمع اليمن الشمالي.

وعند لحظات ثورة ١٩٦٢م كانت قد بدأت عملية نضوج مقدمات انهيار النظام الاجتماعي القائم على التقاليد واحتفظت القرية أساساً بالسمات الإقطاعية، إلا أن هذا لا ينفي ظهور مزارع بدأت تستخدم العمل المأجور والآلات الزراعية الحديثة والتوجه نحو إنتاج المحاصيل السلعية وفي الصناعة

والتي تميزت بالإنتاج الحرفي ـ اليدوي والمانيفكتورا العادية، كان بالإمكان أن نجد مشروعات تستخدم عشرات العمال الإجراء. ونظراً لأن اليمن الشمالي لعب دوراً مصدراً للمواد الخام للبلدان الرأسمالية المتطورة ولذلك فقد انجذب وإن بشكل قليل إلى ميدان التقسيم الدولي للعمل، ولكن التجارة الخارجية ذات الأرباح العالية كانت في واقع الحال محتكرة من قبل دائرة ضيقة من الأشخاص وثيقة الصلة وارتباط-بالاستقراطية الزيدية وأفراد الأسرة المالكة. وينبغي الإشارة إلى أن «تغلغل» الأشكال الاقطاعية في نطاق المشاريع أدى إلى سخط شديد لدى ممثلي الرأسمال التجاري الوطني.

وبمقدار النمو التدريجي للصلات والعلاقات الخارجية، وجدت التيارات الأيدلوجية المعاصرة أرضية مناسبة لها في إطار «المعارضة الجديدة» لليمن الشمالي التي تكونت من ممثلي البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة وممثلي الفئات والشرائح المدنية الوسطى. وهذه العناصر بالتحديد حكم عليها أن تصبح هي المعبرة الرئيسية عن أفكار إعادة بناء المجتمع. ورأوا بأن العائق الرئيسي في طريق التقدم الاجتماعي يتمثل في السلطة الطاغية للإمام وفي سيطرة الطغمة الزيدية ولكن يجب الإشارة إلى أن الطبقات المرتبطة نشأتها بالإنتاج الرأسمالي، كانت في مرحلة النشوء، وشملت إلى جانب الفئات الاجتماعية الأخرى المنجذبة إليها أقلية ضئيلة جداً من السكان ولكن النزعات والاتجاهات المناوئة للإمامة خرجت عن نطاق ذلك الوسط الضيق الذي ضم في صفوفه القوى ذات المصلحة في طريق التنمية الرأسمالية.

ارتبط نجاح الثورة بمدى تأثير وفعالية جملة من العوامل في مجتمع اليمن الشمالية مثل الخلافات والعداوات بين القبائل، التناقضات بين القوى المؤيدة للإمام، الاختلافات المذهبية ولذلك اتسم معسكر القوى الذي استلم السلطة بعد القضاء على الملكية بعدم الانسجام والتنوع في صفوفه وضم في إطاره مجموعات مصالحها متناحرة.

وأخذاً بعين الاعتبار لما أوردناه نستطيع أن نقرر بأن ثورة ٢٦ سبتمبر

١٩٦٢م قضت على واحد من أهم مظاهر وحصون الاستعباد والسيطرة في البلاد ـ الشيوقراطية الزيدية. وبتوجيهها ضربة للطغيان والعسف الإقطاعي، ساعدت الثورة على إضعاف الروابط التقليدية. ولكن وعلى الرغم من المراسيم الثورية الهادفة إلى القضاء على الاختلافات المذهبية الدينية والفوارق الاجتماعية التقليدية، إلا أن هذه العلاقات استمرت تمثل عاملاً مهماً في الواقع العملي لليمن الشمالية وحتى في الثمانينات.

وعلى الرغم من أن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م كانت ذات طابع برجوازي، إلا أنه من الضروري القول بوجود جملة من استثناءات. وعلى وجه الخصوص سنعتبر انقلاب ٢٦ سبتمبر «ثورة برجوازية سياسية فوقية ولم تكن سوى «حلقة خاصة ضمن المسار العام والطويل المدى للثورة البرجوازية الاجتماعية (٢٥ ص ١٥٦). واتخذت الثورة في ظروف اليمن الشمالي صفة العقل المستمر والمتواصل وهو الأمر الذي ارتبط بضعف وتخلف البرجوازية المحلية. ونتيجة لذلك وعلى مدى ربع قرن من الثورة لم يتم القضاء على أسلوب الإنتاج الإقطاعي أو على الأقل تحويله وعلى الأخص في الزراعة، الفرع الريادي في اقتصاد اليمن الشمالي وظل كما هو، بل إنه لم تتخذ أية محاولة جادة ولو حتى جزئية لكسر العلاقات الزراعية القديمة.

وارتبطت خاصية التطور هذه في الجمهورية العربية اليمنية وإلى حد كبير بالدور العظيم للقمة القبلية الإقطاعية. وإبان سنوات الحرب الأهلية وعلى الرغم من عزم القيادة الجمهورية على إجراء بعض التحولات والإنجازات الراديكالية، إلاّ أنه لم يكن بمقدورها المساس بمواقع الطبقة الإقطاعية، نظراً لأن القيادة الجمهورية كانت بأمس الحاجة إلى دعم القبائل. وفي السنوات التي أعقبت الحرب الأهلية، استولت الشرائح الإقطاعية القبلية مواقع قيادية علياً في الجهاز الحكومي ـ الإداري ووقفت بحزم ضد أي محاولة لكسر العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية. وفيما يتعلق بالمرحلة التي بدأت بعد استعادة الجيش للسلطة في عام ١٩٧٤م فقد ارتبطت بالبحث عن صيغ للمصالحة بين العناصر الأساسية المكونة للمجتمع» (٥٦ ص ٨٦). وفيما يتعلق بالقمة القبلية ـ

الإقطاعية كانت هذه المساومة تعني التغلب على نزعاتها الانفصالية ـ والعلاقات السمحة نحو مصالحها الاقتصادية المرتبطة بالملكية الإقطاعية للأراضي. وفي ذات الوقت ارتبط بقاء العلاقات الزراعية السابقة بموقف الفلاحين ففي المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد حيثما ظلت البنية القبلية راسخة وكان الفلاحون واقعين تحت التأثير الأيدلوجي ـ السياسي القوي للقمم العشائرية ـ القبلية وبشكل رئيسي مشائخ القبائل، لم يطالب الفلاحون بإعادة النظر بالعلاقات الإقطاعية ـ سائدة وعكس ذلك في المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد حيثما خضعت البنية القبلية لتحولات وتغيرات معلومة، وكان النير الإقطاعي أكثر قوة وفعالية عما هو سائد في المناطق الشمالية، نجد بأن الفلاحين نهضوا مطالبين بتغير بالأنظمة الإقطاعية السائدة. ولكن وتحت تأثير الشعارات الراديكالية المتطرفة للجبهة الوطنية الديمقراطية، أخذت النشاطات السياسية للفلاحين أشكالاً استدعت التنكيل القاسي بهم من قبل الجيش النظامي وقوى «الجبهة الإسلامية».

وفي الثمانينات أخذ التحولات الزراعية في اليمن الشمالية شكلاً جاداً وعلى الرغم من أن التعاونيات التي أوجدتها الدولة ومنحتها ٧٥٪ من الزكاة وأنيط بها الدفع بتنمية القرية، مما لا شك فيه ستقوض العلاقات الزراعية التقليدية إلا أن التحولات والإنجازات الزراعية الجذرية لا تزال تنتظر دورها.

وبالتدريج نفذت عملية تحديث مجتمع اليمن الشمالي بعد ثورة ١٩٦٢ م. وفي المرحلة الأولى احتل جهاز الدولة المكانة المركزية في عملية التحديث. وتحتل هذه القضية المحتوى الأساسي لهذه الدراسة ومضمونها.

وكانت الوطنية هي الأساس الأيديولوجي لتلك التغيرات. وفي اليمن الشمالي في الفترة موضوع البحث. كانت الأيديولوجية الوطنية في الطور الأول من نشوئها على الرغم من أن ميلادها يرجع إلى الثلث الأول من القرن العشرين (وحينئذ وقف في طريق تحولها إلى أيدلوجية سائدة تفكك مجتمع اليمن الشمالي إلى مجموعات قبلية دينية مذهبية).

ومن المنجزات الهامة لثورة ١٩٩٢م هو التحاق مجتمع اليمن الشمالي بالركب العالمي. لقد أيقظت الثورة اليمنية المجتمع اليمني من سبات القرون الوسطى ودفعت بأوسع جماهير السكان إلى المساهمة في الحياة السياسية وأدى كل هذا إلى يقظة الوعي الوطني، ولكن تلك اليقظة نمت وتطورت بشكل بطيء وحتى نهاية الفترة موضوع البحث لم تكن قد اكتملت بعد.

وتعتبر الحرب الأهلية مرحلة هامة في طريق نمو اليقظة الوطنية. وأدت ضرورة خوض الصراع مع قوى الثورة الملكية المضادة إلى تلاحم أوسع فئات المجتمع اليمني مع الحكومة الجمهورية إذ نظرت تلك الفئات إلى مسألة الدفاع عن الجمهورية كواجب وطني مقدس. وأدت الحرب الأهلية إلى أضعاف العزلة القبلية إلى حد ما نظراً لأن القبائل وجدت نفسها في خضم العملية الوطنية. ونلاحظ هنا بأن وجود القوات المسلحة المصرية على أراضي الجمهورية العربية اليمنية ساعد على بعث وتكثيف المشاعر الوطنية لليمنيين.

وفي مرحلة ما بعد الحرب الأهلية حدث انبعاث للنزعات الانفصالية وحينها تعزز نشاط القمة الإقطاعية ـ القبلية في هذا الميدان. وخاضت القوى الوطنية نضالها ضد نزعات القمة القبلية الإقطاعية تحت شعار «الوحدة الوطنية».

وعبر هذا الصراع مرحلتين. وفي المرحلة الأولى حاول مشايخ القبائل شغل مراكز قيادية في القيادة الجمهورية، وعندما اتضح بأن تلك المراكز ليست ثابتة بدأوا بالدفاع عن امتيازاتهم في المحلات ـ عملوا على أن تكون الحكومة المركزية في أوساط القبائل وفي المحلات ذات طابع اسمي، تماماً كما كان الحال إبان حكم الإمامة. وعند مطلع الثمانينات حققت قيادة الجمهورية العربية اليمنية نجاحاً مشهوراً في ميدان الحد من نفوذ القمة القبلية وبفضل نشاط التعاونيات في مناطق القبائل، بدأت فعاليات الإدارة الجمهورية في تلك المناطق. ولكن لم تكن هذه سوى الخطوات الأولى في اتجاه إضعاف نفوذ وفعالية العامل القبلي. وتتطلب رسوخ التصورات التقليدية من قيادة الجمهورية العربية اليمنية الأخذ بعين الاعتبار وباستمرار للطاقات الكامنة والمحتملة لتأثير هذا العامل في حياة البلاد.

وترك الصراع مع الانفصالية القبلية تأثيره الملموس على مسار النمو السياسي في اليمن الشمالي. وقد ساعد ذلك على إفعام شعار «الوحدة الوطنية» بمحتوى واقعي. وهذا خلق أرضية مناسبة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ مهام البناء الاقتصادي. وأدت المشروعات والتدابير الاقتصادية في السبعينات ومطلع الثمانينات (المرتبطة وبالدرجة الأولى بنمو وتطوير البنى الاجتماعية)، أدت إلى تقارب المناطق النائية من البلاد من المدن وإدخال تلك المناطق في عملية التنمية الاجتماعية العامة وساعدت على تخطي العزلة القبلية والاقتصادية. وكانت تلك التدابير تعني خطوة هامة للبلاد في طريق خلق السوق الوطني.

ومع ذلك ينبغي أن يكون مفهوماً بأن الوجه الآخر لشعار «الوحدة الوطنية» يعني ترطيب التناقضات الاجتماعية، وبحيث يصبح في مرحلة محددة من الأيدلوجية الوطنية عائقاً لنمو الوعي السياسي للجماهير.

من المعروف بأنه وفي المجتمعات الكثيرة الأنماط وفي ظروف «التفكك البنيوي للمجتمع، وغياب المجتمع المدني وبقطع النظر عن النمط الوطني القوي والهام، الذي يمكن له أن يصبح القاعدة المباشرة للدولة، غير أن الحاجة الموضوعية لتخطي التفكك والانقسام تمّ تعويضها على حساب النظام الفوقي ذاته. وفي المراحل الأولى من التطور المستقل وللضرورة الموضوعية اكتسبت هذه المركزية صفة التسلط والنفوذ (٥٦ ص ٨٦).

وفي ظروف اليمن الشمالي بتركيبه الفئوي التقليدي، الذي احتفظ به على مستوى القاعدة وفي كل التشكيلة السياسية الفوقية تتطلب التحديث من الدولة بذل جهود جبارة غير عادية ولم تتمكن القوى التي استولت على السلطة نتيجة للثورة، من خلق الإدارة الحكومية المناسبة لتلك البنية الاجتماعية. والسبب في ذلك يكمن في كون القيادة في تلك المرحلة حاولت نقل التجربة المصرية وتطبيقها على الواقع اليمني ومن الطبيعي أن يكون مصير هذه المحاولة الفشل، نظراً للتفاوت والاختلاف في مستوى التطور الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والعادات والتقاليد بين الدولتين. وظهرت عواقب ذلك في

زيادة نفوذ القمة القبلية الاقطاعية في الحياة السياسية للبلاد. وإذا كانت ادعاءاتها في السلطة وإلى ما قبل الثورة محصورة بالمناطق، نمت حالياً، تلك... الإدعاءات إلى مستوى الدولة الأمر الذي يعتبر نتيجة فريدة من نوعها و«عارضة» للتفكك في الإطار القبلي إبان الحرب الأهلية. ومما له دلالة عدم وقوف ممثلي القمة القبلية إبان الحرب الأهلية وكقاعدة عامة ضد الأشكال الإدارية للجمهورية، وتمكنوا من تركيز كامل السلطة التشريعية والتنفيذية في أيديهم. وفي ذات الوقت عملوا على توسيع صلاحيات المشائخ في المحلات، هادفين من وراء ذلك تثبيت وترسيخ الاستقلال الذاتي للقبائل.

وأدى هذا النهج الداخلي المتناقض إلى وقوع البلاد في أزمة اجتماعية - اقتصادية سياسية حادة نتج عنها وقوع السلطة في أيدي الجيش.

وارتباطاً بما سبق سنتوقف عند الدور الكبير والهام الذي لعبه الجيش في تاريخ إقامة وتثبيت نظام الحكم في اليمن الشمالي.

التحق الضباط في النشاط السياسي قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢م في وقت مبكر، وتميز الضباط نسبة إلى غيرهم من المثقفين الجدد، بكثرة عددهم (أرسل المشائخ المؤثرون أبناءهم إلى خارج البلاد ليحصلوا على التعليم العسكري) ومستواهم التعليمي العالي، ونزوعهم إلى العمل الحاسم ونشاطهم السياسي. وهذا ما دفعهم إلى أن يطلبوا دوراً قيادياً في الحياة السياسية للبلاد، الأمر الذي ظهر بشكل واضح إبان ثورة ٢٦ سبتمبر.

وإبان الحرب الأهلية تعاظم دور الجيش في حياة الجمهورية. ولم يكن الضباط لوحدهم، بل والجنود أيضاً حافظوا على علاقاتهم وصلاتهم مع أوساطهم الاجتماعية، ومن ثمّ بدأوا يجعلون أنفسهم متطابقين مع الدولة، والتي دافع الجيش عن مصالحها. ونظراً لأن السلطة المركزية فهمت دورها كقوة وطنية عامة، أدرك الجيش أيضاً بأن رسالته تتمثل في الدفاع عن القضية الوطنية العامة.

وعندما وجد معسكر قوى السلطة نفسه عاجزاً عن ضمان الاستقرار والحفاظ على سيادة واستقلال البلاد، كان جيش الجمهورية العربية اليمنية

جاهزاً ومستعداً ليأخذ على عاتقه مسؤولية مصير الجمهورية. وتأكيداً لدوره كقوة وطنية، قاد الجيش البلاد على طريق ترسيخ وتثبيت السيادة الوطنية الذاتية. ويمكن الاستثناء فقط بأنه وفي ظل توازن القوى في البلاد (ومن جراء ذلك وحتى في ظروف الدور القيادي للجيش) لم يكن النهج الحكومي وباستمرار متواصلاً ولم يكن تأثير العناصر المحافظة على الجيش اليمني الشمالي من الخارج فقط: لقد كان الجيش نفسه مرتبطاً بكثير من الخيوط بالقبائل، وفي الظروف العصيبة والحرجة، كان يمكن تفكك الجيش بحسب الروابط والولاءات القبلية.

وانطلاقاً من جملة سمات فالنظام الذي تكون في اليمن الشمالي وتحت رعاية الجيش، يميل إلى البيروقراطية ـ العسكرية، على الرغم من أنه وعلى مدى المرحلة موضوع البحث لم يتشكل ذلك النظام بعد بشكل نهائي. وكما هو الحال لدى كل الأنظمة المشابهة، والتي تضع في أهدافها كسر التخلف وتحديث المجتمع، سعى هذا النظام إلى تنفيذ تلك المهام معتمداً في ذلك على البناء الفوقي. وأصبحت الدولة وجهازاها (العسكري والمدني) الشكل الأساسي لتنظيم القوى الوطنية أما العملية الثورية فقد أخذت شكل انتشار الدولة الجديدة على كامل أراضي البلاد، وما أن تتعزز وتترسخ مواقع الدولة، حتى تسعى إلى وضع نفسها فوق المجتمع، وترى وظيفتها الأولى في تنفيذ الوظائف العمومية. وهذه المهمة الفوقية الزمت الدولة «بالقيام بدور بنيوي مبدع وخلاق في مختلف طبقات المجتمع» (٥٦ ص ٦٨).

وفي المرحلة الأولى من بناء دولة النظام والقانون كانت جهود النظام موجهة إلى الحد من تأثير ونفوذ مشائخ القبائل، وأعلنت عليهم حرب خفية تستهدف إزاحتهم من المناصب التي يشغلونها وإقامة رقابة صارمة على نشاطاتهم الاقتصادية. وفي نفس الوقت ولإدراكها بأنه لا يمكن نجاح بناء الدولة بدون دعم من قبل أوسع أوساط القوى التقليدية، سعت القيادة إلى تكوين أجهزة للسلطة تكون قريبة في مظاهرها الخارجية من الجماهير الأساسية للسكان (٥٦ ص ٨٦).

ومن أجل جذب القوى البرجوازية إلى صفوفها أدخلت السلطات الجمهورية عدداً من المبادىء والمؤسسات البرجوازية ـ شكلت «حزب الحكومة» وأقرت الدستور وأجرت الانتخابات. وفي نفس الوقت استخدموا لصالحهم القيم التقليدية وبالدرجة الأولى الإسلام. إن فكرة هذه السياسة تنطلق من ثبات ورسوخ المجتمع الإسلامي في الجمهورية العربية اليمنية والذي يلعب الإسلام فيه الدور المكمل والمضيء للسلطة.

وسيعتمد التطور اللاحق للمجتمع اليمني الشمالي وإلى حد كبير على صواب وحكمة سياسة التنمية والتحديث ومدى توازنهما ومواءمتهما مع الحفاظ على أصالة المجتمع اليمني.

المراجع

١ ـ ف. ا. لينين. الدولة والثورة. نظرية الماركسية عن الدولة ومهام البروليتاريا في الثورة. الجزء ٣٣.

٢ ـ ف. ا. لينين. تقرير إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق ٢٢ نوفمبر ١٩١٩م الجزء ٣٩.

٣ ـ ف. ا. لينين. الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. الجزء ٣٧.

٤ ـ ف. ا. لينين. نتائج المناقشات حول تقرير المصير. الجزء ٣٠.

٥ ـ ف. ا. لينين. ملاحظات نقدية حول المسألة الوطنية. الجزء ٢٤.

٦ ـ ف. ا. لينين. حول الهيكل الاجتماعي للسلطة الآفاق. الجزء ٢٠.

٧ ـ ف. ا. لينين. حق الأمم في تقرير مصيرها. الجزء ٢٥.

٨ ـ ف. ا. لينين. تطور الرأسمالية في روسيا. مسار تكوين السوق الداخلي للصناعة الكبيرة. الجزء ٣.

٩ ـ ف. ا. لينين. دفاتر عن الامبريالية. الجزء ٢٨.

١٠ ـ ف. ا. لينين. موضوعات حول المسألة القومية. الجزء ٢٣.

١١ ـ ف. ا. لينين. موضوعات حول المؤتمر الثاني للأممية. الجزء ٤١.

١٢ ـ ك. ماركس. الممتلكات البريطانية في الهند. الجزء ٩.

١٣ ـ ك. ماركس. وثائق حول تقسيم تركيا. الجزء ١٠.

١٤ ـ ك. ماركس. الدول الغربية وتركيا. الجزء ١٠.

١٥ ـ ك. ماركس. رأس المال. الجزء ١، ٣.

١٦ ـ ك. ماركس وفريدريك انجلز. الرسائل. الجزء ٢٨.

١٧ ـ ف. انجلز. السياسة الخارجية للقيصرية الروسية. الجزء ٢٢.
١٨ ـ ف. انجلز. أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. الجزء ٢١.
١٩ ـ ف. انجلز. مذهب الحماية الجمركية وحرية التجارة. مقدمة لكتاب كارل ماركس حول حرية التجارة. الجزء ٢١.
٢٠ ـ وثائق مؤتمر الحركة الشيوعية والعمالية العالمية المنعقد في موسكو ٥ ـ ١٦ يونيو ١٩٦٩ م، موسكو ١٩٦٩ م.
٢١ ـ وثائق ومواد حول المستعمرات. الإصدار الثاني. موسكو ١٩٣٣ م.
٢٢ ـ برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي، المقر في المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفيتي ـ البرافدا. ١٩٨٦/٣/٧ م.

وثائق، مصادر، مصنفات

٢٣ ـ بيليايف. ي. أ. العرب، الإسلام والخلافة العربية في القرون الوسطى المبكرة. موسكو ١٩٦٩ م.
٢٤ ـ بيليايف. ي. أ. التشيّع الإسلامي. موسكو ١٩٥٧ م.
٢٥ ـ الشرق. مشارف الثمانينات. البلدان المتحررة والعالم المعاصر. موسكو ١٩٨٣ م.
٢٦ ـ بروتينس. ك. ن. ثورات التحرر الوطني المعاصرة. موسكو ١٩٧٤ م.
٢٧ ـ جافوروف. ب. جـ. القضايا الحيوية لحركة التحرر الوطنية موسكو ١٩٧٦ م.
٢٨ ـ جيراسيموف. أ. جـ. الثورة اليمنية ١٩٦٢م ـ ١٩٧٥ م. موسكو ١٩٧٩ م.
٢٩ ـ جالوبوفسكايا. ي. ك. تأثير النفط على التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجمهورية العربية اليمنية ـ البلدان العربية: النفط والتمايز. موسكو ١٩٨٤ م. نقلت هذه الدراسة إلى اللغة العربية ونشر في «الحكمة» عدن ١٩٨٥م العدد ١٢٣، ونشرت أيضاً في «اليمن الجديدة» صنعاء ١٩٨٧م العدد ٧.
٣٠ ـ جالوبوفسكايا. ي. ك. حول مسألة الفئات الدنيا في الهيكل الاجتماعي

للمجتمع اليمني ـ البلدان العربية: التاريخ والحاضر. موسكو ١٩٨١ م. نقلت الدراسة إلى اللغة العربية. انظر مجلة «دراسات يمنية» صنعاء ١٩٨٤ م، العدد ١٧، و «الحكمة اليمانية» عدن ١٩٨٤م العدد ١١٠.

٣١ ـ جالوبوفسكايا.ي. ك. حول مسائل إنشاء المنظمات الاجتماعية ـ السياسية في اليمن ـ البلدان العربية. التاريخ. الاقتصاد. موسكو ١٩٧٠ م. نقلت هذه الدراسة إلى اللغة العربية انظر مجلة «الحكمة اليمانية» عدن ١٩٧٢م العدد ـ ١٦.

٣٢ ـ جالوبوفسكايا. ي. ك.، كتلوف. ل. ن. حول التطور في المجتمع اليمني ـ الثقافة الجديدة. بغداد ١٩٧٥ م، العدد ٨ ـ ٩، الطليعة (ج. ع. ي) ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦م العدد ٢.

٣٣ ـ جالوبوفسكايا. ي. ك. الدولة والقبيلة في اليمن الشمالية في ستينات وسبعينات القرن العشرين. سلطة الدولة والهيكل الاجتماعي ـ السياسي للبلدان العربية. موسكو ١٩٨٤ م. النص العربي. انظر «دراسات يمنية». صنعاء ١٩٨٨ م، العدد ٣١.

٣٤ ـ جالوبوفسكايا. ي. ك. افتراق القوى الجمهورية في الحركة الجمهورية في اليمن في الفترة الأولى من الثورة (٢٦ سبتمبر ـ ٣١ أكتوبر ١٩٦٢ م) ـ تاريخ واقتصاد بلدان الشرق العربي وشمال أفريقيا. موسكو ١٩٧٣ م. نقلت هذه الدراسة إلى اللغة العربية. انظر: دراسات يمنية. صنعاء. ١٩٨٧م عدد خاص.

٣٥ ـ جالوبوفسكايا. ي. ك. ثورة ١٩٦٢م في اليمن. موسكو ١٩٧١م النص العربي بيروت ١٩٨٢م ترجمة الدكتور قائد محمد طربوش.

٣٦ ـ جالوبوفسكايا. ي. ك. التركيب الطبقي ـ الاجتماعي للقوى التي وصلت إلى السلطة نتيجة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في اليمن. تاريخ واقتصاد بلدان الشرق العربي. موسكو ١٩٧٣ م. النص العربي: انظر ـ الطليعة (ج. ع. ي) ١٩٧٥م العدد ١، الطليعة. عدن ١٩٨١م العدد ٣.

٣٧ ـ ديمتشنكو. ب. ي. يوم جديد لليمن. موسكو ١٩٦٣ م.

٣٨ ـ الكتاب السنوي لعام ١٩٧٩ م. دائرة المعارف السوفيتية.

٣٩ ـ بيان سفارة ج. ع. ي. في موسكو حول الأحداث الأخيرة في اليمن. موسكو ١٩٦٧/١٢/٩ م.

٤٠ ـ النشرة الإخبارية لسفارة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الاتحاد السوفيتي.

٤١ ـ كاتلوف. ك. ن. الجمهورية العربية اليمنية (دليل) موسكو ١٩٨٤ م.

٤٢ ـ قائد محمد طربوش. أجهزة السلطة العليا في الجمهورية العربية اليمنية. رسالة دكتوراه، جامعة موسكو. ١٩٨٢ م.

٤٣ ـ كالوحين. أ. م. التطور الدستوري للجمهورية العربية اليمنية. الدساتير الجديدة والإصلاحات الدستورية. موسكو ١٩٧٨ م.

٤٤ ـ ليفين. ز. ي. تطور الفكر الاجتماعي العربي. موسكو ١٩٨٤ م.

٤٥ ـ وثائق المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني. موسكو. ١٩٧٩ م.

٤٦ ـ ميرسكي. ج. ي. العالم الثالث: المجتمع، السلطة، الجيش. موسكو، ١٩٧٦ م.

٤٧ ـ نأومكين. ف. ف. الجبهة القومية ونضالها من أجل استقلال الجنوب اليمني والديمقراطية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٩م م) موسكو، ١٩٨٠ م.

٤٨ ـ التاريخ المعاصر للبلدان العربية. موسكو ١٩٨٤ م.

٤٩ ـ تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧ ـ ١٩٨٢م م، موسكو، ١٩٨٤ م.

٥٠ ـ بير شيتس. أ. ي. عرب شبه الجزيرة العربية ـ الأتنوغرافيا السوفيتية ١٩٦٣م العدد ٣.

٥١ ـ بريماكوف. ي. م. تشريح أزمة الشرق الأوسط، موسكو ١٩٧٨ م.

٥٢ ـ البلدان النامية: الواقع، الطموح، الآفاق. موسكو ١٩٧٤ م.

٥٣ ـ البلدان النامية في العالم المعاصر: الوحدة والتنوع. موسكو ١٩٨٣ م.

٥٤ ـ سيفرتيان. ر. ا. الجيش في النظام السياسي لبلدان الشرق المعاصر. موسكو ١٩٧٣ م.

٥٥ ـ سيراتيان. ب. ج. الجمهورية العربية اليمنية. بلدان العربية. موسكو، ١٩٦٤ م.
٥٦ ـ سيمونيا. ن. ا. التكتل الحكومي ـ الوطني والافتراق السياسي للبلدان النامية ١٩٨٣م MOMO العدد ١ الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. العدد الأول ١٩٨٣ م.
٥٧ ـ توما. ي. حركة التحرير الوطني وقضية الوحدة العربية، موسكو ١٩٧٧ م.
٥٨ ـ أوليانوفسكي. ر. ا. المشاكل الراهنة لآسيا وأفريقيا. موسكو، ١٩٧٦ م.
٥٩ ـ تطور مجتمعات الشرق: الهيكل التقليدي والمعاصر. موسكو ١٩٨٤ م.

ب ــ باللغة العربية

٦٠ ـ عبد الله عبد الإله. نكسة الثورة في اليمن. دمشق.
٦١ ـ عبد الله باذيب. هذه هي القضية في اليمن، عدن ١٩٦٣ م.
٦٢ ـ عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري. دمشق، ١٩٨٣ م.
٦٣ ـ عبد الله جزيلان. التاريخ السري للثورة اليمنية. بيروت ١٩٧٧ م.
٦٤ ـ القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد السماحي. اليمن: الإنسان والحضارة. القاهرة ١٩٧٢م.
٦٥ ـ عبد الرحمن بن يحيى الأرياني. اليمن في طريق السلام والبناء. صنعاء، ١٩٦٩ م.
٦٦ ـ عبد الرحمن البيضاني أسرار اليمن. القاهرة، ١٩٦٢ م.
٦٧ ـ عدنان ترسيسي. اليمن وحضارة الغرب. بيروت، ١٩٦٣ م.
٦٨ ـ عادل رضا. محاولة لفهم الثورة اليمنية. القاهرة ١٩٧٤ م.
٦٩ ـ توجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة نحو المرحلة التي تعبرها بلادنا. صنعاء ١٩٧١ م.

٧٠ ـ أحمد جابر عفيف. الحركة الوطنية في اليمن. دراسة ووثائق. دمشق، ١٩٨٢ م.
٧١ ـ أحمد محمد نعمان. لنعتمد على أنفسنا. صنعاء ١٩٧١ م.
٧٢ ـ أحمد محمد نعمان، عبد الرحمٰن الأرياني، محمد محمود الزبيري. لهذا استقلنا. صنعاء، ١٩٦٤ م.
٧٣ ـ أحمد الرحومي، عبد الله محسن المؤيد، صالح الأشول، ناجي علي الأشول، محمد الخاوي، عبد الله صبرة. أسرار ووثائق الثورة اليمنية. بيروت ـ صنعاء، ١٩٧٨ م.
٧٤ ـ أحمد حسين شرف الدين. اليمن عبر التاريخ. القاهرة، ١٩٦٣ م.
٧٥ ـ أحمد يوسف أحمد. الدور المصري في اليمن. القاهرة، ١٩٨١ م.
٧٦ ـ برنامج العمل السياسي. صنعاء.
٧٧ ـ البرنامج السياسي للجبهة الوطنية الديمقراطية.
٧٨ ـ البرنامج السياسي المرحلي.
٧٩ ـ البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي الثوري اليمني.
٨٠ ـ بيان لقبيلة بني مطر، فبراير ١٩٦٤ م.
٨١ ـ البيان الأول لحركة ١٣ يونيو ـ وثائق يمنية، أهم وثائق حركة ١٣ يونيو، صنعاء، ١٩٧٤ م.
٨٢ ـ بيان اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام للتصحيح. نص الرسالة الموجهة إلى الرئيس الأرياني، صنعاء، أغسطس ١٩٧٣ م.
٨٣ ـ البيان الصادر عن لقاء القمة اليمنية في الكويت. وثائق الوحدة اليمنية. صنعاء، ١٩٧٩ م.
٨٤ ـ بيان بالبلاغات الصادرة من أغسطس وحتى أكتوبر ١٩٧٢ م. [لا يوجد تحديد للشهر] ١٩٧٢ م.
٨٥ ـ البيان المشترك عن لقاء القمة المنعقد بمدينة طرابلس في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ م. صنعاء ١٩٧٢ م.
٨٦ ـ بيان إلى الشعب اليمني البطل. صنعاء، ١٩٦٧ (منشورات).

٨٧ ـ بيان. صنعاء، ١٩٧٣/٣/٢٦ م.
٨٨ ـ بيان إلى الشعب العربي في اليمن. حول التحركات الأخيرة للقوى الرجعية في المنطقة.
٨٩ ـ بيان من لجنة الجبهة الوطنية الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي. موسكو، ١٩٧٩/٣/٤ م.
٩٠ ـ بيان من علماء اليمن ـ نصوص يمانية. بغداد، ١٩٧٨ م.
٩١ ـ بيان صادر من الجبهة الوطنية الديمقراطية حول القمة اليمنية المنعقدة أخيراً في الكويت ١٩٧٩/٤/٩ م.
٩٢ ـ بيان صادر عن القوى الوطنية. يناير ١٩٧٤ م.
٩٣ ـ بيان سياسي هام، صادر عن المؤتمر الاستثنائي الثاني للحزب الديمقراطي الثوري اليمني ١٩٧٢/١٢/٢ م.
٩٤ ـ البيان السياسي الهام. وثائق يمنية. أهم وثائق حركة ١٣ يونيو. صنعاء ١٩٧٤ م.
٩٥ ـ بيان سياسي هام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني (5.M) يونيو ١٩٦٨ م.
٩٦ ـ وقفة نقدية أمام تجربة الحزب الديمقراطي الثوري اليمني (5.M) فبراير ١٩٧٩ م.
٩٧ ـ وثائق الديمقراطية في اليمن. صنعاء (2-5) العدد ٣.
٩٨ ـ وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول. صنعاء، ١٩٨٣ م.
٩٩ ـ وثائق الوحدة اليمنية. .صنعاء ١٩٧٢ م.
١٠٠ ـ وثائق الوحدة اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩ م.
١٠١ ـ وثائق يمنية. صنعاء، ١٩٦٥ م.
١٠٢ ـ وثائق يمنية. صنعاء، ١٩٦٩م القسم الثاني.
١٠٣ ـ وثائق استقالة الأرياني والنعمان. صنعاء، ١٩٧٤/٦/١٣ م.
١٠٤ ـ دليل المؤتمر الشعبي العام الأول. صنعاء، ١٩٨٢ م.

١٠٥ ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية في الصحافة العربية (5.M.5.2) لم يذكر تاريخ ومكان الإصدار.
١٠٦ ـ جار الله عمر. ذكريات عن حصار صنعاء.
١٠٧ ـ الجريدة الرسمية. صنعاء، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠م م.
١٠٨ ـ الدستور الدائم (ج. ع. ي) ١٩٦٤ م.
١٠٩ ـ الدستور الدائم للجمهورية اليمنية ـ الجريدة الرسمية، ١٩٧٠/١٢/٣٠ م.
١١٠ ـ الدستور المؤقت. (ج. ع. ي)، ١٩٦٣ م.
١١١ ـ الدستور المؤقت (ج. ع. ي)، ١٩٦٥ م.
١١٢ ـ دستور نقابة العمال العام، تعز، عدن.
١١٣ ـ دستور نقابة العمال العام، تعز. تعز.
١١٤ ـ الاعلان الدستوري بشأن تنظيم سلطات الدولة العليا في المرحلة الانتقالية ـ الجريدة الرسمية. صنعاء، ١٩٧٤م العدد ١٠.
١١٥ ـ الاتحاد الشعبي الثوري.
١١٦ ـ اليمن. عشر سنوات مجيدة من عمر الثورة. صنعاء، ١٩٧٢ م.
١١٧ ـ اليمين الدستوري يقضي بانتهاء مجلس الشورى والعمل بالدستور الدائم ـ الجمهورية تعز، ١٩٧٥/١٠/٢٣ م.
١١٨ ـ اليمن في طريق السلام والبناء، صنعاء، ١٩٦٩ م.
١١٩ ـ اليمن على طريق الوحدة، عدن، ١٩٧٣ م.
١٢٠ ـ اليمن شماله وجنوبه. عدن ١٩٦٩ م.
١٢١ ـ القاعدة العظمى للمحافظة على الجمهورية والشورى (5.M) ١٩٧٠ م.
١٢٢ ـ كلمة الأخ الرئيس القائد في الجلسة الافتتاحية. وثائق الوحدة اليمنية. صنعاء ١٩٧٩ م.
١٢٣ ـ قانون إنشاء الجهاز المركزي والمحاسبة ـ وثائق يمنية، أهم وثائق حركة ١٣ يونيو صنعاء ١٩٧٤ م.
١٢٤ ـ القانون رقم (١٨) لعام (١٩٧٥ م) بشأن تشجيع الاستثمار وتنظيمه في

الجمهورية العربية اليمنية. صنعاء، ١٩٧٥/٨/٧ م.
١٢٥ ـ قانون حظر الحزبية داخل القوات المسلحة وقوات الأمن ـ وثائق يمنية. صنعاء ١٩٧٤ م.
١٢٦ ـ قرار رئيس مجلس القيادة بقانون كسب ضريبة العمل ـ الجريدة الرسمية، ١٩٧٤/٦/٣٠ م.
١٢٧ ـ قرارات مؤتمر عمران ـ الثورة ١٩٦٣/٩/١٥ م.
١٢٨ ـ قرارات المؤتمر الشعبي في الروضة، ١٩٧٥/١٠/٢٢م ـ نصوص يمنية، بغداد، ١٩٧٨ م.
١٢٩ ـ كتاب الإحصاء، ١٩٧٣ م. صنعاء، ١٩٧٤، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. صنعاء ١٩٧٦ م.
١٣٠ ـ الكتاب السنوي. صنعاء (5.2).
١٣١ ـ لماذا استقال مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء. صنعاء، ١٩٦٢م (منشور).
١٣٢ ـ اللائحة الداخلية للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته ـ الميثاق. صنعاء، ١٩٨٣/١/٣١ م.
١٣٣ ـ مزيداً من الديمقراطية. صنعاء، ١٩٨٠ م.
١٣٤ ـ مشروع برنامج مع حزب اتحاد الشعب الديمقراطي للجمهورية العربية اليمنية (5.M.5.2).
١٣٥ ـ مشروع البرنامج السياسي للجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية (5.M) فبراير ١٩٧٣ م.
١٣٦ ـ مشروع ميثاق العمل الوطني المرحلي (5.M.5.2).
١٣٧ ـ مشروع الميثاق الوطني (لجنة الحوار الوطني) صنعاء، ١٩٨٠ م.
١٣٨ ـ ملف خاص يحوي أبرز الأحداث اليمنية في عشرين سنة، ١٩٦٢ - ١٩٨٢م م صنعاء ١٩٨٣ م.
١٣٩ ـ من أجل ميثاق وطني حقيقي. عدن، ١٩٨١م يناير.
١٤٠ ـ الميثاق الوطني. عدن ١٩٦١ م.

١٤١ ـ الميثاق الوطني. صنعاء ١٩٨٢ م.
١٤٢ ـ الميثاق الوطني المقدس، عدن ١٩٤٧ م.
١٤٣ ـ المؤتمر الوطني العام. تعز، ١٩٦٧ م.
١٤٤ ـ مؤتمر قبائل اليمن المنعقد في المعمر (همدان) ١٩٧٤/٦/١٨ م.
١٤٥ ـ مؤتمر خمر. نصوص ووثائق (5.M) ١٩٦٥ م.
١٤٦ ـ منظمة البعث العربي الاشتراكي اللجنة المركزية المكتب الثقافي في الجمهورية العربية اليمنية (5.M.5.2).
١٤٧ ـ مفكرة الثورة في خمس سنوات. تعز، ١٩٦٧ م.
١٤٨ ـ محاكمة الخونة. صنعاء، ١٩٦٦ م.
١٤٩ ـ محمد علي الشهاري. عبد الناصر والحركة الوطنية في اليمن ـ الطليعة. القاهرة، ١٩٧١ م، العدد الأول.
١٥٠ ـ محمد علي الشهاري. اليمن: الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال. بيروت ١٩٧٢ م.
١٥١ ـ محمد علي الشهاري. معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن.
١٥٢ ـ محمد علي الشهاري موقف البرجوازية الوسطى اليمنية في الثورة الوطنية الديمقراطية. الطليعة. القاهرة، ١٩٧١م العدد ٨.
١٥٣ ـ محمد علي الشهاري. رسائل إلى شهيد اليمن إبراهيم الحمدي والقضية اليمنية بيروت، ١٩٨٣م.
١٥٤ ـ محمد علي الشهاري. طريق الثورة اليمنية. القاهرة ١٩٦٦ م.
١٥٥ ـ محمد أنعم غالب. اليمن. بيروت ١٩٦٦ م.
١٥٦ ـ محمد إبراهيم الخليفة. التحديث السياسي في اليمن الشمالية ـ دراسات الجزيرة والخليج العربي. الكويت، ١٩٨٣م العدد ٣٥.
١٥٧ ـ محمد صادق عقل وهيام أبو عافية. أضواء على الثورة اليمنية. القاهرة ١٩٦٢ م.
١٥٨ ـ محمد سعيد العطار. التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن. بيروت ١٩٦٥ م.

١٥٩ ـ محمد الشعيبي. مؤتمر حرض ومحاولات السّلام في اليمن. القاهرة ١٩٧٥ م.
١٦٠ ـ نقابة العمال العمومية في الجديدة. عدن، ١٩٦٤ م.
١٦١ ـ نص البيان السياسي لحكومة القاضي عبد الله أحمد الحجري. صنعاء، ١٩٧٣/١/٣٠ م.
١٦٢ ـ النص الكامل للنظام الأساسي للاتحاد اليمني ـ نصوص يمانية. بيروت ١٩٧٨ م.
١٦٣ ـ نص رسالة الشيخ الأحمر إلى الأحمدي والتي تولى بموجبها الجيش السلطة. صنعاء ١٣/٦/ ١٩٧٤ م.
١٦٤ ـ نتائج الحوار الذي دار بين القوى الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية.صنعاء، ١٩٧٢ م.
١٦٥ ـ نشأة وتطور الحركة النقابية ونضالاتها.
١٦٦ ـ النظام الداخلي لحزب الوحدة الشعبية اليمنية في الجمهورية العربية اليمنية(5.M.5.2).
١٦٧ ـ النظام الداخلي للحزب الديمقراطي الثوري اليمني (5.M.5.2).
١٦٨ ـ النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي العام وتكويناته ـ الميثاق. صنعاء ٢٠/ ١٩٨٣/١ م.
١٦٩ ـ نصوص يمانية. بغداد ١٩٧٨ م.
١٧٠ ـ عمر الجاوي، حصار صنعاء. عدن ١٩٧٥ م.
١٧١ ـ رد العيني على رسالة مجلس القيادة. أهم وثائق حركة ١٣ يونيو. صنعاء، ١٩٧٤ م.
١٧٢ ـ رسالة داخلية موجهة إلى قيادة وأعضاء حزب العمل اليمني. دمشق، ١٩٧٤/٧/٢٠ م.
١٧٣ ـ رسالة تكليف العيني بتشكيل حكومة جديدة. أهم وثائق حركة يونيو. صنعاء، ١٩٧٤ م.
١٧٤ ـ السادة أعضاء لجنة الوساطة العربية (5.M) ١٩٧٢ م.

١٧٥ ـ السيد عبد الله الحسونة، مؤتمر حرض، بيروت ١٩٦٦ م.
١٧٦ ـ ثورة ٢٦ سبتمبر (دراسات وشهادات للتاريخ). صنعاء ـ بيروت، ١٩٨٢ م.
١٧٧ ـ الثورة في أربع سنوات. صنعاء ١٩٦٦ م.
١٧٨ ـ الثورة في خمس سنوات. صنعاء، ١٩٦٧ م.
١٧٩ ـ ٢٦ سبتمبر والحركة النقابية في شمال الوطن ـ الثوري. عدن، ٢٧/٩/ ١٩٧٣ م.
١٨٠ ـ السيادة الشعبية في سبيل الوحدة اليمنية. صنعاء ١٩٧٢ م.
١٨١ ـ سلطان ناجي. التاريخ العسكري لليمن. بيروت، ١٩١٧ م.
١٨٢ ـ سلطان أحمد عمر. نظرات في تطور المجتمع اليمني، بيروت ١٩٧٠ م.
١٨٣ ـ تقرير الأمانة العامة المقدم إلى المؤتمر العام، صنعاء ١٩٦٦ م.
١٨٤ ـ ثمانية عشر عاماً من عمر الثورة. صنعاء، ١٩٨٠ م.
١٨٥ ـ تشكيل اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ قرارات التصحيح ـ أهم وثائق ١٣ يونيو. صنعاء ١٩٧٤ م.
١٨٦ ـ فخامة رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمٰن بن يحيى الأرياني (5.M) يناير ١٩٧٤ م.
١٨٧ ـ حزب العمال اليمني. من تقرير اللجنة المركزية إلى المجلس الحزبي العام الأول (5.M) ١٩٧٦م.
١٨٨ ـ حزب الوحدة الشعبية اليمنية في الجمهورية العربية اليمنية. البرنامج السياسي.
١٨٩ ـ حزب العمل اليمني. من أعمال المجلس الحزبي الأول. سبتمبر ١٩٧٥م (5.M) ١٩٧٥ م.
١٩٠ ـ الخطط الاستراتيجية للحزب الديمقراطي الثوري اليمني في المرحلة الراهنة.

١٩١ ـ الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. برنامج العمل الوطني وإصلاح الحكم. صنعاء ١٩٧٣ م

باللغات الأوروبية الغربية

192- El-Azzazi Mohammed. Die Entwicklung der Arabischen Republik jemen. Tübingen- Basel. 1968.

193- Braun Ursula. Die Aussen und Sicher Heitspolitik. Saudi-Arabiens.- Orient. Hamburg, 1981, N° 2.

194- Costi R. Dossier sur le jemen.- Cahiers de l'Orient Contemporain, P, 1966, øeßparb.

195- l'awisha A j. Intervention in the Yemen; An Analysis of Egyptian Percepton and Policis.- The Middle East journal. Wash; 1975, N° 1.

196- Deffarg C; Troeller G. Yemen 62- 69. De la rèvolution «sauvage» à la trěve des guerriers. P; 1969.

197- Gerholm T. Market, Mosque and Mafrak: Social Inequality in a Yemeni Town. Stokholm, 1977.

197- a. Halliday F. Arabia withouh Sultans. N. Y. 1975.

198- Halliday F. Coumer- Revolution in the Yemen. New Left Review. L; 1970, N° 63.

199- Holden D. Farewell to Arabia. N. Y; 1966.

200- Ingrams H. What Next in al-Yemen.- New Commonwealth. N° 3.

201- Ingrams H. The Yemen. Imams and Revolution. L; 1963.

202- Koszinoweski Thomas. Zwischen Kooperation mit Konfrontation. Die Berichungen zwischen Sana und Aden und die Frage der Einheit des Yemen.-Orient. Hamburg, N° 2.

203- Kutschera Ch. Le Yémen du Nord s'ashemine vers un retour á la vie démocratique- le Mond diplomatique. P; 1974.

204- Middle East Contemporary Survey. N. Y.- L; 1978, Vol. 1.

205 Middle East Contemporary Survey. N. Y.- L; 1979, Vol. 2.

206- Middle East and North Africa, 1971- 1972. L; 1972.

207- Middle East and North Africa, 1979- 1980. L; 1980.

208- Mohammed Said al-Attar. Le Sous-Développement Economique et Social du Yémen. Prespectives de la Révolution Yéménite. Alger, 1964.

209- Myntti C. Population Processes in Rural Yemen.- Studies in Family Planning. N. Y; 1979, N° 10.
210- Petreson J.. E. Yemen. The Search for a Modern State. L; 1982.
211- Rondot P. la mort du Chef d'Etat du Yémen du Nord.- Magherb-Machrek. 1978. N° 79.
212- Rondot P. Mer Rouge peut- elle devenir un «Lac de Paix» arabe?- Défence nationale. P. 1977, Oct.
213- Rouaud A. les Yémen et leurs Populations. Bruxelles, 1979.
214- Rouleau E. la République yéménite affront un avenir incertain.- le Monde diplomatique. 1964, N° 128.
215- Saleh Moustapha. Nouvel Echec des feodaux.- Afrique- Asie. P; 1976, N° 103.
216- Schmidt D. A. yemen: the Unknown War. L; 1968.
217- Serjeant F. B. The Two Yemens: Historical Perspectives and Present Altitudes.- Asian Affrais. 1973, vol. 60, Pt 1.
218- Stookey R.B. Social Structures and politics in the yemen Arab Republic.- The Middle East journal. 1974, N° 3, 4.
219- Wenner M. W. Modern yemen. 1918- 1960. Baltimore, 1967.

دوريات باللغة الروسية واللغة العربية ولغات أوروبا الغربية:

٢٢٠ ـ

٢٢١ ـ أزفيستيا.

٢٢٢ ـ البرافدا.

٢٢٣ ـ الأمل. عدن.

٢٢٤ ـ ١٤ أكتوبر. عدن.

٢٢٥ ـ الأخبار. بيروت.

٢٢٦ ـ الأخبار. القاهرة.

٢٢٧ ـ الأخبار. صنعاء.

٢٢٨ ـ الأهرام. القاهرة.

٢٢٩ ـ البلاد. صنعاء.

٢٣٠ ـ الجمهورية. القاهرة.

٢٣١ ـ الجيش. صنعاء.

٢٣٢ ـ الجندي. عدن.

٢٣٣ ـ الجمهورية. تعز.

٢٣٤ ـ اتحاد التعاون اليمني. صنعاء.

٢٣٥ ـ اليمن الجديد. صنعاء.

٢٣٦ ـ معين. صنعاء.

٢٣٧ ـ المسار. عدن.

٢٣٨ ـ الميثاق. صنعاء.

٢٣٩ ـ النصر. تعز.
٢٤٠ ـ النهار. بيروت.
٢٤١ ـ النداء. بيروت.
٢٤٢ ـ الرأي العام. صنعاء.
٢٤٣ ـ سبأ. تعز.
٢٤٤ ـ صنعاء. صنعاء.
٢٤٥ ـ ٢٦ سبتمبر. صنعاء.
٢٤٦ ـ الثورة. صنعاء.
٢٤٧ ـ الثوري. عدن.
٢٤٨ ـ السياسة. الكويت.
٢٥٠ ـ الطليعة. القاهرة.
٢٥١ ـ الطليعة. الكويت.
٢٥٢ ـ ١٣ يونيو. صنعاء.
٢٥٣ ـ الحرية. بيروت.

254- L'Action. Tunis.
255- Afrique- Asie. P.
256- The Arab World. Beirut.
257- Asian Affairs. L.
258- Asian Receutder. New Delhi.
259- The Baghdad Observer.
260- Al- Bayane. Casublanca.
261- Combat. P.
262- La Croix. P.
263- The Daily Telegraph. L.
264- Défence nationale. P.
265- Events. L.
266- Figaro. P.
267- Finansial Times. L.
268- L'Himanité. P.
269- jeune Afrique. P.
270- Maghreb- Machrek. P.
271- The Middle East. L.
272- The Mhddle East Annual Review. L.
273- The Middle East EconomicDigest. L.

274- The Middle East International. L.
275- The Middle East journal. Wash.
276- The Middle Eastern Affairs. N. Y.
277- Le Monde. P.
278- Le Monde diplomatique. P.
279- Neue Zurcher Zeitung. Zurich.
280- The New Statesman. L.
281- New York Herald Tribune.
282- The York times.
283- Nouvelle observateur. P.
284- The Observer. L.
285- Orient. Hamburg.
286- Review de défence national. P.
287- Revue française d'études politiques mediterranées. P.
288- Rivalor. L.
289- Sunday Telegraph. L.
290- Survey of British and Commenwelth Affairs. l.
291- The times. L.
292- Tribune. L.
293- Washington Post.
294- Die Welt. Hamburg.

فهرس